

المواجهة والسلام
في الشرق الأوسط
الطريق إلى حلقة - أريحا

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق
أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلکس : SHIROK UN 96091
بيروت : ص.ب. : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلکس : SHIROK 20179 LE

السفير طاهر شاش

المواجعة والسلام

في الشرق الأوسط

الطريق إلى غزة - أريحا

دار الشروق

محتويات الكتاب

فصل تمهيدى ٩

الباب الأول : صراع الخمسين عاما (١٨٩٧ - ١٩٤٩)

الفصل الأول : الصراع بين قوميتين ١٦

الفصل الثانى : الرفض الفلسطينى ٢٤

الفصل الثالث : قرار التقسيم ٣٠

الفصل الرابع : التدخل العربى فى فلسطين ٣٥

الفصل الخامس : مساعى الأمم المتحدة بعد قرار التقسيم ٣٩

الباب الثانى : عبد الناصر والقضية الفلسطينية

الفصل الأول : الموقف فى بداية الثورة ٤٤

الفصل الثانى : مشروع جونستون لاستغلال نهر الأردن ٤٩

الفصل الثالث : صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ٥١

الفصل الرابع : مشروع ألفا ٥٣

الفصل الخامس : مهمة أندرسون ٥٥

الفصل السادس : عبد الناصر والغرب والعالم العربى ٥٧

الفصل السابع : هزيمة ١٩٦٧ ٦٠

الفصل الثامن : أوهام النصر والسلام ٦٤

الفصل التاسع : حرب الاستنزاف ٧١

الباب الثالث : مساهمى السلام المستحيلة

- ٧٤..... : مهمة يارنج ومباحثات الدول الكبرى
٧٦..... : مشروع روجرز فى ديسمبر ١٩٦٩
٧٨..... : مبادرة روجرز فى يونيو ١٩٧٠

الباب الرابع : الطريق إلى حرب أكتوبر

- ٨٢..... : حالة اللاسلم واللاحرب
٨٥..... : الشكوك السوفيتية
٨٧..... : محادثات حافظ لإسماعيل مع كيسنجر
٨٩..... : حرب أكتوبر المجيدة

الباب الخامس : نحو الحلول الجزئية والمنفردة

- ٩٤..... : استراتيجية كيسنجر
٩٧..... : الطريق إلى القدس وكامب ديفيد
١٠٣..... : مؤتمر كامب ديفيد
١٠٥..... : السلام المصرى الإسرائيلى
١٠٨..... : الرفض العربى لكامب ديفيد
١١٢..... : الحكم على سياسة السادات
١١٧..... : مفاوضات التطبيع والانسحاب

الباب السادس : المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى

- ١٢٦..... : الحكم الذاتى وتقرير المصير
١٣٠..... : السياسة الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة
١٣٤..... : من مشكلة لاجئين إلى قضية شعب
١٤٠..... : مستقبل الأراضى المحتلة فى الفكر السياسى الإسرائيلى
١٤٤..... : التسوية الفلسطينية فى اتفاق كامب ديفيد

١٤٧.....	الفصل السادس : مراحل مباحثات الحكم الذاتي
١٥٠.....	الفصل السابع : استراتيجيتا التفاوض المصرية والإسرائيلية
١٥٥.....	الفصل الثامن : المرحلة الأولى للمباحثات
١٥٨.....	الفصل التاسع : مرحلة المباحثات المكثفة

الباب السابع : رياح التغيير في الثمانينات

١٦٤.....	الفصل الأول : نحو نظام عالمي جديد
١٧٢.....	الفصل الثاني : رياح التغيير في الشرق الأوسط
١٧٧.....	الفصل الثالث : المسألة الفلسطينية قبل الانتفاضة
١٨٣.....	الفصل الرابع : المقاومة والانتفاضة الفلسطينية
١٨٩.....	الفصل الخامس : منظمة التحرير والتسوية السياسية
١٩٣.....	الفصل السادس : المشروعات الإسرائيلية ومبادرة شامير

الباب الثامن : مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

٢٠٢.....	الفصل الأول : الأوضاع العربية في أعقاب حرب الخليج
٢٠٥.....	الفصل الثاني : الدعوة لمؤتمر مدريد
٢١١.....	الفصل الثالث : مؤتمر مدريد

الباب التاسع : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن

٢١٦.....	الفصل الأول : مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات
٢٢٢.....	الفصل الثاني : مباحثات الرواق
٢٢٥.....	الفصل الثالث : لقاء في قصر الأندلس
٢٢٧.....	الفصل الرابع : مراحل المفاوضات واستراتيجيات التفاوض
٢٣١.....	الفصل الخامس : المفاوضات - في عهد شامير
٢٣٩.....	الفصل السادس : المفاوضات في عهد رابين
٢٦١.....	الفصل السابع : في الطريق إلى الاعتراف المتبادل

الباب العاشر : مفاوضات أوصلو وإعلان المبادئ

٢٦٦.....	: المهمة السرية في أوصلو	الفصل الأول
٢٧٢.....	: قصة المفاوضات السرية في أوصلو	الفصل الثانى
٢٧٨.....	: الدور المصرى في مفاوضات أوصلو	الفصل الثالث
٢٨٠.....	: اتفاق إعلان المبادئ	الفصل الرابع
٢٨٧.....	: غزة وأريحا أولاً	الفصل الخامس
٢٩٠.....	: النقل المبكر لبعض السلطات	الفصل السادس
٢٩٣.....	: ردود الفعل حول إعلان المبادئ	الفصل السابع
٢٩٩.....	: حساب الأرباح والخسائر	الفصل الثامن

الباب الحادى عشر : مفاوضات غزة - أريحا واتفاقية القاهرة

٣٠٤.....	: التفاوض بشأن غزة - أريحا	الفصل الأول
٣٠٩.....	: اتفاقية القاهرة بشأن غزة - أريحا	الفصل الثانى

الباب الثانى عشر : مستقبل السلام في الشرق الأوسط

٣١٤.....	: الشهور الأولى في غزة وأريحا	الفصل الأول
٣١٩.....	: الطريق إلى الدولة الفلسطينية	الفصل الثانى
٣٢٧.....	: مستقبل العلاقات بين فلسطين والأردن وإسرائيل	الفصل الثالث
٣٣١.....	: مستقبل عملية السلام	الفصل الرابع
٣٤٤.....		الفصل الختامى
٣٥١.....		ملاحق الكتاب
٣٨٥.....		المراجع

فصل تمهيدى

أيقظنى رنين التليفون فى غرفتى بفندق سميراميس بالقاهرة فى حوالى الثالثة من صباح الأربعاء الرابع من شهر مايو ١٩٩٤ ، وكانت المتحدثنة سكرتيرة الوفد الفلسطينى التى طلبت منى اللحاق بالوفد فى الغرفة رقم ١٢٢٤ . وكنت قد أويت إلى فراشى قبل ساعة ونصف بعد أن ألقيت نظرة أخيرة على النصوص الرئيسية « لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا » وملحقيها الخاصين بالمسائل القانونية والصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية .

وكان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريس قد وصلوا القاهرة فى اليوم السابق وتوجه الدكتور نبيل شعث رئيس الوفد الفلسطينى لاستقبال عرفات والمشاركة فى المباحثات حول عدد من المسائل الدقيقة التى ترك الفصل فيها لقيادات الجانبين وفى مقدمتها تحديد مساحة منطقة أريحا .

وعندما دخلت الغرفة رقم ١٢٢٤ كان يجلس على المائدة الرئيسية من الجانب الفلسطينى : نبيل شعث واللواء عبد الرزاق اليحى وحسن عصفور وعدد من رجال لجنة الأمن والمحامى الفلسطينى جوناثان كُتَّاب ، ومن الجانب الإسرائيلى الجنرال أمنون شاحاك وديفيد أجمنون وبعض أعضاء لجنة الأمن ويوئيل زنجر المستشار القانونى لوزارة الخارجية وأحد بن آرى رئيس الوفد الإسرائيلى فى اللجنة القانونية وألان كلارك عضو لجنة الشئون المدنية وآخرون .

كان فريق اللجنة الأمنية يقومون بمراجعة ملحق الأمن ويحاولون إيجاد الصياغات المناسبة لعدد من المسائل .

أما بقية الحاضرين ، فقد انهمكوا فى صياغة الخطابين المتبادلين اللذين رُئى إلحاقهما بالاتفاقية ومحاولة التوفيق فى هذا الصدد بين مشروعين أحدهما فلسطينى والآخر إسرائيلى . ويتضمن الخطaban عدداً من التعهدات التى يلتزم بها الطرفان كل إزاء الآخر . وقد لاحظت لدى قراءة التعديلات الأخيرة للخطابين أن القادة الفلسطينيين

والإسرائيليين لم يتمكنوا من التوصل لاتفاق بشأن تحديد مساحة منطقة أريحا ، ومسألة الوجود الفلسطيني عند جسر اللنبي ، والترتيبات الإضافية في ممر رفح .

وكانت اللجنة القانونية قد أنجزت مهمتها في إعداد نصوص مقبولة للجانبين بشأن الولاية القانونية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والولاية في المسائل الجنائية والمدنية والمساعدات القانونية في كلا المجالين الجنائي والمدني وعدد من المسائل القانونية الأخرى ، وأعدت الملحق الخاص بالشئون القانونية وبعض المواد التي أدخلت في صلب الاتفاقية .

كما تمت في اليوم السابق مراجعة ملحق المسائل المدنية - الخاص بنقل السلطات في ٣٨ مجالا من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية - خلال عدة اجتماعات عقدها جميل الطريفي وجادى زوهار رئيسا الوفدين في اللجنة وبعض معاونيهما ، وتوليت مراجعتها بصفة نهائية .

أما النصوص التي تشكل صلب الاتفاق ، فقد تواصل العمل لإعدادها خلال عدة جولات تفاوضية بدأت في طابا واستمرت في القاهرة ، على أساس مشروع يجمع بين مشروعين شاملين أحدهما فلسطيني والآخر إسرائيلي . وظل المشروع يعدل يوميا في ضوء المناقشات لإثبات الصياغات التي يتوصل إليها الجانبان .

وبالرغم من العمل الشاق الذي قام به المفاوضون خلال الجولات السابقة وقضائهم ثلاث ليال متتالية بأكملها على موائد المفاوضات ، فقد كان أمامهم الكثير لإنجازه في الساعات القليلة السابقة على ساعة التوقيع .

وطلب إلى الدكتور نبيل شعث المعاونة في إيجاد صياغة مقبولة لوضع منطقة الشاطئ الواقعة بين رفح وخان يونس (شاطئ المواصي) ، وكان اتفاق القاهرة يتضمن أن تكون للسلطة الفلسطينية سلطات مدنية عليها وكان الإسرائيليون يقترحون منطقة تمتد لخمسة كيلو مترات شرقا إلى الطريق الساحلي يستعملها الفلسطينيون للرياضة والاستجمام وإقامة منشآت للطعام فضلا عن خدمات للصيادين ، وإقامة مكاتب للسلطة الفلسطينية ، وبعد عدة محاولات صياغية تم إعداد هذا الجزء حسبما تضمنه بروتوكول الأمن الملحق بالاتفاقية وظل الجانب الفلسطيني متمسكا بأن يكون الشاطئ كله (١٣ كم^٢) تحت الولاية الفلسطينية واعتبرت مساحة هذه المنطقة على الخريطة إحدى المسائل المتعلقة والمؤجلة لما بعد التوقيع .

واستغرقت مناقشة وصياغة الخطابين المتبادلين وقتنا طويلاً . فقد أعد كل من الجانبين

مشروع خطاب يركز فيه على تعهدات الطرف الآخر بشأن عدد من المسائل التي تهمه ، وكان لابد من إيجاد شيء من التوازن بين التعهدات المتبادلة فضلاً عن صياغة الخطابين بلغة مقبولة . وكان بادياً من المناقشات التخوف من المستقبل ومن احتمال معاملة الطرف الثانى فى تنفيذ التزاماته ، فإسرائيل ترغب فى التأكد من أن الحكم الذاتى الفلسطينى سوف يظل خلال الفترة الانتقالية فى إطار الحدود التى رسمتها الاتفاقية ، وأن المنظمة الفلسطينية ستتخذ الإجراءات لتعديل الميثاق الفلسطينى ، والمفاوضون الفلسطينيون حريصون على أخذ التعهدات الإسرائيلية لبدء المفاوضات التالية عقب التوقيع مباشرة لنقل السلطات المتفق عليها فى مجالات التعليم والثقافة والسياحة والضرائب المباشرة والصحة والشئون الاجتماعية فى كل أنحاء الإقليم الفلسطينى ، وعقد اللجنة الخاصة بإعادة النازحين عام ١٩٦٧ ، وكذا تكثيف المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية الترتيبات الانتقالية التى ستطبق على الإقليم الفلسطينى .

وظل أعضاء اللجنة الأمنية يجرون مراجعة أخيرة لنصوص بروتوكول الأمن ، وهو المجال الذى يمثل قمة اهتمامات إسحق رابين ، الذى ظل خلال أكثر من ستة أشهر يثير الخلافات الحادة بين الجانبين . فالإسرائيليون يحاولون سد كل الثغرات ومواجهة كافة الاحتمالات - المتصورة وغير المتصورة - والفلسطينيون يسعون إلى بسط سلطتهم على أراضيهم والحيلولة دون أن تطفئ عليها ما يدعيه الإسرائيليون من اعتبارات أمنية . واستمر الجحراوات ومساعدوهم يراجعون الأوراق ورقة ورقة وبندا وبندا ويتحاورون حول صياغاتها لعدة ساعات .

ولم يفلت صلب الاتفاق من مراجعة أخيرة فقد أبديت للوفد الإسرائيلى ملاحظاتى على مادتين منه فقبلها وأدخلت التعديلات المقترحة .

وكان سباقاً محموماً مع الوقت ، ودق التليفون عدة مرات لحث المفاوضين على الانتهاء . فقد حددت الساعة الحادية عشرة لتوقيع الاتفاقية ، ولا مجال للتفكير فى أى تعديل لهذا الموعد حيث يرأس احتفال التوقيع رئيس الجمهورية ويحضره وزراء ومسؤولون أجانب وقيادات سياسية وبرلمانية وإعلامية وثقافية وفكرية ومئات من رجال الإعلام من كافة أنحاء العالم . .

الرئاسة ووزارة الخارجية تتعجلان الانتهاء من العمل والاستعداد لمغادرة الفندق ، ودان كيرتزن نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية يدخل الغرفة فى حوالى السادسة والنصف للفت الأنظار إلى أن إعداد الملفات التى تحوى أوراق الاتفاقية يستلزم الانتهاء فوراً من العمل .

ولم يغادر الجميع الغرفة قبل الساعة السابعة والنصف .

وتحركت الوفود في حوالى التاسعة والنصف . وقرأت بطاقة الدعوة الموجهة إلى والى سلمت إلى قبيل مغادرة الفندق ، وعلى ظرفها الخارجى كلمة « فلسطين » نسبة إلى الفريق الذى أنتمى إليه مستشاراً للوفد الفلسطينى . وتذكرت دعوة مماثلة تلقيتها لحضور مراسم التوقيع على إعلان المبادئ يوم الثالث عشر من شهر سبتمبر ١٩٩٣ فى حديقة البيت الأبيض فى واشنطن .

فهذه هى الصفة التى أحملها منذ الجولة التفاوضية الأولى فى واشنطن فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ ، بعد أن بلغت سن التقاعد كسفير بوزارة الخارجية المصرية .

كانت القاعة الكبرى بمركز المؤتمرات فى مدينة نصر تغص بآلاف المدعوين وكان المشاركون من الفلسطينيين يشغلون عدداً كبيراً من المقاعد ، ورأيت بينهم شخصيات سبق أن شاركت فى مفاوضات واشنطن وقيادات من اللجنة المركزية كنت قد تعرفت إليها فى مناسبة احتفال التوقيع على إعلان المبادئ ، ولم أجد لنفسى مقعداً بينهم وتفضل رجال الخارجية المصرية بالتنازل لى عن أحد المقاعد المخصصة لهم .

وحضر لمصافحتى مارتى إنديك مسئول الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى الأمريكى وهمس لى قائلاً إنه واثق من أن الرئيس السادات يتسم الآن فى مثواه الأخير .

كنت أشعر بشيء من القلق . هل أمكن إدخال التعديلات الأخيرة على النصوص ؟ وهل اتسع الوقت لكتابة الاتفاقية وملاحقها المتعددة وإعداد خرائط فى شكلها النهائى على الأوراق التى سيوقعها عرفات ورايين ؟ ولم أكن على بينة من الطريقة التى يتم بها إعداد ملفات الاتفاقية المعدة للتوقيع . ولاشك أن العاملين على أجهزة الكمبيوتر كانوا الجنود المجهولين طوال مراحل المفاوضات ، فعلى أكتافهم وضع العبء الثقيل المتمثل فى الآلاف المؤلفات من الأوراق التى تبدل وتعديل عدة مرات فى كل يوم لتصور منها عدة نسخ للمناقشة ثم لتعدل مرات أخرى . ولكن هل يمكن الفراغ من إعداد ملفات الاتفاقية وقد أنهى المفاوضون أعمالهم قبيل ساعات قليلة من الموعد المحدد للتوقيع ؟

وقد ازداد قلقي عندما لاحظت حركات غير عادية على المنصة فقد شاهدت ياسر عرفات يهز رأسه رافضاً التوقيع على أحد الملفات التى وضعت على المائدة عند بدء مراسم الاحتفال . وتصاعدت الأزمة عندما رفض رايين هو الآخر التوقيع على نفس الملف . وشاهدت - ومعى مئات الملايين من الجالسين إلى أجهزة التلفزيون فى كافة أنحاء العالم - مشهداً فريداً لا سابقة له . حبس الحاضرون أنفاسهم عندما شاهدوا

الحركات المتوترة على المنصة ، والأحاديث الهامسة فيما بين القادة ، والغضب البادى على وجه كل من عرفات ورايين . واستدعى يوفيل زنجر المستشار القانونى لرايين إلى المنصة ثم صعد نبيل شعث إلى حيث أطلع عرفات على ورقة بيده ، وتوجه نحو جاك نيريا مستشار رايين مقترحا أن نصعد إلى المنصة واعتذرت بأننا لم ندع لذلك . ومرت دقائق بطول الدهر . ولم يكن هناك مناصر من مغادرة القادة للمنصة لتسوية الأزمة ، وأعلن توقف الاحتفال لعدة دقائق . وسألت نفسى عما إذا كان ثمة خطأ فى إعداد ملفات الاتفاقية ومن يكون المسئول ؟ هل هى السرعة أم الإنهاك على إثر ثلاث ليال بيضاء بغير نوم ؟ ودارت بين الحاضرين الهمسات بأن سبب الأزمة هو الخرائط التى رفضها عرفات .

وما هى إلا دقائق قليلة حتى عاد القادة ، ووقع عرفات على الخرائط بعد أن تحقق من أن الأوراق تتضمن تعهد إسرائيل بمواصلة التفاوض بشأن المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها ، وحرص الرئيس الفلسطينى على أن يثبت تحفظه على كل خريطة .

وتنفست بارتياح . لقد تم توقيع أول اتفاقية على طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلى . ولاشك أن الطريق طويل وتعترضه كثير من العقبات ، ولعل هذا المشهد الفريد الذى تابعه الملايين أمامهم على المنصة يمثل أكبر دليل على وعورة الطريق وعدم توفر الثقة ، ولكن إرادة السلام لدى الطرفين كفيلة بتخطى العقبات .

وفى طريق العودة تواردت فى خاطرى العديد من الأسئلة بعد أن استعرضت التاريخ الطويل لهذا الصراع الذى بدأ بمؤامرة دولية استعمارية ، رفضها وقاومها عرب فلسطين ثم اتسع النزاع ليشمل منطقة الشرق الأوسط وليصبح مشكلة دولية مستعصية على الحل .

هل كان من الممكن إنهاء هذا الصراع من قبل ؟

وما هى الأخطاء التى أدت إلى إطالة أمده لما يقرب من مائة عام ؟

وهل كانت سياساتنا ومواقفنا سليمة فى كل الظروف ؟

ولماذا قبل العرب اليوم ما رفضوه من قبل ، بل ربما أقل مما كان معروضا عليهم منذ خمسين عاما . . وما هى احتمالات المستقبل ؟

لقد ظلت القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى شغلى الشاغل خلال أربعين عاما (ومن من العرب لم يؤوقه هذا الصراع ويكتوى بناره ؟) وقد شاءت ظروف عملى أن أتابع تطورات الصراع وأن أشارك فى مساعى التصدى له . ورأيت أن أضع على الورق خلاصة التجربة وأحاول الرد - قدر اجتهادى - على عدد من تلك الأسئلة .

البَابُ الأولُ

صِرَاعُ الْمُخْسِينَ عَامًا (١٨٩٧-١٩٤٩)

الفصل الأول

الصراع بين قوميتين

تلاقت المصالح الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع مصالح الحركة الصهيونية التي أنشأها تيودور هيرتزل في أواخر القرن الماضي على إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين .

والقصة معروفة للقارئ العربي - المتخصص وغير المتخصص على السواء - ولا تحتاج منا إلا إلى التذكير بالأحداث التاريخية المتعاقبة والتي أدت إلى تولي بريطانيا مسئولية إقامة الوطن اليهودي في فلسطين وانتهى الأمر إلى إعلان دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ على أراضيها .

فقد حددت الحركة الصهيونية في مؤتمرها بمدينة بازل يوم ٣٠ أغسطس ١٨٩٧ برنامجها لإقامة ذلك الوطن القومي عن طريق الهجرة الجماعية إلى فلسطين واستيطانها ، وإقامة الجمعيات الصهيونية في الدول المختلفة ، وجمع الأموال لتمويل حركات الهجرة إلى الأراضي المقدسة . وحاول مؤسس الحركة تيودور هيرتزل الحصول على موافقة السلطان العثماني عبد الحميد على إقامة الوطن اليهودي في فلسطين ، ولكنه لم ينجح في محاولته ، فقد كان السلطان يخشى من خلق مشكلة قومية جديدة تضاف إلى ما تواجهه الإمبراطورية العثمانية من مشاكل . وبدأت الهجرة اليهودية المنظمة ، بالرغم من ذلك ، منذ أواخر القرن الماضي . ويتولى حاييم وايزمان رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية ، بدأ يجرى الاتصالات مع رجال الحكومة البريطانية حتى تمكن من الحصول على ما يعرف بتصريح بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ والذي تضمنه كتاب موجه من الوزير البريطاني لورد آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد (أحد رجال الحركة الصهيونية) يتعهد فيه بأن حكومته

«سوف تبذل أقصى ما في وسعها من أجل تسهيل إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». أما سكان فلسطين من العرب ، والذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة ، فقد أطلق عليهم التصريح «الجاليات غير اليهودية» متحفظاً «بعدم الإضرار بحقوقهم المدنية والدينية» ، ومتجاهلاً حقوقهم الوطنية والسياسية .

ونجحت بريطانيا والصهيونية العالمية في فرض الانتداب البريطاني على فلسطين بمقتضى وثيقة أصدرتها عصبة الأمم ، وكلفت فيها بريطانيا بتحقيق الهدف الصهيوني من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وتولت بريطانيا الانتداب منذ عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٤٨ ، وعملت كل ما في وسعها من أجل تحقيق هذا الهدف الذي يحقق لها السيطرة من خلاله على فلسطين وبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط .

هذه هي خلاصة المؤامرة كما هي معروفة ، والذي يهمننا في هذا المجال هو استجلاء بعض جوانبها وإيضاح بعض خفاياها .

فما هي الظروف السياسية التي حملت بريطانيا على الاستجابة للمطالب الصهيونية ؟

كان الساسة البريطانيون يخططون للمستقبل والحرب العالمية الأولى لا تزال مشتعلة من أجل اقتسام أسلاب الإمبراطورية العثمانية في الدول العربية ، وكان عليهم في نفس الوقت أن يضعوا في اعتبارهم مطامع حليفهم فرنسا في الحصول على سوريا (بما تشمله في ذلك الوقت من أراض سورية ولبنانية وفلسطينية) ومطامع روسيا في الأراضي التركية . وكانت فرنسا تضغط على بريطانيا من أجل الحصول على فلسطين في حين تخشى روسيا على مصالح الكنيسة الأرثوذكسية فيها من امتداد النفوذ الفرنسي إليها . ومن ناحية أخرى . كانت ألمانيا تتودد لليهود وتتجه نحو إقامة دولة يهودية على حدودها الشرقية مع روسيا . أما الولايات المتحدة ، فقد كانت تبتدى تعاطفاً مع اليهود إذ أسهمت الأموال اليهودية في الحملة الانتخابية التي أئت بالرئيس وودرو ويلسون إلى الحكم .

ووجدت الحكومة البريطانية أن إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين من شأنه أن يقطع الطريق على فرنسا ويجذب اليهود بعيداً عن ألمانيا ويرضى الرئيس الأمريكي ويلسون ويكسب تأييد الحركة الصهيونية التي أصبحت قوة سياسية مؤثرة على الساحة الدولية ، فالتقت مصالحها مع المصالح الصهيونية وأصدرت تصريح بلفور .

ويأتى بعد ذلك السؤال عن كيفية نجاح الحركة الصهيونية في الحصول على تصريح بلفور ، ثم في فرض الانتداب البريطاني على فلسطين .

وهنا نلاحظ الطريقة التى تعمل بها الحركة الصهيونية على الساحة الدولية ، ونرى كيف تستثمر كل العلاقات الشخصية القائمة بين الشخصيات اليهودية وذوى النفوذ من رجال السياسة والإعلام وغيرهم فى الدول المختلفة ، وكيف توظف هذه العلاقات لخدمة أهدافها بطريقة منظمة ويأدراك كامل لقواعد اللعبة الدولية .

فما إن نشبت الحرب العالمية حتى انتقل حاييم وايزمان رئيس الصهيونية العالمية إلى انجلترا لبدل اليهود من أجل قضيته حاملاً معه آماله ومنتظراً الفرصة على حد قوله وقدمه أحد أصدقائه محرر المانشيستر جارديان المستر سكوت ، وتمكن من إقناعه بالهدف الصهيونى فتولى بدوره تقديمه إلى لويد جورج وزير الخزانة البريطانية وهيربرت صمويل . وشجع الأخير وايزمان على التمسك بالمطالب الصهيونية ومواصلة السعى لتحقيقها . وتولت المانشيستر جارديان الدعوة إلى إقامة الوطن اليهودى فى فلسطين والدفاع عن الفكرة على أساس أنها ضرورية من أجل الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب . ولعب هيربرت صمويل - الذى أصبح فيما بعد أول مندوب سام فى فلسطين - الدور الأساس للترويج لهذه الدعوة فى مجلس الوزراء البريطانى وأعد مذكرة قدمها إلى رئيس الوزراء مقترحة إقامة حماية بريطانية على فلسطين بعد انتهاء الحرب . وخلال عمله بوزارة الذخيرة البريطانية ، قدم وايزمان خدمة جليلة لبريطانيا بإنتاجه مادة الأستون اللازمة للأعمال الحربية ، وقد ذكر لويد جورج فى مذكراته أن تصريح بلفور أعطى له مقابل هذه الخدمة .

وتمكن وايزمان من كسب صداقة اللورد بلفور وتأييده للقضية الصهيونية ، وكان قد تعرف به عام ١٩٠٥ ، فعاود الاتصال به عامى ١٩١٥ و ١٩١٦ وأصبح الأخير من أكبر الدعاة لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين داخل مجلس الوزراء البريطانى .

وهكذا صدر تصريح بلفور نتيجة لتوظيف الصهيونية العالمية لعلاقات زعمائها مع رجال السياسة البريطانيين وتحريك رأى العام البريطانى وإقناع الحكومة البريطانية بأن الأهداف الصهيونية تخدم المصالح البريطانية فى المنطقة .

وبعدها يحق لنا التساؤل عن موقف العرب وموقف بريطانيا منهم ، وما إذا كان رجال السياسة البريطانيون أدركوا فى ذلك الوقت ما سوف يؤدى إليه فرض الوطن القومى اليهودى فى فلسطين من أخطار ، خاصة وأن الدعوات الوطنية والقومية العربية كانت قد بدأت تزدهر فى فلسطين وبقية الدول العربية . كما أن لنا أن نتساءل عما إذا كان زعماء الصهيونية العالمية يتوقعون ما سوف يجلبه مخططهم على المنطقة من ويلات الحروب

كانت بريطانيا في حاجة إلى المساعدات الحربية العسكرية للعرب في حربها ضد القوات العثمانية في المشرق العربي ، وقد تمكنت من إقناع الشريف حسين بن علي حاكم مكة بتقديم هذه المساعدات .

وكان الشريف حسين يطمح في تولي حكم دولة عربية كبرى تمتد باتساع المشرق العربي ، ولجأت بريطانيا إلى وعده بالاستجابة لمطلبه من خلال مراسلات تبادلها معه مندوبها السامي في القاهرة سير هنري ماكماهون ، وتضمن كتاب المندوب السامي البريطاني في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ رسم حدود الدولة المقترحة على أساس أن « حتى مرسينا وحتى الإسكندرونة والأجزاء السورية التي تقع غرب أحياء دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن اعتبارها عربية خالصة ويتعين استبعادها من الحدود المطلوبة . أما المناطق الواقعة داخل الحدود التي تكون لبريطانيا الحرية في التصرف فيها دون الإضرار بمصالح حليفها فرنسا فإنني مخول من حكومتى أن أعطى التأكيدات . . بأن بريطانيا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب وتأييدهم في كل المناطق الداخلة ضمن الحدود التي يطالب بها شريف مكة . . . » .

وقد قام الشريف حسين بما يعرف بالثورة العربية الكبرى فهاجمت قواته القوات العثمانية وأسهم في انتصار قوات الحلفاء وتمكينهم من غزو فلسطين وسوريا . ولا تفوتني في هذا الصدد الإشارة إلى أن بريطانيا أنكرت فيما بعد أن مراسلات حسين وماكماهون تعني دخول فلسطين ضمن حدود الدولة العربية الموعود بها ، وإن كانت لجنة شكلتها برئاسة القاضي مايكل ماكدونالد عام ١٩٣٩ أكدت أن تلك المراسلات تجعل فلسطين جزءاً من الدولة العربية الكبرى .

ولم تمنع تلك الوعود البريطانية للشريف حسين من إصدار تصريح بلفور لصالح اليهود، بل لم تمنعها من قبل من عقد اتفاقية سايكس / بيكو مع فرنسا عام ١٩١٦ والتي تقاسمت فيها مع فرنسا البلدان العربية ، فحصلت بريطانيا على العراق وشرق الأردن في حين حصلت فرنسا على لبنان وسوريا ، أما فلسطين فقد تضمنت الاتفاقية وضع أجزاء منها تحت الإدارة الدولية .

وكانت الحركة القومية العربية تعمل — من مركزها في دمشق — من أجل نشر دعوتها لإقامة دولة مستقلة في سوريا الكبرى بما تشملها من الإقليم الفلسطيني الذي كان في ذلك الوقت جزءاً منها . وقد استشعر العرب الخطر اليهودي منذ بدء وصول الجماعات الأولى للمهاجرين اليهود واستيطانهم ، وكان الفلاحون الفلسطينيون أكثر الناس تأثراً

بعمليات شراء اليهود للأراضي بأثمان مرتفعة حيث كانوا قد اعتادوا على العمل في تلك الأراضي ، فإذا بهم يجرمون من العمل ويطردون منها إذا عجزوا عن سداد ديونهم المتراكمة وبيعت الأراضي التي يعملون فيها لليهود . كما لمس التجار والمهنيون الأخطار التي تتهدد مصالحهم من الاستيطان اليهودي . ومنذ عام ١٨٩٨ نشرت مقالات في صحف عربية مثل المقتطف المصرية والمنار التي كان يحررها الشيخ محمد رشيد رضا ، وأدت هي وكتابات نجيب عزوري وأمثاله وصدور الصحف الفلسطينية إلى تحريك الرأي العام العربي ضد الاستيطان اليهودي (وإن كانت كتابات اليهود تزعم أن فرنسا كانت وراء تحريك المسيحيين السوريين واللبنانيين ضد اليهود مقاومة منها للسياسة البريطانية) وأرسل أهالي حيفا والناصرة عام ١٩١٠ برقيات إلى الأستانة احتجاجا على بيع الأراضي الفلسطينية لليهود . وخلال انتخابات المجلس النيابي العثماني عام ١٩١٤ تضمنت برامج المرشحين العرب عن سوريا وفلسطين مقاومة المخطط الصهيوني .

وأسست في نفس العام جمعيات لمقاومة الصهيونية في كل من القدس ويافا وحيفا والقاهرة وبيروت والأستانة . وفي ٣ يوليو ١٩١٩ عقد المؤتمر السوري العام في دمشق ، كما عقد في ٢٧ فبراير ١٩٢٠ المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في العاصمة السورية وقرر اعتبار فلسطين جزءاً متمماً لسوريا والمطالبة باستقلالها بحدودها الطبيعية ورفض الهجرة اليهودية . ونشطت الجمعية العربية الفلسطينية التي ضمت الحاج أمين الحسيني وعارف العارف وعزة دروزة وإبراهيم عبد الهادي وغيرهم من العناصر التي قادت حركة المقاومة الوطنية طوال فترة الانتداب البريطاني . ثم عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا في ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ برئاسة موسى الكاظم وأعلن رفض تصريح بلفور والمطالبة بإنشاء حكومة وطنية في فلسطين بناء على حق تقرير المصير واستناداً إلى مراسلات حسين / مكماهون .

وشهدت فلسطين في فبراير ١٩٢٠ أول تظاهرة سياسية اشترك فيها حوالي أربعين ألف شخص وقعت خلال الاضطرابات اشتباكات مع اليهود في يافا والقدس .

هذا عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، أما عن مواقف الشريف حسين وأبنائه فكان هدفهم الرئيسي هو إقامة الدولة العربية الكبرى ، وكان حسين ذا ثقة مطلقة في الشرف البريطاني . ولما صدر تصريح بلفور تمكنت بريطانيا من إقناعه بأن الاستيطان اليهودي لن يؤدي بحال إلى سيطرة اليهود على العرب ، ودعت حاييم وايزمان إلى العمل على

طمأنته والحصول على تأييده ، فوقع فيصل ابن الشريف حسين مع وايزمان في ٣ يناير ١٩١٩ اتفاقاً تضمن « اتخاذ كافة الإجراءات لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية على نطاق واسع إلى فلسطين واستيطان اليهود فيها . . وتأكد أن العلاقات بين الدولة العربية وفلسطين سوف يسودها الود والنيات الحسنة والتفاهم » . وقد تحفظ فيصل على الاتفاق بعبارة ذكر فيها بأنه لن يرتبط بالاتفاق في حالة عدم تحقيق مطالبه التي قدمها إلى بريطانيا .

وقد ظهر التعارض بين مواقف الشريف حسين وابنه فيصل وبين الحركة الوطنية الفلسطينية السورية . وظلت بريطانيا تواصل سياسة الخداع حتى بعد نشر الثورة البولشفية الروسية لاتفاقية سايكس بيكو السرية . وكان من رأى رجل المخابرات البريطانية جيلبرت كليتون أن « الشريف حسين يرى في الصهيونية قوة إذا كسبها إلى صفه فإنها قد تزوده بالدعم الاقتصادي ، ولكنها تحمل ما يمكن وصفه بالطابع غير الوطنى . فهو يعتقد أنه يمكنه بمساعدتها مواجهة الدوائر المالية الدولية الهامة والنفوذ الفرنسى الذى يمارسه رجال الدين والمال وكل القوى التى تسعى للاستغلال والإضرار بالتنمية (التى يريدوها) على أسس وطنية » . أما هوجارت مدير المكتب العربى فى القاهرة فكان رآيه فى فيصل هو أنه يدرك حقيقة المشكلة الفلسطينية « فهو يعتقد أننا (أى البريطانيين) نعتزم الإبقاء على فلسطين لأنفسنا بحجة المحافظة على التوازن بين الأديان المتنازعة ويعتبر ذلك ثمنا زهيداً مقابل المساعدة البريطانية التى لا يزال يأمل فى الحصول عليها من جانبنا . ولم تكن لديه أية فكرة عن أن أحداً منا قد فكر فى إعطائها لليهود » . وفى مأدبة أقامها له اللورد روتشيلد فى ديسمبر ١٩١٨ ، تحدث فيصل عن العلاقات الودية مع الصهيونية .

وكانت بريطانيا تدرك تماماً حقيقة المعارضة العربية للأهداف الصهيونية . ففى رسالة وجهها كليتون إلى الحكومة البريطانية ذكر « أن عرب فلسطين يعارضون بشدة الأهداف الصهيونية ويتخوفون منها تخوفاً شديداً » .

أما اللورد بلفور ، فقد كتب إلى لويد جورج فى فبراير ١٩١٩ رسالة ذكر فيها « إن النقطة الضعيفة فى موقفنا هى أنه فيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عن قصد وبحق رفضنا قبول مبدأ تقرير المصير ، ذلك أنه لو أننا استشرنا السكان الحاليين فإنهم - بغير شك - سوف يصدرون حكماً معارضاً لليهود » .

ولكن رجال الحركة الوطنية العربية واصلوا ضغوطهم على البريطانيين ، وتقدموا إلى المندوب السامى فى القاهرة بمذكرة يتساءلون فيها عن حقيقة التعهدات البريطانية .

وأجاب المكتب العربى فى القاهرة على مذكرتهم قائلاً إن الحكومة البريطانية أعطت أربعة أنواع من التعهدات بالنسبة لمستقبل الأقاليم العربية : الأول للشريف حسين عام ١٩١٥ ، والثانى لفرنسا عام ١٩١٦ ، والثالث للورد روتشيلد عام ١٩١٧ ، والرابع للجنة الوطنية العربية فى القاهرة عام ١٩١٨ .

وفى عام ١٩١٨ وصلت فلسطين اللجنة الصهيونية حيث قابلتها السلطات البريطانية باحتفال كبير ، الأمر الذى أدى إلى زيادة سخط الوطنيين الفلسطينيين ، وقاموا بإبلاغ مخاوفهم إلى الشريف حسين ، وتوتر الموقف بين الجانبين . ومع ذلك ظل فيصل بن حسين يحاول إيجاد صيغة للتفاهم مع الصهيونيين ، وعندما اجتمع مع وايزمان فى ديسمبر ١٩١٨ تحدث من جديد عن ضرورة إقامة علاقات طيبة بين الجانبين ووعد بتأييد الصهيونيين فى مؤتمر السلام ، أما وايزمان فقد أغفل الحديث عن الهدف الحقيقى للصهيونية فى فلسطين .

وفى مؤتمر السلام الذى عقد فى فبراير ١٩١٩ ، طالب فيصل بإقامة دولة عربية مستقلة تمتد من الحدود التركية شمالاً إلى المحيط الهندى جنوباً ، وأغفل الحديث عن الوعد البريطانى لليهود بشأن فلسطين ، وإن كان ركز فى بيانه على مبادئ الرئيس ويلسون بشأن حق تقرير المصير . أما وايزمان فقد قدم مطالب الصهيونيين بإقامة دولة يهودية فى فلسطين وشرقى الأردن وجنوبى لبنان .

ولإزاء المعارضة الشديدة فى دمشق التى تمثلت فى التظاهرات العارمة والمقالات الصحفية المنندة بالمطالب الصهيونية . وما أصبح معروفاً من أن بريطانيا وافقت على تولى فرنسا تقاليد الأمور فى سوريا حاول فيصل التقرب إلى فرنسا . وبعد مبايعته ملكاً على سوريا قامت فرنسا بعزله وولاه البريطانيون حكم العراق .

وهكذا نجحت المؤامرة البريطانية فى خديعة العرب طوال سنوات عديدة لخدمة مصالحها الاستعمارية .

وبعد - فهل كان ثمة احتمال للتوفيق بين الهدف الصهيونى فى إنشاء الوطن القومى فى فلسطين وبين الهدف العربى فى إنشاء الدولة العربية الكبرى ؟

يجيب اليهود على هذا السؤال بالإيجاب ، ويشيرون فى هذا الصدد إلى الاتفاق الذى وقعه فيصل بن حسين مع حاييم وايزمان فى ٣ يناير ١٩١٩ ، ويتخذون منه دليلاً على أن العرب لم يكونوا معارضين لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين التى لم تكن سوى جزء من سوريا الكبرى ، وأنهم هم الذين رجعوا عن اتفاقهم وغيروا من موقفهم .

غير أن الواقع يدحض هذا المنطق ، فلم تكن حقيقة الهدف الصهيوني معروفة لفصيل عندما وقع الاتفاق مع وايزمان الذى كان - هو والبريطانيون - حريصين على إخفائه عن الشريف حسين وأبنائه ويعدونهم بمساعدتهم على إنشاء الدولة العربية ومساعدتها فى الأوساط السياسية والمالية العالمية فى مقابل إقامة علاقات ود وتعاون مع المهاجرين اليهود . أما إنشاء وطن يهودى ، فقد أكد هوجارت « أن الشريف (حسين) لن يقبل دولة يهودية مستقلة فى فلسطين ، كما أننى لم أكن مكلفا بإبلاغه بأن بريطانيا تنوى إقامة هذه الدولة » .

وقد سبق لنا الكلام عن مقاومة الحركة الوطنية العربية لإنشاء الوطن القومى اليهودى بعد صدور وعد بلفور ، بل ومقاومتها للهجرة اليهودية المنظمة منذ أوائل القرن الحالى . وعلى أية حال ، فقد تحفظ فيصل على الاتفاق بأنه لن يلتزم به إلا عند الاستجابة إلى مطالبه .

والخلاصة هى أن الصراع بين القوميتين العربية واليهودية كان أمراً محتوماً ، فقد كانت أهداف كل منهما شمولية لا تقبل إحداها التنازل عنها . فلم يكن من المتصور عدول الصهيونية عن إقامة الوطن اليهودى (والدولة اليهودية فى مرحلة تالية) ولم يكن العرب ليقبلوا سلخ فلسطين من دولتهم التى قاموا بالثورة من أجلها . وكانت الصهيونية تستند إلى تصريح بلفور ، كما كان العرب يستندون إلى مراسلات ماكماهون - حسين ، وإلى حق تقرير المصير الذى ينادى به ويلسون . وبالرغم من أن اللجنة الأمريكية برئاسة كينج كرين قامت بزيارة فلسطين وسوريا ولبنان للتعرف على رغبات شعوبها ، وأوصت بتعديل المشروع الصهيونى بشأن الهجرة اليهودية غير المحدودة وشراء الأراضى العربية تحت الضغوط التى تمارس على السكان ، وأكدت أن المشاعر العدائية لهذا المشروع تسود فلسطين وجميع أجزاء سوريا ، بالرغم من ذلك فقد تجاهل مؤتمر السلام هذه التوصيات ولم يعترض الرئيس الأمريكى ويلسون .

والواقع أنه كان عصرًا تسوده المطامع الأمبريالية للدول الكبرى ، وكانت البلدان العربية تعد ممتلكات للإمبراطورية العثمانية ، ترى الدول المنتصرة التصرف فيها كما تشاء .

الفصل الثانى

الرفض الفلسطينى

خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ، التى امتدت من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٨ ، اتبعت الحركة الوطنية الفلسطينية سياسة الرفض القاطع ، وفى جميع الأحوال . تجاه عملية بناء الوطن القومى اليهودى على الأراضى الفلسطينية . وقد مارست هذه السياسة فى مواجهة اليهود وسلطة الانتداب البريطانية على السواء .

وكانت وسائلها فى المقاومة المقاطعة والتظاهرات والإضراب العام والنضال المسلح . ولم تحل هذه السياسة - بوسائلها المشار إليها - دون إقامة الوطن القومى اليهودى ثم إعلان قيام دولة إسرائيل فى نهاية الأمر .

فما هى الأسباب التى أدت إلى فشل المقاومة الفلسطينية ونجاح المخططات الصهيونية والبريطانية ؟

وهل ضاعت خلال هذه السنوات الطويلة فرص كان من الممكن توصل الجانبين بها إلى صيغة تحفظ بعض الحقوق الفلسطينية - على الأقل - من الضياع ؟

يفرد والتر لاكير فصلاً من كتابه عن « تاريخ الصهيونية » لموقف الصهاينة من عرب فلسطين تحت عنوان « المسألة غير المرئية » ، ويسجل اعتراف حاييم وايزمان بأن الصهاينة لم يبدوا اهتماماً يذكر بهؤلاء العرب . ويذكر المؤلف « أن اضطرابات عام ١٩٢٠ / ١٩٢١ كانت مفاجأة لليهود فلسطين ، فقد كان سبب هذه الاضطرابات مسيرة لبعض اليهود الشيوعيين وزعوا خلالها منشورات بالعربية تحض على مقاومة البريطانيين وقد أثاروا العرب الفلسطينيين ووقعت الاشتباكات التى قتل فيها عدد من اليهود . كما يذكر أن عدداً من زعماء الجالية اليهودية (اليسوف) حذروا فى وقت مبكر من تجاهل

العرب ومن هؤلاء أحادها عام ورويين ، وأعلن مؤتمر كارلسباد رغبة الشعب اليهودى فى العيش مع الشعب العربى فى صداقة واحترام متبادل والعمل معا لتنمية وازدهار الوطن المشترك . ولكن كان هناك فى نفس الوقت أمثال جابوتنسكى الذين كانوا يرون أن رغبات الجانبين سوف تتصادم ، ولا يمكن التوفيق بينها ويعتقدون أن العرب قوم تحركهم الانفعالات ، ولكنهم سوف يرضخون فى النهاية للأمر الواقع . . . »

«أما العرب فقد كانوا يخشون من انتشار الشيوعية - المنكرة للأديان - على أيدي اليهود ، ولكن مخاوفهم الأساسية كانت لأسباب سياسية ، ومن هنا كان إصرارهم على إقامة حكومة على أساس تمثيل سليم للأغلبية السكانية . أما بن جوريون فكان يرى أن الاتفاق السياسى مع اللجنة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسينى كان مستحيلاً . وفى عام ١٩٣٦ كان رأيه أن فرصة التوصل لاتفاق مع العرب لا تزيد على واحدة من عشر . وينتهى لا كير إلى أن الصهيونيين أخطئوا فى تقديرهم لدرجة الشعور الوطنى السياسى للعرب ، ويرجع ذلك إلى الخلفية الأوربية للصهاينة ومقارنة الحركة الوطنية بالحركات الأوربية ، ولم يكونوا على حق فى افتراض الحرية والديموقراطية كأسس للحركات الوطنية . ويتابع نشاط بعض الجماعات اليهودية مثل برت شالوم التى كانت مهتمة بالمشكلة العربية إلى أن نشبت اضطرابات عام ١٩٢٩ بسبب حادث حائط المبكى والتى كانت نقطة تحول فى علاقات العرب واليهود وجاء رد الفعل اليهودى من جانب الصهاينة التصحيحيين بزعماء جابوتنسكى الذين اتهموا العرب بالوحشية وطالبوا بأن يصبح اليهود أغلبية فى فلسطين ، واعتبروا التصادم واقعاً لا محالة بين الجانبين ولا حل للمشكلة سوى إقامة حائط حديدى فى مواجهة العرب يرغمهم على قبول الاستيطان اليهودى . ولكن بذلت محاولات يهودية أخرى للمصالحة مع العرب ، وخاصة مع حزب الاستقلال بزعماء عونى عبد الهادى قام بها من الجانب اليهودى موسى شيرتوك وأرلو سوروف وبن جوريون ، ولكن هذه المحاولات انتهت بالفشل عندما أعرب عونى عبد الهادى عن عدم ثقته فيما عرضه اليهود من التنسيق بين الحركتين الصهيونية والوطنية الفلسطينية ، كما فشلت المحادثات مع جورج طانيوس . وبعد الثورة العربية الفلسطينية عام ١٩٣٦ اعترف بن جوريون بأنه لا توجد حتى فرصة العشرة فى المائة للتفاهم مع العرب . ثم قامت ثورة ١٩٣٦ التى شن بها العرب حرب العصابات على الجالية اليهودية والتى قضت على كل الآمال .

هذه هى باختصار خلاصة ما كتبه كاتب وثيق الصلة بالحركة الصهيونية لإظهار حرص يهود فلسطين على إقامة علاقات طيبة مع السكان العرب ، ولكن لا يتبين من كتاباته بوضوح أسس الحل السياسى التى كان اليهود يقترحونها لهذه العلاقات ، أو

الحل الذى يرونه للتوفيق بين الوطن القومى اليهودى والمطالب السياسية للشعب الفلسطينى .

وقد تواصل العمل من أجل إقامة الوطن القومى اليهودى ثم إقامة الدولة اليهودية ، بالتعاون بين سلطة الانتداب والوكالة اليهودية . واستمر الرفض العربى آخذاً مظهر المقاومة المسلحة والإضراب والثورة والمقاطعة الكاملة للانتداب البريطانى . وتدفقت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستمرت عمليات شراء الأراضى الفلسطينية واستيطانها . وتزايدت الصدامات المسلحة بين العرب واليهود ، وفى كل مرة شكلت سلطة الانتداب لجنة تحقيق . وأصدرت كتاباً أبيض يشرح سياستها ويحاول تهدئة فريق فيثير غضب الآخر ومقاومته .

وكانت أخطر الاشتباكات المسلحة بين الفلسطينيين واليهود ما وقع فى أبريل ١٩٢٠ ، ومايو ١٩٢١ ، وأغسطس ١٩٢٩ . أما السنوات من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ ، فقد شهدت ثورة فلسطينية حقيقية سبقها إضراب عام دام ستة أشهر .

وأما عن الكتب البيضاء البريطانية ، فكان أولها ما صدر فى ٣ يونيو ١٩٢٢ وعرف بمفكرة تشرشل التى فسرت تصريح بلفور بأنه لا يعنى إقامة الوطن اليهودى فى كل فلسطين ، وإنما فى جزء منها ، ورفضت فكرة سيطرة اليهود على العرب .

وفى أعقاب اضطرابات عام ١٩٢٩ ، أصدرت بريطانيا « مفكرة باسفيلد » التى أكدت التزامها تجاه السكان اليهود وغير اليهود وأن التزامها لكلا الجانبين له نفس الوزن ولا يوجد تعارض ، كما اقترحت تشكيل مجلس تشريعى وفقاً لنسبة السكان العرب واليهود ، والحد من الهجرة اليهودية ومراعاة العامل الاقتصادى بشأنها بحيث يمكن وقفها إذا ما كانت تؤدي إلى زيادة البطالة العربية .

وفى يوليو ١٩٣٧ ، أصدرت الكتاب الأبيض - فى أعقاب لجنة بيل - متضمناً الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة من اقتراح تقسيم فلسطين وإنشاء دولتين عربية ويهودية ، ووقف المعاملات فى الأراضى التى قد تلحق الضرر بمشروع التقسيم . وتحديد عدد المهاجرين خلال عدة أشهر . ولكن لجنة وودهيد التى شكلت لدراسة هذه المقترحات رفضتها ، فأصدرت بريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٨ الكتاب الأبيض الذى تضمن أن إنشاء دولتين عربية ويهودية فى فلسطين مشروع غير عملى واقترح عقد مؤتمر عربى يهودى لمناقشة السياسة المستقبلية وموضوع الهجرة اليهودية .

أما « كتاب ماكدونالد » الصادر فى مايو ١٩٣٩ ، فقد صدر بعد فشل مؤتمر سان

جيمس الذى دعى إليه ممثلو العرب واليهود . وقد أكد الكتاب أنه لم تكن من سياسة بريطانية تحويل فلسطين إلى وطن قومى يهودى . كما أعلن أن هدف الحكومة البريطانية هو إنشاء دولة فلسطينية فى غضون عشر سنوات بشرط احترام حقوق كل من العرب واليهود فى هذه الدولة . وخلال المرحلة الانتقالية ، تناح للشعب الفلسطينى المشاركة المتزايدة فى الحكم ويحدد عدد المهاجرين اليهود خلال الخمس سنوات القادمة بـ ٧٥ ألف نسمة وبعدها لايسمح بالمهجرة إلا بموافقة عرب فلسطين ، كما يوقف بيع الأراضى العربية لليهود .

وقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فى وقت ازدادت فيه أهمية فلسطين فى الخطط الحربية البريطانية بعد توتر الموقف الدولى واحتلال إيطاليا لأثيوبيا ، ورأت بريطانيا أن من الضرورى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وكسب ثقة الفلسطينيين العرب . واعتبر اليهود ذلك الكتاب ضربة موجهة إلى أهدافهم فاستقبلوه بحملة عنيفة ضد الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب .

غير أن كلا من العرب واليهود قرروا اللجوء إلى الهدوء تعاونًا مع بريطانيا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد أدى اضطهاد هتلر لليهود والفظائع التى ارتكبتها ضدهم سواء فى ألمانيا أو بولندا أو البلاد الأخرى التى احتلتها قواته إلى بذل الصهيونية العالمية اليهود من أجل تنفيذ عمليات من المهجرة غير الشرعية إلى فلسطين رغم معارضة بريطانيا ومحاولاتها من جانبها لإيقاف هذه العمليات وإعادة المهاجرين . وعندئذ بدأت العصابات اليهودية المسلحة - الهاجانا وأرجون وفأى ليومى وشيرن وليهى - توجه ضرباتها ضد قوات الانتداب البريطانية ، وتمارس نشاطها الإرهابى ضد جنودها وقتلت اللورد موين وشنقت عددًا من الجنود .

وأيقن ديفد بن جوريون أن دور بريطانيا فى إقامة الدولة اليهودية قد انتهى وأصبح من الضرورى التوجه نحو الولايات المتحدة - للحصول على تأييدها ومساعداتها .

كما رأى أن الوقت قد حان لإقامة الدولة اليهودية ، خلافا لما كان يراه حاييم وايزمان من ضرورة التدرج فى تنفيذ السياسات الصهيونية المؤدية فى النهاية إلى إقامة الدولة . ونجح بن جوريون فى استصدار قرار من مؤتمر بلتيمور المنعقد فى مايو ١٩٤٢ بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين بعد انتهاء الحرب ، وفى شن حملة إعلامية فى الولايات المتحدة وممارسة الضغوط على أعضاء الكونجرس ورجال السياسة لتأييد إقامة تلك الدولة حتى أصبحت نقطة مشتركة فى البرنامج الانتخابى الذى تقدم به كل من الديموقراطيين والجمهوريين فى انتخابات عام ١٩٤٤ .

أما المقاومة العربية الفلسطينية - بقيادة اللجنة العربية العليا - فقد أصيبت بنكسة عقب ثورة ١٩٣٩ حيث نفى كثيرون من قادتها أو هربوا خارج البلاد . وقد فر المفتي الحاج أمين الحسيني إلى بغداد وتورط في ثورة على رشيد الكيلاني في أبريل ١٩٤١ واضطر إلى الفرار إلى إيطاليا ثم ألمانيا حيث عاون هتلر في حربه ضد اليهود ، واتسم موقف الفلسطينيين بالهدوء خلال عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ رغم دعوة المفتي للثورة ، وأعادت الأحزاب الفلسطينية تنظيم نفسها وخاصة حزب الاستقلال والحزب العربي الفلسطيني وبرزت زعامات جديدة مثل أحمد حلمي وعوني عبد الهادي ورشيد إبراهيم وتميز حزب الاستقلال بنشاطه الاقتصادي ، وخاصة بإدارة الصندوق القومي وبعده عن الزعامات التقليدية ، ولكن الحزب العربي الفلسطيني أصبح مع نهاية الحرب العالمية أقوى الأحزاب السياسية . وفي حين كان حزب الاستقلال يطالب بالتطبيق الدقيق للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، فإن الحزب العربي ظل على موقفه من المطالبة بحل الوطن القومي اليهودي .

وهكذا ، فإن المقاومة الفلسطينية لم تكن لها فاعلية تذكر بعد انتهاء ثورتها عام ١٩٣٩ ، وظل نضالها ذا طابع محلي - مع مساندة من قبل الدول العربية - كما أضعفت الانقسامات العائلية والحزبية من تأثيرها ، في حين تميز النشاط الصهيوني داخل فلسطين منذ عام ١٩٤٢ بالعمل الإرهابي ضد الانتداب البريطاني بهدف زعزعة سلطته وحمله على تغيير سياسته المعلنة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ . أما على الساحة الدولية . فقد كان المجال فسيحا أمام الصهيونية العالمية التي نقلت مركز نشاطها المكثف إلى الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها على ساستها لإقامة الدولة اليهودية عقب انتهاء الحرب . وفي أغسطس ١٩٤٥ ، كتب الرئيس ترومان إلى رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي طالبا السماح بهجرة ١٠٠ ألف لاجيء يهودي فوراً إلى فلسطين ، وكانت هذه بداية التدخل الأمريكي المباشر في المشكلة الفلسطينية ، وردت الحكومة البريطانية باقتراح تشكيل لجنة بريطانية أمريكية مشتركة لبحث مشكلة اللاجئين في أوروبا وإيوائهم في عدد من الدول في أوروبا وغيرها ، وأوضح يفين أن فلسطين يجب ألا تكون هي الحل لمشكلة المهاجرين اليهود ، حيث إنه يرى إقامة دولة فلسطينية وليست يهودية وتولى بريطانيا الوصاية عليها . وقد أدى الموقف البريطاني إلى شن اليهود حرباً فعلية على القوات البريطانية في فلسطين بعد أن حصلوا على شحنات من الأسلحة بتمويل من أغنياء اليهود الأمريكيين ، أما اللجنة البريطانية الأمريكية ، فأوصت بقبول ١٠٠ ألف لاجيء يهودي ورفع القيود على بيع الأراضي ، وأما عن مستقبل فلسطين ، فقد أوصت اللجنة ببقائها تحت

الانتداب البريطاني حين وضعها تحت الوصاية . وبادر ترومان بإعلان قبوله التوصية بالسماح لمائة ألف لاجيء يهودى بالهجرة إلى فلسطين فوراً ورفع القيود على مبيعات الأراضي . وشكلت لجنة مشتركة أخرى (لجنة موريس جرادى) اقترحت تطبيق نظام للحكم الذاتى الإقليمى فى كل من المناطق العربية واليهودية مع إدارة السلطة المركزية للمرافق العامة وتولى المسائل الإدارية الهامة ، أما المائة ألف لاجيء فإن قبولهم يعلق على قبول خطة الحكم الذاتى . ولما كانت مسألة قبول هؤلاء اللاجئين هى أهم ما كان يشغل اليهود ، فقد ضاعفوا - من خلال تنظيماتهم العسكرية - أعمال العنف والإرهاب ضد سلطة الانتداب ، وردت القوات البريطانية العنف بالمثل وارتكبت الهاجانا وليهى وارجون وغيرها أعمالاً إرهابية صارخة مثل نسف مقر القيادة البريطانية فى فندق داود وشنق الجنود البريطانيين .

وفى سبتمبر ١٩٤٦ ، عقد مؤتمر لندن الذى دعت إليه الحكومة البريطانية القيادات العربية واليهودية . وتمسك العرب بإقامة دولة عربية فى كل فلسطين ، فى حين أعلنت الوكالة اليهودية مشروعاً لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وأعلن ترومان موافقته على المشروع اليهودى وعلى قبول المائة ألف لاجيء فوراً .

واستمرت أعمال الإرهاب اليهودى ، وظلت الحكومة البريطانية عاجزة عن تنفيذ حل مقبول للعرب واليهود ، إلى أن أعلنت فى ١٨ فبراير ١٩٤٧ أنه « ثبت أن الانتداب غير قابل للتنفيذ عملياً حيث إن الالتزامات تجاه الجاليتين لا يمكن التوفيق بينها » ، وأعربت عن عزمها على التخلي عن الانتداب على فلسطين . وفى ٢ أبريل ١٩٤٧ ، أدرج مندوبها لدى الأمم المتحدة مسألة فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة .

الفصل الثالث

قرار التقسيم

قررت الجمعية العامة السماح لكل من الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا بإلقاء كلمة أمامها ، وشكلت « لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن فلسطين » (UNSCOP) التي سافرت إلى فلسطين في يونيو ١٩٤٧ ، ولكن اللجنة العربية العليا قررت مقاطعة اللجنة لعدم رضاها عن تشكيلها ولأن الأمم المتحدة لم تستجب لطلبات العرب إدراج إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة ، ولم تفصل بين المسألة الفلسطينية ومشكلة المهاجرين اليهود .

وبعد أن أجرت لجنة الأمم المتحدة تحقيقاتها في فلسطين توجهت إلى جنيف لإعداد تقريرها ، وأوفدت لجنة فرعية لزيارة معسكرات اللاجئين في ألمانيا والنمسا ، ثم رفعت تقريرها إلى الجمعية العامة متضمنا ١٢ توصية وافقت الجمعية على ١١ منها ، وتتضمن إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين بعد فترة انتقالية من إدارتها تحت مسؤولية الأمم المتحدة وحماية الأماكن المقدسة واتخاذ الإجراءات العاجلة لحل مشكلة اللاجئين وحماية حقوق الأقليات ، وإقامة علاقات سلمية كشرط للاستقلال والوحدة الاقتصادية وإلغاء الامتيازات وتوجيه نداء للطرفين لإنهاء أعمال العنف .

ثم قدمت اللجنة خيارين اثنين : أحدهما بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع اتحاد اقتصادي بينهما . والثاني بإقامة دولة فيدرالية . وقد سمى الخيار الأول بمشروع الأغلبية حيث أيدته سبع دول من أعضاء اللجنة ، هي كندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيالا وهولندا وبيرو والسويد وأرجواى . أما الخيار الثاني - مشروع الأقلية - فقد أيدته ثلاث دول من أعضاء اللجنة هي الهند وإيران ويوغوسلافيا .

وقد أبدى الصهيونيون حماسا بالغاً للمشروع الأغلبية حيث كان يحقق لهم هدفهم في

إنشاء الدولة اليهودية (ولو مرحليا حيث تمتد مطامعهم إلى كافة الأراضي الفلسطينية) ، أما العرب ، فقد اعتبروا المشروع تحطيا للوحدة الإقليمية لوطنهم ، وتميزاً صارخاً لليهود بإعطائهم دولة لا تتفق مساحتها مع ملكياتهم ولا مع الأقلية السكانية لهم في فلسطين .

وعرض تقرير اللجنة على لجنة خاصة أنشأتها الجمعية العامة ، وبعد أن استمعت إلى كلمات ممثل اللجنة العربية العليا وممثل الوكالة اليهودية ، وتشكيل لجنتين فرعيتين قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة التي وافقت في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ على مشروع الأغلبية الخاص بتقسيم فلسطين ، وأصدرت قرارها بذلك بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ وامتناع ١٠ عن التصويت .

ويشير سامي هداوى في كتابه « الحصاد المر » إلى اعترافات عدد من المسؤولين الأمريكيين وغيرهم بما يرسم صورة واضحة عن الضغوط التي مورست من أجل استصدار قرار التقسيم . فوزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت جيمس فورستال يذكر أن وسائل الضغط على الدول أعضاء الجمعية العامة كانت أقرب إلى الفضيحة . وإليانويل نيومان - أحد الشخصيات القيادية اليهودية - يعترف بأنه لم تترك دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة دون أن يجرى الاتصال بها ، ولم يترك أى شيء للصدفة ، وعضو الكونجرس الأمريكي لورانس سميث يوضح أن أصوات هايتي وليبيريا والفيليبين كانت مطلوبة لترجيح أغلبية ثلثي الأعضاء المطلوبة لإصدار القرار ، وقد كانت ضغوط الوفد الأمريكي والمسؤولين ، بل والمواطنين العاديين من أجل الحصول على الأصوات المطلوبة سلوكا مشينا .

وصدر قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ متضمنا إنشاء دولة يهودية وأخرى عربية وإقامة نظام دولي للقدس . أما الدولة اليهودية . فقد اختصها القرار بـ ٥٦٪ (٥٦٥٠ ميل مربع) من أراضي فلسطين ، في حين أن الدولة العربية خصصت لها ٤٣٪ (٨٩٣٠ ميل مربعاً) من تلك الأراضي . وأما المنطقة الدولية للقدس فكانت مساحتها ١٪ (٦٨ ميل مربعاً) منها . وقد كان القرار مجحفاً بحقوق العرب الذين كان تعدادهم ثلثي مجموع السكان وكانت ملكية اليهود من الأراضي المخصصة للدولة اليهودية أقل من ١٠٪ من مساحتها .

وقد رفض العرب قرار التقسيم ، ليس لأنه مجحف بحقوقهم فحسب ، بل لأنه صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لا تملك إصدار قرارات ، بل

مجرد توصيات غير ملزمة فضلاً عن مخالفته لميثاق الأمم المتحدة وما ينص عليه من حق تقرير المصير .

أما اليهود ، فقد قبلوا القرار كخطوة مرحلية على طريق السيطرة على أرض إسرائيل التاريخية .

وما لبث العنف والقتال أن سادا الأراضي الفلسطينية ، وتمكنت القوات اليهودية من الاستيلاء على أجزاء من الأرض المخصصة للدولة العربية ، فاستولت على طبرية وحيفا وصفد وحى كاتانون في القدس ويافا . وأثارت أعمال العنف الرعب لدى الفلسطينيين ، فقد ارتكب اليهود عددا من الفظائع من أشهرها مذبحه دير ياسين التي قتلوا فيها ٢٥٠ رجلا وامرأة وطفلا عزلا من السلاح والتي قال عنها مناحم بيجين إنه لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل .

وقد تصدت القوات الفلسطينية بقيادة عبد القادر الحسيني للعمليات العسكرية اليهودية وعاونها عدد من المتطوعين العرب بقيادة فوزى القاوقجي ، كما تولت جامعة الدول العربية مناقشة الموقف في فلسطين . وشهدت الساحة الفلسطينية الانقسامات بين القادة السياسيين والمنافسات الأسرية بين الحسينيين وأبناء النشاشيبي ، كما أظهرت المعارك الحربية إلى جانب الأعمال البطولية ضعف الاستعدادات وقلة السلاح . أما الجامعة العربية ، فقد شهدت بدورها انعدام الثقة بين أعضائها وخاصة بين القيادتين المصرية والأردنية (الملك فاروق والملك عبد الله) . أما القوات البريطانية ، فقد وقفت عاجزة أو متواطئة مع اليهود الذين قاموا بعمليات إرهابية جريئة ضد أفرادها ومركز قيادتها .

وقدر عدد الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين خلال الفترة السابقة على رحيل قوات الانتداب البريطاني بحوالى ١٥ ألف شخص .

وقد أدى الموقف المتفجر في فلسطين إلى إعادة الولايات المتحدة النظر بشأن مدى إمكانية تنفيذ قرار التقسيم بالقوة ، وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٨ اعترض مندوبها لدى الأمم المتحدة على قيام مجلس الأمن بفرض القرار على غير رغبة السكان واقترح وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة .

ولكن ترومان الذى كان قد وافق على اقتراح الوصاية ، عاد تحت ضغط حاييم وايزمان فعدل عن موقفه .

وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ ، في اليوم السابق للتاريخ الذي حددته بريطانيا للانسحاب من فلسطين ، أعلن ديفيد بن جوريون قيام دولة إسرائيل . وفي اليوم التالي تحركت جيوش خمس دول عربية إلى الأراضي الفلسطينية لمساعدة سكانها ضد العصابات الصهيونية ، خمس دول لا تنسيق بينها بل تسود الشكوك مواقف قياداتها كل من الآخر ، وكانت خمس دول ينقص قواتها التدريب والتسلح والخبرة الحربية الحديثة . وتمكنت إسرائيل من إدارة شئون الحرب والهدنة فيما بين العمليات العسكرية ، بما كفل لها الانتصار والتوسع .

وكان من أخطر ما خلفته الحرب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويقدر عدد من فر من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة بحوالي ٧٥٠ ألف لاجئ .

وبعد - فإنه من هذا العرض الوجيز لتطورات الصراع الفلسطيني - اليهودي ، خلال فترة الانتداب البريطاني ، يتبين أن احتمالات التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود كانت بعيدة . فقد كان كل منهم يمثل قومية فتية لا تقبل التنازل عن مطالبها كاملة . ولم يكن اليهود ليتخلوا عن الحلم الذي أوحى إليهم به تيودور هيرتزل وحققه لهم وعد بلفور ووقفت إلى جانبهم دولتان كبيرتان تساندانهم في إقامة وطنهم القومي ، ولم يكن لديهم ما يقدمونه للعرب تحقيقاً لمطالبهم ، فقد جربوا الاندماج في شعوب الدول المختلفة وكفروا بهذا الحل ، وكان أقصى ما يقبلونه هو تقسيم البلاد بينهم وبين العرب ولو بصفة مرحلية إلى أن يسيطروا على أرض الميعاد .

أما عرب فلسطين ، فقد وجدوا أنفسهم أمام مؤامرة دولية كبرى ، ولم يكن من المعقول أن يرضخوا لما رأوه سلباً بالإكراه لوطنهم واستيلاء على أراضيهم في الوقت الذي كانوا يصبون فيه إلى إقامة دولتهم المستقلة بعد حكم عثماني طويل ومستبد . ولم تكن لترضيهم حلول من نوع ما عرض عليهم . كانوا يقبلون العيش مع اليهود في دولة ديموقراطية يتمتع فيها الجميع بحقوقهم ، ولكن أن يقسم وطنهم فهذا أمر دونه الرفض والمقاومة بكل الوسائل . وقد نجحت مقاومتهم في كثير من الأحيان واستجابت لهم بريطانيا بالحد من الهجرة ووضع قيود على بيع الأراضي ، ولكن لم تكن مقاومتهم كافية لإفشال مؤامرة دولية خطيرة تتواطأ لتنفيذها قوى سياسية كبرى . وكانت الانقسامات تقلل من فاعلية المقاومة ، كما كان ينقصها السلاح والإعداد الحربي الحديث والتنظيم الذي كان يميز أعداءهم .

وأما الدول العربية ، فلم يكن تدخل جيوشها على المستوى اللازم عسكرياً أو سياسياً ، ولذلك هزمت في الحرب .

وقد نتساءل اليوم عن مدى سلامة رفض العرب لقرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم ، وما إذا كان التقويم السليم للموقف والظروف كان يقتضى قبوله .

ولكن هل يلام شعب لرفضه أن يتقاسم وطنه مع شعب آخر تم تهجيرهم إلى أرضه بقوة السلاح ؟

ربما كان خطأ في التقدير ، ولكن من كان يستطيع التكهّن بالمستقبل ؟

الفصل الرابع

التدخل العربى فى فلسطين

وجهت بريطانيا الدعوة لعقد مؤتمر بين العرب واليهود ، وافتتح مؤتمر سان جيمس فى فبراير ١٩٣٩ ، وسمح باشتراك اللجنة العربية العليا - مع استبعاد المفتى - من المؤتمر ودعى ممثلون عن مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن ، كما دعيت الوكالة اليهودية وعدد من القيادات اليهودية الأمريكية والبريطانية . ونظراً لرفض العرب الجلوس مع اليهود ، فقد أجرت بريطانيا اجتماعات منفصلة مع كل من الجانبين . وطالب العرب بإقامة دولة عربية مستقلة وتصفية الوطن القومى اليهودى ، فى حين طالب حاييم وايزمان باستمرار الانتداب وبالهجرة غير المحدودة لليهود . ونوقشت مراسلات ماكماهون / حسين ، واعترف البريطانيون بأن بريطانيا التزمت بعدم التصرف فى وضع فلسطين دون وضع رغبات سكانها موضع الاعتبار . وتقدمت بريطانيا بعدد من المقترحات على أساس إقامة دولة موحدة تشمل الأغلبية العربية بشرط السماح بالهجرة اليهودية المحدودة خلال فترة محددة ، واعترض اليهود على هذه المقترحات ، أما وفود الدول العربية فقد أبدت استعدادها لقبولها ، واقترحت فترة انتقالية لعشر سنوات تصبح فلسطين بعدها مستقلة . وقد وافقت بريطانيا على هذا الاقتراح وضمنت الكتاب الأبيض إقامة وطن قومى لليهود فى إطار دولة فلسطينية مستقلة تقام خلال عشر سنوات . ومع ذلك ، فقد رفض العرب واليهود الكتاب الأبيض .

ومن ناحية أخرى ، فإن الثورة الفلسطينية التى امتدت من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩ كان لها صداها الكبير لدى الرأى العام فى كل الدول العربية ، فقامت التظاهرات فى كل مكان تدعو لمساندة إخوتهم الفلسطينيين فى مواجهة يهود فلسطين وأنصارهم .

وشارك عدد من المتطوعين من الدول العربية فى الثورة الفلسطينية . وتشكلت فى سوريا لجان لجمع التبرعات للفلسطينيين ، كما تشكلت فى العراق لجنة للدفاع عن

فلسطين وكتب مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد المصرى إلى الحكومة البريطانية مدافعاً عن حقوق شعب فلسطين ، وسادت بقية الدول العربية مظاهر التعاطف مع الثورة الفلسطينية .

وتوسط عدد من الملوك العرب لإنهاء الثورة ، فبعث ملوك الحجاز والعراق واليمن وأمير شرق الأردن بمذكرة مشتركة إلى بريطانيا ووجهوا نداء إلى الفلسطينيين للإخلاء إلى السكينة واعدين بالسعى لدى « صديقتهم » بريطانيا . وحين شكلت بريطانيا لجنة تحقيق قاطعتها اللجنة العربية العليا ، فواصلت بريطانيا إجراءاتها لقمع الثورة ، ودعت الدول العربية للمشاركة في مؤتمر سان جيمس المشار إليه .

وفي الأعوام من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٧ ، اتجه عرب فلسطين بأنظارهم إلى الدول العربية متابعين الاتصالات والمشاورات بينها بشأن الوحدة العربية .

وتضمن بروتوكول الإسكندرية الذى وقعته خمس دول عربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ نصاً خاصاً بفلسطين يعلن تأييد قضية عرب فلسطين وصون حقوقهم العادلة .

كما تضمن ميثاق جامعة الدول العربية ملحقاً خاصاً بفلسطين ينص على أن «وجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه . . . وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك في أعماله » .

وكان العالم العربى في ذلك الوقت مسرحاً لسياسات متعارضة . فقد كانت الدعوة لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب الذى يقوم على اتحاد يضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين والعراق تلقى استجابة من الأسرة الهاشمية في كل من العراق وشرق الأردن ، في حين كانت العناصر الوطنية في سوريا ترى أن بلدهم هى الأحق بقيادة الهلال الخصيب . أما مصر والسعودية فكانتا تؤيدان السوريين في مواجهة المطامع الهاشمية . وقد انعكست هذه الخلافات وحالت دون قيام الجامعة العربية بدور مؤثر بالنسبة للقضية الفلسطينية .

وفي ٢٨ مايو ١٩٤٦ ، دعا الملك فاروق الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر قمة عربى في زهراء أنشاص ، حيث بحثوا القضية الفلسطينية ، واتخذوا قرارات سرية تضمنت النظر في عرض القضية على الأمم المتحدة وتحذير الولايات المتحدة وبريطانيا

من العواقب الوخيمة لتأييدهما للصهيونية والتلويح بالمقاطعة الاقتصادية وتأكيد العزم على الاستعداد العسكري في حالة إخفاق الجهود السلمية وتدريب الفلسطينيين على المقاومة وتزويدهم بالسلاح والأموال .

أما الجامعة العربية ، فعقدت دورة غير عادية في بلودان في يونيو ١٩٤٦ واتخذ مجلسها عدداً من القرارات من بينها قرارات سرية بحث الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٤٦ ، عقد مؤتمر لندن حيث تقدمت الدول العربية بمشروع يتضمن استقلال فلسطين دولة موحدة وقيام حكم ديموقراطي فيها بعد فترة انتقالية تتولى حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي وعضوية ٧ عرب و ٣ يهود . ولكن بريطانيا رفضت المشروع العربي ، أما الوكالة اليهودية فرفضت الاشتراك في المؤتمر إلا على أساس قيام الدولة اليهودية في فلسطين .

وبعدما قررت بريطانيا عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة ، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً في أبريل ١٩٤٧ وقرر طلب إدراج إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين والاعتراف باستقلالها في دولة ديموقراطية موحدة تضم جميع الفلسطينيين من مختلف الديانات .

ولم تحل اجتماعات الجامعة العربية وقراراتها وجهود مندوبي الدول العربية لدى الأمم المتحدة دون إصدار الجمعية العامة قرارها بتقسيم فلسطين .

وفي منتصف ديسمبر ١٩٤٧ ، اجتمع رؤساء الحكومات العربية بمقر الخارجية المصرية وأذاعوا بياناً شديداً يستنكر قرار التقسيم ويهدد بمقاومته بكل الوسائل .

وكانت الاضطرابات قد عمت فلسطين ، وبدأ التوغل العسكري اليهودي في الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية . وعندما اقترحت الولايات المتحدة العدول عن القرار ووضع فلسطين تحت الوصاية ، رفضت الجامعة العربية ذلك اعتقاداً منها بأن اليهود سوف يستفيدون من الوصاية المؤقتة على فلسطين .

وكان قرار التقسيم قد قوبل بثورة عارمة من جانب عرب فلسطين وشعوب الدول العربية الأخرى ، وقامت اللجنة العربية العليا بتعيين عبد القادر الحسيني قائداً عاماً لقوات الجهاد المقدس - التي بلغ عددها حوالي ٥ آلاف شخص - والتي دخلت في

معارك بطولية مع القوات اليهودية التي كانت أفضل تدريباً وتسليحاً وقدرة على القتال .
كما تشكل جيش الإنقاذ من المتطوعين العرب بقيادة فوزى القادقجي .

أما اليهود ، فقد كانوا قد أعدوا للأمر عدته ، وبلغ عدد مقاتليهم ٦٧ ألفاً (بحسب التقديرات البريطانية) ، وتمكنوا من الاستيلاء على أجزاء من الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية على نحو ما سبق ذكره .

وفي ١٥ مايو ١٩٤٨ ، أصدرت الجامعة العربية قرارها بالتدخل في فلسطين لإعادة النظام فيها مشيرة إلى « أن حكومات الدول العربية تعترف بأن استقلال فلسطين الذي حجب به إلى الآن الانتداب البريطاني قد أصبح حقيقة واقعة لسكانها الشرعيين وهم الذين يمارسون استقلالهم بدون تدخل خارجي ، وسوف يقف عندئذ تدخل الدول العربية » .

والحقيقة هي أن الجيوش العربية للدول الخمس التي تدخلت عسكرياً في فلسطين لم تكن مؤهلة لخوض الحرب . وكان رئيس الحكومة المصرية محمود فهمي النقراشي معارضاً لتدخل الجيش المصري بسبب عدم استعداده ، ولكنه اضطر إلى الموافقة تحت ضغط الملك فاروق وعبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية ، وبلغ حجم القوات المصرية التي دخلت الحرب خمسة آلاف جندي . وأسند إلى الملك عبد الله ملك الأردن منصب القائد الأعلى دون إنشاء قيادة موحدة ، بل حدد لكل قوة من القوات هدف عسكري دون رسم استراتيجية عامة .

وبالرغم من أن القوات العربية أبلت بلاء حسناً في أول شهور الحرب حتى وصلت القوات المصرية إلى مسافة قريبة من تل أبيب ، إلا أن الحرب انتهت بهزيمة جيوش الدول الخمس وانحسار انتصاراتها الأولى وسيطرة القوات الأردنية على الضفة الغربية بها فيها القدس الشرقية ، والقوات المصرية على قطاع غزة ، وتمركز القوات السورية واللبنانية بقرب الحدود السابقة ، وانسحاب القوات العراقية .

وقد أساءت الدول العربية إدارة المعارك عسكرياً وسياسياً على السواء ، فلم تكن جيوشها على مستوى كاف من التدريب والتسليح والقدرة العسكرية للجيوش الحديثة . بل إنها لم تكن متفوقة عددياً على القوات الإسرائيلية ، ولم تكن لها استراتيجية ولا قيادة موحدة . وقبلت الدول العربية هدنتين أتاحتا لإسرائيل الحصول على شحنات ضخمة من الأسلحة وخاصة من تشيكوسلوفاكيا .

الفصل الخامس

مساعي الأمم المتحدة عقب قرار التقسيم

بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين ، ساد القتال بين اليهود والعرب الفلسطينيين أنحاء البلاد ، وتوغلت القوات اليهودية في الأراضي المخصصة للدولة العربية ، على نحو ما سبق بيانه . وأدركت الأمم المتحدة أنه لا يمكن فرض قرار التقسيم بالقوة ، واقترحت الولايات المتحدة وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة إلا أن اقتراحها لم يلق قبول الدول الغربية والاتحاد السوفيتي وأنصاره على السواء .

وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين الكونت فولك برنادوت (السويدي الجنسية) وسيطا ، وفي اليوم التالي اجتاحت القوات العربية الأراضي الفلسطينية ، غير أن الأمم المتحدة واصلت مساعيها خلال الحرب وفي أعقابها حتى توصلت إلى عقد اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحاربة .

مهمة الوسيط الدولي

لعب الكونت برنادوت دوراً في التوصل إلى الهدنة الأولى في القتال بين العرب واليهود في ١١ يونيو ١٩٤٨ ، ثم تقدم في ٢٧ يونيو بمقترحاته التي تتضمن :

١ - تقسيم فلسطين بحدودها عام ١٩٢٢ - أي بما فيها شرق الأردن - إلى إقليمين أحدهما عربي والآخر يهودي ، بما يعنى ضم الإقليم الفلسطيني العربى إلى الأردن ، وإقامة اتحاد بين الإقليمين .

٢- يتولى الاتحاد الشئون الاقتصادية وتنسيق السياسة الخارجية والدفاع .

٣- يختص كل إقليم بشئون الهجرة لمدة عامين ، وبعدهما يلزم اتفاق الجانبين . وفي حالة الخلاف يعرض الأمر على المجلس الاقتصادي والاجتماعى للأمم المتحدة لإصدار قرار ملزم للطرفين .

٤- حق اللاجئين فى العودة إلى أماكن إقامتهم .

٥- تعديل خطوط قرار التقسيم بضم النقب كله أو بعضه إلى الإقليم العربى وضم الجليل الغربى إلى إسرائيل ، وكذا ضم القدس إلى الإقليم العربى وإنشاء موانئ حرة فى حيفا ومطار اللد .

وقد رفض كل من اليهود والعرب مقترحات الوسيط الدولى . وإزاء ذلك ، أدخل برنادوت عددا من التعديلات على مقترحاته فى تقريره الذى قدمه إلى الجمعية العامة ، فأسقط منها ما يتعلق بالهجرة واقترح وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولكنه تمسك بالتعديلات الإقليمية التى سبق أن اقترحها كما تمسك بعودة اللاجئين .

ولم تحظ مقترحات برنادوت الأخيرة بدورها بقبول الطرفين ولا بقبول الولايات المتحدة وبريطانيا . وفى ١٧ سبتمبر قام أعضاء من تنظيم ليهى الإسرائيلى الإرهابى باغتياله .

قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين

يقدر عدد الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين نتيجة لأعمال العنف اليهودية وإجراءات طردهم بالقوة بعد صدور قرار التقسيم ، ثم بسبب القتال بين القوات العربية والإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، بحوالى ٧٥٠ ألف شخص . وقد لجأ هؤلاء الفارون والمطردون إلى بقية الأراضى الفلسطينية والدول العربية المجاورة .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ متضمنا السماح بعودة الراغبين منهم فى العودة والعيش بسلام مع جيرانهم وتعويض غير الراغبين . وقد دأبت الجمعية العامة على تأكيد هذا القرار سنويا بالرغم من رفض إسرائيل عودة اللاجئين ومطالبتها بتوطينهم فى الدول العربية مع إبداء الاستعداد للإسهام - مع الجماعة الدولية - فى دفع التعويضات لهم . (وعقب حرب ١٩٦٧ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بعودة النازحين) .

ولإزاء الفشل في التوصل لحل سياسى للمشكلة ، أنشأت الجمعية العامة وكالة غوث اللاجئين (أونروا) لتقديم المعونات الغذائية والصحية والتعليمية للاجئين . وهى معونات لا تبلغ حد الكفاف بسبب ضآلة ميزانية الوكالة .

وتقدر وكالة الغوث عدد اللاجئين عام ١٩٩١ بحوالى ٤٨٨, ٥١٩, ٢ لاجئنا موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا والأردن منهم ٨٧٤, ٠١٤ يقيمون فى مخيمات .

اتفاقات الهدنة الدائمة

تولى رالف باناش مهمة الوسيط الدولى بعد اغتيال برنادوت . وكانت إسرائيل قد شنت فى أكتوبر ١٩٤٨ هجومها على المواقع المصرية فى النقب وحاصرت الفالوجة ثم استولت على منطقة الجليل . وقد نجح باناش فى استصدار قرار مجلس الأمن بوقف القتال فى ٢٢ أكتوبر وطالب إسرائيل بالانسحاب إلى مواقعها السابقة إلا أنها رفضت ذلك ، وخاصة بسبب تمسكها بالاستيلاء على منطقة النقب التى كان برنادوت يقترح ضمها للدولة العربية .

ولإزاء وصول مساعى باناش وقرارات مجلس الأمن بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى طريق مسدود ، اتجه إلى اقتراح عقد هدنة دائمة بين الأطراف المتحاربة ، واستصدر من مجلس الأمن فى ١٦ نوفمبر قراره بدعوة الأطراف إلى عقد الهدنة .

وقد قبلت الأطراف دعوة رالف باناش إلى إجراء مفاوضات فى رودس لعقد اتفاقات الهدنة الدائمة . وأجرى الوسيط الدولى المفاوضات غير المباشرة بين الأطراف متتلا بين وفودها إلى أن نجح فى التوصل إلى اتفاقات بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان خلال عام ١٩٤٩ .

وقد كرست اتفاقات الهدنة توسع إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية ، فاحتفظت بمساحة ٢٣, ٩٣٢, ٢٠ دونم فى حين تبقى للعرب ما مساحته ١٠٥, ٠٠٠, ٦ دونم منها ٥, ٧٥٥, ٠٠٠ دونم هى مساحة الضفة الغربية ، و ٣٥٠, ٠٠٠ دونم مساحة قطاع غزة . وفى حين كان قرار التقسيم يعطى ٤٢, ٨٨ ٪ للعرب و ٥٦, ٤٧ ٪ لليهود ، أصبحت النسبة ٢٢, ٦ ٪ للعرب و ٧٧ ٪ لإسرائيل .

وقد نصت اتفاقات الهدنة على أنها تمثل خطوة لا غنى عنها فى سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم لفلسطين ، وأنها تبقى نافذة المفعول إلى أن يتحقق وضع تسوية

سلمية بين الأطراف . ومع ذلك ، فإن الآمال المعقودة على هذه الاتفاقات لم تتحقق وازداد الصراع حدة وتعقيداً .

وبإبرام اتفاقات الهدنة ، أصبحت فلسطين مقسمة بين دولة يهودية (إسرائيل) وأراض مضمومة إلى الأردن (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية) كجزء من المملكة الأردنية الهاشمية . وقطاع غزة الذي تتولى مصر إدارته (حين إعادته إلى الفلسطينيين) .

لجنة الأمم المتحدة للتوفيق

شكلت هذه اللجنة بناء على توصية الكونت برنادوت . وتضمن النص على تشكيلها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، وأسند إليها نفس مهمة الوسيط الدولي وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وطلب إليها تقديم المقترحات بشأن النظام الدولي للقدس وإعادة توطين اللاجئين . وقد شكلت اللجنة من ممثلين للولايات المتحدة وفرنسا وتركيا .

وعندما شرعت اللجنة في ممارسة مهامها ، كانت المفاوضات قد بدأت في رودس من أجل إبرام اتفاقات الهدنة الدائمة .

وقد أعدت اللجنة بروتوكولا كأساس لمفاوضات الأطراف (بروتوكول لوزان) وقعته إسرائيل والدول العربية في ١٢ مايو ١٩٤٩ . وتضمن البروتوكول أن هدف المفاوضات هو تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بشأن اللاجئين فضلا عن المسائل الإقليمية على أساس قرار التقسيم والتعديلات التي يقترحها الأطراف بشأنها .

ولكن إسرائيل رفضت فيما بعد التفاوض على أساس قرار التقسيم ، كما رفضت عودة اللاجئين . وقد فشلت اللجنة في مساعيها سواء بالنسبة لتعديل الحدود أو عودة اللاجئين ، كما فشلت في اتخاذ إجراءات للمحافظة على أملاك الفلسطينيين الغائبين ، وانتهى الأمر بها إلى التجميد الكامل لمهامها .

كما أعدت اللجنة خطة بشأن القدس رفضتها إسرائيل والأردن .

البَابُ الثَّانِي

عبدالناصر والقضية الفلسطينية

الفصل الأول

الموقف في بداية الثورة المصرية

في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ تضاعف عدد السكان اليهود في إسرائيل نتيجة لهجرة ٦٦٦,٥٠٠ يهودي إليها ، وأصبحوا بحكم قانون العودة الذي أصدرته الدولة العبرية لإسرائيليين ، وقد هاجر نصف هذا العدد تقريباً من الدول العربية وخاصة العراق واليمن .

أما الفلسطينيون العرب الذين بقوا ضمن حدود الدولة الإسرائيلية فقد قدر عددهم في عام ١٩٥٠ بحوالى ١٧٠ ألفا . وقد انتهجت إسرائيل حيالهم سياسة قاسية بالرغم مما نصت عليه قوانينها الدستورية من المساواة في الحقوق لجميع السكان . ففضلاً عن إخضاعهم لإجراءات مشددة - تحت الانطباع العام بأنهم يمثلون طابوراً خامساً - فقد استخدم قانون أملاك الغائبين الذي أصدرته إسرائيل للاستيلاء على منازلهم ومزارعهم (إذ إن القانون يجيز اعتبار ممتلكات من غادر محل إقامته في تاريخ صدور قرار التقسيم أو بعده من الغائبين ، وكان يكفي تغيب أى فلسطيني عن مقر إقامته في ذلك التاريخ أو بعده لأى سبب لكى يطبق عليه هذا القانون) . والواقع أن إسرائيل لجأت إلى كل الوسائل من أجل إسكان وإعاشة المهاجرين اليهود في الوقت الذي رفضت فيه رفضاً قاطعاً عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وممتلكاتهم التي استخدمتها لاستيعاب أولئك المهاجرين .

واتخذت إسرائيل تجاه الدول العربية منذ إبرام اتفاقات الهدنة سياسة صارمة تقوم على أساس الردع الحاسم والرد العسكري العنيف على أى حادث تافه من قبيل أعمال التسلل الفردية عبر خطوط الهدنة .

وكان دافيد بن جوريون يسيطر على سياسة الحكومة الإسرائيلية ، ويعترض هو وأنصاره داخل الحكومة على المواقف المعتدلة التي كان يدعو إليها موسى شاريت وزير

الخارجية . ومنذ عام ١٩٥٢ تبنت حكومة بن جوريون سياسة الانتقام المسلح ضد أية قرية عربية تراها مسئولة عن الاعتداء على إسرائيليين أو على ممتلكات إسرائيلية . وفي أكتوبر ١٩٥٣ قامت قوة عسكرية بقيادة أرييل شارون بالهجوم على قرية قبيلة الأردنية انتقاما لمقتل امرأة وطفليها وهدمت عدة منازل وقتلت أكثر من ٥٠ وأصاب ١٥ من سكان القرية .

والواقع أن خطوط الهدنة الأردنية الإسرائيلية كانت أكثر تعرضا للهجمات الانتقامية الإسرائيلية ، وخاصة بسبب أعمال التسلل من جانب الفلسطينيين الذين لجشوا إلى الأردن وتركوا مزارعهم ومنازلهم على مقربة من خطوط الهدنة .

وكان بن جوريون ورئيس أركانه موسى ديان حريصين على إظهار القوة العسكرية لإسرائيل وتوتر الموقف على خطوط الهدنة بقصد حمل الدول العربية على قبول إسرائيل والاعتراف بها وبقوتها والتخلي عن أى تفكير فى قتالها . ففضلا عن الهجمات العسكرية على القرى بما لا يتناسب مع ما قد يرتكب من حوادث ، دأبت إسرائيل على القيام بمناورات قرب خطوط الهدنة . وقد صرح ديان بأن مثل هذه التصرفات ضرورية ليس من أجل حمل الدول العربية على فرض سيطرتها التامة على حدودها فحسب ، وإنما لوضع سكان إسرائيل وجيشها فى حالة عالية من التوتر كذلك ، وإلا كف هؤلاء السكان عن أن يكونوا شعباً مقاتلاً منظماً .

ومن ناحية أخرى ، بدأت إسرائيل منذ أعقاب إبرام اتفاقات الهدنة تواصل سياستها التوسعية وخاصة فى المناطق المنزوعة السلاح ، فأعلنت فى أبريل ١٩٥١ أنها تعتبر تلك المناطق التى تفصلها عن سوريا أراضى إسرائيلية بعد أن منعت السكان السوريين من دخولها ، واستولت على منطقة العوجة شمالى سيناء فى سبتمبر ١٩٥٣ .

وكانت إسرائيل قد استولت على قرية أم رشرش الأردنية - عقب إبرام اتفاقية الهدنة مع مصر - وأنشأت فيها مبناء إيلات لتدعى لنفسها فيما بعد حقوقا لها فى خليج العقبة .

ولم يكن الجهاز الدولى الذى نصت عليه اتفاقات الهدنة ذا فاعلية تذكر . فقد أسندت هذه الاتفاقات مهمة النظر فى انتهاكاتها للجان الهدنة المشتركة المشكلة بين إسرائيل وكل من الدول العربية الأطراف من ممثلين لكل من الجانبين والأمم المتحدة . وكانت تلك اللجان تعقد بناء على طلب الدولة العربية المعنية أو إسرائيل لنظر الشكوى المقدمة منها ، وتتولى تحقيق الشكوى وترفع تقريرها إلى الأمم المتحدة ، ولم تكن تصدر قراراً إلا باتفاق الطرفين .

ولم تجر اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين إسرائيل والدول العربية في الفترة السابقة على قيام الثورة المصرية سوى مع الأردن . فقد كان الملك عبد الله حريصا على الحصول على اعتراف إسرائيل بضمه الضفة الغربية إلى مملكته : فواصل مفاوضاته معها ، ولكن الكشف عن هذه المفاوضات أدى إلى توقفها واغتيل الملك عبد الله في القدس عام ١٩٥١ .

أما عن الأوضاع العربية في تلك الفترة ، فقد كانت تعاني من مشاعر الإحباط التي سببتها هزيمة ١٩٤٨ والتي تبلورت في السخط على نظم الحكم العربية وإدراك مدى الضعف العسكري والاقتصادي للدول العربية . فتوالى الانقلابات في سوريا حيث قامت ثلاثة انقلابات عام ١٩٤٩ (حسنى الزعيم وسامى الحناوى وأديب الشيشكل) . وفي أكتوبر ١٩٥٤ أسفرت الانتخابات عن فوز المستقلين ومرشحي حزب البعث الذي لعب فيما بعد دوراً مؤثراً في الحياة السياسية العربية بمبادئه الراديكالية ومواقفه المعادية لإسرائيل .

وكانت سوريا تمثل محوراً للسياسات العربية . فقد ظلت فكرة إنشاء الهلال الخصيب تراود الملك عبد الله ملك الأردن الذى كان يطمح في إقامة دولة كبرى تضم الأردن والعراق وسوريا . وكانت مصر والسعودية تقاومان هذا المشروع ، ولذا كان موقف سوريا حاسماً تحاول كل من تلك الدول جذبها إلى صفها . ولذا اختلفت اتجاهات الانقلابات السورية بحسب ميولها إلى معارضة العراق أو معارضة الهلاك الخصيب .

وكانت إسرائيل تأمل في أن يؤدي تغيير النظام في مصر وتولى رجال الثورة المصرية الحكم إلى إبرام الصلح بين البلدين . وألقى دافيد بن جويون في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ خطاباً أمام الكنيست ذكر فيه أنه لا يوجد سبب للنزاع بين مصر وإسرائيل سواء كان نزاعاً إقليمياً أو سياسياً أو اقتصادياً .

والواقع أن الثورة المصرية لم تكن تضع النزاع العربى الإسرائيلى ضمن أولويات اهتمامها . فقد كان همها الأول هو الإصلاح الداخلى وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية . وقد عبر رجالها عن ذلك في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة التي شجعتها هذا الموقف على مساندة الثورة والتوسط بينها وبين بريطانيا في مفاوضات الجلاء .

وكانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتنفيذ السياسة التي رسمها جون فوستر دالاس من أجل تطويق الاتحاد السوفيتى بأحزمة من الأحلاف العسكرية ومن بينها نظام

دفاعى فى الشرق الأوسط تشارك فىه مصر والدول العربىة . كما تعمل جاهدة على الانتقال من أوضاع الهدنة العربىة الإسرائىلىة إلى السلام الدائم بين الجانبىن . وكان تقديرها أن مصر هى المؤهلة للعب دور أساسى لتحقيق الهدفىن .

غىر أن عبد الناصر رفض بصورة قاطعة إقامة الحلف العسكرى مع الغرب واعتبره عودة للنفوذ الغربى ، خاصة أنه جعل فى مقدمة أهدافه نشر الوعى القومى العربى وتحرير الدول العربىة من القواعد العسكرىة الأجنبىة .

وتفادىًا للمواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والدول الغربىة ، أبدى استعداداه لقبول المساعى التى تبذلها تلك الدول من أجل التوصل إلى السلام مع إسرائيل . وحرص على أن تظل خطوط الهدنة المصرىة الإسرائىلىة هادئة .

وقد حاولت إسرائيل - بمبادرة من موسى شاريت - إجراء مفاوضات مع حكومة الثورة المصرىة . فقام صموئيل دىفون القائم بالأعمال الإسرائىلى فى باريس بالاتصال بالسفارة المصرىة هناك فى أغسطس ١٩٥٢ وأبلغها برسالة من الحكومة الإسرائىلىة إلى الحكومة المصرىة مفادها أن إسرائيل على استعداد لعقد اجتماع من أجل بحث عقد اتفاق سلام بين البلدين ، وأنها مستعدة لإجراء مفاوضات سلام على الفور ولكنها توافق كذلك على إجراء محادثات تمهيدىة إذا كانت مصر تفضل ذلك بهدف استكشاف إمكانية عقد تسوية أو تمهيد الطريق إليها . وتضمنت الرسالة أن إسرائيل تقترح لإتمام اللقاء فى أوروبا تاركة لمصر حرية اختيار المكان .

وقد رد محمد نجيب على الرسالة عن طريق السفارة المصرىة فى باريس برسالة شفوية إلى شاريت ، اعتذر فيها بعدم ملاءمة الظروف فى مصر للتحرك نحو الصلح أو السلام فى ذلك الوقت ، وأكد له أن النظام المصرى لىست لديه أية مخططات عدوانىة تجاه إسرائيل ، وأنه سوف ينتهز أول فرصة لإجراء اتصالات معها لتسوية الخلافات القائمة بين البلدين .

كما جرت اتصالات غىر مباشرة بين البلدين عن طريق رالف بانش عام ١٩٥٣ ، أوضح خلالها الدكتور محمود فوزى موقف مصر القائم على أساس المطالبة بحل مشكلة اللاجئين عن طريق إعادة توطينهم وتعويضهم وإجراء تعديلات إقليمية لتحقيق الاتصال الجغرافى بين مصر والعالم العربى . وقد رحب شاريت بهذا الاتصال واقترح التفاوض مع مصر على أساس جدول الأعمال المقترح ، إلا أن الاتصالات توقفت على إثر نشر صحيفة نيويورك تايمز نبأ عنها .

وقد بدأ بن جوريون يستشعر بعض الخطر بعد عقد مصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا ، فلجأ إلى سياسة الضغط العسكرى على مصر ، وفي يوليو ١٩٥٤ قام بتحريض عدد من العملاء في مصر على نسف بعض المنشآت الأمريكية والبريطانية بهدف إظهار عجز الحكومة المصرية عن حفظ الأمن والتأثير على علاقاتها مع البلدين ، وتساعد سياسته العدوانية تجاه عبد الناصر .

أما عبد الناصر ، فقد أبدى استعداداه للاستجابة إلى المساعى الأمريكية للسلام من أجل الحصول على معونتيها السياسية والاقتصادية وأملأ في الحصول على مساعدتها العسكرية . ومع ذلك ، فقد كان على الرئيس المصرى أن يتصدى لسياسة بن جوريون العدوانية - وخاصة بعد اعتداء ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على غزة - وخاصة عن طريق العمليات الفدائية ضد إسرائيل .

الفصل الثانى

مشروع جونستون لاستغلال نهر الأردن

من بين المشروعات التى لجأت إليها الولايات المتحدة استغلال مياه نهر الأردن بإقامة سدود وأعمال هندسية أخرى بقصد زيادة الاستفادة من مياهه وتوزيعها بين الدول العربية وإسرائيل . وكان الهدف الرئيسى من وراء المشروع هو توطين عدد كبير من اللاجئين فى الدول العربية بما تتيحه وفرة المياه من استصلاح وزراعة مساحات من الأراضى فيها . ويضاف إلى ذلك ما قد يحققه التعاون بين الدول العربية وإسرائيل من تهيئة الأجواء للسلام بينها .

وكان رئيس هيئة وادى تنيسى الأمريكية جوردون كلاب قد وضع فى أغسطس ١٩٥٣ مشروعا لاستغلال مياه نهر الأردن وعرضه على عدد من السفراء العرب فى واشنطن . وكلفت الحكومة الأمريكية إريك جونستون بعرض المشروع على الدول العربية وإسرائيل وقامت الجامعة العربية بتشكيل لجنة من الخبراء العرب قامت بإعداد مشروع عربى مقابل راعت فيه المصالح العربية بجعل تخزين المياه فى نهر اليرموك بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية (بدلاً من بحيرة طبرية) وتحديد حصص إسرائيل بـ ٢٥٪ بما يتناسب مع ما ينبع فى أراضيها .

وقد وافق جمال عبد الناصر على مواصلة المفاوضات مع جونستون جرياً على السياسة التى اتبعها بإظهار الاستعداد على إقرار السلام بين العرب وإسرائيل ، وعقد وزير الخارجية المصرية عدة جولات تفاوضية مع الوفد الأمريكى برئاسة جونستون ، وشاركت فى عدد من هذه الجولات ضمن الوفد المصرى الذى كان يضم عدداً من الخبراء منهم المهندس محمد سليم خبير الرى . وكان انطباعنا أن الوفد الأمريكى متفهم

للمشروع العربى وأن المفاوضات قد تؤدي إلى الاتفاق – رغم بعض الاعتراضات الإسرائيلية وخاصة بشأن حجم حصتها من المياه .

غير أن تطورات الأحداث في المنطقة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية أدت إلى توقف المفاوضات . وكان عبد الناصر يبدى للأمريكيين الاستعداد لاستئنافها تمشيًا مع مساعي الولايات المتحدة من أجل تسوية النزاع العربي الإسرائيلي .

الفصل الثالث

صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مايو ١٩٥٠ تصريحاً مشتركاً أعلنت فيه الالتزام بالمحافظة على خطوط الهدنة ومنع تزويد أطراف النزاع العربي الإسرائيلي بالأسلحة فيما عدا ما يلزمها للدفاع عن نفسها .

وكان هذا التصريح مجحفاً بالدول العربية التي وجدت نفسها تحت رحمة إسرائيل المتفوقة عليها بأسلحتها الحديثة التي حصلت عليها من تشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها .

وقد كان العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ نقطة تحول في الشرق الأوسط . كان عدواناً خطيراً أسفر عن مقتل ٣٨ وإصابة ٣١ شخصاً . وأظهر ضعف تسلح الجيش المصري وحاجته إلى الأسلحة الحديثة .

ولم يكن قد مضى على التحاقى بالعمل في وزارة الخارجية سوى شهرين عندما كلفت بمتابعة الموقف مع بعثاتنا في الخارج ، وخاصة بعثتنا لدى الأمم المتحدة في نيويورك لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة إسرائيل (وكنت قد توليت مسئولية قسم فلسطين بالإدارة العربية وقام صلاح جوهر مدير إدارة فلسطين بوزارة الحربية بتزويدى بكل المعلومات والإحصاءات عن الاعتداءات الإسرائيلية وانتهاكات اتفاقات الهدنة) .

وكانت الثورة المصرية قد حاولت منذ البداية الحصول على احتياجاتها من الأسلحة من الولايات المتحدة (وبريطانيا) وأرسلت بعثة برئاسة على صبرى إلى أمريكا ولكنها اصطدمت بمحاطاتها وعادت خالية اليدين .

وكان على عبد الناصر أن يجد حلاً لمشكلة التسلح ، وخاصة بعد الاعتداء على غزة الذى أثار ثائرة الضباط المصريين .

وعندما أثار الرئيس المصري المشكلة مع شوين لاى فى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ أشار عليه بالتوجه إلى الاتحاد السوفيتى لطلب الأسلحة . وما لبث السفير السوفيتى فى القاهرة أن أبدى استعداد بلاده لتزويد مصر بحاجاتها من الأسلحة الحديثة . وظل عبد الناصر متردداً خشيّة الإساءة لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، وأبلغ السفير الأمريكى بالعرض السوفيتى بهدف حمل الولايات المتحدة على تزويد مصر بالأسلحة الأمريكية . فلما لم تستجب الولايات المتحدة ، عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥ وأكد عبد الناصر للأمريكيين أن الصفقة معقودة لأسباب عسكرية بحتة ، وأنه لن يسمح بأى نفوذ سوفيتى فى مصر أو فى المنطقة ، وواصل الاستجابة إلى مساعى الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إقرار السلام فى الشرق الأوسط .

أما إسرائيل ، فقد اعتبرت الصفقة مقدمة لهجوم مصرى عليها ، وبدأ سباق التسلح بينها وبين الدول العربية . ووجدت إسرائيل لدى فرنسا الاستجابة الكاملة لطلباتها من الأسلحة المتطورة ، فقد كانت الحكومة الفرنسية تحمل عبد الناصر مسئولية مساندة الثورة الجزائرية التى نشبت منذ عام ١٩٥٤ ومن ثم فتحت ترسانات أسلحتها أمام إسرائيل ، بما فى ذلك طائرات الميستير والدبابات ، كما عاونتها فى إقامة المفاعل النووى فى ديمونة . وأدى التقارب الفرنسى الإسرائيلى إلى تأمرهما - مع بريطانيا - فيما بعد على شن العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .

الفصل الرابع

مشروع ألفا

كان تقدير الولايات المتحدة أن جمال عبد الناصر هو أقدر العرب على تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، ففضلا عن المركز القيادي الذي تبوأه في العالم العربي فإن اهتماماته الأولى كانت موجهة إلى مشاكل مصر الداخلية وحل مشكلة مصر مع بريطانيا ، كما أنه لا توجد مشاكل إقليمية بين مصر وإسرائيل .

وقد كان دالاس يربط بين السلام العربي الإسرائيلي وبين الحلف العسكري الذي يسعى لإقامته في المنطقة .

ورأى تنسيق الجهود بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل التوصل لمشروع سلام يطرحه على عبد الناصر ، فشكلت لجنة مشتركة من ممثلي البلدين توصلت إلى مشروع سمي « مشروع ألفا » ، على أن تقدم البلدان مساعدات عسكرية واقتصادية إلى مصر - بما في ذلك المساهمة في تمويل السد العالي - ودعم مركزها القيادي في العالم العربي .

أما المشروع فيقوم على أساس إجراء تعديلات رمزية في خطوط الهدنة لكي تصبح حدودا دائمة بحيث تتنازل إسرائيل عن مثلث في أراضي النقب بما يحقق الاتصال المباشر بين مصر والأردن ، وتعديل الخطوط الإسرائيلية الأردنية بما يؤدي إلى استعادة الأردن بعض الأراضي الزراعية وتقاسم المناطق المنزوعة السلاح . أما مشكلة اللاجئين ، فتحل على أساس عودة عدد منهم قد يصل إلى ٧٥ ألفا وتعويض الباقين . وأما القدس فتصبح منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة . وفي مقابل ذلك تنتهي حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية وترفع المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل .

وقد تعثر المشروع نتيجة رفض إسرائيل القاطع لأي تعديل في خطوط الهدنة فضلا عن رفض عودة اللاجئين .

غير أن المشروع ظل يمثل - في خطوطه العامة - أساساً لمساعي الولايات المتحدة .
ففي أغسطس ١٩٥٥ ألقى دالاس أمام لجنة الشؤون الخارجية خطاباً ذكر فيه أن هناك
ثلاث مشاكل رئيسية بين العرب وإسرائيل هي : مشكلة اللاجئين ويمكن حلها
بالتوطين والتعويض - ومشكلة المخاوف المتبادلة بين العرب واليهود وتحل بتدابير جماعية
تشارك فيها الولايات المتحدة لضمان الأمن بين الجانبين - ومشكلة الحدود وتتطلب
الاتفاق على رسم الحدود النهائية .

وقد جددت الولايات المتحدة مساعيها بإيفاد روبرت أندرسون للسعي بين مصر
وإسرائيل في ديسمبر ١٩٥٥ .

أما بريطانيا ، فقد أثار خطاب ألقاه رئيس وزرائها أنتوني إيدن في جيلدهول في ٩
نوفمبر ١٩٥٥ غضب إسرائيل عليها وإعلانها عن عدم قبول وساطتها . فقد اقترح
إيدن أن تتم التسوية بين الدول العربية وإسرائيل على أساس حل إقليمي وسط بين حدود
قرار التقسيم وخطوط الهدنة .

الفصل الخامس

مهمة أندرسون

بعد عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية : رأت الولايات المتحدة أن اتخاذ إجراءات معادية لعبد الناصر من شأنه أن يزيد من تورطه مع الاتحاد السوفيتي ، وقدرت أن الوقت قد يكون مناسباً لتحريك مساعي السلام خاصة وأن الرئيس المصري قد أكد لها عزمه على عدم السماح بتسلل النفوذ السوفيتي إلى المنطقة ، كما أبدى نياته الحسنة تجاه السلام . ومن ناحية أخرى ، كان على الولايات المتحدة العمل على إزالة المخاوف الإسرائيلية من جراء صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية .

لذا أوفدت الولايات المتحدة روبرت أندرسون إلى المنطقة لإجراء الاتصالات مع كل من عبد الناصر وبن جوريون ، وكانت قد أعلنت - هي وبريطانيا - الموافقة على المساهمة في تمويل السد العالي .

وقد قام أندرسون بالتنقل بين مصر وإسرائيل خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٥ ومارس ١٩٥٦ . وتشير التقارير التي نشرتها الولايات المتحدة وبريطانيا - والتي تضمنها الكتاب القيم للدكتورة فايدة سراج الدين والذي صدر أخيراً بعنوان المواجهة - أن عبد الناصر استقبل المبعوث الأمريكي في يناير ١٩٥٦ وشرح له الموقف الذي أدت إليه الاعتداءات الإسرائيلية وإقامة حلف بغداد والذي يجعل الحديث عن السلام مع إسرائيل يواجه بمعارضة في مصر والدول العربية ، وأنه تلزم تهيئة الرأي العام المصري والرأي العام العربي . واقترح عبد الناصر أن تتم التسوية على مراحل ودون التفاوض المباشر مع إسرائيل .

وتمسك عبد الناصر بتعديل خطوط الهدنة بما يسمح بالاتصال المباشر بين الدول العربية ، فضلاً عن تعديل الخطوط بين سوريا وإسرائيل جنوب بحيرة طبرية . كما تمسك بعودة اللاجئين الراغبين في العودة وتعويض غير الراغبين .

ووافق عبد الناصر على تشكيل مجموعة عمل من زكريا محي الدين وعلى صبرى توصلت إلى إعداد بيان بشأن الحدود واللاجئين والقدس واستغلال نهر الأردن .

أما بن جوريون ، فقد رفض أى تعديل فى خطوط الهدنة ، كما رفض عودة اللاجئين أو استفتاءهم على العودة أو التعويض . واقترح عقد لقاء بينه وبين عبد الناصر ، فى حين رفض الرئيس المصرى هذا الاقتراح ، وأبدى للمبعوث الأمريكى رفضه عرض مقترحات التسوية على الدول العربية مطالباً الولايات المتحدة بتقديمها .

وانتهت مهمة أندرسون بالفشل ، وكان انطباعه أن عبد الناصر يولى اهتمامه الأكبر لزعامته للعالم العربى .

الفصل السادس

عبد الناصر والغرب والعالم العربى

رفع عبد الناصر راية القومية العربية بهدف تحقيق وحدة العرب وتخليصهم من النفوذ الغربى الاستعمارى ، فساند الحركات الاستقلالية فى المغرب وتونس والجزائر ووافق على تقرير مصير السودان واستقلاله .

وشن معركة ضارية ضد حلف بغداد حتى تمكن من حصاره فى العراق وحال دون انضمام دول عربية أخرى إليه .

وبالرغم من سياسته المعادية للاستعمار نجح الزعيم المصرى فى المحافظة على علاقات ودية مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة . ولكن هذه العلاقات مالبثت أن تأثرت بسياسته التحررية .

وكانت فرنسا أولى الدول الغربية التى توترت علاقاتها مع مصر بسبب مساندتها للثورة الجزائرية . أما الولايات المتحدة وبريطانيا ، فقد بدأت علاقاتها مع مصر تتأثر من سياسات عبد الناصر العربية ومعارضته للأحلاف الغربية وعقده صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وعلاقاته بالدول الاشتراكية وخاصة اعترافه بالصين الشعبية .

وقد اتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا إجراء أرادتا به توجيه لكمة للزعيم المصرى بسحب عرضيهما بتمويل السد العالى بطريقة مهينة حملت عبد الناصر على تأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ .

وتواطأت إسرائيل - كما هو معروف - مع بريطانيا وفرنسا لشن العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

وقد فشل العدوان لأسباب متعددة أهمها معارضة الولايات المتحدة الحازمة للعدوان

وتمسكها بانسحاب القوات المعتدية ، فضلاً عن هياج الرأي العام البريطاني ضد إيدن وتعاطف دول العالم الثالث مع مصر التي قررت مقاومة العدوان ووقفت ببسالة أمام الغزو البريطاني الفرنسي في منطقة القناة .

وخرج جمال عبد الناصر من معركة السويس بطلاً تدين له الشعوب العربية بالزعامة دون منازع . وواصل سياسته من أجل وحدة الأمة العربية ومقاومة النفوذ الأجنبي في الدول العربية والتأثير على سياسة حكوماتها (وخاصة الأردن التي قامت بطرد جلوب باشا وأنهت معاهدة ١٩٤٨ مع بريطانيا) .

وقد أدت سياسة عبد الناصر إلى إثارة مخاوف الغرب والتصدي له مباشرة أو بطرق غير مباشرة . ففي أعقاب العدوان الثلاثي أعلن أيزنهاور المبدأ الذي سمي باسمه والذي تضمن أن الموقف أصبح يحتم على الولايات المتحدة ملء الفراغ السياسي في الشرق الأوسط قبل أن يمتد إليه النفوذ الشيوعي ، وأن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة أية دولة تواجه خطراً شيوعياً . وقد رفضت مصر مبدأ أيزنهاور في حين قبله كميل شمعون رئيس لبنان وطلب من الولايات المتحدة التدخل لوقف الحرب الأهلية التي تفجرت بسبب محاولته تجديد فترة رئاسته عام ١٩٥٨ فاستجابت له الحكومة الأمريكية وقامت بإزالة قوات البحرية على الشواطئ اللبنانية وانتهت الأزمة بتولى فؤاد شهاب رئاسة لبنان .

وكان إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ ، ثم قيام ثورة العراق بقيادة عبد الكريم قاسم في يوليو ١٩٥٨ قمة انتصارات القومية العربية ، ولكنها كانت تثير مخاوف الغرب من نتائج سياسة عبد الناصر ، فضلاً عن مخاوف الدول العربية المحافظة وخاصة السعودية والأردن .

وجاء تدخل القوات المصرية في اليمن لمساندة النظام الجمهوري بقيادة عبد الله السلال عام ١٩٦٢ وما أدى إليه من صراع بين مصر والسعودية التي كانت تساند الإمام المخلوع ليزيد التوتري في الأوضاع العربية ويضعاف من عداء بريطانيا لعبد الناصر الذي كان يساند حركات المقاومة لوجودها في عدن .

وقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا وتم الانفصال بينهما في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

أما العلاقات المصرية الأمريكية فقد شهدت بعض التحسن في عهد جون كيندي ، ولكنها توترت في عهد جونسون الذي كان متعاطفاً مع إسرائيل ، وخاصة منذ بدأ

ي مارس الضغط على عبد الناصر بسلح المعونات الغذائية التي كانت الولايات المتحدة ترسلها إلى مصر (وكانت مصر تعتمد على أمريكا في الحصول على ٥٠ ٪ من وارداتها من القمح) وقد رد عبد الناصر على جونسون في خطاب له أعلن فيه رفضه لهذه الضغوط ووجه كلمات شديدة إلى الولايات المتحدة (إذا كان هذا لا يعجبها فلتشرب من البحر) .

وعندما ارتكبت إسرائيل عدوانها على مصر في يونيو ١٩٦٧ ، كانت علاقات مصر مع الدول الغربية (عدا فرنسا في عهد ديغول) ومعظم الدول العربية متوترة أو فائرة .

الفصل السابع

هزيمة ١٩٦٧

لم تسحب إسرائيل قواتها من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧ إلا بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على تعهد بضمان حرية ملاحاة سفنها في خليج العقبة . وقد ظلت قوات الأمم المتحدة المراقبة في شرم الشيخ تسمح للسفن الإسرائيلية وغيرها من السفن المتوجهة من وإلى ميناء إيلات عبر خليج العقبة بالمرور في مضيق تيران . وتمكنت إسرائيل من التغلغل في إفريقيا .

وكان عبد الناصر يدرك ما يمثله وجود القوات الدولية على الأراضي المصرية - دون الإسرائيلية - من مساس بمركزه . وقد تضمن الاتفاق الذي عقدته مصر مع سكرتير عام الأمم المتحدة أن وجود هذه القوات رهن بموافقة مصر .

ومع ذلك ، فقد حقق عزل قوات الأمم المتحدة بين مصر وإسرائيل فترة هدوء نسبي على حدود البلدين امتدت عشر سنوات .

وقد اتبع عبد الناصر منذ حرب السويس سياسة المحافظة على الهدوء على الحدود مع إسرائيل ، وصرح لصحيفة الصاندي تايمز اللندنية بأن سياسته هي بناء القوة الاقتصادية للعالم العربي ورفع مستوى المعيشة فيه إلى أن يجيء الوقت الذي يكون قد وصل فيه إلى مرحلة من التطور تتيح له ممارسة ضغط كاف على الإسرائيليين يحملهم على تفهم عدالة الموقف العربي .

وكان عبد الناصر يدرك التفوق العسكري لإسرائيل ويعتقد أن أمام العرب وقتاً طويلاً لتحقيق وحدتهم وتضامنهم وتعزيز قدراتهم العسكرية والاقتصادية حتى يمكنهم ممارسة الضغوط الكفيلة بحمل إسرائيل على احترام حقوق الشعب الفلسطيني .

ودأب الزعيم المصري على تحذير السوريين من أى عمل متعجل ضد إسرائيل وخاصة بعد استئناف إسرائيل أعمالها لتحويل مياه نهر الأردن . وفى يناير ١٩٦٤ دعا عبد الناصر إلى أول مؤتمر للقمة العربية واقترح القيام بدراسة دقيقة للمشروعات اللازمة للرد على المشروع الإسرائيلى ، وإقامة قيادة عربية يساهم فيها أعضاء الجامعة العربية وتكون مسئولة عن الدفاع عن أية دولة عربية تعتدى عليها إسرائيل ، ووافق المؤتمر على هذه المقترحات .

وفى مؤتمر القمة العربية فى يوليو ١٩٦٤ ، وافق الملوك والرؤساء العرب على اقتراح عبد الناصر لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيرى بهدف إحياء القضية الفلسطينية وإيجاد تمثيل للشعب الفلسطينى يسعى لاسترداد حقوقه ، كما وافق على إنشاء جيش التحرير الفلسطينى تحت القيادة العربية المشتركة .

وعلى الرغم من مؤتمرات القمة العربية ، فإن وحدة الصف التى استهدفها عبد الناصر كانت لا تخفى الانقسامات العربية وتعارض سياسات الدول المتقدمة والمحافظة . واستخدمت القضية الفلسطينية كقميص عثمان يلوح به المزايدون من السوريين والعراقيين والفلسطينيين . وكان عبد الناصر واضحا فى شرح الموقف تجاه إسرائيل ، ووضع الحكومات والمنظمات العربية أمام حقائق الموقف موضحا أن العرب غير مستعدين للمواجهة مع إسرائيل ، بل عليهم أن يحشدوا طاقاتهم ويدعموا قواتهم بالتدريب المتواصل والأسلحة الحديثة خلال سنوات طويلة .

وكان الفكر السائد لدى العناصر الفلسطينية الراديكالية هو دفع الدول العربية إلى الحرب وتصعيد أعمال المقاومة ضد إسرائيل بما يؤدى إلى تفجير الموقف . وفى المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد فى مايو ١٩٦٥ ، اتهم السوريون عبد الناصر بالتستر خلف قوات الطوارئ الدولية لتجنب الحرب مع إسرائيل ، وردد الأردن نفس النغمة .

وفى فبراير ١٩٦٦ ، تولى جناح صلاح جديد المتشدد الحكم فى سوريا ، وعمل بالاشتراك مع بعض المنظمات الفلسطينية على إشعال الموقف على خطوط الهدنة مع إسرائيل . وسعى الاتحاد السوفيتى إلى تحسين العلاقات بين مصر والنظام السورى ، ووجد عبد الناصر أن متطلبات زعامته للأمة العربية تتطلب أن يقدم الدعم للنظام السورى الجديد فوقع فى ٧ نوفمبر ١٩٦٦ اتفاقية دفاع وقيادة مشتركة مع سوريا .

وتصاعد التوتر على خطوط الهدنة ، وفى ١٣ نوفمبر شنت إسرائيل هجوما واسعا على قرية السموع الأردنية .

والواقع أن تولى النظام السوري الجديد تقاليد الحكم في سوريا كان ينذر بالخطر ، وقد أبدى لى مدير الشرق الأوسط بالخارجية الإيطالية (مورارى) منذ البداية مخاوفه من أن يتسبب هذا النظام فى نشوب حرب جديدة فى المنطقة . وقد تحققت توقعاته فسرعان ما بدأ التوتر يسود بين سوريا وإسرائيل . وتطورت الأمور بسرعة فائقة ووقع اشتباك جوى بين البلدين أسقطت إسرائيل فيه ست طائرات سورية . ووجه ليفى اشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى سوريا تهديداً بضرب دمشق . ثم تلقى عبد الناصر من موسكو تلك الرسالة الغريبة عن حشد إسرائيل قواتها على الحدود السورية (رفض السفير السوفيتى دعوة إسرائيل للتحقق بنفسه من عدم وجود تلك الحشود) .

وتطورت الأحداث المعروفة بسرعة فى شهر مايو ١٩٦٧ ، حيث طلبت مصر سحب قوات الطوارئ واستجاب يونثان سكرتير عام الأمم المتحدة لسحب جميع القوات (بعد أن رفض سحبها جزئياً من الحدود مع إسرائيل) ، وحشدت مصر قواتها فى سيناء وتمركزت فى شرم الشيخ وقامت بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحاة الإسرائيلية . وقام الملك حسين بزيارة القاهرة وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك معها .

ومن المؤكد أن عبد الناصر لم تكن لديه النية فى دخول الحرب مع إسرائيل ، وإنما أراد إظهار تضامن مصر مع سوريا . وقد حاول تسوية الأزمة سلمياً مع سكرتير عام الأمم المتحدة والولايات المتحدة ، ولكن إسرائيل رفضت تفويت فرصة ظلت تترقبها منذ عشر سنوات ، وتعددها قواتها . كما كانت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس جونسون تتطلع للإطاحة بنظام عبد الناصر ، فوافقت على أن تتولى إسرائيل مواجهة الموقف تحت مسئوليتها مدركة مدى التفوق العسكرى الإسرائيلى .

وفى ٥ يونيو شنت إسرائيل عدوانها وفى هجوم جوى خاطف دمرت السلاح الجوى فى مصر واستولت على سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية خلال ستة أيام .

ولقى العرب هذه المرة هزيمة ساحقة لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم . وكان الموقف مختلفاً تماماً عما كان عليه فى حرب السويس ، فقد كانت إسرائيل وحدها دون مشاركة دول كبرى فى القتال بجانبها ، وتمكنت بوسائلها الإعلامية من تصوير الموقف الذى واجهته بأنه محاولة عربية للقضاء عليها وإبادة سكانها . كما كانت علاقات مصر مع الولايات المتحدة وغالبية الدول الغربية سيئة أو فاترة ، وكانت قيادتها العسكرية عاجزة

عن إدارة المعركة واتسمت بأمرها بالاضطراب الشديد، كما كان عدد كبير من القوات المصرية لا يزال في اليمن . أما الدول العربية فكان يسود علاقاتها الانقسام والعداء .

كنت قائما بأعمال السفارة المصرية في روما منذ غادر المرحوم السفير الدكتور نجيب هاشم إيطاليا بعد انتهاء مهمته . وقد صادف يوم مغادرته استعادة القوات المصرية شرم الشيخ . وفي طريق عودتي من نابولي بعد توديع السفير استمعت من مذياع السيارة إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده أحمد الشقيري وأطلق خلاله تصريحاته النارية عن خطته بعد غزو إسرائيل .

وفي اليوم التالي استدعاني أمينتوري فانفاني وزير الخارجية الإيطالية وطلب مني أن أنقل رسالة عاجلة إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها من الوقوع في الفخ الذي ينصب له راجيا منه ألا يقدم على إغلاق خليج العقبة . ويادرت بإبلاغ الرسالة وأشارت إذاعة القاهرة إلى المقابلة والرسالة على أنها لضبط النفس .

وكنا نحلق بآمالنا وخیالنا في السماء وكانت أمانينا تبدو لنا حقائق مؤكدة . ولما نشبت الحرب عشنا في أجواء النصر التي أشاعها أحمد سعيد في إذاعة صوت العرب .

وأقمت قناة اتصال تليفونية مع (موراري) مدير الشرق الأوسط بالخارجية ظلمت أبلغه من خلالها بعدد الطائرات الإسرائيلية التي أسقطتها دفاعاتنا الجوية . وعبأت كافة طاقات أعضاء السفارة والجالية لإصدار النشرات الإعلامية وإجراء الاتصالات مع رجال السياسة والإعلام .

وكان وقع الهزيمة علينا أليما ، وبكىنا عندما سمعنا كلمات عبد الناصر التي أعلن فيها تنحيه عن الحكم، ولم نكن ندرى ما إذا كان بكاؤنا لفقدان زعامة القائد أم كان لشعورنا الكامل بالضياع .

لقد آمنا بالثورة المصرية وبالقومية العربية ووضعنا ثقتنا الكاملة في قيادتنا وقواتنا المسلحة .

ولذا كانت الصدمة قاسية الوقع على نفوسنا ، ومضت بنا الأيام بطيئة ثقيلة نتواري عن الناس ونجتمع في مبنى السفارة نتابع الأبناء التي ترد من القاهرة بخليط من مشاعر اليأس والأمل ورفض الهزيمة .

الفصل الثامن

أوهام النصر والسلام

كانت هزيمة ١٩٦٧ للعرب ساحقة ، ولم يكن غريباً أن يأخذ الزهو بالنصر إسرائيل وساستها ، فقواتها ترابط على ضفاف قناة السويس وفي مرتفعات الجولان وتسيطر على كافة الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب البريطاني .

ووقف أبا إيبان على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، يكيل الاتهامات للدول العربية والاتحاد السوفيتي ، ويقتبس عبارات ملتهبة من تصريحات القادة العرب وخطبهم ومن مقالات صحفهم التي تتحدث بالسنتهم ليدلل على اتجاهاتهم العدوانية تجاه إسرائيل المسالمة ، ويدين سياسة الاتحاد السوفيتي التي شجعتهم وساندتهم في مخططاتهم العدوانية .

وعرض أبا إيبان رؤيته للسلام وتصورات مستقبل منشود لمنطقة الشرق الأوسط : مواصلات تمتد من حيفا إلى بيروت ودمشق وإلى عمان والقاهرة ، واتصالات بين وادي النيل والهلل الخصب ، وتجارة بين أجزاء المنطقة ، فالأردن الذي لا مظل له على البحر يمكنه الاستيراد والتصدير على الساحل الإسرائيلي وتعاون على البحر الأحمر ينشط بين إيلات والعقبة ويسهل اتجار البلدين مع إفريقيا الشرقية ، واستغلال لمعادن وفوسفات البحر الميت ، بل تعاون شامل على نمط السوق الأوروبية المشتركة ، وأبحاث علمية وتكنولوجية مشتركة واستثمار للأموال في التنمية بدلا من تبديدها في شراء السلاح .

وهي رؤية للسلام تبعث الأمل والتفاؤل ، لولا أن وزير الخارجية الإسرائيلية يعيد السامعين إلى أرض الواقع الأليم . فقوات إسرائيل ستظل باقية في مواقعها ولن تتزحزح

إلا بعد الاتفاق على حدود آمنة تنسحب خلفها القوات من خلال مفاوضات مع الدول العربية ومعاهدات سلام توقعها مع إسرائيل .

وتاريخ إسرائيل منذ إنشائها يشكل حلقات من التوسع على حساب الأراضي العربية ، ولم تكن بلاغة أبا إيبان والصورة الوردية التي رسمها للمستقبل لتبددا شكوك العرب في نيات إسرائيل في استثمار نصرها الساحق بفرض حدودها الجديدة التي تمتد إلى مساحات واسعة من أراضي العرب .

وأعادت إسرائيل إلى ذاكرة العالم ما أدى إليه انسحابها من سيناء وغزة عام ١٩٥٧ دون عقد معاهدة سلام مع مصر ، وكيف أن مرابطة القوات الدولية في شرم الشيخ لم تحمل دون إغلاق مصر خليج العقبة وفرض الحصار البحري من جديد على إسرائيل ، كما أن سحب سكرتير عام الأمم المتحدة لتلك القوات من الحدود - بناء على طلب عبد الناصر - قد أدى إلى تعرض إسرائيل لخطر الإبادة تحت أقدام الجنود المصريين .

والواقع أن الموقف على الساحة الدولية كان هذه المرة أشد ما يكون اختلافا عما كان عليه عقب حرب السويس عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . فقد عبأت إسرائيل والآلة الدعائية الصهيونية جهودهما في كل أنحاء العالم لتضخيم الأخطار القائلة التي تتهدد وجودها وتعرض الملايين من سكانها للفناء ، مستفيدة من التصريحات النارية التي أدلى بها الرئيس عبد الناصر وأحمد الشقيري وإذاعة صوت العرب وغيرها . وكنا في الأيام التي سبقت الحرب نشاهد على شاشة التلفزيون الصلوات التي دعا اليهود الإيطاليون لأدائها في الميادين والطرق للابتهاال إلى الله من أجل نجاة يهود إسرائيل . ولاشك أن ما كان يحدث في إيطاليا كان له مثيله في الدول المختلفة . ولم يكن من المتوقع أن يحظى العرب في أى مكان بذلك العطف والتأييد اللذين لقوهما من الرأي العام العالمى أثناء حرب السويس . ونجحت إسرائيل في إقناع العالم - هذه المرة - بأن الدول العربية هي المعتدية حتى إذا كانت إسرائيل هي التي بدأت القتال .

وكان موقف الولايات المتحدة عقب حرب ١٩٦٧ أكثر عداء لعبد الناصر عنه في حرب ١٩٥٦ ، فلا مجال للكلام عن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة إلا في إطار تسوية شاملة ودائمة للنزاع العربى الإسرائيلى تحقق لإسرائيل مكاسبها من النصر ، وتولى هذه المهمة في الأمم المتحدة آرثر جولدمبرج المندوب الأمريكى لدى المنظمة الدولية .

والواقع أن السياسة الأمريكية تجاه مصر قد بدأت في الستينات تأخذ أبعاداً خطيرة من التصلب والتحدى ضد جمال عبد الناصر ، وخاصة بسبب دوره في مجموعة عدم الانحياز ومساندته لحركات التحرر الإفريقية ، وكان التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد بلغ مداه في أزمة الصواريخ في كوبا ، ووجدت الولايات المتحدة أن مجموعة عدم الانحياز أصبحت قوة مساندة للسوفييت ، كما كانت غير راضية عن موقف عبد الناصر من أزمة الكونجو ، وأدت التظاهرات المعادية لها التي نشبت في القاهرة وإحراق المكتبة الأمريكية إلى إثارة غضبها ، ثم أدى دخول مصر بقواتها حرب اليمن وما تطورت إليه الحرب من توتر في العلاقات المصرية السعودية إلى محاولة أمريكا وضع حد لسياسة عبد الناصر الثورية .

وفي يناير ١٩٦٥ ، أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً بوقف بيع القمح لمصر للضغط على عبد الناصر ، كما استجابت الولايات المتحدة لطلبات إسرائيل من الأسلحة وقامت بتمويل صفقات كبيرة عقدها مع الدول الأوروبية ، وخاصة ألمانيا الغربية الأمر الذي أدى إلى اعتراف مصر بألمانيا الشرقية .

وبلغ توتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة أشده في عهد الرئيس جونسون الذي كان يكن العداء لعبد الناصر ويسعى لإسقاطه . وتشير الدلائل إلى أنه أعطى النور الأخضر للعدوان الإسرائيلي .

وقد ظهر التواطؤ بين الولايات المتحدة وإسرائيل عند تصدى الأمم المتحدة للنزاع العربي الإسرائيلي عقب الحرب ، ثم خلال السنوات التي أعقبتها .

ونتيجة لهذا التواطؤ ، فشل مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من إصدار قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية ، بل صدر قرار مجلس الأمن بشأن وقف القتال دون ربط ذلك بالانسحاب الإسرائيلي .

وكان واضحاً منذ أن وضعت الحرب أوزارها أن إسرائيل تعتزم اقتضاء ثمن نصرها العسكري بالاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية . وكانت حجتها أن الحدود لم ترسم بينها وبين جاراتها العربيات إذ إن اتفاقات الهدنة لم ترسم حدوداً ، وإنما حددت خطوط هدنة ، وتناست إسرائيل أن حدود مصر وسوريا ولبنان محددة ومعترف بها دولياً من قبل إنشاء الدولة العبرية التي - على العكس - لم يعترف دولياً إلا بحدود قرار التقسيم التي رسمتها لها الأمم المتحدة .

أما العالم العربي ، فقد كان رافضاً للهزيمة واثقاً من أنها ليست المعركة الأخيرة ، وكان عبد الناصر مؤمناً بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .

وفي حين جلس موسى ديان وجولدا ماير إلى جانب التليفون ، منتظرين - على حد قول ديان - مكالمة من عبد الناصر أو غيره من قادة العرب لطلب الدخول في مفاوضات السلام (أو الاستسلام) ، فإن انتظارهما لم يطل حيث جاء الرد العربى من مؤتمر القمة في الخرطوم حاملاً اللات الثلاث الشهيرة : لا مفاوضات ، ولا اعتراف ، ولا صلح مع إسرائيل .

ويروى المرحوم محمود رياض وزير الخارجية المصرية في ذلك الوقت في مذكراته «أمريكا والعرب» تفاصيل ما دار في الأمم المتحدة ، فيذكر أن اتصالات سوفيتية أمريكية جرت في شهر يونيو اتفقت خلالها الدولتان على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية مقابل إعلان الدول العربية لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، إلا أن الولايات المتحدة تراجعت عن تعهداتها بسبب رفض إسرائيل ، وأن سمة هذا التراجع أصبحت هي البارزة في السياسة الأمريكية في كافة مبادرات السلام .

وتقدمت المجموعة اللاتينية بمشروع قرار ينص على الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية مقابل إنهاء حالات الحرب وحرية الملاحة ، وقد وافق عبد الناصر على هذا المشروع إلا أنه نزولا على الإجماع العربى لم يتمسك بموقفه ، وأضاع العرب على أنفسهم فرصة فريدة من إقرار الجماعة الدولية بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل .

وكانت مصر حريصة على إصدار مجلس الأمن قراراً في النزاع حيث لم تكن لديها بعد القوة العسكرية اللازمة لصد العدوان الإسرائيلي ، كما كان لابد من إظهار استعدادها للسلام في مواجهة ما نجحت إسرائيل في الترويج له في عواصم العالم من دعايات عكسية ، فضلاً عن رغبة مصر في تخفيف حدة التحيز الأمريكى لإسرائيل .

وواجهت مصر موقفًا صارخاً في التحيز لإسرائيل من جانب آرثر جولدبرج الذى رفض صدور قرار من المجلس على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقابل إنهاء حالة الحرب . وفي المشاورات التى أجراها محمود رياض مع جولدبرج وافق الأخير على فصل تسوية نزاع ١٩٦٧ عن القضية الفلسطينية حيث إن التعرض لهذه القضية كان يعنى مناقشة تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وأكد جولدبرج له أن المشروع الأمريكى يؤدى إلى الانسحاب الكامل من كل الأرضى العربية ، وإنما يجب أن يكون السلام نهائياً . وتمسكت مصر - بتأييد من دول عدم الانحياز - بضرورة النص على مبدأ عدم جواز احتلال أو حيازة أراض بالغزو العسكرى .

وأعد اللورد كارادون مندوب بريطانيا مشروع القرار - الذى صدر بالإجماع حاملاً

رقم ٢٤٢ - وعرضه على الوفود العربية مؤكداً أنه يعنى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة .

وينص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على مبدأ عدم اكتساب الأراضي عن طريق الحرب كما ينص على انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير وعلى إنهاء كل ادعاءات وحالات الحرب والاعتراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وحققها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ويؤكد الحاجة لضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً كما يؤكد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة من خلال إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح ، وأخيراً فإنه يدعو سكرتير عام الأمم المتحدة إلى تعيين ممثل له لإجراء الاتصالات مع الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية على أساس نصوص القرار ومبادئه .

وكان المفهوم السائد في مجلس الأمن وقت صدور القرار هو أنه يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة . وقد ألقى جميع المندوبين كلمات تأكيداً لهذا الفهم . ولكن إسرائيل ادعت أن أهم ما في القرار هو ما أشار إليه بشأن الحدود الآمنة المعترف بها ، وعلى الدول العربية أن تدخل معها في مفاوضات مباشرة للاتفاق على هذه الحدود التي تسحب قواتها وراءها ولن تسحب قبل ذلك . وأما الولايات المتحدة ، فلم تستبعد تعديل الحدود القائمة على أن تكون التعديلات طفيفة لا تعكس ثقل الغزو ، وأيدت إسرائيل في موقفها من عدم الانسحاب إلا بعد توقيع معاهدات سلام مع الدول العربية .

والواقع أن المكاسب الإقليمية التي حققها النصر الإسرائيلي كانت أكبر مما تستطيع إسرائيل استيعابه ، فتباينت المواقف واختلفت الأحزاب والقوى السياسية بشأن مستقبل الأراضي المحتلة . فقد كان مناحم بيجين - الذي انضم إلى الوزارة قبيل الحرب - يدعو إلى الضم الفعلي للأراضي العربية واستيطان اليهود فيها وإقامة إسرائيل الكبرى . أما إيجال آلون ، فقد وضع خطة لإقامة حزام دفاعي على طول نهر الأردن مع إمكانية الاعتراف بسيادة الأردن على المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية ، ويبدو أن الموقف الرسمي الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي وأبلغه للولايات المتحدة بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الحرب كان قائماً على أساس إعادة سيناء إلى مصر والجولان إلى سوريا بشرط نزع السلاح في المنطقتين وحصول إسرائيل على حقوق في منابع نهر الأردن في

الجولان ، وأن يظل قطاع غزة وشرم الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية ، أما الضفة الغربية فقد ترك مستقبلها مفتوحاً . وأما القدس ، فقد كان الإجماع على عدم إعادتها إلى العرب .

وقد تغيرت هذه المواقف نتيجة لضغوط اليمين الإسرائيلي والأحزاب الدينية من خارج الوزارة ومناحم بيجين ثم موسى ديان من داخلها ، وتزايدت مطامع إسرائيل في الاحتفاظ بأجزاء كبيرة من الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة بعد التوسع في إقامة المستوطنات ، وأصبحت جولدا ماير تطالب بضم الجولان وشرم الشيخ واقتطاع جزء كبير من سيناء يحقق لها السيطرة على شرم الشيخ ، فضلاً عن ضم أجزاء من الضفة الغربية وعدم التخلي عن القدس الموحدة وبقائها عاصمة أبدية لإسرائيل .

ولم تعد اتجاهات حزب العمل الإسرائيلي تختلف كثيراً عن اتجاهات اليمين المتطرف ، وأوضاع - بسياسته التوسعية - فرصة السلام المشرف الذي كان من الممكن التوصل إليه بشروط مقبولة وليس على أساس التوسع .

وتذكر جولدا ماير في كتابها « حياتي » أن القرار ٢٤٢ لا يقول شيئاً عن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي أو من « الأراضي » ولكنه يقول إن كل دولة في المنطقة لها الحق في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، كما يركز على إنهاء حالة الحرب ، كما أنه لم يتحدث عن دولة فلسطينية وإنما عن مشكلة لاجئين .

ومضى قائلة إنه لم يسأ تفسير القرار وحده ، وإنما أسىء تفسير موقف الحكومة الإسرائيلية . وكان خطأها أنها طالبت العرب بالتفاوض ولم تضع أمامهم خريطة جديدة وتطلب منهم توقيعها ، فقد كان هذا حقها ! فلم يعتبر الإسرائيليون توسيعين من قبل منتقديهم فحسب ، بل من أصدقائهم كذلك الذين كانوا يبدون القلق من أن تصبح إسرائيل دولة عسكرية وكانوا يطلقون عليها اسم اسبرطة الصغرى ويخشون من أنها ستمارس البطش في احتلال قواتها للأقاليم التي تديرها (تقصد الأراضي العربية المحتلة) . وردا على هذه الاتهامات ، تذكر جولدا ماير أنها هي وليفى اشكول لم يكونا ليهتما بأن تكون إسرائيل دولة ليبرالية وغير عسكرية ، ولكن دولة يهودية لا يقضى عليها ، ولا بتسوية تقابل بالثناء وتعتبر معقولة وذكية ، ولكن تعرض حياة إسرائيل للخطر .

وقد تناست جولدا ماير أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يقضى بعدم اكتساب

الأراضى بالحرب ، وبأن الخطر لا يتهدد الدول إذا كان السلام قائماً على العدل واحترام سيادة الدول الأخرى .

وكنت قد غادرت روما ، وبعد شهور قليلة أمضيته في طرابلس قائماً بأعمال السفارة عقب ثورة الفاتح من سبتمبر ، التحقت بالعمل في مكتب المرحوم محمود رياض وزير الخارجية .

وضمنى الوزير إلى لجنة التخطيط السياسى التى كانت تعقد اجتماعات يومية لمتابعة تطورات أزمة الشرق الأوسط والمساعدى التى تبذل من أجل حلها . وكانت اللجنة مشكلة من وزير الدولة للشئون الخارجية ووكلاء الوزارة وعدد من مديرى الإدارات الرئيسية وبعض أعضاء مكتب الوزير . وتولت إعداد المواقف المصرية والردود على يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة والمبادرات الأمريكية وغيرها .

الفصل التاسع

حرب الاستنزاف

لم يكن عبد الناصر ليقبل تسوية تفرض على العرب من موقع القوة وتحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي ، فكانت مهمته الأولى والرئيسية بعد هزيمة ١٩٦٧ هي إعادة تنظيم الجيش وإعداده للمعركة القادمة . ومن خلال جهود جبارة ، وبمساعدة الخبراء السوفييت وإعادة تسليح الجيش بأحدث الأسلحة ، وبعد تغيير قياداته ، أصبح جيش مصر قادراً على مواجهة القوات الإسرائيلية الرابضة على الضفة الشرقية للقناة وإلحاق الخسائر بها بعد أشهر قليلة من الهزيمة .

وكانت استراتيجية عبد الناصر تقوم على البدء بمرحلة مواجهة مع القوات الإسرائيلية ، تتلوها مرحلة للتحدى والردع ، وتنتهى بمعركة تحرير سيناء خلال ثلاث سنوات ، وذلك ضمن استراتيجية شاملة للتنسيق بين الدول العربية .

وكانت أولى عمليات التصدى للقوات الإسرائيلية معركة رأس العش فى أول يوليو ١٩٦٧ والتي فشلت فيها تلك القوات فى الاستيلاء على موقع للقوات المصرية شرق وجنوب مدينة بورفؤاد فى سيناء ، وأعقبها عملية تدمير المدمرة الإسرائيلية « إيلات » عند اقترابها من المياه الإقليمية فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، وغرقها وطاقمها المكون من ٢٥٠ فرداً ، وقد أدت هذه العملية الجريئة إلى رد فعل عنيف من جانب إسرائيل فقامت بتدمير مستودعات الوقود فى السويس واضطرت مصر إلى تهجير سكان المدينة حتى لا يصبحوا رهينة للقوات الإسرائيلية .

وبدأ القصف المدفعى العنيف ضد القوات الإسرائيلية ، وتعددت عمليات التسلل

خلف خطوطها وأعمال القنصاة وأسر الضباط والجنود . وخاضت القوات المصرية معارك الدفرزوار ولسان بورتوفيق والجزيرة الخضراء وجنوب جزيرة البلاح . وبالمقابل قامت إسرائيل بعدة عمليات كوماندوز وتمكنت من إنزال قواتها في جزيرة شدوان والاستيلاء على محطة رادار في خليج السويس .

ولما تصاعدت حرب الاستنزاف ، اتخذت إسرائيل قراراً باستخدام سلاحها الجوى وشن غارات في عمق الدلتا والصعيد .

وشهدت تلك الحرب سباقاً محمومًا في تسليح الدولتين ، وعندما قررت إسرائيل نقل المعارك من الجبهة إلى العمق المصرى استدعى عبد الناصر عسكريين سوفيت لتشغيل الصواريخ والتصدى للطائرات الإسرائيلية ، وأدى ذلك إلى ردع إسرائيل وتوقف الغارات في عمق مصر . وقد قام المصريون بطولات خارقة حتى نجحوا في إقامة حائط الصواريخ المنيع على الجبهة الذى كان له الفضل في إسقاط طائرات الفانتوم ثم مكن قواتنا من عبور القناة في حرب أكتوبر المجيدة .

ووضع عبد الناصر اللمسات الأخيرة على خطة تحرير سيناء ، فلم تكن حرب الاستنزاف التى استمرت متصلة من مارس ١٩٦٩ حتى أغسطس ١٩٧٠ إلا خطوة على الطريق نحو استعادة الأراضى المصرية المحتلة .

الباب الثالث

مَسَاعِي السَّلَامِ وَالْمُسْتَحِيلَةِ

الفصل الأول

مهمة يارنج ومباحثات الدول الكبرى

بدأ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة - السفير جونار يارنج جولاته بين عواصم مصر والأردن وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن (أما سوريا فكانت ترفض القرار) . وظهر منذ البداية أن مهمته مقضى عليها بالفشل ، فإسرائيل ترى أن هذه المهمة قاصرة على دفع الأطراف إلى المفاوضات المباشرة للاتفاق على أحكام التسوية وخاصة « الحدود الآمنة » التي تنسحب إليها قواتها ، ومصر والأردن تريان أن القرار لا يتطلب أكثر من تأكيد كل من الأطراف الالتزامات التي تتطلبها منه وترفضان التفاوض في ظل الاحتلال الإسرائيلي ، واقترحت مصر الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ كافة هذه الالتزامات المتبادلة . وفي نوفمبر ١٩٦٨ ، تقدم دين راسك لمحمود رياض بمشروع لحل منفرد بين إسرائيل ومصر على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية مقابل إنهاء حالة الحرب بين البلدين ، إلا أن مصر تمسكت بأن يشمل الانسحاب بقية الأراضي العربية كذلك ، ولم تتقدم الولايات المتحدة للأردن بنفس العرض بسبب مطامع إسرائيل في الضفة الغربية وغزة والجولان . وظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل واضحاً في قرار نيكسون تزويد إسرائيل بخمسين طائرة فانتوم عام ١٩٦٨ بالرغم مما أعلنه عقب توليه الحكم عن عزمه على اتباع سياسة متوازنة بين إسرائيل والعرب وإيفاده وليام سكرانتون إلى المنطقة لإقناع الدول العربية بذلك . وانتهى الأمر بجونار يارنج إلى اقتراح قدمه إلى الأطراف لتبادل التعهدات بالانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية مقابل عقد معاهدات سلام تتضمن الالتزامات التي نص عليها القرار ٢٤٢ مع ترتيبات أمنية . وقد وافقت مصر على الاقتراح ورفضته إسرائيل .

وفي نفس الوقت الذي كان يارنج يقوم فيه بمهمته ، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يجريان مباحثات للاتفاق على جوانب التسوية ، ثم انضمت إليهما بريطانيا وفرنسا في مباحثات رباعية بقصد معاونة يارنج في مهمته .

وقد فشلت محادثات الدول الكبرى أيضا بسبب أجواء الحرب الباردة واستقطاب النزاع العربي الإسرائيلي للدول الكبرى - وعندما انتهت المحادثات - التي بدأت في أوائل عام ١٩٦٩ واستمرت حتى أواخر عام ١٩٧٠ - كانت الدول الكبرى قد اعترفت بعجزها عن التوصل لاتفاق بشأن أهم المسائل - فبالرغم من الاتفاق بينها بوجه عام على أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو مع تعديلات طفيفة في الحدود فإن الولايات المتحدة كانت ترى أن تكون هذه الخطوط نقطة البداية لأي تعديل للحدود مركزة على ضرورة الاتفاق بين الأطراف قبل الانسحاب على الحدود الآمنة المعترف بها ومعبرة في نفس الوقت عن رأيها في أن تكون تعديلات الحدود غير واسعة ، ورفضت الإشارة إلى مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب في هذا الصدد .

كما اختلفت الدول الأربع بشأن المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتعديل خطوط ٤ يونيو .

أما بشأن غزة ، فقد كان تحديد مستقبلها محل خلاف حيث أثارت مناقشات ممثلي الدول الكبرى عدداً من المشاكل منها مدى انطباق المبادئ الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي عليها ، وارتباط مستقبلها بالمسألة الفلسطينية وضرورة وضع وجهة نظر الفلسطينيين موضع الاعتبار وعدم الاكتفاء بحسمها بين حكومات الأطراف وكذا مشكلة السيادة عليها وربط ذلك بمشكل اللاجئين وارتباطات السلام .

كما أثارت مشكلة القدس الخلافات بين الدول الأربع ، فأوضح ممثلو الولايات المتحدة أنها لا تعترف إلا بسيادة الأردن أو إسرائيل عليها ، وكان الاتجاه إلى إرجاء مناقشة المشكلة .

وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين ، فقد رأت الولايات المتحدة أن يكون حلها على أساس العودة أو التعويض ، ولكن مع أخذ أمن إسرائيل في الاعتبار ، واقترحت آليات لاستطلاع رغبات اللاجئين ، كما نوقشت طريقة التعويض ومعدلاته وحل المشكلة على أساس جدول زمني يتفق عليه .

وأخيرا ، فإنه بالنسبة لمرتفعات الجولان السورية ، فقد كان الاتجاه هو تطبيق نفس المبادئ التي تطبق على مصر والأردن على الجولان في حالة قبول سوريا لقرار مجلس الأمن .

الفصل الثانى

مشروع روجرز فى ديسمبر ١٩٦٩

تقدم وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز فى ٩ ديسمبر ١٩٦٩ إلى مصر وإسرائيل
بمشروع للسلام يتضمن ما يلى :

١ - تحديد جدول زمنى وإجراءات انسحاب القوات الإسرائيلية من الجمهورية
العربية المتحدة (ج ج م) مع خطة لتنفيذ بقية أحكام قرار مجلس الأمن رقم
٢٤٢.

٢ - إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإقامة حالة سلام ، وامتناع الطرفين عن أية أعمال
لا تتفق مع حالة السلام ومع انتهاء حالة الحرب .

٣ - يتفق الطرفان على أماكن الحدود الأمانة والمعترف بها التى ستوضح على الخريطة أو
الخرائط التى يوافقان عليها والتى تصبح جزءا من الاتفاق النهائى . وفى سياق
السلام الذى يشمل الاتفاق بين الطرفين على إنشاء مناطق منزوعة السلاح
وتدابير عملية للأمن فى منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة عبر مضيق تيران
والوضع النهائى لغزة ، تكون الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضى فلسطين
تحت الانتداب هى الحدود الأمانة والمعترف بها بين إسرائيل والجمهورية العربية
المتحدة .

٤ - يتفق الطرفان ويصادق مجلس الأمن على أن مضيق تيران ممر مائى دولى وأن مبدأ
حرية ملاحاة سفن جميع الدول بما فيها إسرائيل ينطبق على مضيق تيران وخليج
العقبة .

٥ - تؤكد الجمهورية العربية المتحدة - في ممارسة سيادتها على قناة السويس - أن سفن كافة الدول بما فيها إسرائيل سيكون لها الحق في حرية الملاحة دون تمييز أو تدخل .

٦ - يوافق الطرفان على الالتزام بالتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين على نحو ما تتفق عليه الأردن وإسرائيل ، وأن تشارك في وضع هذه التسوية حسبما يرغب السفير يارنج . ومن المفهوم أن الاتفاق بين ج ع م وإسرائيل سيكون موازيا للاتفاق بين الأردن وإسرائيل الذى يتضمن تسوية مشكلة اللاجئين ويبدأ تنفيذهما بعد الموافقة على الصيغة المتكاملة .

٧ - اتفاق الطرفين على الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة والحرمة الإقليمية والاستقلال السياسى والعيش بسلام داخل الحدود الآمنة المعترف بها دون التهديد بالقوة أو استخدامها .

٨ - أن يتم الاتفاق تحت إشراف السفير يارنج وفقا لصيغة رودس .

وقد ردت مصر على مشروع روجرز بتأكيد تمسكها بالتسوية الشاملة ورفضها التسوية الجزئية ، ومن ثم الاحتفاظ برأيها حتى تطلع على الصورة المتكاملة لكيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ولإزاء اعتراض مصر على إجراء تسوية جزئية معها ، فقد تقدم روجرز إلى الأردن بمشروع مماثل مع الإشارة إلى أن حل مشكلة اللاجئين يتم على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ على أن تتفق الأردن وإسرائيل على الأعداد السنوية بعد استفتاء تجريه لجنة دولية بموافقة الطرفين ، كما تتفقان على حل مشكلة القدس .

أما إسرائيل ، فقد أبدت رفضها القاطع لمشروع روجرز وشنت جولدا ماير على وزير الخارجية الأمريكية هجوما عنيفا ، فقد كان مشروعه - إلى حد كبير - أقرب إلى المواقف العربية منه إلى مواقف إسرائيل التى ترفض العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ أو عودة اللاجئين .

وقد توقفت مساعي روجرز إلى أن تقدم بمبادرته في يونيو ١٩٧٠ .

الفصل الثالث

مبادرة روجرز في يونيو ١٩٧٠

وجه الرئيس عبد الناصر في خطاب ألقاه في عيد العمال في أول مايو ١٩٧٠ نداء إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ذكر فيه أن الولايات المتحدة على وشك القيام بخطوة بالغة الخطورة على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح إسرائيل ، وأن الأمة العربية لن تستسلم وتريد سلاما حقيقيا ، فإذا كانت الولايات تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية . أما الحل الثاني فهو أن تكف عن أى دعم جديد لإسرائيل طالما أنها تحتل الأراضي العربية سواء كان الدعم سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا . فإذا لم يتحقق أى من الحلين فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها هي أن الولايات المتحدة تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام . كما ذكر عبد الناصر أن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية الأمريكية ، فإما أن تكرر القطيعة إلى الأبد وإما أن تكون بداية أخرى جادة محددة .

وفي ١٩ يونيو ١٩٧٠ تلقت مصر من وزير الخارجية الأمريكية كتابا يشير إلى خطاب عبد الناصر ويتضمن مبادرة على الأسس التالية :

- ١ - موافقة مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار على الأقل لفترة محددة .
- ٢ - موافقة البلدين (والأردن) على بيان يتضمنه تقرير مقدم من السفير يارنج إلى سكرتير عام الأمم المتحدة يشير إلى أنها أبلغته بالموافقة على :
- (أ) أنها وقد قبلت وأبدت استعدادها لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها

ستقوم بتعيين ممثلين في المناقشات التي ستجرى تحت رعايتي وفقا للإجراءات وفي الأماكن والأزمنة التي أقترحها آخذاً في الاعتبار رغبات كل طرف .

(ب) أن الغرض من المناقشات المشار إليها هو التوصل لاتفاق على إقرار السلام العادل والدائم فيما بينها على أساس : الاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى — والانسحاب الإسرائيلى من أراض احتلت في نزاع ١٩٦٧ ، وذلك وفقاً للقرار ٢٤٢ .

(جـ) ولتسهيل مهمتى فى تنشيط الاتفاق حسبما نص عليه القرار ٢٤٢ ، فإن الأطراف سوف تراعى بدقة قرارات مجلس الأمن بوقف القتال ، وذلك منذ أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل .

وقد صاحب الكتاب المتضمن تلك المبادرة مذكرة شفوية قدمها راعى المصالح الأمريكية دونالد بيرجس إلى صلاح جوهر وكيل الخارجية المصرية ، متضمنة أحكام وقف إطلاق النار (على أساس تثبيت الوضع العسكرى القائم) .

وكان المرحوم محمود رياض وزير الخارجية بصحبة الرئيس عبد الناصر فى طرابلس عند تسليم بيرجس المبادرة للسفير صلاح جوهر الذى قام باستدعائى أنا وزميلي أحمد الزنط لدراسة كتاب وزير الخارجية الأمريكية والمذكرة الشفهية (باعتبار كلينا من أعضاء مكتب الوزير ولجنة التخطيط السياسى) .

وبعد الدراسة المتأنية ، توصلنا إلى أن المبادرة الأمريكية مقبولة حيث تسمح باستئناف يارنج لمهمته على أساس واضح هو تنفيذ قرار مجلس الأمن . أما المذكرة الخاصة بأحكام وقف إطلاق النار فقد رأينا أن يبدى خبراؤنا العسكريون الرأى فيها .

وأعدنا مذكرة متضمنة رأينا المشار إليه وأوفدنا أحد موظفى المكتب إلى طرابلس لنقل المبادرة مشفوعة بمذكرتنا إلى وزير الخارجية .

وقد سافر عبد الناصر إلى موسكو فى ٢٩ يونيو ، وأبلغ القادة السوفييت بقبوله للمبادرة الأمريكية . وبعد عودته قام محمود رياض بإبلاغ برجس بموافقة مصر . وقد بادرت الولايات المتحدة بالاتصال بالأطراف لتنفيذ المبادرة .

وخلال زيارة قام بها محمود رياض لبلغاريا ، وتولى محمد حسنين هيكل (وكان وزيرا للإعلام) مهام وزير الخارجية بالنيابة ، قام المرحوم محمد رياض مدير مكتب الوزير - بإشراف هيكل - بالاتفاق مع بيرجس على ترتيبات وقف إطلاق النار .

وكانت القوات المصرية قد تمكنت بجهد خارق قبل موعد سريان وقف إطلاق النار في الساعة الواحدة من صباح ٨ أغسطس من استكمال تجهيز المواقع الضرورية لشبكة الصواريخ ، واكتشفت إسرائيل أنها أصبحت تواجه شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي (هى التى مكنت قواتنا من عبور قناة السويس فى حرب أكتوبر المجيدة) .

واتهمت إسرائيل مصر بمخالفة اتفاق وقف إطلاق النار . وأعلنت رفضها إجراء أية اتصالات مع يارنج ، فانهارت مبادرة روجرز .

وإن كان وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل قد استمر حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد أعلنت سوريا والعراق رفض المبادرة الأمريكية ، كما عارضتها منظمة التحرير الفلسطينية وشنت هجومها الشديد على عبد الناصر ، فأمر بوقف إذاعاتها من مصر وسارت التظاهرات فى بيروت وعمان متهمة الزعيم المصرى بالخيانة ولم تمنع هذه المواقف المعادية لعبد الناصر من بذله آخر رمق فى حياته من أجل إنقاذ منظمة التحرير من انتقام الملك حسين .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أسلم عبد الناصر روحه إلى بارئها ، وكان وقف إطلاق النار على الجبهة ساريا . أما مساعى السلام فقد كانت متوقفة .

المَبَاب الرَابِع
الطَّرِيقُ إِلَى حَرْبِ أُكْتُوبَر

الفصل الأول

حالة اللاسلم واللاحرب

كان جمال عبد الناصر قد استكمل قبل وفاته حائط الصواريخ على القناة حتى أصبح يشكل نظاما دفاعيا منيعا كفيلا بالتغلب على التفوق الجوي الإسرائيلي وأثبت كفاءته بالفعل عندما أسقط ست طائرات فانتوم إسرائيلية في يوم واحد . كما كان قد أقر خطة تحزير سيناء ، وكانت القوات المصرية مستعدة لخوض المعركة إلا أن انتقال السلطة بعد وفاته كان يتطلب بعض الوقت ، فقامت مصر بتجديد فترة وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى .

وكلفني محمود رياض بإعداد رسائل توجه إلى المشاركين في جنازة عبد الناصر من رؤساء الدول أو الحكومات والوزراء ، وأعددت كما كبيرا من تلك الرسائل مؤكداً استمرار السياسة التي كان ينتهجها الرئيس الراحل ومراعيا نوع العلاقة التي تربط مصر بكل من تلك الدول .

واصطحبني وزير الخارجية ضمن الوفد المرافق له في زيارات قام بها في يناير ١٩٧١ لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للحصول على تأييدها لفكرة مشاركة الدول دائمة العضوية لمجلس الأمن في الضمانات الدولية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي ، وذلك من خلال مشاركتها في قوات يشكلها مجلس الأمن ولا تسحب إلا بقرار منه . وكان الهدف هو الوقوف في وجه مطامع إسرائيل التوسعية . وقد لقي محمود رياض قبولا لفكرته من تلك الدول ومن الاتحاد السوفيتي من قبل . وأرسل خطابا بهذا المعنى إلى جونار يارنج .

كما رافقت محمود رياض في زيارة هامة للصين في أوائل عام ١٩٧٢ .

ومع بداية عام ١٩٧١ ، بدأ وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز يبعث برسائل إلى محمود رياض مبدياً استعداد بلاده للقيام بدور لدفع عملية السلام ، وأبدى رغبته في زيارة مصر .

وفي فبراير ، أعلن السادات مبادرته مقترحا قيام إسرائيل بانسحاب جزئي شرق قناة السويس كمرحلة أولى على أساس جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن وقيام مصر بفتح القناة للملاحة الدولية . وكانت المبادرة في حقيقتها تطوراً لاقتراح مماثل سبق أن أعلنه موشى ديان . وقد فوجئ محمود رياض وبقية الوزراء بهذه المبادرة التي قدمها السادات في الوقت الذي كان يارنج يعد فيه اقتراحه القائم على أساس إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية مقابل تعهد مصر بإنهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاق سلام على أساس القرار ٢٤٢ .

وقد تقدم يارنج باقتراحه فعلاً يوم ٨ فبراير ، وردت مصر عليه بالموافقة في حين رفضت إسرائيل في ردها الانسحاب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وقرر يارنج الانسحاب من مهمته واستئناف عمله سفيراً للسويد في موسكو .

ويذكر محمود رياض في مذكراته أنه يرى أن شهر فبراير كان بداية التدهور في الموقف المصري عندما قرر السادات أن ينفرد بالقرار ويقيم علاقات سرية مع الولايات المتحدة واكتشف كيسنجر شخصية السادات وتأكد له استعداده لتقديم تنازلات كبيرة ، ولذلك عمل مستشار الأمن القومي الأمريكي على إجهاض جهود وزير خارجيته لتحقيق السلام على أساس الحل الشامل .

وعلى أية حال . فقد تلقفت الولايات المتحدة فكرة الحل الجزئي حيث إنه أيسر في تحقيقه من الحل الدائم ، كما أنه يحظى بتأييد كل من السادات وديان .

وفي مايو ١٩٧١ حضر وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز لزيارة مصر وأجرى مباحثات مع محمود رياض في ٤ مايو . وكرر ما سبق أن ذكره في رسائله عن استعداد الولايات المتحدة للقيام بدور إيجابي ، وألح بأنهم يستطيعون عمل الكثير لولا الوجود السوفيتي في مصر ، ثم تحدث عن الحل الجزئي الذي اقترحه السادات ، وخلال زيارته أوفد مساعده جوزيف سيسكو إلى إسرائيل للتعرف على شروطها لتنفيذ الحل المرحلي الذي يقترحه السادات . وعاد سيسكو بالشروط الإسرائيلية .

كان الموقف المصري يقوم على أساس خطة شاملة للانسحاب الإسرائيلي على مرحلتين : الأولى الانسحاب إلى خط العريش رأس محمد وعبور القوات المصرية إلى شرق القناة وبدء تطهيرها ، والثانية الانسحاب وراء الحدود الدولية وقطاع غزة في تاريخ محدد .

أما إسرائيل ، فقد اشترطت عقد اتفاق حول إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي ، ووقف إطلاق النار ، مع رفض عبور قوات مصرية شرق القناة ، فضلا عن الاحتفاظ بمدينة إسرائيليين في خط بارليف ومرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة .

وقد تزامنت زيارة روجرز للقاهرة مع أحداث مايو التي تخلص فيها السادات من مناوئيه ، ورأى - طمأنة للاتحاد السوفيتي - عقد معاهدة صداقة وتحالف معه ، ووقعت المعاهدة في أواخر الشهر ذاته ، كما وافق على منح تسهيلات بحرية للأسطول السوفيتي في مرسى مطروح .

ولكن الرئيس السادات ظل متعلقا بمبادرة قبرايير والتسوية المرحلية بشأن فتح قناة السويس ، وإن كان قد أعلن أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم موحيا بأنه سيدخل المعركة مع إسرائيل قبل نهاية العام ، وكان هدفه تحريك الموقف . فاقترحت الولايات المتحدة إجراء مباحثات عن قرب مع إسرائيل بحيث يقيم ممثل لكل من مصر وإسرائيل في فندق أو أماكن قريبة ، وتسعى الولايات المتحدة بينهما إلى أن يتحقق الاتفاق على التسوية المرحلية .

ولكن انتهى الأمر بفشل فكرة المباحثات عن قرب بسبب إعلان إسرائيل موقفها من التسوية المرحلية بما لا يتضمن تغييرا يذكر لشروطها السابقة ، ولما بدا من رغبة الولايات المتحدة من قيام تلك المباحثات دون شروط مسبقة .

وهكذا سادت بحلول عام ١٩٧٢ حالة من اللاسلم واللاحرب بعد أن فشلت كل المساعي لإقرار السلام ، وأعفى محمود رياض من منصبه كوزير للخارجية . وكنت أتولى منصب مدير مكتبه بعد تعيينه مستشارا لرئيس الجمهورية عندما صدر قرار بنقله إلى موسكو للعمل وزيرا مفوضا بسفارتنا .

الفصل الثانى

الشكوك السوفيتية

عندما وصلت إلى موسكو بعد شهر من مغادرة الخبراء السوفيت لمصر كنت على يقين من أن العلاقة الخاصة التى كانت تربط بين البلدين منذ الخمسينات قد انتهت عهدها ، ولكنى كنت فى نفس الوقت مصمما على بذل أقصى ما يمكن من الجهود من أجل المحافظة على علاقات البلدين من التدهور .

كان الرئيس السادات قد أوفد رئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقى إلى موسكو لمحاولة إقناع القادة السوفيت بإصدار بيان مشترك من البلدين بشأن انتهاء مهمة الخبراء السوفيت ، ولكنهم رفضوا فأصدرت مصر بيانا منفردا .

وكانت علاقات التعاون بين البلدين متشعبة فى مجالات كثيرة ، وقد تبينت من دراسة الملفات بالوزارة قبل السفر مدى اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتى ، وخاصة فى مجالات التسليح والتصنيع .

وكان البلدان يرتبطان بعدد كبير من الاتفاقات فى مجالات التعاون المختلفة ، ولذا كانت الفترة التى قضيتها فى موسكو - وامتدت حوالى عامين ونصف - غنية بزيارات الوفود المصرية ، وأذكر منها زيارة لرئيس الوزراء عزيز صدقى ، ووزراء الدفاع والاقتصاد والتجارة والمالية ووفود من مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى .

وقد نجح البلدان - إلى حد كبير - فى احتواء أزمة إبعاد الخبراء السوفيت ، وقد تمكن عزيز صدقى فى زيارته فى شهر أكتوبر ١٩٧٢ من الاتفاق على إمداد مصر بعدد لا بأس به من الطائرات . كما عقد وزير الدفاع أحمد إسماعيل اتفاقية عسكرية هامة خلال زيارته لموسكو فى مارس ١٩٧٣ .

وقام مستشار الأمن القومي حافظ اسماعيل بزيارة موسكو مرتين الأولى في فبراير والثانية في يونيو ١٩٧٣ ، وقد حضرت مقابلاته مع الرفيق ليونيد بريجنيف الذى كان عائدا لتوه من لقاء القمة مع نيكسون ، فأبلغ حافظ اسماعيل بما دار في تلك القمة بشأن الشرق الأوسط وأوضح أن الولايات المتحدة رفضت الاتفاق على خطوات عملية أو الالتزام بورقة يارنج (بشأن تعهد إسرائيل بالانسحاب وراء الحدود مقابل عقد معاهدة سلام) لأنها تشير إلى الحدود الدولية وهو ما ترفضه إسرائيل وألح إلى أن التطورات في المنطقة (قاصدا إبعاد السوفييت) لم تساعدكم كثيرا في ضغطهم على الأمريكيين .

كما قام الدكتور محمد حسن الزياد وزير الخارجية الجديد بزيارة الاتحاد السوفيتى في مايو ١٩٧٣ بقصد التنسيق بين البلدين في عرض القضية على مجلس الأمن .

ولم تكن مهمة السفارة تحسين العلاقات المصرية السوفيتية واحتواء أزمة طرد الخبراء السوفيت يسيرة . فقد دأب الرئيس السادات على أن يتناول في كلماته وتصريحاته القادة السوفيت بالهجوم الشديد ، ولم يعد لبرقيات السفارة ومذكراتها التى تدعو إلى تلطيف الأجواء مع موسكو أى اعتبار لديه .

وقد تمكنت مع عدد محدود من الزملاء والأصدقاء من إقامة حوار مع المسؤولين السوفيت من خلال قناة غير رسمية أقمناها مع بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ورجال الإعلام والدبلوماسيين الذين سبق لهم العمل في مصر والدول العربية . وكنا نتبادل الأحاديث والآراء بصرامة تامة وبغير حرج من منطلق الحرص على علاقات البلدين . وكانت هذه القناة عظيمة الفائدة في تحسن أجواء العلاقات المصرية السوفيتية .

وكان يبدو لنا من أحاديثنا مع السوفيت ما يعكس شكوكهم في سياسة الرئيس السادات ومخاوفهم من أنه انتقل بمصر كلية إلى معسكر الولايات المتحدة ، وأصبح واقعا تحت رحمتها وسوف يقبل في نهاية الأمر الحل الذى تراه والذي لن يكون في صالح مصر والعالم العربى بسبب محالاتها المعروفة لإسرائيل وفي حقيقة الأمر ، كان القادة السوفيت يتخوفون من مستقبل نفوذهم في مصر والدول العربية سواء شنت مصر حربا على إسرائيل أو أبرمت معها السلام بمعاونة الولايات المتحدة ، كما كانوا غير واثقين من انتصار مصر في حربها مع إسرائيل ويخشون تورطهم في مثل هذه الحرب إذا نشبت .

ومع ذلك ، فقد كان الاتحاد السوفيتى حريصا على المحافظة على علاقاته مع مصر ، فبالرغم من طرد الخبراء السوفيت كانت معاهدة الصداقة بين البلدين لا تزال قائمة ، وكذا التسهيلات التى يتمتع بها الأسطول السوفيتى في الموانئ المصرية ، وربما كانت تراودهم الآمال بأن يعود إليهم السادات بعد أن تحيب ظنونه في الولايات المتحدة

الفصل الثالث

محادثات حافظ إسماعيل مع كيسنجر

كان الرئيس السادات لا يثق في الاتحاد السوفيتي ويردد أن ٩٩٪ من الأوراق في يد الولايات المتحدة ، وقد سعى إلى إقامة اتصال سرى مباشر مع البيت الأبيض الأمريكي حيث يدين هنري كيسنجر بسياسة مختلفة عن سياسة روجرز ، وتم الاتفاق من خلال هذه القناة السرية على أن يوفد حافظ إسماعيل للقاء كيسنجر ، وعقد الاجتماع الأول بينهما في الولايات المتحدة .

وقبيل عقد الاجتماع الثاني في فرنسا ، رأى حافظ إسماعيل أن يعهد إلى فريق من الدبلوماسيين العاملين في البعثات المصرية في عدد من الدول الكبرى بإعداد بعض الملفات تمهيداً للقاء مع كيسنجر ، وندبنى من موسكو ، كما ندب المرحوم الدكتور عبد الله العريان من باريس ، والدكتور أحمد عثمان من نيويورك والدكتور محمود سمير أحمد من لندن للعمل معه بمكتب مستشار الأمن القومي .

وكان من مهام هذا الفريق أن يعد ورقة تشمل رؤوس موضوعات للتسوية ، فضلاً عن دراسات بشأن السيادة والقرار ٢٤٢ والضمانات الدولية والتسوية الانتقالية . وكان من رأي رفض فكرة التسوية الانتقالية ، وخاصة لما يحتمل أن تؤدي إليه من تجميد الموقف من جديد بعد الانسحاب الجزئي لعدة كيلو مترات وفتح قناة السويس للملاحة .

وقد أوضح حافظ إسماعيل في كتابه عن « أمن مصر القومي في عصر التحديات » تفاصيل ما دار بينه وبين هنري كيسنجر في لقاءى آرمونك بالولايات المتحدة وروشفور بفرنسا ، وكيف أن كيسنجر كان يرى إعداد إعلان بإطار فضفاض لتسوية شاملة يتحقق

من خلالها اتفاق مرحلى يستهدف إعادة فتح قناة السويس ، ويقترن بإعلان أمريكى وربما بإعلان إسرائيلى مماثل يعبران عن تمنيات بتسوية نهائية ، وفى إطار تسوية شاملة كان علينا القبول ولوفى ظروف انتقالية قد تمتد سنوات بترتيبات أمن تتضمن عمليا استمرار وجود عسكري إسرائيلى داخل الأراضى المصرية بعد إعادتها إلى السيادة المصرية .

وفى حقيقة الأمر ، كانت إسرائيل قد حققت بانتصاراتها فى يونيو ١٩٦٧ ما تعتبره حدوداً أمنية مثالية ، ولم تكن تشعر بأى خطر يهدد مواقفها الجديدة . وطمأن موسى ديان الشعب الإسرائيلى بأن الهدوء سوف يسود عشر سنوات على الأقل ستظل الدول العربية خلالها عاجزة عن الحرب . وكان هنرى كيسنجر الذى أصبح مسيطراً على السياسة الخارجية الأمريكية يرى أن الظروف لا تزال غير مواتية لأكثر من حل جزئى ينزع الفتيل من أى انفجار محتمل ولا يلزم إسرائيل بالتخلى عن انتصاراتها .

ولكننى عندما عدت إلى موسكو بعد انتهاء مهمتى فى مكتب مستشار الأمن القومى ، كنت واثقا من أن حالة اللاسلم واللاحرب قد اقتربت من نهايتها ، فقد علمت خلال الشهر الذى قضيته فى القاهرة أنه قد تقرر إنهاء هذه الحالة - سلماً أو حرباً - قبل حلول خريف العام .

علمت آنذاك أن لقاء حافظ إسماعيل مع كيسنجر فى فبراير ١٩٧٣ لم يكن ناجحاً . كانت الخطة التى اقترحها حافظ إسماعيل هى العمل على ثلاث مراحل : فض الاشتباك على الجبهات ، ثم تسوية القضية الفلسطينية ، وأخيراً السلام النهائى . وطرح فكرة التوصل إلى رءوس موضوعات اتفاق على أساس القرار ٢٤٢ تتضمن السيادة والانسحاب والأمن وتقرير المصير بشأن غزة وحل مشكلة اللاجئين ، وعلى هذا الأساس يمكن تنفيذ التسوية الانتقالية الخاصة بفتح قناة السويس ، ويتم الاتفاق على أحكام التسوية النهائية .

وكان رأى كيسنجر أن يترك للملك حسين التحدث باسم الفلسطينيين ، أما بالنسبة لمصر فكان رأيه ضرورة التوفيق بين السيادة المصرية والأمن الإسرائيلى واقترح إجراءات أمن مؤقتة مثل الوجود العسكرى الإسرائيلى فى شرم الشيخ ، وإقامة محطات إنذار فى سيناء ورقابتها جوا واستمرار هذه الإجراءات حتى إقامة السلام النهائى مع استمرار بعضها حتى بعد إقامته .

وبعد اقتناع الرئيس السادات بأن طريق التسوية السلمية أصبح مسدوداً ، اتخذ قرار الحرب وأبلغه لمجلس الوزراء الذى وافق على ذلك فى أوائل أبريل ١٩٧٣ .

الفصل الرابع

حرب أكتوبر المجيدة

في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقع الزلزال الذي هز إسرائيل وحطم غرور قادتها . وتلقينا في موسكو أنباء العبور المظفر لقواتنا إلى شرق القناة وتحطيم خط بارليف . وتابعنا البيانات العسكرية الهائلة عن تحركات قواتنا وانتصاراتها ، وكان الإعلام المصرى هادئا يلتزم الصديق ويوحى بالثقة خلافا لما كان عليه أثناء حرب ١٩٦٧ .

كانت أياما مجيدة رفعنا فيها رءوسنا بعد سنوات من الألم والضياع ، وقد شاركنا أصدقاءنا السوفييت الفرحة وأسعدهم أننا انتصرنا بأسلحتهم ، وسارعوا بإقامة جسر من الأسلحة والعتاد لموازرة قواتنا الباسلة ، كما تجلى التضامن العربى فى أجمل صوره . فلم تكن حرب أكتوبر حرب مصر وسوريا وحدهما ، بل كانت حرب العرب جميعا ، ولم تضمن دولة عربية على مصر بالجنود والأسلحة والمال . وأغلقت اليمن الجنوبية مضيق باب المندب حصارا لإسرائيل ، كما استخدمت الدول البترولية سلاح البترول لأول مرة ، وشعر العالم بأن العرب قوة لا يستهان بها .

وفى غمرة فرحتنا علمنا أن أليكسى كوسجين قد سافر فجأة إلى مصر ، وبدأت تساورنا الشكوك ، ثم بدأت الأنباء تتوفر عن تسلل بعض القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة ثم اتساع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية من القناة فيما سمي بالثغرة .

وفى الوقت الذى كان السادات يوجه فيه من مجلس الشعب الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تشارك فيه الدول الخمس المتمتعة بعضوية مجلس الأمن الدائمة ، كانت جولدا ماير تعلن عن وجود قواتها غرب القناة .

ووجه الاتحاد السوفيتى الدعوة إلى هنرى كيسنجر لزيارة موسكو حيث توصل الجانبان إلى مشروع قرار يصدره مجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار وبدء عملية السلام .

وفى ٢٢ أكتوبر صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ليصبح هو والقرار رقم ٢٤٢ أساس التسوية الشاملة بين الأطراف العربية وإسرائيل .

وينص القرار على دعوة الأطراف إلى وقف كل أعمال القتال والنشاط الحربى فوراً خلال ١٢ ساعة على الأكثر ، وذلك فى المواقع التى تحتلها (يوم ٢٢ أكتوبر) وبدء تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه فور وقف إطلاق النار ، على أن تبدأ فوراً المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الرعاية المناسبة بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

ولم تحترم إسرائيل قرار وقف إطلاق النار ، بل تقدمت قواتها حتى أتمت حصار الجيش المصرى الثالث وحاولت احتلال مدينة السويس إلا أن المقاومة الباسلة للمدينة أفشلت محاولتها .

وإزاء هذا الانتهاك الصارخ لقرار وقف إطلاق النار من جانب إسرائيل طلب السادات تدخل قوات أمريكية وسوفيتية ، وأبدى الاتحاد السوفيتى استعداداه للتدخل ، إلا أن كيسنجر أعلن حالة التأهب النووى ، ولكنه قام فى الوقت نفسه بالضغط على إسرائيل حتى أوقفت القتال .

وأثار حصار الجيش الثالث المصرى مشكلة خطيرة تتطلب الحل العاجل ، ووجد كيسنجر أن الوقت أصبح مناسباً للقيام بدوره بين الطرفين ، وكانت هذه هى الفرصة التى أتاحت له تنفيذ استراتيجيته للتسوية ، فقد كانت مصر وإسرائيل فى حاجة إلى الفصل بين قواتهما .

ولا يخفى هنرى كيسنجر الدور الذى لعبه فى إدارة حرب أكتوبر لصالح إسرائيل ، فهو يروى بالتفصيل فى مذكراته كيف تجاوب مع طلب إسرائيل تأخير انعقاد مجلس الأمن فى الأيام الأولى من الحرب حتى تتمكن قواتها من صد الهجومين المصرى والسورى وإعادة القوات العربية إلى مواقعها السابقة ، وربما التوغل فى أراضيها ، وكيف أقام جسراً هائلاً من الأسلحة تصل إلى إسرائيل عندما عجزت قواتها عن الصمود أمام القوات المصرية والسورية واستغاثت به جولدا ماير لإنقاذ بلدها المعرض لأخطار لا قبل لها بها . كما يروى كيف تغاضى عن زحف القوات الإسرائيلية نحو السويس وأعطاهما أقصى ما

أتاحه له الموقف الدولي من وقت بعد يوم ٢٢ أكتوبر الذى حددته مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وذلك حتى تتمكن من حصار الجيش الثالث المصرى . ولم يتردد كيسنجر فى إعلان حالة التأهب النووى عندما هدد الاتحاد السوفيتى بإرسال قواته إلى مصر لوقف العدوان الإسرائيلى ، ولما وجد أن إسرائيل أصبحت فى موقف تفاوضى قوى بعد تحقيق ذلك الهدف رأى أن الوقت قد حان لكى يلعب دوره كوسيط للسلام ، فقد كان السماح لإسرائيل بالمزيد من التوغل فى الأراضى المصرية من شأنه أن يجعل التعامل معها أكثر صعوبة كما كان يهدد بالتدخل السوفيتى .

ويبدى كيسنجر فى مذكراته الإعجاب بسياسة الرئيس السادات . ويذكر صراحة أنه كان لا يحمل له تقديرا كبيرا ، وكان يتساءل عن سبب قيامه بإخراج الخبراء السوفيت من مصر دون مقابل ثم أدرك بعد نظره أنه أراد أن يبعث إلى الولايات المتحدة برسالة توضح اتجاهاته ولم يكن من الممكن جعل هذا الأمر موضوعا للمساومة معها فى حين يظل هؤلاء الخبراء موجودين فى مصر .

كما يكشف كيسنجر عن رسائل بدأ يتلقاها من الرئيس السادات منذ اليوم الثانى للحرب ، وكانت الرسالة الأولى بحسب كلام كيسنجر ودية اللهجة يعكس مضمونها مزاجا نفسيا وليست سياسة (معينة) . . كانت تتضمن شروط مصر لإنهاء الحرب بما يطابق ما كانت تقدمت به من قبل فى شهر مايو . . ومن الواضح أن هذه الشروط كانت موقفا افتتاحيا . . «والذى كان له مغزاه من الرسالة ليس فحواها ، وإنما هو أن السادات كان يدعونا للاشتراك فى عملية السلام إن لم يكن نتولاها »

ويقتبس كيسنجر من الرسالة عبارة «إننا لا نعزم تعميق اشتباكاتنا أو توسيع مواجهاتنا» ذاكرا أن معنى هذه العبارة هو أن مصر لا تنوى مواصلة عملياتها العسكرية ضد إسرائيل إلى ما أبعد من الأراضى التى اكتسبتها فعلا . ويمضى قائلا إن الرسالة بدأت حوارا مع دولة هاجمت دولة حليفة للولايات المتحدة ، وأنه طوال مدة الحرب لم يمض يوم دون تلقيه رسالة من القاهرة ، ويستطرد كيسنجر ذاكرا أن قدرة السادات منذ الساعات الأولى للحرب على عدم الالتفات عن قلب المشكلة قد أقنعتهم أنهم يتعاملون مع رجل دولة من الطراز الأول ، وإن العبارة التى تضمنتها رسالته من «إننا أردنا أن نظهر أننا لسنا خائفين أو عاجزين » قد حددت هدفا نفسيا متواضعا ، وكانت الشرط المسبق لدبلوماسيته فى المستقبل .

كما يقتبس وزير الخارجية الأمريكية فى موضع آخر من مذكراته عبارات رسالة تلقاها من القاهرة فى ١٥ أكتوبر تتضمن أن « مصر ترحب بالدكتور كيسنجر تقديرا لجهوده .

وإن الجانب المصرى على استعداد لمناقشة أى موضوع أو اقتراح أو مشروع فى إطار مبدأين . . هما أن مصر لا يمكنها تقديم تنازلات بشأن الأرض أو السيادة » ويعقب على هذه العبارة بالقول بأنها رسالة رجل دولة هو السادات الذى على عكس عبد الناصر لا يرى أى مستقبل إلا فى أن يكون قائداً للعرب المتطرفين الذين يخلطون بين العبارات البليغة والإنجازات .

وأخيراً فإن كيسنجر يروى تفاصيل لقائه الأول مع الرئيس السادات ، وكيف استطاع أن يقنعه بالاستراتيجية الأمريكية ، وبالدور الذى على مصر أن تلعبه من أجل تحقيق السلام من خلال المساعى الأمريكية ، ثم كيف قبل السادات - دون مساومة - اقتراح تزويد الجيش الثالث المصرى بالمؤن غير العسكرية ، والنقاط الست التى تتضمن احترام الطرفين لوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بينهما فوراً للاتفاق على الفصل بين قواتهما وتزويد مدينة السويس بالطعام والماء والأدوية يومياً وإجلاء المصابين وعدم اعتراض نقل المؤن غير العسكرية إلى الضفة الشرقية ووضع نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس بدلاً من النقاط الإسرائيلية وتبادل الأسرى والجرحى .

وهكذا قدم هنرى كيسنجر لإسرائيل خدماته الجليلة سواء خلال حرب أكتوبر أو بتنفيذ سياسته فى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى خطوة خطوة .

وإنه وإن كانت هذه السياسة قد حققت النجاح فى التوصل فى نهاية الأمر إلى عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، إلا أنها وضعت بقية التسويات - وخاصة تسوية القضية الفلسطينية - على طريق طويل وشاق .

الباب الخامس

نحو الحلول الجزئية والمنفردة

الفصل الأول

استراتيجية كيسنجر

من الواضح أن السادات كان يضع ثقته الكاملة في الولايات المتحدة ، فقد كانت مقابلة واحدة مع كيسنجر كافية لقبول الخطة التي اقترحها عليه والموافقة على سياسة الخطوة خطوة التي عرضها عليه بدءاً بمفاوضات مباشرة تجرى بين مصر وإسرائيل لتوقيع اتفاقية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية .

ففى تلك المقابلة كان هم كيسنجر - على حد قوله - هو محاولة اختبار مدى استعداد الرئيس المصرى للتحرك على مراحل تعكس قوة دفع النزاع دون تقديم ضمانات عن النجاح فى نهاية الأمر ، وهو ما يتطلب قبل كل شىء العمل من منطلق الثقة . وأمضى وزير الخارجية الأمريكية نصف ساعة يشرح خطته ذاكرة أن التعاون معه يقتضى تفهم أهدافه على المدى البعيد ، أما التكتيكات فإنها ستتبع ذلك بطريقة آلية . وأضاف أن التقدم نحو السلام يتوقف على عاملين هما : قائد عربى يربط البلاغة الكلامية بالواقعية ، وأمريكا تكون على استعداد للالتزام بعملية السلام ، وذكر أن الولايات المتحدة لن تعمل تحت الضغط والتهديد ، وإنما تتصرف من منطلق إرادتها ، ولن يأتى السلام نتيجة لهزيمة حلفائها بأسلحة سوفيتية ، ولكن مصر إذا كانت تواصل سياستها الوطنية فإنها ستجد الولايات المتحدة مستعدة للتعاون ولا يوجد تعارض فى المصالح بين البلدين ، فلا مصلحة لمصر فى تدمير إسرائيل ، ولن تحل أية مشكلة عربية بهذه الطريقة . « وكل ما سمعناه من العرب هو برامج تتصف بالعمومية يقدمونها على أساس قبولها كلها أو رفضها » . وانتهى كيسنجر بمطالبة السادات بالتفكير فى السلام مع إسرائيل على أساس أنه مشكلة نفسية وليست دبلوماسية .

وقد وافق الرئيس السادات على سياسة الخطوة خطوة . وبدأ كيسنجر تنفيذ استراتيجته القائمة على أساس انفراد الولايات المتحدة بالدور الرئيسى فى عملية السلام

والقيام بخطوات دبلوماسية متتابعة لا ترتبط بالتسوية النهائية للنزاع العربى الإسرائيلى وإنما تؤدى إليها فى النهاية .

وتنفيذا لهذه السياسة ، عمل على تحييد الضغوط الخارجية على تحركاته سواء من جانب الاتحاد السوفيتى أو حليفات أمريكا الأوربيات أو من جانب العرب حيث أقنع السادات برفع الحظر البترولى العربى الذى كان مفروضا منذ الحرب ، وفك حصار باب المندب .

واستجابة للاقتراح الذى أعلنه السادات خلال الحرب ، وافق كيسنجر على عقد مؤتمر جنيف برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ . وحضر المؤتمر وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل وسكرتير عام الأمم المتحدة . أما سوريا فقد امتنعت عن حضور المؤتمر . وأما منظمة التحرير الفلسطينية - التى كانت مصر تطالب بمشاركتها - فلأنها لم تدع إلى المؤتمر على أن يقوم أعضاء المؤتمر ببحث مسألة التمثيل الفلسطينى . وبعد إلقاء الوفود كلماتهم الافتتاحية ، انفض مؤتمر جنيف ولم يعقد مرة أخرى ، ، فقد كان كيسنجر حريصا على العمل خارج نطاقه واستبعاد الاتحاد السوفيتى من عملية السلام .

وكان الاتفاق الأول لفصل القوات المصرية والإسرائيلية أول اتفاق يتم من خلال المفاوضات المباشرة بين البلدين ، وإن كان ذا طابع عسكرى . وقد وقع الجانبان الاتفاق فى ١٧ يناير ١٩٧٤ بعد مفاوضات شاقة فى الكيلو ١٠١ ، وتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية للقناة إلى مسافة شرقها ، وقيام قوات من الأمم المتحدة بالفصل بين قوات البلدين ، وتولى مدنيين أمريكيين إدارة جهاز إنذار مبكر فى سيناء .

وكانت الخطوة الثانية عقد اتفاق مماثل للفصل بين القوات السورية والإسرائيلية فى الجولان فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .

أما الخطوة التالية فكانت الاتفاقية التى عقدت بين مصر وإسرائيل فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ . وقد كانت ذات طبيعة مختلفة ، حيث انتقلت بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة جديدة ، فقد نصت فى المادة الأولى على أن يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار البحرى فى مواجهة الطرف الآخر ، كما نصت المادة السابعة على السماح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها فى قناة السويس ، أما

الفصل الثانى

الطريق إلى القدس وكامب ديفيد

منذ تولى الرئيس جيمى كارتر الحكم ، أعرب عن عزمه على انتهاج سياسة جديدة في الشرق الأوسط تختلف عن سياسة الخطوة خطوة التى وضعها هنرى كيسنجر وسارت عليها الولايات المتحدة في عهدى نيكسون وفورد ، فقد كان الرئيس الجديد مقتنعاً بما توصل إليه معهد بروكنجز من أن « مزيداً من الخطوات المؤقتة لن يكون ممكناً في المستقبل القريب ، وإنما ينبغى أن تكون القاعدة الرئيسية للتسوية هى عملية مقايضة تفاوضية بين الاحتياجات الإسرائيلية من السلام والأمن وبين الاحتياجات العربية من الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحق تقرير المصير الفلسطيني » .

وبدأ كارتر يعمل من أجل عقد مؤتمر جنيف من جديد ، في وقت تولى فيه حكم إسرائيل تجمع الليكود المتطرف بزعامة مناحم بيجين بعد فوزه لأول مرة في انتخابات عام ١٩٧٧ .

وكان الرئيس أنور السادات قد بدأ اتصالاً سرياً مع الحكم الإسرائيلى الجديد ، حيث أوفد حسن التهامى إلى المغرب للقاء موسى ديان وزير الخارجية - بترتيب من الملك الحسن الثانى - وتم اللقاء في سبتمبر ١٩٧٧ . ويروى ديان في كتابه « الإختراق » ما دار في هذا اللقاء ، فيذكر أن التهامى أبلغه بطلب السادات أن تتعهد إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة كشرط أساسى للسلام ، وأنه من الضرورى حصول الفلسطينيين على الهوية الوطنية إذ إن عدم تحقيق أمانهم يجعل منهم مصدر خطر متزايد ويفتح الباب للتغلغل السوفيتى . كما اقترح التهامى أن يجرى التفاوض ويتم الاتفاق بين مصر وإسرائيل قبل التوجه إلى مؤتمر جنيف حيث يجرى التوقيع ، وبذلك يمكن التأثير

المادة الثامنة فنصت على أن يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم ، وهى ليست اتفاق سلام نهائيا ، وسيواصل الطرفان بذل الجهود للتوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق سلام نهائى فى إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ ، ومن بين ما قدمه كيسنجر لإسرائيل ثمننا لهذه الاتفاقية التعهد بعدم التعامل مع منظمة التحرير إلا بشرط الموافقة على القرار ٢٤٢ وحق إسرائيل فى الوجود والتخلى عن الإرهاب . والاتفاقية - بهذه النصوص - تعتبر لإنهاء لحالة الحرب بين البلدين بالرغم من استمرار وجود القوات الإسرائيلية على الأراضى المصرية . وقد اعتبرتها سوريا صلحا منفردا بين مصر وإسرائيل ، وازدادت شكوكها فى السياسة التى يتبناها الرئيس السادات ، ولم تنته هذه الشكوك طوال حكمه .

وأذكر أننى كنت - فى الوقت الذى أعلن فيه عن عقد هذه الاتفاقية - أتولى تمثيل مصر فى اللجنة السياسية لمؤتمر وزراء خارجية عدم الإنحياز المنعقد فى ليبيا ، وكان السفير موفى علاف (الذى تولى فيما بعد رئاسة الوفد السورى فى مفاوضات واشنطن) مع إسرائيل منذ ديسمبر ١٩٩١) يمثل سوريا . وقام علاف بمهاجمة الاتفاق المصرى الإسرائيلى والتنديد بالاتفاقات المنفردة مع العدو الإسرائيلى ، وقمت بالرد عليه مدافعا عن حق مصر فى استرداد كل شبر من أراضىها المحتلة ، ومؤكدا تمسكها بالإنسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية . وتعاقبت الكلمات والردود فيما بيننا وطال الجدل حتى ضاقت بنا بقية الوفود ، وطلبت من الوفود العربية إيجاد صيغة تكون مقبولة لكلينا . وفى المساء جئتنا مأدبة عشاء مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية فى ذلك الوقت ، وتكرر المشهد ، وكان ردى على خدام هو أن سوريا سبق أن عقدت اتفاق فصل القوات مع إسرائيل ، أما وزير الخارجية السورية فقد صب هجومه على كيسنجر وأكد أنهم لن يسمحوا بأن تطأ قدمه سوريا بعد ذلك .

كانت استراتيجية كيسنجر هى التصدى للنزاع العربى الإسرائيلى من خلال خطوات متتالية دون تحديد ماهية الحل النهائى ، وقد تجاوب الرئيس السادات مع هذا « الاختبار » فى لقائه الأول معه . وتم توقيع اتفاقيتى الفصل بين القوات على الجبهة المصرية تنفيذا لهذه الاستراتيجية ، وفى حين وافق السادات على الاتفاقية الثانية التى تشكل - بطابعها السياسى - خطوة كبيرة على الطريق ، فإن سوريا رفضت السير فيه بعد عقد اتفاقها العسكرى للفصل بين قواتها وقوات إسرائيل فى الجولان . وأما السادات ، فقد سار فى الطريق حتى النهاية .

على بقية الأطراف العربية لعقد اتفاقات ماثلة ، وقد أبدى ديان صعوبة تقديم إسرائيل التعهد ووعد بعرض الأمر على حكومته . (ومن الطريف ما ذكره ديان من أن التهامي سأله عما إذا كان عبد الناصر متآمرا مع إسرائيل في حرب يونيو في ١٩٦٧) .

وقد عرض كارتر خطته في السلام القائمة على خمسة مبادئ هي :

التسوية الشاملة بين إسرائيل وجميع جاراتها على أساس القرار ٢٤٢ والحدود المفتوحة والتجارة الحرة وانسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة وإنشاء كيان فلسطيني .

وواصل الرئيس الأمريكي جهوده من خلال الزيارات والمقابلات التي أجراها هو ووزير خارجيته سايروس فانس .

وكانت مشكلة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف أصعب المشاكل . أما الدول العربية فكانت متفقة على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ولكن الولايات المتحدة كانت لا تزال ملتزمة بالشروط التي وضعها كيسنجر لاشتراكها في أية مفاوضات ، ولذا اقترحت الدول العربية أن يمثل الأطراف العربية وفد موحد يضم عناصر من المنظمة ، ويبدو من مذكرات كارتر أن موسى ديان وافق على ذلك .

ويروى إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر في ذلك الوقت في كتابه « التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط » أن الاتجاه كان إلى إقناع المنظمة بقبول القرار ٢٤٢ مع التحفظ بشأن تعبير « اللاجئين » الوارد في القرار ، ولكن ياسر عرفات أبدى التخوف من أن يؤدي ذلك إلى اعتراف المنظمة بإسرائيل دون اعتراف الأخيرة بالمنظمة . واقترح فهمي تعديل القرار ٢٤٢ بقرار آخر يصدره مجلس الأمن ولكن كارتر رفض ذلك .

وقد عرضت كل من مصر وإسرائيل على الولايات المتحدة مشروع اتفاقية سلام ، وكان المشروع المصري - كما يذكر فهمي - يحظى بتأييد أمريكي بل ويتفق إلى حد كبير مع المشروع الذي أعدته . وكان هناك اتفاق على عقد مؤتمر جنيف في شهر ديسمبر ١٩٧٧ على أساس صيغة توصلت إليها الولايات المتحدة بعد اتصالاتها بالأطراف المعنية ولم يكن باقيا سوى مسألة التمثيل الفلسطيني ، وتمكنت الولايات المتحدة من الحصول على موافقة إسرائيل على مناقشة الموضوعات الفلسطينية في مجموعات عمل متعددة الجنسية أو وظيفية تضم فلسطينيين وممثلين من الدول الأطراف . وتقدمت الولايات المتحدة

فعلا إلى الأطراف بورقة عمل تتضمن أن مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر ستكون من خلال الوفد العربى المشترك الذى يمكن أن يضم أعضاء غير معروفين من منظمة التحرير .

ويتساءل إسماعيل فهمى عن الأسباب التى دفعت السادات إلى زيارة القدس في الوقت الذى كانت الترتيبات تجرى فيه بنجاح لعقد مؤتمر جنيف ، ويحكى كيف حاول إثنائه عن القيام بهذه الرحلة ، وما كان يبدو من اقتناع السادات بكلام فهمى حتى إنه ذكر له بعد إلقائه خطابه الذى أبدى فيه الاستعداد للقيام بتلك الرحلة أنها كانت زلة لسان طلب منه حذفها من خطابه .

أما كارتر ، فإنه يلمح في مذكراته بما يفهم منه أنه (أى كارتر) ضاق ذرعا بمواقف الرئيس حافظ الأسد ، كما أنه لمس قلق الجالية اليهودية والكونجرس من احتمال عقد المؤتمر ، فكتب إلى السادات يذكره بوعده بأنه « في اللحظة الحاسمة وعندما تبرز عقبات في سعيينا المشترك للسلام في الشرق الأوسط فإنك ستكون بجانبى » ، وطلب منه المساعدة .

وأما السادات ، فإنه يتحدث في كتابه « البحث عن الذات » عن الحاجز النفسى الرهيب من الشك والخوف والكرهية القائم بين العرب وإسرائيل . . وأنه كان لابد من أسلوب جديد تماما يتخطى مرحلة الشكليات والإجراءات ، ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادل . كما أشار الرئيس السادات في كتابه إلى أنه كان معترضا على تمثيل الأطراف العربية بوفد موحد إذ تكفى معارضة أحد الأطراف لتعطيل أى اتفاق .

ولاشك في أن الرئيس السادات قد شعر بخيبة الأمل عندما استمع إلى خطاب مناحم بيجين ردأ على خطابه في الكنيست ، فقد كان يتوقع أن الحاجز النفسى الرهيب بين العرب وإسرائيل سوف ينهار إثر زيارته التاريخية للقدس التى تابعها الملايين من الناس في كل أنحاء الأرض .

ولكن السادات تابع المسيرة ، ودعا إسرائيل والأطراف العربية إلى مؤتمر القاهرة (من ١٤ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧) عقب عودته من القدس للتحضير لمؤتمر جنيف ، غير أن الأطراف العربية لم تحضر ، وأعلن إلياهو بن أليسا رئيس الوفد الإسرائيلى أنه سيتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية إذا شاركت في المؤتمر وتمسك بإبعاد علمها .

وعندما حضر مناحم بيجين للاجتماع بالسادات في الإسماعيلية يومى ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، أحضر معه مشروعه عن « الحكم الذاتى الإدارى للسكان العرب

الفلسطينيين في يهودا و السامرة وغزة » وقد رفض السادات المشروع ، ولكنه وافق على تشكيل لجنة سياسية مشتركة وأخرى عسكرية بين البلدين .

ومن الغريب أن خطة الحكم الذاتى التى اقترحها بيجين ورفضها السادات من قبل قد أصبحت بعد تطويرها هى الخطة التى تقوم على أساس خطوطها العامة اتفاقات كامب ديفيد ، التى أصبحت بدورها هى حجر الزاوية فى كل المبادرات التى طرحت لتسوية القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت وحتى عملية السلام الحالية التى بدأت بمؤتمر مدريد .

فالحل النهائى مؤجل ومجهل ، والحكم الذاتى مرحلة انتقالية تمثل خطوة نحو الحل النهائى ، والأمر لا يختلف فى شىء عن استراتيجية كيسنجر بشأن التسوية خطوة خطوة .

أما الخطوط الرئيسية لخطة بيجين فكانت تتلخص فيما يلى :

١ - إلغاء إدارة الحكومة العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة حكم ذاتى إدارى فيهما يتولاه مجلس إدارى منتخب من ١١ عضوا لمدة أربع سنوات .

٢ - تتولى إسرائيل مسئوليات الأمن والنظام العام .

٣ - يكون للسكان العرب الفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسية الإسرائيلية والأردنية ويصوت كل للبرلمان الإسرائيلى أو الأردنى بحسب جنسيته .

٤ - يكون لمن يحملون الجنسية الإسرائيلية حق شراء الأراضى والاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٥ - تشكيل لجان للتعاون والتنسيق مع الأردن فى مجالات مراجعة التشريعات والهجرة واللاجئين .

٦ - إن إسرائيل تتمسك بحقوقها ومطالبها فى السيادة على « يهودا و السامرة وقطاع غزة » إلا أنها تقترح ترك موضوع السيادة مفتوحا .

٧ - ستقدم إسرائيل باقتراح بشأن إدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث وحرية الوصول إليها .

٨ - مراجعة هذه المبادئ بعد خمس سنوات .

وتقدم كارتر لاستئناف مساعيه بين مصر وإسرائيل ، فسافر إلى المنطقة حيث زار إسرائيل ومصر ، والتقى مع السادات في أسوان يوم ٤ يناير ١٩٧٨ .

وتوصل الرئيسان إلى ما أصبح يعرف بـ « صيغة أسوان » ، والتي تتضمن موافقة الطرفين على حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ومشاركة الفلسطينيين في تحديد مستقبلهم .

ويلاحظ أن عبارات « صيغة أسوان » قد استعملت فيما بعد في اتفاق كامب ديفيد .

كما يلاحظ أن العبارة الغامضة « مشاركة الفلسطينيين في تحديد مستقبلهم » اعتبرت حلا وسطا بين موقف ييجين الرفض لانطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الموقف المصري (والعربي) بالمطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة . وكان الهدف من هذا الغموض هو دفع المفاوضات نحو التقدم بعد أن تعثرت .

ومع ذلك ، فقد ظل مناحم بيجين متعنتا في مواقفه إلى الحد الذي جعل الرئيس السادات يفكر في إعلان فشل مبادرته وقطع المباحثات مع إسرائيل .

ويسرد محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصرية في ذلك الوقت أحداث الشهور التي انتهت بعقد مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد . فيذكر أن الولايات المتحدة أعدت ورقة من تسع نقاط تشكل مشروعها الذي وعدت بتقديمه بعد تقدم مصر بمشروعها وقد صيغت الورقة الأمريكية على أساس مشروع ييجين للحكم الذاتي .

أما مصر ، فقدمت مشروعها الذي أكدت فيه ضرورة حل المشكلة الفلسطينية حلا عادلا على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ووافقت على فترة انتقالية لاتزيد على خمس سنوات يقرر الشعب الفلسطيني في نهايتها مصيره . واقترحت تولى مصر مسئولية الإشراف على قطاع غزة وإشراف الأردن على الضفة الغربية على أن تنسحب القوات الإسرائيلية ، كما تسحب المستوطنات ويتولى الإدارة ممثلون فلسطينيون منتخبون .

وأما إسرائيل ، فقد وجهت إلى الولايات المتحدة - ردا على استفساراتها - ردا مراوغا فحواه أنه بعد مرور خمس سنوات من الحكم الذاتي توافق إسرائيل على بحث طبيعة العلاقات المستقبلية بين الأطراف مع اشتراك ممثلين منتخبين للسكان .

وعقد اجتماع ثلاثى فى قلعة ليدز ببريطانيا فى شهر يوليو ، حيث طرح الوفد الإسرائيلى مشروع ييجين للحكم الذاتى ، كما عرضت مصر مشروعها .

وبعد حادث لارناكا واغتيال المرحوم يوسف السباعى ، توترت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير . وبذل محمد ابراهيم كامل مساعيه لرأب الصدع العربى وقام بزيارة للسعودية حيث اتفق مع وزير خارجيتها على إعادة العلاقات العربية إلى حالتها الطبيعية .

وتم فى النمسا لقاء بين السادات وشيمون بيريس - بترتيب من كرايسكى - فى ٨ يوليو وصدر بيان من الاشتراكية الدولية متضمنا عدة مبادئ ، منها انسحاب إسرائيل إلى الحدود الآمنة التى يتفق عليها وترتيبات لأمن إسرائيل وتسوية المشكلة الفلسطينية عن طريق مشاركة الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم (صيغة أسوان) . وفى لقاء فى النمسا بين محمد كامل وسكرتير عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم أثار الأخير فكرة عقد مؤتمر للأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة .

وبذل محمد كامل جهدا جديدا من أجل تسوية الخلافات العربية ، فسافر إلى الأردن حيث أبدى له الملك حسين تأييده للمشروع المصرى ، وإن أبدى صعوبة مشاركة الأردن فى إدارة الضفة الغربية فى وجود القوات الإسرائيلية ، كما أبدى وزير الخارجية الأردنية استعداد الأردن للمشاركة فى المفاوضات إذا حصل على تفويض من الفلسطينيين والدول العربية وعلى تأكيدات أمريكية لمبدأ الانسحاب الإسرائيلى .

وبعد فشل اجتماع قلعة ليدز ، حاولت الولايات المتحدة عقد اجتماع بين وزراء الخارجية والدفاع لمصر وإسرائيل ، ولكنها عادت فوجهت الدعوة إلى اجتماع قمة ثلاثية فى كامب ديفيد .

الفصل الثالث

مؤتمر كامب ديفيد

عقد مؤتمر كامب ديفيد في الفترة من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وتقدمت مصر بمشروعها القائم على أساس توقيع معاهدات سلام تشمل التنفيذ الكامل للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة مع ترتيبات أمنية وإقامة علاقات سلام ووضع جدول زمني لتنفيذ الالتزامات المتبادلة . ودعا المشروع المصري الأطراف العربية الأخرى للانضمام في إطار مؤتمر جنيف .

كما تضمن المشروع أحكاما عن تسوية المسألة الفلسطينية تتضمن فترة انتقالية وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير قبل انتهاء تلك الفترة ، كما تتضمن أحكاما بشأن القدس على أساس انسحاب إسرائيل وتشكيل مجلس بلدي مشترك وضمان حرية العبادة والوصول إلى أماكنها ، وأحكاما أخرى بشأن تمكين اللاجئين من العودة أو التعويض .

ويذكر وليام كرانت في كتابه عن مفاوضات كامب ديفيد أن السادات قرأ على كارتر المشروع المصري ، ولكنه سلمه في نفس الوقت ورقة تتضمن التنازلات التي ينوي تقديمها ومنها تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية معها وفتح الحدود وحرية التجارة وبقاء القدس موحدة وقيام وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهم بتمثيل الجانب الفلسطيني .

وظل السادات متمسكا بحزم بعدم المساومة على الأرض أو السيادة ، أما مناحم بيجين ، فقد استمر حتى النهاية مصمما على الإبقاء على المستوطنات والمطارات الإسرائيلية في سيناء بقصد دفع السادات إلى تقديم المزيد من التنازلات .

وأعد الوفد الأمريكى مشروعه الذى أصبح أساسا للمفاوضات ، وقام بإدخال التعديلات عليه فى ضوء مواقف الجانبين المصرى والإسرائيلى .

وكانت المشاكل الرئيسية فيما يتعلق بالتسوية مع مصر هى مصير المستوطنات والمطارات الإسرائيلية فى سيناء ، ومشكلة الربط بين تلك التسوية وبقية التسويات مع الأطراف العربية .

أما عن مشكلة المستوطنات فقد وافق بيجين فى النهاية على أن يعرض على الكنيست اقتراح إزالتها ، وأما عن المطارات فقد وافق على قيام الولايات المتحدة ببناء مطارات بديلة لها على نفقتها فى إسرائيل . وبقي موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى جامدا فى رفضه لأى ربط قانونى بين اتفاقية السلام مع مصر وغيرها من الاتفاقات ، فى حين كان السادات يدرك خطورة عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل ، وانتهى الأمر بالاتفاق على مبادئ عامة لاتفاقات السلام مع بقية الدول العربية وخطة عامة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأما المشاكل الرئيسية بشأن المسألة الفلسطينية ، فكانت حول انطباق القرار ٢٤٢ على التسوية النهائية ، ومصير المستوطنات ، والقدس .

وكان بيجين يرفض تطبيق قرار مجلس الأمن على الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يعتبرهما أراضى إسرائيلية محررة ويفسر القرار ٢٤٢ بأنه لا يعنى الانسحاب من كافة الأراضى ، وتمكن المستشار القانونى الإسرائيلى باراك من إيجاد صيغة غامضة يحتمل تفسيرها بأن تطبيق القرار قاصر على التسوية مع الأردن أو أنه ينطبق كذلك فيما يتعلق بالضفة والقطاع .

وقد ثار الخلاف بين كارتر وبيجين بشأن الفترة التى وافق الأخير على تجميد إقامة المستوطنات خلالها ، فقد صرح كارتر بعد عقد اتفاقات كامب ديفيد بأنه فهم أنه وافق على تجميدها لمدة خمس سنوات (هى مدة الفترة الانتقالية للحكم الذاتى) فى حين ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلى أنه لم يوافق إلا على ثلاثة أشهر (هى المحددة لإنهاء مفاوضات اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية) .

وأما القدس ، فإنه لم يتيسر الاتفاق بشأنها ، واكتفى الأطراف الثلاثة بإثبات مواقفهم فى خطابات ألحقت باتفاقيات كامب ديفيد وتم توقيع « إطار السلام فى الشرق الأوسط » فى واشنطن يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

الفصل الرابع

السلام المصري الإسرائيلي

نجحت خطة هنري كيسنجر في التعامل مع النزاع العربي الإسرائيلي بسياسة الخطوة خطوة ، وإقامة السلام على مراحل . ولكن ظل نجاحها قاصرا على مصر وإسرائيل ، فلم تتخذ خطوات مماثلة مع الأردن ، كما رفضت سوريا متابعة السير في الطريق الذي رسمه وزير الخارجية الأمريكية بعد توقيعها اتفاق الفصل بين قواتها والقوات الإسرائيلية في الجولان . وقد كان إبرام مصر للاتفاق الثاني للقوات (اتفاقية سيناء) إيذانا بمواصلتها المسيرة السلمية حتى النهاية .

وبالرغم من أن كارتر كان يسعى لسلام شامل ، فإن التسوية اقتصر على مصر وإسرائيل ، وقد تضمن إطار السلام في الشرق الأوسط الذي وقعه الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين (اتفاق كامب ديفيد) وكارتر (كشاهد) أسس السلام الشامل في المنطقة حسب رأيها الطرفان .

فبعد ديباجة تشير إلى عدد من المبادئ ، تضمن الاتفاق خطة للتسوية خاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل ، ومبادئ للتسوية المصرية الإسرائيلية ، وأخرى لتسوية النزاع بين إسرائيل والأطراف العربية بوجه عام .

فأما الديباجة ، فتشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للتسوية السلمية بين إسرائيل وجاراتها ، وإلى مبادرة السادات ، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والشرعية الدولية ، وإقامة علاقات سلام طبقا للمادة الثانية من الميثاق ، وما يتطلبه السلام من احترام للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لدول المنطقة

وحققها في الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها والأمن الذي تعززته العلاقات السلمية الطبيعية والترتيبات التي يتفق عليها في معاهدات السلام بين الأطراف .

وأما ما سمي بالمبادئ المرتبطة التي تحكم علاقات السلام بين إسرائيل والأطراف العربية وتقوم على أساسها معاهدات السلام المقترح عقدها بين كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان وبين إسرائيل فتشمل التعهد بالالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعات الاقتصادية وتوفير الحماية لرعايا كل من الأطراف لدى الآخر . كما تشمل بحث إمكانات التنمية الاقتصادية وإنشاء لجان للمطالبات المالية ومشاركة الأمم المتحدة في ترتيبات وتنفيذ الاتفاقات ومصادقة مجلس الأمن على معاهدات السلام وضمانات أعضائه الدائمين لتنفيذها .

وفيما يتعلق بمصر وإسرائيل ، ينص الاتفاق على ممارسة مصر الكاملة لسيادتها حتى حدودها الدولية (مع فلسطين تحت الانتداب) ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء واستخدام مطارات رفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية وحدها ، وحرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية وفي مضيق تيران وخليج العقبة كممرات مائية دولية وإقامة طريق سريع بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمانات لحرية المرور بين مصر والأردن ومرابطة قوات عسكرية وضع الاتفاق تفاصيلها ومواقعها . وبعد توقيع معاهدة السلام وإتمام الانسحاب المرحلي تقام العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل .

وقد وقعت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، على أساس المبادئ المشار إليها ، والتي تقضى بتنفيذ المعاهدة على مراحل .

فانسحاب إسرائيل يتم على مرحلتين : الأولى خلال تسعة أشهر تقام في نهايتها العلاقات الطبيعية بين البلدين وخاصة تبادل السفراء والثانية يتم فيها الانسحاب إلى الحدود الدولية وممارسة مصر سيادتها الكاملة على سيناء خلال ثلاث سنوات .

أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد تضمن اتفاق كامب ديفيد خطة للتسوية على مراحل أيضا . الأولى مرحلة انتقالية تمتد خمس سنوات تنقل فيها إلى سلطة فلسطينية منتخبة سلطات ومسؤوليات حكم ذاتي كامل مع وضع ترتيبات أمنية وأخرى لعودة النازحين الفلسطينيين أثناء حرب ١٩٦٧ ، وفي المرحلة الثانية تجرى مفاوضات بين ممثلي الفلسطينيين وإسرائيل ومصر والأردن . للاتفاق على الوضع النهائي ، ومفاوضات

أخرى لعقد معاهدة سلام إسرائيلية أردنية تشارك فيها نفس الأطراف عدا مصر .
وتجرى هذه المفاوضات - بنوعها - في موعد لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة
الانتقالية وعلى أساس القرار ٢٤٢ .

ويلاحظ أنه في حين أن الحل المرحلي بين مصر وإسرائيل يحدد سلفاً جوانب التسوية
بما فيها مراحل الانسحاب وتطبيع العلاقات وممارسة السيادة وترتيبات الأمن وغيرها ،
فإن الحل المرحلي المتعلق بالقضية الفلسطينية يترك التسوية النهائية دون أى تحديد لما يكون
عليه الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ، فجميع الخيارات تظل مفتوحة على
نحو ما اقترحه مناحم بيجين منذ البداية عندما قدم مشروعه للحكم الذاتى (وقد سبق
أن تضمن مشروع الذى قدمه فى الإسماعيلية أن لإسرائيل ادعاءاتها السيادية على
تلك الأراضى ، ولكنها توافق على ترك موضوع السيادة مفتوحاً) . كما لم يحدد الاتفاق
ماهية السلطات والمسئوليات التى تنقل إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية أو طريقة
انتخابها بل نص على أن يقوم ممثلون لكل من مصر والأردن وإسرائيل بالتفاوض بشأنها
مع إمكان مشاركة فلسطينيين فى وفدى البلدين العربيين .

وكان على مصر أن تدخل فى أنواع متعددة من المفاوضات مع إسرائيل ، مفاوضات
عسكرية وأخرى مدنية بشأن الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، ومفاوضات لتطبيع
العلاقات بين البلدين ، وأخرى بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى .

وقد شكلت لجنة عليا للتطبيع ، ولجنة عسكرية وأخرى مدنية للإشراف على
الانسحاب الإسرائيلى ، كما شكلت لجنة وزارية لمباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى .

وأتاح لى ظروف العمل بعد عودتى من ليبيا أن أشارك فى كل تلك المفاوضات .

الفصل الخامس

الرفض العربي لكامب ديفيد

بقدر ما أبدت الدول العربية التضامن مع مصر في حرب أكتوبر بقدر ما أبدت تضامنها ضدها عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد .

فقد دعت المنظمات الفلسطينية في أعقاب رحلة السادات إلى القدس إلى تشكيل جبهة للصمود والتصدي من ليبيا والجزائر والعراق واليمن الديموقراطية وسوريا ومنظمة التحرير ، ومقاطعة نظام السادات سياسيا . كما أصدر عمد الضفة الغربية في ديسمبر ١٩٧٧ بيانا أعلنوا فيه معارضتهم لزيارة السادات للقدس ، وأخذوا عليه عدم إشارته في خطابه أمام الكنيست إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، مؤكدين في نفس الوقت التحالف مع شعب مصر .

وعقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، وقع ٩٦ من العمد والقادة الفلسطينيين في اجتماع عقدوه في القدس يوم أول أكتوبر على بيان أعلنوا فيه الرفض القاطع للاتفاقات التي اعتبروها متعارضة مع كل قرارات القمم العربية وقرارات الأمم المتحدة ومنافية لحقوق الشعب الفلسطيني « حيث إن الخطة التي تتضمنها بشأن المسألة الفلسطينية تؤدي إلى تثبيت الاحتلال الإسرائيلي ، كما أن الاتفاقات في حد ذاتها تعتبر صلحا منفردا بين مصر وإسرائيل » .

كما رفض المجلس الوطني الفلسطيني اتفاقات كامب ديفيد ، ودعا إلى تكتل الفلسطينيين والعرب لمقاومتها ومواصلة النضال على الساحة الدولية لتثبيت المكاسب التي تحققت بالاعتراف دوليا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير .

وقد وقفت الدول العربية إلى جانب منظمة التحرير معلنة معارضتها لرحلة السادات إلى القدس ، ثم لاتفاقات كامب ديفيد عقب توقيعها . فعقد مؤتمر قمة عربية في طرابلس في ديسمبر ١٩٧٧ بدعوة من العقيد معمر القذافي حضرته سوريا والجزائر والعراق واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير وليبيا . وقام بدراسة الأوضاع العربية بعد زيارة القدس ، واعتبر هذه الزيارة خرقاً خطيراً لمبادئ وأهداف النضال العربى ضد العدو الصهيونى وتبديداً لحقوق الشعب الفلسطينى وخروجاً على الوحدة العربية ومخالفة خطيرة لميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وإنسحاباً من جانب مصر من جبهة النضال ضد العدو الصهيونى .

وقرر تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية وعدم التعامل معها على المستويين العربى والدولى ومقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التى تعقد فى مصر .

ثم عقد مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدى من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير فى دمشق فى سبتمبر ١٩٧٨ ، حيث قرر قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر وتشجيع القوى التقدمية والوطنية فى مصر للإطاحة بنظام السادات ، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة أو إقامة جامعة جديدة فى إحدى الدول العربية الأخرى ، وتحويل جبهة الصمود والتصدى إلى قاعدة للنضال العربى ، ورفض أية مساومة من قبل أى طرف عربى على القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى وتأييد نضاله تحت قيادة منظمة التحرير .

وكانت الدعوة الصريحة إلى الإطاحة بحكومة السادات كفيلة بالقضاء على أى أمل فى المصالحة العربية ، كما كان الرفض القاطع لاتفاقات كامب ديفيد يحكم على خطة الحكم الذاتى التى تتضمنها بالفشل .

فقد كانت تلك الخطة تعطى الأردن دوراً هاماً فى تنفيذها . وحاول الرئيس كارتر إقناع الملك حسين بالانضمام إلى عملية السلام ، وقدم الملك عدداً من الأسئلة بشأن بعض جوانب خطة الحكم الذاتى ، وتلقى من كارتر أجوبة مشجعة ولكن الأردن رفض الانضمام ، وأثارت التفسيرات الأمريكية نائرة مناحم بيجين فواصل الإدلاء بتصريحات تعكس مواقفه المتشددة واستأنف عملية الاستيطان ، وكان لكل ذلك أثره على تصاعد المقاومة العربية لاتفاقات كامب ديفيد .

كما أوفد كارتر مساعد وزير الخارجية جورج ساندروز إلى المنطقة أملاً فى إقناع الدول العربية بتأييد الاتفاقات ، ولكنه فشل فى مهمته .

وظل السادات يرفض الاقتصاف على عقد صلح منفرد مع إسرائيل ، فتمسك بإيجاد رابطة ما بين معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبين خطة الحكم الذاتى فى اتفاق كامب ديفيد ، وتمكن من الاتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلى على توجيه كتاب مشترك يلحق بمعاهدة السلام ويؤكد الرغبة فى التوصل إلى تسوية شاملة ويكرر دعوة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات ، وفى حالة رفضها تجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل . ويحدد الكتاب موعدا مستهدفا لالتهاء من مباحثات الحكم الذاتى خلال عام واحد بحيث يتم انتخاب السلطة الفلسطينية خلال شهر من انتخابها . كما يشير إلى أن الولايات المتحدة ستشارك اشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

وكان مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى بغداد فى ٥ نوفمبر ١٩٧٨ قد طلب إلى السادات عدم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأرسل إليه وفداً وزاريا يحمل رسالة يناشده فيها الملوك والرؤساء العرب العدول عن التوقيع . وعاد الوفد ليقدم تقريره عن مهمته فى القاهرة حاملا رسالة شفوية من السادات تتضمن أنه لم يبلغ برحلة الوفد رسميا ، وأنه سبق أن بعث برسائل شخصية إلى الملوك والرؤساء العرب يشرح فيها الوضع بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد ولم يتلق جوابا على أية رسالة ، وهو مستعد للقاء أى من الملوك والرؤساء فى القاهرة لمناقشته .

وعندما وقع السادات معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، اجتمع الملوك والرؤساء العرب فى بغداد فى ٣١ مارس ١٩٧٩ ، وأصدروا قراراتهم بسحب السفراء العرب من مصر فى الحال والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية وبحث إيقاف عضوية مصر فى الجامعة العربية وحرمانها من كافة حقوق العضوية وجعل مدينة تونس المقر المؤقت للجامعة ، والعمل على إيقاف عضوية مصر فى حركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، ومقاطعة مصر اقتصاديا وماليا .

ونفذت الدول العربية قرارات قمة بغداد ، وأصبحت القطيعة العربية لمصر كاملة ودامت لأكثر من ١٠ سنوات ، انتقلت الجامعة العربية خلالها إلى تونس ، وواجهت مصر محاولات الدول العربية لتجميد عضويتها فى المنظمات الدولية ، ونجحت محاولتها فى تجميد عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، ولكنها لم تنجح فى محاولتها فى حركة عدم الإنحياز ولا فى منظمة الوحدة الإفريقية .

أما مصر ، فإنها لم تعترف بقرارات قمة بغداد واعتبرتها غير شرعية لمخالفتها لميثاق الجامعة العربية ، وقامت بإدارة الجامعة العربية في مقرها الدائم في القاهرة (بعد محاولة غير ناجحة لإقامة منظمة للشعوب العربية والإسلامية) . وبعد وفاة السادات ، بدأت العلاقات بين مصر وبقية الدول العربية تتجه نحو المصالحة إلى أن استؤنفت العلاقات وعادت الجامعة العربية إلى القاهرة .

الفصل السادس

الحكم على سياسة السادات

الرئيس أنور السادات هو أول من وقع معاهدة سلام مع إسرائيل من بين قادة الدول العربية ، واسترد بها السيادة على أرضه التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وهو الذي وافق على خطة تسوية المسألة الفلسطينية التي لا تزال مطروحة - بشكل أو بآخر - حتى اليوم .

وقد اختلف معه كل وزراء خارجيته ، فنحى محمود رياض واستقال كل من إسماعيل فهمي ومحمد رياض ومحمد إبراهيم كامل ، ولكنه مضى في طريقه .

وقد تباينت الآراء بشأن سياسته وإدارته لعملية السلام والحرب على السواء . فوزير خارجيته الأول محمود رياض يرى أن السادات جعل لمصر سياسة علنية تمارسها مؤسسات الدولة وأخرى سرية يتفرد هو بها . وكانت مبادرته في فبراير ١٩٧١ أولى تصرفاته الانفرادية ، وهي تلك التي قبل فيها بالحل الجزئي المرحلي والتي أضعفت موقف يارنج أمام إسرائيل ، وكان شهر فبراير هو بداية التدهور في الموقف المصري عندما قرر السادات أن يتفرد بالقرار ويقيم علاقات سرية مع الولايات المتحدة واكتشف كيسنجر أنه مستعد لتقديم تنازلات كبيرة .

وعندما وافق السادات على زيارة وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز إلى مصر اقترح أن يحضر معه بعض الخبراء العسكريين للتباحث حول تحديد الخطوط التي تنسحب إليها القوات الإسرائيلية خلال الحل الجزئي الذي اقترحه في مبادرة فبراير ، لولا تدخل محمود رياض وإقناعه بالتراجع عن هذا الطلب . وقد فشل اقتراح الحل الجزئي نتيجة لتعنت جولدا ماير في شروطها . وبالرغم من إبلاغ مصر وزير خارجية

الولايات المتحدة رسميا برفض الحل الجزئي ، ظل المسئولون الأمريكيون يرددون أن هناك خلافا بين السادات الذى يقبل هذا الحل وبين وزير خارجيته الذى يرفضه .

ويذكر محمود رياض أن الرئيس السادات أخرج الخبراء السوفيت من مصر بناء على رغبة الولايات المتحدة أملا فى مساعدتها له فى تنفيذ الحل الجزئي ، وأن خروجهم كان خسارة لمصر أكثر منها للاتحاد السوفيتي .

«وقد أقنع السادات نفسه بأنه يستطيع التفاهم مع الولايات المتحدة لتحقيق الحل السلمى وتفادى الحرب التى كان يخشاها . وكانت الخدعة الكبرى التى لعبها كيسنجر وأقنع السادات بسلامتها هى إخراج مصر من المواجهة العربية تحقيقا للهدف الذى سعت إليه إسرائيل منذ ١٩٦٨ . وفى الوقت الذى كان السادات يجرى فيه الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة حول الحلول الجزئية كان يؤكد لرياض تمسكه بالحل الشامل .

وقد فتح السادات طريق الاتصال السرى مع واشنطن على مستوى الرئاسة وتجاوز وزارة الخارجية حسبما كتب كيسنجر فى مذكراته واقترح مجيء مدير المخابرات المركزية الأمريكية أو كيسنجر إلى القاهرة أو سفر حافظ اسماعيل إلى واشنطن وهو ما تم فعلا ، ولكن فشل زيارته أشعر السادات بالإحباط فأعلن أن الحل السلمى الذى عرضته أمريكا ما هو إلا سراب وخداع ، ولم يعد أمامه سوى خوض المعركة » .

وبشأن إدارة السادات للمعركة ، يرى محمود رياض أنه حول النصر إلى هزيمة ، فقد ظلت تلح عليه فكرة المعركة المحدودة وتوقف قواتنا المسلحة بعد عبور القناة ، فطلب تعديل الخطة الهجومية لتحرير الأرض إلى مجرد خطة عبور .

وقد نجح كيسنجر فى الإبقاء على حصار الجيش الثالث . ومع أن مصر كانت لديها القدرة العسكرية على القضاء على الثغرة ، بل إن السادات صدق على الخطة المصرية التى أعدت لذلك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ ، إلا أنه لم يكن ينوى تنفيذها ، وإنما أثر انتظار كيسنجر .

أما اسماعيل فهمى الذى تولى منصب وزير الخارجية بعد حرب أكتوبر ، فإنه يؤكد أن الإعدادات لمؤتمر جنيف فى عهد الرئيس الأمريكى جيمى كارتر كانت - على نحو ماسبق ذكره - تسير بنجاح ، وقد فوجئ بإصرار السادات على القيام برحلته إلى القدس .

وأما محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الذى رافق السادات إلى مؤتمر كامب ديفيد ، فإنه يروى - فى كتابه « السلام الضائع » - تفاصيل ما دار فى المفاوضات والتى انتهت

باتفاقيات إطار السلام في الشرق الأوسط ، ويروى حواراً ذا دلالة دار بينه وبين الرئيس السادات على إثر قبوله للاتفاق ، فقد قال له السادات «إنك لاتعرف شيئاً عن العرب ، إنهم لو تركوا وشأنهم فلن يحلوا أو يربطوا وسيظل الاحتلال الإسرائيلي قائماً إلى أن ينتهي إلى التهام الأراضي العربية ولن يحرك العرب ساكناً ، ولن يجمعوا على حل أبداً وأضاف . إن مشروع الحكم الذاتي سيؤدي إلى إلغاء الحكومة العسكرية في الضفة الغربية وغزة وسيؤدي إلى رفع المعاناة عن كاهل الفلسطينيين . . ولن يكون الفلسطينيون وحدهم فسكنون معهم ، وكذلك الأردن في خلال الفترة الانتقالية ، وإذا لم يقبل الفلسطينيون بالحل الذي تنتهي إليه الفترة الانتقالية فسيكون لهم حق الفيتو . . وقد أكد لي كارتر مراراً وتكراراً أنه يحس بأن عليه التزاماً أدبياً وشخصياً نحو عمل شيء للفلسطينيين » . ونفى السادات أن يكون كامب ديفيد صلحاً منفرداً وتساعل «كيف يكون صلحاً منفرداً إذا كنت سأظل ملتزماً بأن أقوم بدور في الحكم الذاتي خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية وحتى تحل القضية الفلسطينية من جميع وجوها ؟ . . إنني أسير على استراتيجية بعيدة المدى تنتهي بالحل الشامل في الشرق الأوسط ، وسيكون معنا الرئيس كارتر وستنضم إلينا السعودية والملك حسين » .

هذا ما فسر به الرئيس السادات موافقته على اتفاقات كامب ديفيد خلافاً لرأى محمد إبراهيم كامل والوفد المصري بأكمله الذين رأوا في الاتفاقات إجحافاً بحقوق الشعب الفلسطيني ، والذين كانوا قد أعدوا مشروعاً وافق عليه السادات من قبل ، ولكنه عدل عنه فقدم وزير الخارجية استقالته ، كما اعتزم عدد من أعضاء الوفد الاستقالة إلا أنه أمكن إقناعهم بالعدول عن ذلك .

ومن ناحية أخرى ، أفرد هنري كيسنجر عدة صفحات من مذكراته لتحليل شخصية السادات وسياسته . فذكر أنه عند ظهور السادات على المسرح كانت الدول العربية قليلة الثقة في أسلحتها وكبيرة الثقة في حماسها البلاغي ، وكانت المفاوضات بالنسبة لها شعارات رفيعة لا يمكن تنفيذها ، وقد حقق السادات للقضية العربية أكثر مما حققه أشقاؤه العرب ببلاغتهم واستعداداً من الأرض ومزيداً من المساعدات الغربية أكثر منهم . وقد كان تحليله للراديكالية العربية سليماً حيث كان يرى أنها تؤدي إلى تقوية العلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل لأنها لم تترك للولايات المتحدة خياراً آخر ، ولذا فإنه اتبع طريقاً كان يعد شيئاً من الجنون هو أن يدفعها عن طريق التقارب منها إلى اتباع سياسة أكثر حيادية ليعطيها الحافز على مساعدته في استرداد الأراضي التي يعتبرها العرب أراضيهم ، وكانت رحلته إلى القدس أحد الأعمال النبيلة التي تستهدف تجريد إسرائيل

نفسيا من السلاح ، وهذا يفسر مواقف إسرائيل التى ظلت خلال عدة عقود موضع كراهية جاراتها حيث استقبلت مبادرة السادات فى أول الأمر بعدم التصديق ثم بالأمل وبعد ذلك بالسرور ، ولكن مع التخوف من أن يؤدى إغراؤه للولايات المتحدة إلى ترك إسرائيل وحيدة بغير صديق فى عالم معاد . وقد كانت لدى السادات حكمة وشجاعة رجل الدولة وصفات الأنبياء أحيانا ، ولم يكن شخصا لينا أو قابلا للسلام بأى ثمن كما لم يكن مطاوعا بل كان توفيقيا ، وقد تمكن من التعامل مع أربعة رؤساء أمريكيين كل بالطريقة التى تعجبه .

وكتب جيمى كارتر فى مذكراته أنه منذ اللقاء الأول مع السادات ترك الآخر لديه انطباعات طيبة عن شخصيته ، ونشأت علاقات صداقة شخصية بينهما ، كما كان فى مواقفه أكثر اعتدالا من مناحم بيجين وديان ، ولكنه كان متمسكا إلى أقصى حد بالسيادة والأرض رافضا لأى تنازل بشأنها . وقد لجأ إليه كارتر لمساعدته - بحسب وعده - فى الوقت الذى واجه فيه الصعوبات فى مساعيه لعقد مؤتمر جنيف .

أما وليام كوانت - عضو الوفد الأمريكى - فيشير فى كتابه عن المفاوضات إلى أن كارتر والسادات - منذ اجتماعهما فى فبراير ١٩٧٨ - أصبحا يفكران بصفة متزايدة فى عقد اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل يكون مرتبطا ارتباطا عاما (غير وثيق) باتفاق بشأن المسألة الفلسطينية ، فقد كان السادات يركز تعليقاته كلية على سيناء ونادراً ما كان يتكلم عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلا بذكر مبادئ عامة كعدم جواز تملك الأراضى بالقوة أو حق الفلسطينيين فى تقرير المصير ، وعلى العكس ، فإن كارتر يشير فى مذكراته إلى أن السادات قال له إنه لن يوقع اتفاقا بشأن سيناء قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الضفة الغربية وكان مصمما على ذلك .

وعلى أية حال ، فإن كثيراً من المصريين يرون فى أنور السادات بطل الحرب والسلام ، ويشيدون ببعده نظره وحسه السياسى ، وبخطواته الموفقة التى أدت إلى استعادة سيناء ، ووضع حد للحروب العقيمة بعد معركة ناجحة خلافا لما منيت به مصر من هزائم سابقة ، كما أنه مهد طريق السلام الشامل فى الشرق الأوسط ، ولم يتخل عن العرب بل واصل النضال من أجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه .

والواقع أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنوات التفاوض مع إسرائيل على أسس لا تختلف عما تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد وموافقة الأطراف العربية على الاشتراك فى مؤتمر مدريد ومفاوضاته قد أعادا الاعتبار لأنور السادات لدى كثير من

المصريين والعرب ، بل إن الكثيرين منهم بدءوا يتساءلون عن مدى سلامة الموقف الرافضة والتي أضاعت على الأطراف العربية أكثر من عشر سنوات .

ولا يزال الجدل قائما بين أنصار السادات وخصومه ، فمن قائل بأن العرب برفضهم اتفاقات كامب ديفيد هم المسئولون عن ذلك الوضع ، ولو كانوا قبلوا المشاركة في عملية السلام لكانوا قد استردوا أراضيهم وحقوقهم ، ولو كانت منظمة التحرير قد قبلت خطة الحكم الذاتى في حينها لكانت قد بدأت وأنهت مفاوضات الوضع النهائي وكان الشعب الفلسطينى قد نال حقوقه . ولكن الجميع أضاعوا سنوات طويلة قاسوا خلالها الكثير من المأسى ثم عادوا يقبلون ما كانوا يرفضونه وربما أقل منه .

وعلى العكس فإن من الناس من يحمل السادات مسئولية الانفراد بقراراته وتصرفاته التى أخرجت مصر من المعركة وأدت إلى ما أدت إليه من تدهور الموقف العربى ، ولو ظل التضامن والتعاون والتنسيق بين العرب على نفس المستوى الذى دخلوا به حرب أكتوبر لكانوا استعادوا حقوقهم المسلوبة كاملة عقب الحرب .

وأيا كان الحكم على سياسة السادات ، فلاشك فى أنها هى التى أدت إلى تحريك الموقف الدولى لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، فتتابعت المساعى إلى أن طرحت مبادرة السلام الحالية .

الفصل السابع

مفاوضات التطبيع والانسحاب

عندما أعلنت أنباء توقيع اتفاق كامب ديفيد ، كنت أمارس عملي سفيراً في ليبيا . وقد توافق وصولي إلى العاصمة البيروانية في أوائل عام ١٩٧٥ مع تعيين سفير إسرائيل الجديد ، وتشاء الصدف أن نلتقي في صالون الانتظار الملحق بمكتب السفير فيليبو فالديفيسو مدير المراسم بوزارة الخارجية دون أن أعرف شخصية جليسي إلى أن أخبرني الأخير ضاحكاً أنه كان السفير الإسرائيلي ، وحمدت الله على أنني لم أتبادل معه الحديث في صالون الانتظار فقد كان على أعضاء السلك الدبلوماسي المصري مقاطعة الإسرائيليين مقاطعة كاملة فلا تحية ولا حديث ولا صلة من أي نوع .

ولم يتغير الموقف بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ حتى إن التليفزيون البيرواني عرض أن يجمع بيننا في أحد برامج الإخبارية فرفضت واضطر إلى إجراء حديث مع كل منا على حدة . وفي حفل استقبال دعى إليه سفير ألمانيا الغربية بمناسبة زيارة المستشار الألماني والتر شيل ، حاول شيل الجمع بيني وبين السفير الإسرائيلي في صورة تذكارية معه ولكنني وجدت الوسيلة للتهرب من الموقف قبل ظهور المصور .

وظل هذا الوضع قائماً إلى أن أخذ سفير كندا - الذي كانت تربطني به صلة الصداقة منذ عملنا معاً في موسكو من قبل - المبادرة لتقديم كل منا إلى الآخر ، وربما كان ذلك بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية . وعلى أية حال ، فقد انقضت فترة عملي في ليبيا دون إقامة صلات عمل أو حتى صلات اجتماعية بيننا أو بين سفارتينا وفي يوم ما نقلت إلى سكرتيرتي رغبة الجالية اليهودية في الحضور إلى السفارة للتهنئة بالسلام

بين البلدين . وبعد التردد ، وحرصا على ألا تأخذ المقابلة بعداً إعلامياً غير مرغوب فيه استجبت لطلبه على ألا يخطر وسائل الإعلام وألا يزيد عدد مرافقيه على اثنين .

وحضر الرجل ورفيقاه وقدموا إلى جانب التهئة هدية تذكارية أثارت دهشة . فقد كانت قارورة صغيرة بها حفنة من التراب ذكروا لي أنها تحوى تراباً من الأراضي المقدسة .

كان ثمة حاجز نفسى يقف بينى وبين الإسرائيليين . فلم تكن إسرائيل تثير في نفوس المصريين وسائر العرب سوى ذكريات أليمة للاستيلاء على وطن عربى وتشريد سكانه ثم الحروب التى شتها عليهم في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ والاحتلال الطويل لأراضيهم والقتل والدمار الذى أصابهم ، ولم تكن زيارة الرئيس السادات للقدس لتحطم هذا الجدار النفسى في يوم وليلة .

وعدت إلى مصر بعد انتهاء مهمتى في بيرو بعد أربع سنوات ونصف تم خلالها عقد الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات ، ثم دارت أثناءها المفاوضات بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ثم توقيعها .

وأُسند إلى منصب مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية ، وكان على تلك الإدارة أن تعد الدراسات اللازمة لتنفيذ المعاهدة ، وإعداد اتفاقات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، فضلاً عن الدراسات اللازمة لمباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى طبقاً لاتفاق كامب ديفيد .

وقد تم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في واشنطن ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وتشير ديباجة المعاهدة إلى أن إطار السلام في الشرق الأوسط السابق لإبرامه في كامب ديفيد قصد به أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل بين إسرائيل وكل من جيرانها العرب وتدعو الأخيرين إلى الاشتراك في عملية السلام .

وأما مواد المعاهدة ، فتنص على انتهاء حالة الحرب وانسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية ، وتعين هذه الحدود على الخريطة ، كما تنظم علاقات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى ، وتنص على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد به وعلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين ، كما تنص على ترتيبات أمن متبادل منها إقامة مناطق منزوعة السلاح وتمركز القوات الدولية . كما أنها تنص على حرية الملاحة في قناة السويس وفقاً لاتفاقية القسطنطينية وفي خليج العقبة ومضيق تيران

باعتبارهما من الممرات المائية الدولية ، وعلى حل الخلافات على تطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق المفاوضات ، وإلا فبالتوفيق أو التحكيم ، وكذا على إنشاء لجنة لتسوية المطالبات المالية .

وأما الملاحق ، فينظم الملحقان الأول والثانى الانسحاب الإسرائيلى على مرحلتين : الأولى حتى خط العريش / رأس محمد ، والثانية حتى الحدود الدولية ، مع تقسيم سيناء (ومنطقة على الجانب الإسرائيلى) إلى أربع مناطق يختلف فيها حجم القوات ونوعها وأسلحتها ، كما ينظمان بقية المسائل ذات الطابع العسكرى .

ويتضمن الملحق الثالث أحكام العلاقات بين الطرفين فى المجالات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها . ويشمل الملحق الرابع محضرا متفقا عليه بشأن تفسير عدد من المواد أهمها المادة السادسة الخاصة بحالة تعارض الالتزامات الناشئة عن المعاهدة مع التزامات أخرى (والتى أثارت الخلاف بشأن التزامات مصر العربية) . وأخيرا ، فإن الملحق السادس يتضمن عددا من الخطابات المتبادلة بين الطرفين والرئيس الأمريكى كارتر (الذى وقع على المعاهدة كشاهد) بشأن الالتزامات الأمريكية للطرفين وتبادل السفراء بين مصر وإسرائيل ، فضلا عن خطاب مشترك وقعه الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى بشأن الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وأرفق بالمعاهدة أربع خرائط بشأن الحدود والانسحاب الإسرائيلى والمناطق الأربع المشار إليها .

وكانت أولى مهامى فى تنفيذ المعاهدة التفاوض مع الوفود الإسرائيلية لإعداد الاتفاقات الخاصة بتطبيع العلاقات بين البلدين . وقد تعددت هذه اللقاءات وتم التوصل إلى بعض الاتفاقات قبل أن أسافر إلى تل أبيب .

وكنت أظن أن لقاءتى مع الوفد الإسرائيلى فى القاهرة فى إطار تلك المفاوضات قد هياتنى نفسيا لزيارة إسرائيل ، إلا أن الزيارة الأولى التى قمت بها فى صحبة وزير الدفاع ورئيس اللجنة المصرية العليا للتطبيع - المرحوم كمال حسن على - فجرت فى نفسى شحنة الذكريات الأليمة لتاريخ العداء الطويل بين البلدين . كانت لحظة قاسية تلك التى وطأت فيها قدمى أرض مطار تل أبيب والتقت عيناي بالأعلام الزرقاء التى تحمل نجمة داود ، تلك الأعلام التى ارتفعت على ضفاف القناة خلال أعوام طويلة لتذكرنا بمرارة هزيمة لم نكن نتصورها أو نستحقها . كانت مشاعرى مزيجا من الكآبة والضيق والرغبة فى الفرار .

وحاول مصاحبى الجنرال دوف سيون خلال رحلة السيارة إلى فندق هيلتون أن يخفف من كآبتي فبادلنى الحديث حتى وصلنا إلى الفندق . وشيئا فشيئا ، أصبحت زيارتى إلى إسرائيل من الأمور المعتادة ، وتكرر سفرى إلى تل أبيب تارة لمفاوضات التطبيع ، وتارة لمباحثات الحكم الذاتى ، وأخرى كرئيس للجنة المدنية الخاصة بالانسحاب من سيناء .

وكنْتُ أومن بأن اختلاف المواقف فى المفاوضات لايعنى الخلاف مع المفاوضين أنفسهم ، فحافظت على علاقاتى الشخصية بالوفود الإسرائيلية حتى فى أوقات الأزمات الكثيرة التى شهدتها تلك المفاوضات .

ولم تكن هناك بالطبع أية اتصالات بين مصر وإسرائيل ، لا مواصلات برية أو بحرية أو جوية ، ولا بريد ، ولا اتصالات سلكية أو لاسلكية . كما لم تكن ثمة علاقات تجارية أو ثقافية أو دبلوماسية أو قنصلية . فكان من الضرورى إبرام عدد كبير من الاتفاقات .

وأصدر الرئيس السادات ورئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل عدة قرارات تنفيذاً للمعاهدة ، منها قرار بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، وآخر بإنشاء سفارة فى تل أبيب وقنصلية فى إيلات ، وقرار بإنشاء وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، وقرار بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العامة لترتيبات الانسحاب النهائى من سيناء .

وأُسندت الوزارة إلى مهمة الإشراف على عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل . وبعد تعيينى وكيلاً للوزارة أُسند إلى الإشراف على عدة إدارات ، من بينها إدارة إسرائيل والإدارة القانونية وتوليت رئاسة اللجنة المدنية لترتيبات الانسحاب من سيناء .

وكان الإشراف على التطبيع يتم من خلال اجتماعات أعقدها للوفود الفنية لإعداد خطة التفاوض ومشروعات الاتفاقات ، ثم أتولى رئاسة الوفود فى المفاوضات التى تجرى مع الوفود الإسرائيلية أو إنابة مدير إدارة إسرائيل فى رئاستها .

وقد حددنا منذ البداية مبدأ عاماً هو عدم إعطاء إسرائيل أية مزايا فى علاقاتنا الجديدة معها زيادة عن أية دولة أخرى ، بل أن نراعى أن هذه العلاقات ناشئة ولا تتطور إلا مع مضى الزمن .

وشكلت لجان فرعية فى مجالات السىاحة والنقلين البرى والبحرى والطيران المدنى والعلاقات الثقافية والعلمية والاقتصاد والتجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعاون الزراعى والطاقة . وتم عقد العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم فى مجالات التجارة والتعاون الثقافى والزراعة والنقل الجوى والنقل والمواصلات البرية والبحرية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وترددات الإذاعة والتليفزيون .

وكانت اللجنة العامة للتطبيع تعقد برئاسة كمال حسن على وزير الدفاع (ثم وزير الخارجية) وأرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى ، وذلك لمتابعة أعمال اللجان الفنية وإصدار توجيهاتها إليها .

أما الإشراف على الانسحاب الإسرائيلى من سيناء ، فإلى جانب اللجنة العليا التى يرأسها وزيراً دفاع البلدين ، شكلت لجنتان فرعيتان إحداهما للشئون العسكرية والأخرى للمسائل المدنية هى التى أسندت إلى رئاستها وأسندت اللجنة العسكرية للواء محسن حمدى ، وقد عقد كمال حسن على عدة اجتماعات مع الوزراء المختصين لتسليم المرافق فى سيناء ، وإدارتها وتوفير لوازمها لتكون جاهزة عقب الانسحاب الإسرائيلى مباشرة ، كما توليت رئاسة لجنة من الخبراء المصريين لمعاينة وجرّد المنشآت الإسرائيلىة فى سيناء ، وقد رتبت لنا السلطات الإسرائيلىة زيارة ميدانية لشم الشيخ وذهب ونوبيع وغيرها من مدن سيناء قبل إتمام الانسحاب الإسرائيلى لأداء هذه المهمة ، وقد اشترت مصر عدداً من هذه المنشآت وأثاثاتها ومهماتها .

ونظراً لعدم استجابة الأمم المتحدة لطلب إرسال قوات تابعة لها للمرابطة فى سيناء بسبب الموقف السوفيتى ، فقد كان من الضرورى تشكيل قوة متعددة الجنسيات لتؤدى المهام التى نصت عليها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلىة .

وتوليت رئاسة وفد مصر فى المفاوضات الخاصة بتشكيل تلك القوة (بعد أن حالت مشاغل الدكتور أسامة الباز دون المشاركة فيها) . وكانت هذه أولى التجارب العالمية فى إنشاء مثل هذه القوات المتعددة الجنسيات . وقد تم الاتفاق على أن يكون اختيار الدول التى تشكل القوات منها باتفاق الطرفين ، وأن يقوم الطرفان بتعيين قائد عام مسئول عن إدارة هذه القوات ويتولى بدوره تعيين قائد لها بموافقتهم . وحدد البروتوكول الذى انتهت إليه المفاوضات الأحكام الخاصة بمهام القائد العام ، وخاصة دوره فى الاتصال بالدول التى يطلب منها تقديم قواتها - بموافقة الطرفين - وعقد الاتفاقات معها ،

وتقديم التقارير عن أعمال القوات إلى مصر وإسرائيل ، وكذا مهام قائد القوات ومسئوليته ، وطريقة أداء القوات لوظائفها ، وحجمها وتنظيمها وتمويلها والمزايا والحصانات التي تتمتع بها . وتم الاتفاق على أن يكون المدير العام أمريكيا . وقد وافقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأستراليا ونيوزيلاندا وأرجواى وكولومبيا وفيجي على المشاركة بقوات منها في القوة المتعددة الجنسيات التي ترابط في سيناء .

وقبيل موعد إتمام الانسحاب من سيناء ، أثارت إسرائيل مشكلة طابا التي استغرق حلها لصالح مصر سنوات طويلة . أما مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني التي بدأت في شهر مايو ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل ، فقد شاركت فيها من خلال اللجنة القانونية التي شكلت لعدة أشهر ، ثم في مجموعة العمل الخاصة بالسلطات والمسئوليات ، وبعدها كرئيس لوفد مصر في الفريق العامل الذي تولى المباحثات في خريف عام ١٩٨١ ، على نحو ما أ تعرض له في الصفحات التالية .

وقد يكون من المفيد إبداء بعض الملاحظات والانطباعات الشخصية عن المفاوضات الإسرائيلية .

فالوفد الإسرائيلي يتبع دائما استراتيجية مرسومة سلفا بعد دراسات تجريها كافة الجهات المعنية ، ويخضع لتوجيهات مركزية يتقيد بها ولا يجيد عنها إلا بعد الرجوع إلى رئاسته .

وهو لا يقدم تنازلات - مهما كان حجمها - إلا مقابل تنازلات من الطرف الآخر . ويلجأ دائما إلى تضخيم طلباته واتخاذ مواقف متشددة ويتمسك بها أطول وقت ممكن ، ولا يخفف منها إلا بعد إرهاق الطرف الثاني .

ويلجأ إلى تجزئة موضوعات التفاوض والحصول على تنازلات في كل جزئية .

ويطرح مبادئ على أنها مسلمة غير قابلة للمناقشة (من قبيل أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية - وأنه لا عودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو - وعدم إقامة دولة فلسطينية . . الخ) .

كما أنه يتجنب مناقشة مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية مثل حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، ويحاول توجيه المناقشات وجهة عملية .

وَيَتَمَسَّكُ بِحَرْفِيَةِ النُّصُوصِ وَتَفْسِيرِهَا بِمَا يَحَقِّقُ مَصَالِحَ إِسْرَائِيلَ حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ لَا تَتَّفَقُ مَعَ السِّيَاقِ الْعَامِّ أَوْ الْإِطَارِ الَّذِي وَضَعْتَ فِيهِ .

وَبِوَجْهِ عَامٍ ، فَإِنَّ الْمَفَاوِضَ الْإِسْرَائِيلِيَّ يَكُونُ دَائِمًا مَلْمَأً بِتَفَاصِيلِ الْمَوْضُوعَاتِ يَدْرُسُهَا بِعَنَائَةٍ ، وَيَعِدُّ مَوَاقِفَهُ إِعْدَادًا جَيِّدًا وَيَتَوَلَّى كُلَّ مَنْ أَعْضَائِهِ جَانِبًا مِنَ الْمَفَاوِضَاتِ يَكُونُ قَدْ اكْتَسَبَ خُبْرَةً فِيهِ .

الباب السادس

المباحثات المصرية الإسرائيلية
بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني

الفصل الأول

الحكم الذاتى وتقرير المصير

أصبحت فكرة التسوية المرحلية للقضية الفلسطينية هى العامل المشترك لجميع مبادرات السلام منذ اتفاق كامب ديفيد . ومفاد هذه الفكرة هى أن هذه القضية المعقدة لا يمكن حلها طفرة واحدة . وإنما يجب أن تمر بمرحلة انتقالية يتولى فيها الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إدارة شئونهم من خلال نظام للحكم الذاتى ، على أن يحدد الوضع النهائى (أو التسوية النهائية) من خلال مفاوضات تجرى فى تاريخ لاحق بعد أن تكون الظروف مهيأة لها .

والوضع النهائى فى الفكر الفلسطينى والعربى مؤيداً بموقف الجماعة الدولية ، يجب أن يتحدد من خلال ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه الطبيعى فى تقرير المصير .

وقد يكون من المفيد التعرض لكلا الموضوعين : الحكم الذاتى - وتقرير المصير .

أما الحكم الذاتى (أو الاستقلال الذاتى) ، فقد كانت نشأته وتطوراتهِ على الساحة الدولية ، كنظام طبقته فى أول الأمر بريطانيا تجاه بلدان الكومنولث بقصد منحها قسماً من إدارة شئونها بنفسها . فمنذ القرن الماضى ، بدأ تطبيق الحكم الذاتى بصورة أو بأخرى فى كندا ، وأستراليا ، ونيوزيلاندا ، وجنوب أفريقيا وغيرها من البلدان التى كان يطلق عليها اسم الدومينيون البريطانى ، وتطور النظام ليعطى هذه البلاد سلطات أوسع شملت عقد الاتفاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسى إلى أن أعلن قيام الكومنولث البريطانى على أساس الاشتراك الحر لأعضائه .

كما طبقت فرنسا نظام الحكم الذاتى فى البلاد المكونة للاتحاد الفرنسى ، وذلك وفقاً لأحكام دستورهما عام ١٩٥٨ .

ويختلف هذا النظام - على المستوى الدولي - عن الحكم الذاتي الدستوري أو الداخلى الذى تلجأ إليه بعض الدول لمنح بعض السلطات لإقليم يعتبر جزءاً من الدولة بحيث يمارس فى إطار نظامها الدستوري كإجراء داخلى ، وذلك على نحو ما طبق فى العراق بالنسبة للأكراد أو فى السودان بالنسبة لسكانه الجنوبيين . ووجه الخلاف هو أن الحكم الذاتى ذا الطابع الدولى يعد مرحلة فى تنظيم علاقات الدولة الأم بمستعمراتها فى حين أن الحكم الذاتى ذا الطبيعة الدستورية إجراء داخلى يطبق فى إطار وحدتها الإقليمية .

وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى الحكم الذاتى فى الفصل الحادى عشر المتضمن تصريحاً يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، حيث نصت المادة الثالثة والسبعون على أن يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى المبدأ القاضى بأن مصالح هذه الأقاليم لها المقام الأول ، وحددت المادة عدداً من التزامات هؤلاء الأعضاء ، ومنها إنهاء الحكم الذاتى وتقدير الأمنى السياسية لهذه الشعوب قدرها بإنهاء نظمها الساسية الحرة إنهاء مطرداً . وأكد الميثاق نفس الالتزام فى المادة السادسة والسبعين فيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولى .

وقد اهتمت الأمم المتحدة بتطبيق نظام الحكم الذاتى ، وشكلت الجمعية العامة لجنة لتحديد العناصر التى يلزم توفرها لاعتبار الإقليم قد بلغ مرحلة الحكم الذاتى . وحددت اللجنة هذه العناصر التى تدل على أن أساس هذا النظام هو ممارسة الحكومة المحلية للإقليم سلطاتها دون تدخل أجنبى فى التشريع والتنفيذ وإدارة الشؤون الاقتصادية والثقافية .

وطبق نظام الحكم الذاتى فى عدد من البلاد كمرحلة على طريق استقلالها ، ومنها توجو والكاميرون وسنغافورة .

والواقع أن الحكم الذاتى ليس له مفهوم محدد فى القانون الدولى ، وإنما نشأ وتطور فى إطار العلاقات الدولية وجهود الأمم المتحدة لتصفية الأوضاع الاستعمارية فى العالم . وقد عرفت فى التطبيق أنواع مختلفة باختلاف مدى ما يتمتع به الإقليم من سلطات ومدى تدخل الدولة الأم فى شؤنه . ففى بعض البلاد اتسعت سلطات الحكومة المحلية لتشمل كافة الصلاحيات فيما عدا العلاقات الدولية والدفاع الخارجى ، وفى بعضها الآخر ضاقت تلك السلطات لحساب سيطرة الدولة الأم . والحكم الذاتى نظام من أنظمة الحكم لا يعنى بالضرورة أن تتمتع السلطة التى تمارسه بالسيادة على الإقليم . فالسيادة

من المسائل المعقدة في القانون الدولي ، وتتباين آراء الفقهاء بشأنها تباينا كبيرا ، ويحدد القانون الدولي أسبابا للملكية الأقاليم لا مجال للخوض فيها ، وإنما يمكن القول بأن النظرية التي تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة هي أن السيادة على إقليم ما تكون لشعب هذا الإقليم .

أما حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فيرجع في أصوله الأولى إلى مبادئ السيادة الشعبية التي نادى بها الثورة الفرنسية ، ثم المبادئ التي دعا الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون إلى تطبيقها في العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي كان من آثارها تطبيق نظام الانتداب في عدد من البلدان ومنها فلسطين .

وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بهذا الحق ، واعتبر أن من أهداف المنظمة «إنهاء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها» .

وأولت المنظمة الدولية هذا المبدأ اهتمامها البالغ كأساس لجهودها في تصفية الأوضاع الاستعمارية في العالم . فاعترفت به كمبدأ طبيعي تتمتع به شعوب الأقاليم التي كانت خاضعة لنظام الانتداب ، ولم تحصل بعد على استقلالها (قرار الجمعية العامة رقم ٦٣٧ في ١٦/١٢/١٩٥٢) وأكدت في العهد الدولي للحقوق المدنية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ثم أصدرت الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ قرارها التاريخي متضمنا إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حيث إن الإخضاع الأجنبي للشعوب والسيطرة عليها واستغلالها يعد إنكاراً لحقوق الإنسان ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تعزيز السلام والتعاون العالميين ، ومؤكداً من جديد أن لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير الذي تقرر بمقتضاه نظامها السياسي وتواصل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان حق تقرير المصير محل خلاف بين فقهاء القانون الدولي ، حيث اعتبره بعضهم أمراً سياسياً أكثر منه حقاً قانونياً ، غير أن هذا الخلاف لا بد أن يكون قد حسم لصالح اعتباره حقاً قانونياً بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة في ٢٤/١٠/١٩٧٠) والذي أكد أن هذا الحق من مبادئ القانون الدولي . فلاشك في أن هذا تفسير للميثاق صادر من الهيئة التي تملك التفسير .

وهكذا يمكن القول بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها قد أصبح مبدأ مستقرا في القانون الدولي ، والمقصود هو حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية في أن تقرر مصيرها بنفسها ، وليس حق قطاع من سكان دولة قائمة في الانفصال عن هذه الدولة .

الفصل الثانى

السياسة الإسرائيلية فى الأراضي المحتلة

بعد أن أتمت إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة ، قامت بتقسيمها إلى ست مناطق يرأس كلا منها حاكم عسكري ، وأصدرت تشريعا يسمح لها بتطبيق القوانين الإسرائيلية على أية أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية ، وبسيط ولاية إسرائيل عليها وإدارتها . ومنذ فبراير ١٩٦٨ بدأت تطلق على الضفة الغربية التسمية العبرية يهودا والسامرة .

وأصبحت القرارات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة تتخذ على عدة مستويات . فمجلس الوزراء الإسرائيلى يصدر السياسات العامة ، أما المسائل السياسية والأمنية ، فتتولى لجنة اقتصادية مسئولية الشؤون الاقتصادية ، وتتولى وحدة تابعة لوزارة الدفاع مسئولية تنسيق العمليات غير العسكرية فى الأراضي المحتلة .

وقامت إسرائيل فى الشهور الأولى للاحتلال بربط الضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل ، ووصلها بنظام التليفونات الإسرائيلى ، وإخضاع عدد من الأنشطة للتراخيص الإسرائيلية .

وفى ٧ يونيو ١٩٦٧ ، أصدر الحاكم العسكرى أمراً ينص على أن تكون له وحده كافة السلطات الحكومية والتشريعية والوظيفية ، وأن تمارس هذه السلطات من قبله أو باسمه من قبل أى شخص يعينه لهذا الغرض .

وظلت إسرائيل تحافظ - من ناحية المبدأ - على النظام القانونى السائد فى كل من الضفة الغربية وغزة (أى مجموعة القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية والمصرية) ، إلا أنها

أصدرت تشريعات متعددة بقصد الاستيلاء على الأراضي ، أو مصادرتها ، واستيطانها ، وإخضاع اقتصاد الأراضي المحتلة لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي . كما أنها ، من ناحية أخرى ، مدت نطاق تطبيق القانون الإسرائيلي إلى المستوطنات والمستوطنين والإسرائيليين الذين يوجدون في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد بدأت عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة عقب إتمام سيطرتها عليها بإنشاء مستوطنات زراعية شبه عسكرية على الحدود لأغراض دفاعية (وهي ما تعرف بناحال) ، وكانت حكومة جولداماير تحاول الاقتصاص على هذه المستوطنات ، إلا أنها تحت ضغط مناحم بيجين الذي كان لا يزال عضواً في الحكومة بدأت في إنشاء مستوطنات غير عسكرية ، فأقامت في سبتمبر ١٩٦٧ مستوطنة كفار اتسيون بين الخليل وبيت لحم ، وفي يونيو ١٩٦٨ أمرت بطرد مائتي مزارع فلسطيني ومصادرة أراضيهم المجاورة لتلك المستوطنة بحجة الدواعي الأمنية . ثم أقامت المستوطنة الثانية في كريات عربية في يوليو ١٩٦٨ وقامت بتوسيعها حتى أصبحت في عام ١٩٧٥ تضم أكثر من خمسة آلاف مستوطن .

وتزعم موسى ديان الدعوة إلى تكثيف الاستيطان واضطرت حكومة جولداماير تحت تهديدته بالاستقالة وتأييد الرأي العام إلى إلغاء الحظر على بيع الأراضي الفلسطينية للأفراد والموافقة على خطة شاملة للاستيطان في مرتفعات الجولان ووادي نهر الأردن وشمال البحر الميت ومنطقة اتزيون وقطاع غزة وكريات عربية وخليج إيلات وشمم الشيخ ، وإقامة مناطق صناعية وسياحية في تلك الأماكن ، وقد عرفت هذه الخطة التي أقرتها الحكومة قبيل حرب ١٩٧٣ بوثيقة جاليلي . وبلغ عدد المستوطنات في ذلك الوقت ٤٤ مستوطنة وكان المقدر إقامة ٥٠ أخرى مع نهاية العام .

ركز ديان في حملته الانتخابية عام ١٩٧٣ على التوسع في الاستيطان وتوطين مائة ألف إسرائيلي في القدس وبناء مستوطنة يا ميت بالقرب من العريش واستيلاء إسرائيل على الأراضي المصرية من إيلات إلى خليج السويس .

وقد أوقفت حرب أكتوبر تنفيذ وثيقة جاليلي ، ولكن تولى حكومة الليكود برئاسة مناحم بيجين عام ١٩٧٧ أدى إلى تبني سياسة الاستيطان المكثف في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة انطلاقاً من أيديولوجيته عن أراضي إسرائيل المحررة .

وانتشرت المستوطنات في كل مكان حتى أصبحت تحاصر المدن والقرى الفلسطينية ، وأصبحت الدعوة إلى إقامة إسرائيل الكبرى هي السائدة . وبدأ تنفيذ خطة دروبلز -

تحت إشراف أرييل شارون وزير الزراعة - عام ١٩٧٨. بهدف توطين مليون يهودى فى الأراضى الفلسطينية خلال عشرين عاما ، ويقصد القضاء على أى احتمال لإقامة دولة عربية فيها فى المستقبل حيث إن الخطة - حسبما صرح به دروبلز تجعل من الصعب على الأقلية السكانية (يقصد الفلسطينيين) تحقيق الاتصال الإقليمى أو الوحدة السياسية نتيجة لتجزئة الأراضى بإقامة المستوطنات فى كل مكان فيها .

وقد استخدمت إسرائيل كافة الحيل القانونية والعملية من أجل الاستيلاء على الأراضى واستيطانها وإحداث التغيرات الجغرافية والسكانية لتنفيذ سياسة الضم الفعلى (أو الزاحف) للأراضى المحتلة ، فبعد أن أصدرت أمرا عسكريا يطلق تعريف أراضى الدولة على أنواع متعددة من الأراضى ، استولت على مئات الآلاف من الدونمات التى اعتبرتها من أراضى الدولة ، كما استولت على أراضى اللاجئين بعد أن أعلنتها أراضى متروكة ، ولجأت إلى وضع يدها على مساحات كبيرة من الأراضى بحجة استعمالها للأغراض الحربية ، وبعد أن كان من غير المسموح للأفراد شراء الأراضى الفلسطينية صرحت بذلك خدمة لهدف الاستيطان .

والواقع أن إسرائيل رفضت اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة أراضى محتلة ، بل اعتبرتهما أراضى محررة . وقد ألقى يهودا بلوم أستاذ القانون فى الجامعة العبرية مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة ، أمام لجان الكونجرس الأمريكى ، كلمة ذكر فيها أن إسرائيل لا يمكن اعتبارها سلطة احتلال فى يهودا والسامرة ، ولا يمكن اعتبار هذه الأقاليم محتلة لأنها يتعلق بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب أو فى القانون الدولى للاحتلال الحربى بوجه عام .

وادعى أن الشروط لتطبيق تلك الأحكام غير متوفرة ، حيث إن الموقف فى يهودا والسامرة لا يتعلق بدولة ذات سيادة إزاء سلطة الاحتلال ، فالأردن لم تحصل أبداً على مركز الدولة ذات السيادة فيها وحقوقها عليها لا تزيد عن حقوق سلطة الاحتلال . وقد كانت إسرائيل فى حالة دفاع شرعى فى حربى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ فى حين أن الدول العربية كانت هى المعتدية ، ولذا فإن لإسرائيل سندا قانونيا فى فلسطين أفضل مما للأردن على يهودا والسامرة ومن مصر على قطاع غزة .

وإذا كانت إسرائيل قد امتنعت حتى ذلك الوقت من ممارسة حقوقها السيادية (عدا على القدس) . فإن ذلك راجع إلى رغبتها فى ترك بعض الخيارات السياسية مفتوحة فى أية مفاوضات مستقبلية .

كما ذهبت الأحزاب اليمينية إلى أن الأردن هو الدولة الفلسطينية، باعتبار أنه كان جزءاً من فلسطين التي وضعت تحت الانتداب البريطانى وسلخها منها تشرشل ولا مجال إذن للكلام عن دولة فلسطينية أخرى في الضفة الغربية أو عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

وعلى أساس هذه النظرية المصطنعة - والتي رفضها المجتمع الدولى ممثلاً في الأمم المتحدة - ظل موقف إسرائيل رافضاً لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة التي سبق أن وقعتها وأصبحت هي ومصر والأردن من أطرافها .

وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية في أنها تحمى حقوق السكان المدنيين للأقاليم الواقعة تحت الاحتلال ، وتحافظ على الأوضاع التي كانت قائمة من قبل ، فهي تحرم على سلطة الاحتلال إبعاد أو نقل سكانها المدنيين إلى الإقليم المحتل ، وتمنع النقل الجبرى للسكان أو إبعادهم إلى إقليم الدولة المحتلة أو أى بلد آخر ، كما تحرم الجزاءات الجماعية وتدمير الأملاك العقارية المملوكة ملكية فردية أو جماعية أو التي تكون مملوكة للدولة أو السلطات العامة أو المؤسسات الاجتماعية أو التعاونية إلا لضرورات حربية . وتقضى كذلك باحترام شرف وحقوق ومعتقدات وعادات السكان ومعاملتهم معاملة إنسانية وحمايتهم ضد أية أعمال عنف أو تهديدات ، والامتناع عن أى إكراه جسمانى أو معنوى أو اعتقال السكان المدنيين إدارياً .

وقد تحللت إسرائيل من كافة هذه الالتزامات لمجرد ادعائها أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، فواصلت سياسة الضم الفعلى ، والاستيطان المكثف ، والتغييرات الجغرافية والسكانية بقصد خلق أمر واقع يربط مصير الأراضي المحتلة بإسرائيل .

وبالرغم مما أعلنته من أنها ستراعى الأحكام الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة رغم عدم انطباقها قانوناً ، فقد اتبعت سياسة البطش بالسكان وانتهاك حقوق الإنسان ، وتطبيق العقوبات الجماعية وإبعاد السكان ، ضاربة بإدانة الأمم المتحدة لكل هذه الأعمال عرض الحائط .

الفصل الثالث

من مشكلة لاجئين إلى قضية شعب

منذ أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢ ، أصبح هذا القرار هو حجر الزاوية لأية تسوية لإقرار السلام في الشرق الأوسط .

ومنذ صدور القرار ، ظلت القضية الفلسطينية تعامل كمسكلة لاجئين ، فقد كان الشاغل الأول للدول العربية التي احتلت إسرائيل أجزاء من أراضيها أن تزيل آثار العدوان . وكانت الأراضي الفلسطينية حتى ٥ يونيو ١٩٦٧ تشكل أجزاء من المملكة الأردنية الهاشمية . وانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي يعيدها إلى العرب على أية حال أما قرار مجلس الأمن فيخاطب الدول أطراف النزاع الذي أدى إلى الحرب .

وتمسكت إسرائيل بهذا الموقف ، وظلت تطالب بالتفاوض المباشر مع الأطراف ومنها الأردن ، وقام جونار يارنج بمهمته لدى الأردن وإسرائيل على أساس معالجة المشاكل الفلسطينية كاللاجئين والقدس مع البلدين ، كما تقدم وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز بمشروعه على نفس النهج .

ولم يكن الفلسطينيون ليقبلوا أن تتقلص قضيتهم لتصبح مشكلة لاجئين . كما أن مصر عندما قبلت القرار رقم ٢٤٢ ، فإنها كان ذلك راجعا إلى ما حصلت عليه من آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي لدى مجلس الأمن وغيره من المندوبين من تأكيدات بأن القرار يتعلق بنزاع ١٩٦٧ وحده ، حيث إن القضية الفلسطينية لم تكن مطروحة على المجلس .

كانت منظمة فتح الفلسطينية قد تشكلت منذ عام ١٩٦٢ من عناصر شابة غادرت غزة بعد قيام إسرائيل ، من أمثال ياسر عرفات وصلاح خلف و خليل الوزير وتمكنوا

من السيطرة على اتحاد الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية ، ثم نقلوا نشاطهم إلى الكويت ، وأصدروا صحيفة ثورية في بيروت باسم « فلسطيننا » وانضم إليهم فاروق قدومي وخالد الحسن وآخرون .

وكانت فتح تؤمن بالقومية العربية وبتحرير فلسطين طريقا إلى الوحدة العربية ، وبدأت عملياتها المسلحة ضد إسرائيل .

ومن جهة أخرى ، اتجه تفكير جمال عبد الناصر إلى ضرورة إحياء الكيان الفلسطيني من خلال منظمة تتولى تمثيله في إطار الجامعة العربية ، وتمكن من إقناع الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الأول عام ١٩٦٤ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري .

وقام الشقيري بجولة في الدول العربية ، وأعلن من عمان أن الأردن بضفتيه جزء من فلسطين ، وكانت بداية غير موفقة أدت إلى منع الملك حسين نشاط المنظمة في مملكته .

وكانت منظمة فتح تشكك في حقيقة الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري ، وتشبه في أن الغرض من إنشائها هو امتصاص المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي . وبدأت هجماتها ضد إسرائيل في عام ١٩٦٥ ، في الوقت الذي كانت تدل منشوراتها فيه على أنها تسعى إلى خلق التوتر بين الدول العربية وإسرائيل بقصد دفع العرب إلى مواجهة الدولة اليهودية في حرب تحرير على نمط الثورة الجزائرية . وكان هذا الخط يتفق مع سياسة سوريا وحزب البعث الحاكم فيها والذي كانت بعض قياداته تتهم عبد الناصر بالتستر وراء قوات الطوارئ الدولية . أما عبد الناصر ، فقد كان يتبع سياسة التهدة خلال مرحلة مؤقتة حتى يتفادى إعطاء إسرائيل المبرر للعدوان في الوقت الذي كانت فيه قواته بعيدة في اليمن . ولكن الموقف مالبث أن تطور كما سبق القول منذ تولي جناح صلاح جديد حكم سوريا في فبراير ١٩٦٦ ، ووجد عبد الناصر نفسه منساقا إلى اتخاذ موقف أكثر راديكالية على نحو ما سبق ذكره .

ومنذ تولي ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في فبراير ١٩٦٩ ، تمكن من تكثيف نشاطها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي . وكانت المنظمة تشن هجماتها على إسرائيل من الأراضي الأردنية بعد أن قدر الملك حسين أن من مصلحته ممارسة الضغوط على الدولة اليهودية أملا في استعادة الضفة الغربية . وقد كان لمعركة الكرامة التي خاضها رجال المنظمة ضد القوات الإسرائيلية في مارس ١٩٦٨ أثرها الكبير في رفع

معنويات الفلسطينيين وازدياد ثقة المنظمة في جدوى عملياتها المسلحة ، فقامت بعدة عمليات جريئة ، وضاعفت تدريب جيش التحرير الفلسطيني وتسليحه .

وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨ الميثاق الوطني ، متضمنًا العزم على النضال الوطني والكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني ، ومحددًا شعارات الوحدة الوطنية والقومية والتعبئة والتحرير ، باعتبار الوحدة العربية وتحرير فلسطين يكمل أحدهما الآخر . واعتبر الميثاق تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ باطلا وكذا تصريح بلفور وصك الانتداب ، كما اعتبر الصهيونية وليدة الإمبريالية العالمية ومعادية لكل حركات التحرر والتقدم إذ إنها حركة عنصرية عداوية وتوسعية ، ومن حق الشعب الفلسطيني تحرير وطنه . وسوف تقوم منظمة التحرير التي تمثل الثورة الفلسطينية بمسئوليتها في استعادة وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حقه في تقرير المصير .

وكانت منظمة فتح تدعو إلى التعاون مع كل الدول العربية وعدم التورط في خلافاتها . أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش وأحمد جبريل (الذي انفصل عنها فيما بعد) فقد كانت على صلة وثيقة بحزب البعث السوري ، وترى الإطاحة بأنظمة الحكم العربية واستبدال أنظمة راديكالية بها . كما كانت الجبهة الديموقراطية الشعبية بقيادة نايف حواتمة تدين بأيديولوجية متطرفة .

وأخذت أعمال المقاومة ضد إسرائيل أبعاداً خطيرة عندما قامت الجبهتان بعمليات خطف الطائرات ، وما لجأت إليه إسرائيل من الرد عليها بعمليات انتقامية في الأراضي اللبنانية والأردنية ، من بينها إنزال قوات الكوماندوز في مطار بيروت وتخطيط ١٣ طائرة . كما أدى اختطاف الجبهة الشعبية لأربع طائرات وتحويل ثلاث منها إلى أحد المطارات الأردنية ونسفها إلى قيام الملك حسين بحرب شعواء ضد المنظمات الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠ ، وإنهاء وجودها في الأردن . وقد أسفرت المعارك الشرسة (فيما سمي بأيلول الأسود) عن مقتل أكثر من ثلاثة آلاف وإصابة أكثر من ١١ ألف شخص . وبذل عبد الناصر آخر رمق من حياته في الوساطة بين منظمة التحرير والملك حسين .

وقد تركت أحداث أيلول الأسود شرخا في العلاقات الأردنية الفلسطينية وخلفت لدى الفلسطينيين ذكريات أليمة لاتنسى ، وأصبح التعاون بين المنظمة والأردن يشوبه عدم الثقة المتبادل ، الأمر الذي كانت له آثاره السلبية على المحاولات التي بذلت من أجل دفع عملية السلام فيما بعد .

وفي مارس ١٩٧٢ ، أعلن الملك حسين مشروعه بشأن « المملكة العربية المتحدة » على أساس إقامة علاقة فيدرالية تقام بين منطقتين أردنية وفلسطينية ، فبادرت المنظمة إلى رفض المشروع وأيدها في ذلك الرئيس السادات .

وفي أكتوبر ١٩٧٤ ، أصدر مؤتمر القمة العربية في اجتماعه بالرباط قراره الذي كان له أثر بالغ في مسيرة القضية الفلسطينية ، حيث قرر اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وبذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً ناجحة من أجل الحصول على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في المجال الدولى . ونتيجة لهذه الجهود دعى ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٤ ، وتم قبول عضوية المنظمة كمراقب لدى المنظمة الدولية بعد أن أصبحت عضواً في مجموعة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، واعترف بها عدد كبير من الدول من بينها بعض الدول الأوربية .

(واعترفت الجماعة الأوربية بحق الشعب الفلسطين في تقرير المصير ودعت إلى إشراك المنظمة في جهود السلام وذلك في إعلان البندقية في يونيو ١٩٨٠) .

وكان الموقف في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية قد بدأ يأخذ منحى جديدا منذ أواخر عام ١٩٦٩ ، فبعد أن ظلت تعالج على أنها مشكلة لاجئين من خلال القرارات التى كانت تصدر تقليديا كل عام مؤكدة القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم ، اعترفت المنظمة الدولية بحقوق الشعب الفلسطينى . وفي الشهر التالى لصدور قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٦ متضمنا أن مشكلة اللاجئين إنما نشأت بسبب إنكار حقوق الشعب الفلسطينى التى تشمل حقه في العودة وفي تقرير المصير والاستقلال والسيادة . ثم شكلت لجنة الحقوق الدائمة للشعب الفلسطينى لوضع خطة من أجل نقل السلطة في الأراضى الفلسطينية المحتلة إلى ممثلى هذا الشعب من أجل ممارسة حقوقه .

ومن ناحية أخرى . واصلت منظمة التحرير نشاطها من الأراضى اللبنانية بعد أن منعت من استخدام الأراضى الأردنية منذ أحداث أيلول الأسود ، ولكن نشاطها أدى بها إلى التورط في الحرب الأهلية اللبنانية عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حيث تحالفت مع الحركة الوطنية اللبنانية (المشكلة منذ ١٩٦٩ بين المسلمين والدروز اليساريين بقيادة كمال جنبلاط) . وكانت اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ قد نظمت العلاقات بين السلطة اللبنانية

والمنظمة على أن تتولى الأخيرة الإشراف على غيمات السلاجئين ويسمح لها بالقيـد بعملياتها ضد إسرائيل . وأدت الأوضاع الطائفية وتدخل بعض الدول العربـة وإسرائيل إلى توريط المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية وتدخل قوات الردع السورية لبنان بمقتضى قرار القمة العربية في الرياض في أكتوبر ١٩٧٦ . وتمكنت إسرائيل بمساندة فريق من الموارنة من إنشاء جيش جنوب لبنان بقيادة سعد حداد . وفي مار ١٩٧٧ ، قامت إسرائيل بغزو لبنان وإقامة ما يسمى بالحزام الأمنى دفاعا عن مناطـة الشمالية .

وكان السادات قد قام برحلة القدس حيث أكد في خطابه أمام الكنيست حرصه على حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه ، ومنها حق تقرير المصير وإقامة دولته ، ولـ تجنب أية إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد كان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر حريصا على مشاركة ممثلين فلسطينيين مؤتمر جنيف الذى كان يسعى لعقده ، ولكن كان يعترض طريق اشتراك المنظمـة عقبتان : الأولى هى أن المؤتمر يعقد على أساس القرار ٢٤٢ الذى يتوجه إلى الدول أطراف النزاع ولا يتعرض للمسألة الفلسطينية إلا من زاوية السلاجئين ، والثانية هى تـا الشروط الذى وضعها هنرى كيسنجر والتزمت بها الولايات المتحدة لمشاركة المنظمة مفاوضات السلام ، وهى الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وبحق إسرائيل فى الوجود كدول والتخلي عن أعمال العنف والإرهاب .

أما عن موقف منظمة التحرير من التسوية السلمية ، فإنها كانت تدعو إلى إقامة دول علمانية ديموقراطية فى فلسطين يتمتع فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون بالحقوق والواجبات ، الأمر الذى كانت ترفضه إسرائيل لما يعنيه من القضاء سياسيا على الدول اليهودية ، ويؤيدها فى ذلك غالبية الدول .

ثم بدأ موقف المنظمة يتطور بعد الأخذ بفكرة عبر عنها نايف حواتمه عن إنشاء سـلطة وطنية على أرض فلسطين .

وقد وافق المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه يوم ٨ يونيو ١٩٧٤ على الفكـر وقرر إقامة سلطة وطنية على أى جزء يتم تحريره من الأراضى الفلسطينية .

وقد طلب جيمى كارتر من مصر معاونته فى إقناع المنظمة بقبول القرار ٢٤٢ مع إيدـ التحفظ بشأن الحقوق الفلسطينية ، وسعى وزير الخارجية إسماعيل فهمى لدى يـا

عرفات ، ولكن الزعيم الفلسطيني أبدى تخوفه من أن يؤدي ذلك إلى اعتراف المنظمة بإسرائيل دون اعتراف الأخيرة بها . واتجه فهمى إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن تعديلا أو إضافة للقرار ٢٤٢ ، ولكن كارت ررفض ذلك (وإن كانت راودته الفكرة فى وقت لاحق لدفع مباحثات الحكم الذاتى فاعترض كل من مناحم بيجين والسادات على ذلك) .

ولم يعقد مؤتمر جينف ، بل انتهى الأمر إلى عقد اتفاقات كامب ديفيد .

وقد رفض الفلسطينيون اتفاقات كامب ديفيد رفضا قاطعا على نحو ما سبق ذكره واعتبروها مؤامرة صهيونية ضد حقوق الشعب الفلسطينى وتكتلوا مع بقية الدول العربية لمحاربتها ، ورفضوا بالتالى الدعوة الموجهة للمشاركة فى المباحثات المصرية الإسرائيلية .

وكان الرئيس السادات قد أبدى موافقة مصر على أن تتولى تمثيل الجانب العربى فى مباحثات الحكم الذاتى ، ووجه إلى الرئيس كارت رسالة ألحقت بالاتفاقات تضمنت انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود ، وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

وأكد السادات هذا التعهد مرة أخرى فى كتاب مشترك وقعه مع مناحم بيجين عند توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وألحق بالمعاهدة .

الفصل الرابع

مستقبل الأراضي المحتلة في الفكر

السياسي الإسرائيلي

بعد أن وضعت إسرائيل يدها على كل الأراضي الفلسطينية ، أصبح مستقبل سكان هذه الأراضي يشكل موضوع الحوار السياسي بين الأحزاب والمفكرين فيها . فقد كان ضم الأراضي بسكانها من شأنه أن يغير الطابع اليهودي للدولة .

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وزع ديفيد بن جوريون على الصحف بيانا يتضمن عدداً من الأفكار من بينها : بقاء القدس إلى الأبد جزءاً من إسرائيل ، وإقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية يرتبط مع إسرائيل باتفاق اقتصادي ، وإعطاء الضفة منفذاً إلى البحر الأبيض وبقاء القوات الإسرائيلية فيها .

ثم تقدم إيجال آلون بمشروعه الذي تتمثل أهميته في استهداء الحكومة العمالية الإسرائيلية به ، وخاصة في سياستها الاستيطانية رغم عدم تبنيه بصفة رسمية . ويقوم المشروع على أساس التخلّص من الأماكن الأهلة بالسكان الفلسطينيين بإعادتها إلى الأردن ، وبسط الحدود الأمنية الإسرائيلية بحيث تمتد على طول نهر الأردن ومنتصف البحر الميت وصولاً إلى حدود الانتداب التي تمر في وادي عربة .

كما يتضمن المشروع إقامة حكم ذاتي يرتبط مع إسرائيل باتفاقات للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي ، وإمكان عقد معاهدة دفاع مشترك بين الجانبين .

ويتطلب مشروع آلون ضم عدة قطاعات ومناطق إلى إسرائيل لكي تصل إلى الحدود الأمنية المشار إليها ، مع إقامة مستوطنات سكنية زراعية وبلدية ومعسكرات ثابتة

للجيش الإسرائيلي في تلك المناطق ، فضلا عن إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس وتعمير وإسكان الحى اليهودى في البلدة القديمة منها . أما قطاع غزة ، فقد اقترح آلون ضمه لإسرائيل وتوطين اللاجئين المقيمين فيه في الضفة الغربية والعريش ، ثم عدل بعد ذلك عن فكرة ضم القطاع لإسرائيل .

أما موسى ديان ، فقد اقترح تقاسم السيادة على الأراضي الفلسطينية بين إسرائيل والأردن بما سماه التقاسم الوظيفى ، وذلك بأن يترك للسكان حق التمتع بالجنسية الأردنية كرعاء للأردن ، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية والاستيطان اليهودى في الأراضي المحتلة . وقد طبق ديان أفكاره منذ الاستيلاء على تلك الأراضي منتهجا سياسة الجسور المفتوحة بينها وبين الأردن والإبقاء على الروابط البشرية والاجتماعية والاقتصادية بين سكان الضفة الغربية وغزة وبين المملكة الأردنية .

ومع فقدان الأمل في عقد سلام بين إسرائيل والعرب عمل موسى ديان على فرض أمر واقع على الأرض يعزز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وربطها بإسرائيل برباط يصعب التحلل منه في المستقبل .

وتقدم إسرائيل جليلي بدوره بوثيقة تحمل اسمه وتقتصر تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتطوير أحوالهم المعيشية في قطاع غزة والضفة الغربية ، وتقديم تسهيلات لتشجيع المشاريع الصناعية الاستثمارية الإسرائيلية في هذه الأراضي ومساعدة سكانها على إدارة شئونهم في مجالات التعليم والديانة والمرافق العامة واستمرار سياسة الجسور المفتوحة . كما نصت وثيقة جليلي على إقامة مستوطنات يهودية جديدة إلى جانب تعزيز شبكة المستوطنات القائمة ومضاعفة عدد المستوطنين ، مع توسيع عمليات شراء الأراضي العربية بكل الوسائل ، ومنها الاستيلاء على أراضي الدولة ومصادرة أراضي الغائبين . أما بالنسبة للقدس ، فقد طالبت الوثيقة بمواصلة الإسكان والتنمية الصناعية فيها وفي ضواحيها واستغلال أراضي الدولة فيها .

وأما شيمون بيريس فقد طرح مشروعه في خطاب له في بلدة بيت جالا يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وكان قد صدر قرار القمة العربية في الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، فذكر أن الفراغ السياسى الذى طرأ في الضفة الغربية عقب قرار الرباط ينبغى أن تملاه إدارة ذاتية وحكم ذاتى (مستعملا التعبيرين معا) .

وبعد مناقشات وجدل سياسى وصحفى . لجأت حكومة حزب العمل إلى تفضيل خيار البلديات باعتباره أسهل في التنفيذ ، حيث إن البلديات مؤسسات قائمة فعلا ويمكن توسيع نطاق اختصاصها ، فأجريت الانتخابات البلدية في أبريل ١٩٧٦ .

وعادت فكرة الحكم الذاتى تتردد من جديد في أعقاب انتخابات الكنيست في يوليو ١٩٨٤ عندما أعلن بيريس أن إسرائيل ستطبق الإدارة الذاتية من جانب واحد ، كما تبنى حزب الليكود فكرة الإدارة الذاتية من منطلق ما كانت تنادى به الصهيونية التنقيحية بزعامة فلاديمير جابوتنسكى ، واستقى مناحم بيجين هذه الأفكار في مشروعه الذى تقدم به إلى الرئيس السادات في اجتماع الإسماعيلية في ديسمبر ١٩٧٧ .

أما غلاة اليمين المتطرف ، فقد ظلوا يدعون إلى طرد الفلسطينيين وترحيلهم بالقوة من الأراضي المحتلة . وهى دعوة قديمة ردها بعض المتطرفين من أمثال إسرائيل زنجويل في أعقاب تصريح بلفور ولا تزال لها أنصارها وإن كانت لا تلقى تأييدا كبيرا .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن حكومة جولداماير قد خضعت لتأثير اليمين الإسرائيلى في موافقها من عملية الاستيطان الإسرائيلى في الفترة السابقة على حرب أكتوبر ، وفرض عليها موسى ديان سياسة استيطانية على أساس يختلف عما سار عليه حزب العمل منذ حرب ١٩٦٧ والتي كانت تقوم على اعتبارات الدفاع والأمن .

فلما تولت حكومة الليكود تغيرت سياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة تغيرا كاملا ، فأصبحت تنطلق من ضم هذه الأراضي ضما فعليا بتكثيف بناء المستوطنات وتوسيعها ونشرها في كل مكان ، لا على أساس اعتبارات الأمن ، وإنما لضمان السيطرة الدائمة عليها وعدم التفريط فيها في أية تسوية .

وقدم أرييل شارون وزير الدفاع في حكومة بيجين عام ١٩٨١ مشروعه عن الإدارة المدنية والذى يستهدف فصل إدارة الشؤون المدنية للسكان عن إدارة الحكم العسكرى وتقليل تدخل الأخير في تلك الشؤون مع إقامة « روابط القرى » من العناصر الفلسطينية المتعاونة وتشجيعها ودعمها بقصد إضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة . وقد تبنت الحكومة الإسرائيلىة المشروع وأقيمت الإدارة المدنية برئاسة مناحم ميلسون صاحب الفكرة ، واعتبر تنفيذها مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتى الذى كانت تتفاوض مصر وإسرائيل بشأنه .

وعلى أية حال ، فقد ظل الفكر السائد منذ أعقاب حرب ١٩٦٧ هو عدم العودة إلى حدود ما قبل هذه الحرب ، وعدم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية ، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم التخلي عن القدس .

وظل دعاة السلام مقابل إعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثلون قلة لا يعتد بها من بعض اليساريين وأساتذة الجامعات ، ولم يتزايد عددهم وتأثيرهم إلا بعد حرب ١٩٧٣ واستطاعوا تنظيم أنفسهم في حركة السلام الآن .

الفصل الخامس

التسوية الفلسطينية في اتفاق كامب ديفيد

تضمن إطار السلام في الشرق الأوسط (اتفاق كامب ديفيد) خطة لتسوية المسألة الفلسطينية على مراحل ، تبدأ بمرحلة انتقالية لا تتجاوز مدتها خمس سنوات ، بهدف نقل السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة نقلا سلميا وهادئا إلى سلطة فلسطينية تنتخب من بين سكانها انتخابا حرا . ويتم انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فور انتخاب تلك السلطة ، ويتم انسحاب للقوات الإسرائيلية وإعادة انتشار القوات المتبقية إلى مواقع أمنية محددة . وتحل السلطة الفلسطينية المنتخبة محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية المدنية . وتتفاوض الأطراف (مصر والأردن وإسرائيل) بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية . وتتضمن هذه الاتفاقية كذلك ترتيبات لضمان الأمن الداخلى والخارجى والنظام العام . ويتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية يمكن أن تضم مواطنين أردنيين ، وبالإضافة إلى ذلك تشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفى إدارة أو تشغيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

وفى خلال هذه المرحلة الانتقالية ، تجرى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وتعد لجنتان تتكون إحداهما من ممثلى مصر والأردن وإسرائيل والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتتفاوض على الوضع النهائى للضفة والقطاع وعلاقتها مع جيرانها والأخرى للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن (ولا تشارك فيها مصر) وتركز المفاوضات على أساس نصوص

ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتتناول بالحل موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن وغيرهما ، ويجب أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

وتقوم لجنة مستديمة مشكلة من ممثلين لمصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى بتقرير قواعد عودة الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، مع الترتيبات الضرورية لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام ، كما تتولى المسائل ذات الاهتمام المشترك . أما اللاجئون ، فإن مصر وإسرائيل وغيرهما من الأطراف المعنية سوف تتفق على إجراءات حل مشكلتهم حلا عاجلا وعادلا ودائما .

وقد سجلت الأطراف مواقفها المختلفة بشأن القدس فى خطابات أرفقت بالاتفاق ، وتضمن كتاب الرئيس السادات إلى الرئيس جيمى كارتر موقف مصر القائم على أساس اعتبار القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب احترام تطبيق قرارات مجلس الأمن - وخاصة القرار رقم ٢٤٢ - بشأنها ، وتوفير حرية الوصول إليها وممارسة الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة فيها بغير تمييز ووضع هذه الأماكن كل تحت إشراف ممثلى ديانتها ، كما ينبغى عدم تقسيم الوظائف الضرورية فى المدينة ، وإنما يمكن إقامة مجلس بلدى مشترك من العرب والإسرائيليين بالتساوى للإشراف على تلك الوظائف .

وأما مناحم بيجين ، فقد أشار فى خطابه إلى التشريع الإسرائيلى الذى سبق صدوره بشأن ضمها وإنها عاصمة إسرائيل .

وأما جيمى كارتر ، فقد أشار إلى موقف الولايات المتحدة الذى سبق أن أعرب عنه مندوبوها لدى الأمم المتحدة .

كما ألحق بالاتفاق كتاب موجه من الرئيس السادات يبدى فيه استعداد مصر لتمثيل الجانب العربى فى مباحثات الحكم الذاتى ، وذلك بعد التشاور مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى . (ويلاحظ أن اتفاق كامب ديفيد ينص على مشاركة مصر والأردن وعلى إمكانية أن يضم كل من وفديهما فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما الفلسطينيون من خارجهما ، فتكون مشاركتهم مع الوفدين باتفاق الأطراف) .

ولدى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، حاول الرئيس السادات أن يربط بين تنفيذ المعاهدة وتنفيذ أحكام اتفاق كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى

(وكان مناحم بيجين يرفض بشدة طوال المفاوضات تعليق تنفيذ المعاهدة على أية تسوية أخرى على نحو ما سبق ذكره) وتم الاتفاق على توجيه كتاب مشترك يوقعه الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الرئيس الأمريكي . وقد ألحق هذا الكتاب بالمعاهدة ، وينص الكتاب على بدء مفاوضات الحكم الذاتي خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، وفي حالة عدم اشتراك الأردن فإن المفاوضات تجري بين مصر وإسرائيل اللتين تتفاوضان بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن ، وقد حددتا هدفا للانتهاء منها خلال عام واحد حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن تكون الأطراف قد توصلت إلى اتفاق . وتقام سلطة الحكم الذاتي وتبدأ عملها خلال شهر واحد من انتخابها وتبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية لتحل محلها سلطة الحكم الذاتي ، ويتم حينئذ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ويعاد انتشار القوات المتبقية في مواقع أمن محددة . ويؤكد الكتاب مفهوم الطرفين بأن الولايات المتحدة ستشارك اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .

وهكذا ، أصبح هذا الكتاب المشترك واتفاق كامب ديفيد هما أساس مباحثات الحكم الذاتي ومرجعيتها .

الفصل السادس

مراحل مباحثات الحكم الذاتى

عقدت الجلسة الافتتاحية للمباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى فى بير سبع بإسرائيل يوم ٢٥ مايو ١٩٧٩ . وقد رأس الوفد المصرى كمال حسن على وزير الدفاع نيابة عن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية . ورأس الوفد الإسرائيلى يوسف بورج وزير الداخلية . أما الوفد الأمريكى ، فكان يرأسه سايروس فانس وزير الخارجية .

وفى ٦ يوليو ، اتفقت الوفود على إنشاء مجموعتى عمل مشتركتين ، تتولى الأولى مناقشة ترتيبات انتخاب السلطة الفلسطينية ، فى حين تتولى الثانية مناقشة السلطات والمسئوليات التى تمارسها تلك السلطة . كما اتفقت على إمكان إنشاء مجموعات عمل أخرى حسبما تتطلبه الحاجة . وترفع هذه المجموعات ، تقاريرها إلى الاجتماعات الوزارية .

وبدأت مجموعتا العمل اجتماعاتهما ، وتولى رئاسة الوفد المصرى فى مجموعة ترتيبات الانتخاب السفير عماد عبد الرازق ، فى حين أسندت رئاسة الوفد فى مجموعة السلطات والمسئوليات إلى السفير أحمد عزت عبد اللطيف .

وفى ٢٨ فبراير ١٩٨٠ ، قرر الوزراء إنشاء لجتين : الأولى للمسائل القانونية والثانية للمسائل الاقتصادية .

وقد أسندت رئاسة اللجنة القانونية إلى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، وديفيد نسيم وزير العدل الإسرائيلى .

وتوليت رئاسة اللجنة القانونية على مستوى الخبراء ، ولما حالت مشاغل الدكتور غالى دون مواصلة العمل باللجنة أوفدنى إلى تل أبيب لعقدها نيابة عنه . ولكن وزير العدل الإسرائيلي رفض وقفلت عائدا إلى القاهرة ، ومنذ ذلك الوقت واصلت اللجنة عملها على مستوى الخبراء وعقدت جولة واحدة في مصر بينى وبين المدعى العام الإسرائيلي اسحق زامير (الذى أصبح عضوا بالمحكمة العليا الإسرائيلية) ، وأخرى في تل أبيب .

وتوقف عمل اللجنتين القانونية والاقتصادية بعد أشهر قليلة ، في حين واصلت مجموعتا العمل المشار إليهما أعضائهما ، وأصبحت عضوا في اللجنة الخاصة بسلطات ومستويات سلطة الحكم الذاتى . وفي خريف عام ١٩٨١ ، أسندت إلى رئاسة وفد مصر في الفريق العامل الذى كلف بإجراء مباحثات مكثفة بقصد التوصل إلى مبادئ لتنفيذ اتفاق كامب ديفيد ، وكان الوفد المصرى يضم عناصر من خيرة رجالات وزارة الخارجية منهم السفراء عبد الحليم بدوى وفوزى الأبراشى وحسن عبد الهادى وسيد أنور أبو على ، وكان الوفد الإسرائيلى في مباحثات الحكم الذاتى يعمل طبق خطة موضوعة أعدتها لجنة برئاسة إياهو بن اليسار (أول سفير إسرائيلى في مصر وأحد صقور الليكود) - وكانت خطة جامدة لا ترى في الحكم الذاتى الفلسطينى سوى عدد محدود من الوظائف الإدارية يتولاها الفلسطينيون تحت سيطرة إسرائيلية كاملة . وتأكيداً لهذا الموقف أسندت المباحثات إلى وزارة الداخلية للتدليل على الطابع الداخلى لهذا النظام .

وكان يرأس الوفد الإسرائيلى في مجموعة العمل ثم في الفريق العامل حاييم كوبرسكى وكيل وزارة الداخلية . وهو رجل هادئ الطباع دمث الخلق يتحلى بالصبر وضبط النفس ، وينفذ بأمانة خطة الليكود للحكم الذاتى الإدارى .

وكان الوفد يحشد عدداً كبيراً من رجال القانون من بينهم إيلياكيم روبنشتاين الذى تولى فيما بعد رئاسة الوفد في المفاوضات الإسرائيلية مع الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك فى واشنطن ، ويوثيل زنجر الذى شارك فى مفاوضات أوسلو . وكان يمثل المؤسسة العسكرية الجنرال أبراهام تامير (أبراشا) الذى اشترك فى المفاوضات المصرية الإسرائيلية منذ بدايتها .

أما الوفد الأمريكى ، فقد كان يرأسه - على المستوى الوزارى - ممثلون شخصيون للرئيس كارتر (ثم الرئيس ريجان) . فتولى رئاسته روبرت ستراوس ثم سول لينوفيتس

وأخيرا ريتشارد فيربانكس . وعلى مستوى الخبراء ، جيمس ليونارد ثم وات كلوفيريوس . وكان الوفد يضم عدداً من رجال الخارجية منهم دانييل كيرتزر الذى استمر يواصل العمل ضمن الفريق الأمريكى المسئول عن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية فيما بعد ، والمستشارين القانونيين ، ومنهم ألان كريسكو نائب المستشار القانونى لوزارة الخارجية .

وكانت المفاوضات تجرى فى البلدين على التناوب ، وعقدت الجولات التفاوضية فى بير سبع وهيرتزل وحيفا وتل أبيب فى إسرائيل ، وفى الإسكندرية والجيزة بمصر (وقد تمسك الوفد الإسرائيلى بعقدها فى الجيزة وليس فى القاهرة بسبب رفض مصر عقدها فى القدس !) كما عقدت اجتماعات خارج البلدين بقصد تحريك المفاوضات فى واشنطن ولاهاى ونيويورك .

وبلغ عدد الاجتماعات العامة (الوزارية) ١٦ اجتماعا ، أما الاجتماعات على مستوى مجموعات العمل واللجان فبلغت ٣٤ اجتماعا .

ويمكن تقسيم مباحثات الحكم الذاتى إلى مرحلتين : الأولى منذ افتتاحها فى ٢٥ مايو ١٩٧٩ حتى انقطاعها فى أكتوبر ١٩٨٠ لمدة عام عقب ضم إسرائيل القدس الشرقية بتشريع أصدره الكنيست ، والثانية التى بدأت فى ٢٥ أكتوبر ١٩٨١ والتى يمكن تسميتها بمرحلة المباحثات المكثفة .

الفصل السابع

استراتيجيتنا التفاوض المصرية والإسرائيلية

حددت مصر منذ بدء مباحثاتها مع إسرائيل بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى استراتيجية واضحة تقوم على الأسس التالية :

أولاً : إن الهدف النهائى من عملية السلام هو تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربى الإسرائيلى تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، وإن القضية الفلسطينية وهى جوهر هذا النزاع يجب أن تحل بكل جوانبها على أساس حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة وخاصة حقه فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى .

ثانياً : الهدف من المرحلة الانتقالية هو تهيئة الظروف الملائمة لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ، بنقل السلطة إلى السلطة الفلسطينية للحكم الذاتى نقلاً سلمياً منظمًا من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية وأن تحل الأخيرة محلها وتوفير الظروف المناسبة لمشاركة الشعب فى كل المفاوضات المؤدية إلى حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، وخاصة بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وإعادة انتشارها فى مواقع أمنية محددة ، ووضع ترتيبات أمنية يتفق عليها .

ثالثاً : يجب أن تكون المباحثات على أساس نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية ، وقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع مبادئها ونصوصها ، بالإضافة إلى اتفاق كامب ديفيد والخطاب المشترك الموجه إلى الرئيس كارتر فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ .

رابعاً : يجب أن تكفل ترتيبات انتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية حرية عملية الانتخاب وأن توضع الضمانات اللازمة لذلك ، ومنها الإفراج عن كل المسجونين السياسيين وتسهيل عودة النازحين ومشاركة الفلسطينيين المقيمين فى القدس فى الانتخابات ، وأن يجرى الانتخاب تحت الإشراف الدولى ، وتوضع الضمانات لحرية التعبير السياسى .

خامساً : يجب أن يكون نقل السلطة إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى نقلاً حقيقياً وأن تتمتع بسلطات كاملة تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتشارك فى كل مراحل المفاوضات ، وأن يكون لها طابع نيابى وتستوثق من آراء الشعب الفلسطينى فى كل الأمور المتعلقة بحل المشكلة الفلسطينية ، ويتناسب عدد أعضائها مع طابعها التمثيلى وسلطاتها ومسئولياتها .

سادساً : يراعى فى وضع ترتيبات الأمن أن تحقق اهتمامات الأطراف المعنية على السواء ، وتتولى قوة الشرطة المحلية التى تشكلها سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية مهامها فى حفظ الأمن الداخلى والنظام العام مع إقامة صلة مستمرة بينها وبين ضباط الاتصال الإسرائيلىين والمصريين (والأردنيين) .

سابعاً : تعتبر الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة إقليماً واحداً وكلاً لا يتجزأ ويجب تأمين الاتصال فيما بينها ، وتعتبر كافة التغيرات الجغرافية والسكانية التى أحدثتها إسرائيل فيها باطلة ولاغية ، كما تعتبر المستوطنات الإسرائيلية فيها غير مشروعة .

ثامناً : تولى اللجنة المستمرة الرباعية (التى تشارك فيها مصر والأردن) السلطات ذات الطابع السيادى .

وقد وجدت مصر فى أحكام « إطار السلام فى الشرق الأوسط » ما يدعم الاستراتيجية التفاوضية التى حددتها . فالإطار يشير إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية ، وكلها تعترف بحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ينص على مبدأ عدم اكتساب الأراضى بالحرب ويدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى التى احتلتها ، ولذا فإن انسحاب القوات الإسرائيلية وانتشار ما يتبقى منها إلى مواقع أمنية محددة يجب أن يكون خطوة نحو إتمام الانسحاب الكامل .

كما ينص الاتفاق على أن تكون سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى منتخبة انتخاباً حراً وتنقل إليها السلطة ، ولذا يجب أن يتم الاتفاق على ضمانات تكفل حرية الانتخاب ومن حيث إنها سلطة منتخبة ، فإنها يجب أن تكون فى تشكيلها هيئة نيابية تستمد سلطتها من الشعب الذى انتخبها وأن يكون عدد أعضائها متناسباً مع طابعها النيابى .

كما ينص الاتفاق على أنها تتمتع بالحكم الذاتى الكامل ، وهذا يعنى أنها تتمتع بكافة السلطات والمسئوليات التى يكفلها هذا النظام .

وينص كذلك على أن ترتيبات الأمن تراعى اتهامات الأطراف على السواء ، ومن ثم فإنها يجب ألا تكون المبرر للانتقاص من سلطات تلك السلطة أو عرقلة ممارستها لها .

وأخيراً ، فإن اتفاق كامب ديفيد ينص صراحة على حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة ، ويجب أن تؤدى المرحلة الانتقالية إلى إيجاد الظروف المناسبة لذلك .

أما الاستراتيجية الإسرائيلية ، فقد كانت مبنية على أسس مناقضة تماماً . ويمكن إيجازها على النحو التالى :

أولاً : الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومرحلة الوضع النهائى وتجنب الخوض فى مناقشة الحل الدائم حيث إن المفاوضات بشأنه مؤجلة ، ومن ثم فإنه يلزم استبعاد حق تقرير المصير ومبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٤٢ من مفاوضات المرحلة الانتقالية .

ثانياً : إن هدف مفاوضات الحكم الذاتى محدد فى الاتفاق على الترتيبات الانتقالية وهو وضع ترتيبات عملية لنقل السلطة وتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى .

ثالثاً : إن الحكم الذاتى يتعلق بالسكان الفلسطينين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وليس بالإقليم وأرضه .

رابعاً : الحكم الذاتى ذو طابع إدارى وليس سياسياً .

خامساً : إن السلطات والمسئوليات التى تتولاها سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية قاصرة على ما يتم الاتفاق على نقله ، حيث إن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية - رغم أنها ستنسحبان - فإنها باقيتان وتمارسان

هما أو إسرائيل ذاتها ما لا ينقل إلى الفلسطينيين من سلطات ومسئوليات . فإسرائيل هي مصدر السلطة وستظل كذلك .

سادسا : تمارس سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية سلطاتها ومسئولياتها بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل .

سابعا : تشكل السلطة الفلسطينية من مجلس إدارى واحد ويكون عدد أعضائه مساويا لما ينقل إليها من وظائف .

ثامنا : الأمن هو مسؤولية إسرائيل وحدها ، وتعمل قوة الشرطة المحلية تحت إشرافها وطبقا لما تحدده لها إسرائيل من مهام .

والواقع أن إسرائيل فسرت نصوص اتفاق كامب ديفيد الغامضة بها بخدم استراتيجيتها .

ففيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية ، زعمت وفودها أنها مبادئ تحكم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية فى معاهدات السلام ، ولا تنطبق فى حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وربما كان مجال إثارتها مفاوضات.الوضع النهائى .

والحكم الذاتى يتعلق بالسكان ، إذ إن اتفاق كامب ديفيد ينص على « توفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة » .

كما أنه ذو طابع إدارى ، حيث إن الاتفاق يشير بصراحه إلى أنه سلطة حكم ذاتى (مجلس إدارى) .

وبالرغم مما ينص عليه الاتفاق من أن سلطة الحكم الذاتى تحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فإنها لا تمارس كل سلطاتها ومسئولياتها ، وإلا لما أسند الاتفاق لأطراف المباحثات مهمة تحديد هذه السلطات والمسئوليات .

وهكذا ، كانت الفجوة بين المواقف الأساسية المصرية والإسرائيلية واسعة يصعب التوفيق بينها . وقد ساعد على ذلك الغموض الذى صيغت به أحكام اتفاق كامب ديفيد ، والتى صورها أحد رجال القانون بأنها أشبه بمنطقة يكتنفها الضباب الكثيف .

وقد تجلّى الاختلاف فى مفهوم الطرفين للحكم الذاتى الفلسطينى منذ البداية فى النموذج الذى قدمه كل منهما لتصوراته بشأن تنفيذ اتفاق كامب ديفيد .

أما النموذج المصرى للحكم الذاتى ، المقدم فى ٢٨ يناير ١٩٨٠ ، فكان يقوم على انتقال كافة السلطات والمسئوليات التى تمارسها الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية المنتخبة التى تتمتع بحكم ذاتى كامل يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمتد ولايتها إلى كافة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية . وتشكل السلطة الفلسطينية من ٨٠ إلى ١٠٠ عضو وتتكون من جمعية ومجلس تنفيذى . وتنسحب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية انسحابا كاملا وشاملا كخطوة أولى ، كما تنسحب القوات الإسرائيلية ويعاد انتشار ما يتبقى منها فى مواقع أمنية محددة ، وتلغى كافة التغيرات الجغرافية والسكانية التى أحدثتها إسرائيل بما فى ذلك ضم القدس الشرقية ، ويوقف الاستيطان طوال الفترة الانتقالية ، ويتم الاتفاق على ترتيبات للأمن تشارك فيها السلطة الفلسطينية بقوة بوليس .

وأما النموذج الإسرائيلى ، المقدم فى ١٦ يناير ١٩٨٠ ، فقد قسم السلطات والمسئوليات إلى مجموعات ثلاث : ما ينقل إلى المجلس الإدارى الفلسطينى - وما يمارس بالمشاركة بين المجلس وإسرائيل - وما يتبقى من سلطات ومسئوليات . ويتشكل المجلس من ١١ عضوا ويتولى السلطات العامة من إصدار اللوائح وإقرار الميزانية والتعاقد والتقاضى واستخدام الموظفين ، كما يتولى ١١ إدارة (بقدر عدد أعضائه) هى الزراعة والصحة والشئون الدينية والعمل والشئون الاجتماعية والصناعة والتجارة والمالية والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة والعدل والشئون المحلية بما فيها البوليس . ويحدد النموذج مسئوليات فروع الإحصاء والخدمات المدنية والمطبوعات الرسمية والمحفوظات . كما يحدد مسئولية رئيس المجلس الفلسطينى فى التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام بمعاونة فريق غير منتخب ، وإلى جانبه مستشار قانونى ومحاسب عام ومسئول عن التنسيق الإدارى . ويعين المجلس ضباط اتصال للتنسيق مع السلطات الإسرائيلية ومع اللجنة الدائمة الرباعية (التى تشارك مصر والأردن فى عضويتها) .

الفصل الثامن

المرحلة الأولى للمباحثات

بدأت المرحلة الأولى للمباحثات في ٢٥ مايو ١٩٧٩ ، وانتهت بتوقفها في يوليو ١٩٨٠ عقب إصدار الكنيست الإسرائيلي قانوناً باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ومقرّاً للرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

وفي الجلسات الأولى ، قام الوفد الإسرائيلي بالاستعانة بعدد من الخبراء بشرح تنظيم الإدارة المدنية التابعة للحكومة العسكرية الإسرائيلية وتشكيلها وتوزيع العمل فيها وطريقة ممارسة سلطاتها ومسئولياتها .

ثم تقدم كل من الوفدين المصري والإسرائيلي بالنموذج الذي يقترحه للحكم الذاتي الفلسطيني على نحو ما سبق ذكره .

واقترح أن تجرى مناقشة السلطات والمسئوليات على أساس إدراجها في ثلاث قوائم : واحدة بشأن ما تمارسه سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ، والثانية تشمل السلطات والمسئوليات المشتركة (حسب التسمية الإسرائيلية) أو التي يجري التنسيق بشأنها (حسب التسمية المصرية) ، والثالثة تشمل السلطات والمسئوليات المتبقية التي تحتفظ بها إسرائيل (حسب التسمية الإسرائيلية) أو المحجوزة (حسب تسمية الوفد المصري) .

وقد أظهرت المناقشات مدى اتساع الفجوة بين مواقف الوفدين ، خاصة فيما يتعلق بالقائمة الثانية بالنسبة للمياه والأمن الداخلي والتخطيط العمراني وغيرها من المسائل كما أثارَت مناقشة القائمة الثالثة موضوع السيادة ومدى أحقية إسرائيل في ممارسة سلطات سيادية في حين أنها سلطة احتلال . أما القائمة الأولى . فإن الوفد الإسرائيلي كان يطالب بالتعاون والتنسيق في معظم المجالات التي تتولاها سلطة الحكم الذاتي .

وبوجه عام ، فإن الخلافات ظلت قائمة بالنسبة لعدد كبير من مجالات السلطات والمسئوليات ، ومنها الأراضي والموارد الطبيعية والاستعلامات والمواصلات والبريد والأماكن المقدسة والتشريع والسجلات والاقتصاد .

وبعد مرور ما يقرب على العام دون إحراز تقدم يذكر في المباحثات ، حاولت الإدارة الأمريكية دفع الطرفين المصرى والإسرائيلى إلى صياغة المبادئ المقترحة للاتفاق . وقد سلم الوفد المصرى إلى سول لينوفيتس فى ٤ مايو ١٩٨٠ ورقة تتضمن المبادئ التى يقترحها بشأن : انتخاب السلطة الفلسطينية - والفترة الانتقالية - وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية - وولاية السلطة الفلسطينية - وسلطاتها ومسئولياتها - وتشكيلها - وترتيبات الأمن - واللجنة المستديمة - ومفاوضات الوضع النهائى . ولم تخرج تلك المبادئ عن التصور العام الذى سبق أن تضمنه النموذج الذى سبق للوفد تقديمه . كما قدم فكرة فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ وأخرى فى ١٣ أكتوبر ١٩٨٠ بمناسبة اجتماع القمة الثلاثية الذى كان مزمعا عقده ، ولكن مساعى الولايات المتحدة لم تنجح فى تقريب وجهات النظر المصرية والإسرائيلية .

وظلت مصر طوال المباحثات تلح على إسرائيل فى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة لدى الفلسطينيين ، وخاصة بوقف عمليات الاستيطان التى ظلت حكومة مناحم بيجين تواصلها بشكل مكثف . كما طالبت بإلغاء الحظر على الأنشطة السياسية وكفالة حرية التعبير والاجتماعات ، والعفو عن المسجونين السياسيين ، ونقل مقر قيادة القوات المسلحة خارج المدن والقرى ، وإعادة الممتلكات الفلسطينية المصادرة ، والسماح للبنوك العربية فى الأراضي المحتلة باستئناف نشاطها ، وإعادة المبعدين وجمع شمل العائلات الفلسطينية ، وإلغاء القيود على استهلاك المياه ورى الحقول . . ولكن الحكومة الإسرائيلية لم تتجاوب مع أى من تلك المطالب ، وواصلت سياسة الاستيطان المكثف بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التى تعتبر المستوطنات غير مشروعة وتدعو إسرائيل إلى التوقف عن إنشائها .

كما تقدمت مصر إلى الولايات المتحدة - باعتبارها شريكا كاملا فى المفاوضات - بالعديد من الرسائل تحذر فيها من سياسة الحكومة الإسرائيلية وإجراءاتها ومن آثارها السلبية على المفاوضات ، وتلح على ضرورة بناء الثقة لدى الشعب الفلسطينى والعمل على مشاركته فيها .

وقد نشر تقرير قدمه سول لينوفيتس ممثل الرئيس كارتر إليه عقب المرحلة الأولى للمباحثات عن تقويمه لنتائجها . وتضمن التقرير أن المباحثات أحرزت تقدما فى

مناقشة الترتيبات الانتخابية لسلطة الحكم الذاتى - فيما عدا مسألة مشاركة سكان القدس الشرقية - وفيما يتعلق بهيكل السلطة وعدد أعضائها (المقدر بحوالى ٢٥ عضواً على الأقل) .

وحدد لينوفيتس المسائل الخلافية بين الطرفين فى : طبيعة ومصدر السلطة وما إذا كانت ذات طابع تشريعى أو إدارى - والمياه والأرض وكيفية المشاركة فيهما - والمستوطنات الإسرائيلية - والأمن - والقدس الشرقية .

وأشار التقرير إلى مدى التقدم فى مناقشة سلطة التشريع دون التوصل لاتفاق ، فمع تسليم الطرفين بأن تكون للسلطة الفلسطينية صلاحية إصدار التشريعات اللازمة للممارسة مسئولياتها ، فإن هذه السلطة يجب أن تكون متفقة مع طبيعة الترتيبات الانتقالية وآليات الأمن ولا تتعدها إلى المسائل المحتجزة للوضع النهائى .

وأشار إلى بعض التقدم فى مناقشة موضوع الأراضى بالاتفاق على احترام الملكيات الخاصة وإرجاء تحديد وضع الأراضى العامة إلى مفاوضات الوضع النهائى . كما أمكن تضيق الفجوة بالنسبة لموضوع المياه ، حيث اتفق على التعهد بعدم الإضرار بالسكان الفلسطينيين أو الإسرائيليين ومشاركتهم فى الاستفادة من مصادر المياه المشتركة بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة وضرورة التنسيق بين الجانبين .

وبالنسبة للأمن ، ذكر أنه من المتفق عليه ضرورة كفالة الأمن الداخلى والخارجى ومعاونة قوة البوليس المحلية فى توفير الأمن ، ووضع ترتيبات للاتصالات بينها وبين سلطات الأمن الإسرائيلية . وأما الأمن الخارجى ، فإنه من المنطق أن تتولاه إسرائيل طالما لم يشارك الأردن فى المباحثات .

كما أشار التقرير إلى اللجنة الدائمة (التى تشارك فيها مصر والأردن) ذاكرة أن الطرفين يعتمان إقامتها ودعوة الولايات المتحدة إلى الاشتراك فيها .

الفصل التاسع

مرحلة المباحثات المكثفة

الواقع أن تقرير لينوفيتس ، بالصورة التي نشر بها ، وإن كان يصف الوضع الذي انتهت إليه المباحثات في مرحلتها الأولى ، إلا أنه يبدى قدراً من التفاؤل لم يكن له ما يبرره من الواقع . فقد كانت الخلافات بين الجانبين - القائمة على اختلاف المفاهيم الأساسية حول طبيعة الحكم الذاتي ومداه وأهدافه - لم يكن من اليسير التوفيق بينها ، وهذا ما حاوله الوفدان خلال مباحثاتها المكثفة التي بدأت في خريف ١٩٨١ .

وقد حدد البيان الوزاري الصادر في ٢٤ سبتمبر ١٩٨١ إجراءات وجدول أعمال هذه المباحثات ، فتضمن تكليف فريق عامل من الجانبين بإجراء المباحثات ومحاولة التوصل لمبادئ متفق عليها لتنفيذ اتفاق كامب ديفيد ، وحدد له جدولاً زمنياً مكثفاً لمدة ثلاثة أشهر . أما جدول الأعمال ، فأوضح البيان أنه يتضمن نطاق وولاية سلطة الحكم الذاتي ، ومسائل الأمن ، واللجنة الدائمة ، وبقية ترتيبات الانتخابات ، وبدء الفترة الانتقالية ، والسلطات والمسؤوليات بما فيها سلطة التشريع ، وبقية الموضوعات الرئيسية .

وتميزت هذه المرحلة بالمناقشات المستفيضة التي تعرضت لكثير من التفاصيل والجزئيات ، وتحقق بعض التقدم في المواقف شجع الجانبين على مد الفترة المحددة مرتين ، ولكن الخلافات حول المفاهيم الأساسية ظلت تتحكم في مواقف الوفدين المتفاوضين .

فبالنسبة لطبيعة سلطة الحكم الذاتي ، تمسك الإسرائيليون بوجهة نظرهم التي تعتبر السلطة مجلساً إدارياً ويتحدد عدد أعضائها بعدد الوظائف التي يتولاها ، وليست - كما

تطالب مصر - هيئة نيابية يتناسب عدد أعضائها مع عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . وحاول الوفد الأمريكي التوفيق بين الموقعين باقتراح زيادة عدد الأعضاء عن عدد الوظائف على أساس الأخذ بمعياري عدد مجالات عمل السلطة وطابعها النيابي معا .

وأثار موضوع ولاية السلطة الفلسطينية خلافات حادة . فقد استند وفد مصر على أن اتفاق كامب ديفيد يحدد نطاق ولايتها بالضفة الغربية وقطاع غزة ولا يضع أية استثناءات على هذه الولاية ، ومن ثم فإن ولايتها الإقليمية تشمل كل الأراضي والدومين العام وجوف الأرض بما يحويه من معادن وبتروول وجميع الموارد الطبيعية ومصادر المياه ، كما يشمل المياه الإقليمية بما فيها من صيد واستغلال اقتصادي ، وكذا المجال الجوي . وتشمل ولايتها القدس الشرقية التي تعتبر جزءاً من الضفة الغربية المحتلة ، كما تشمل المستوطنات الإسرائيلية التي تمثل إقامتها خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة .

وتمتد ولاية السلطة الفلسطينية إلى كافة السكان بغير استثناء سواء الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو غيرهما .

أما الوفد الإسرائيلي ، فقد رأى استثناء القدس والمستوطنات والإسرائيليين من ولاية السلطة . فالقدس - في رأيه - جزء من التاريخ والضمير اليهودي وقد أصبحت عاصمة إسرائيل الموحدة ، وأما المستوطنات وسكانها فلإنها أمور تخرج من مجالات المباحثات ويكفي القول بأن من حق اليهود الإقامة في أي جزء من أرض التوراة . كما اعترض على ولاية السلطة على المياه الإقليمية والمجال الجوي .

وتطرق النقاش إلى الولاية في الأمور الجنائية ، فالجسور المفتوحة وبقاء المستوطنات من شأنها اختلاط الفلسطينيين واليهود ، وكان ضروريا البت في مسائل القبض على الجناة والتحقيق والمحاكمة . ومع إقرار الوفد الإسرائيلي بأن من واجب الجميع احترام القوانين ، فإنه لم يستطع تقديم اقتراحات مقبولة بالنسبة لاتخاذ هذه الإجراءات ضد المستوطنين أو الإسرائيليين بوجه عام ، لا في الأمور الجنائية ولا في المنازعات المدنية .

وظلت الخلافات قائمة حول مدى السلطات والمسؤوليات التي تتمتع بها سلطة الحكم الذاتي ، واستمر النقاش على أساس القوائم الثلاث : ما تمارسه السلطة منفردة - وما تمارسه بالاشتراك مع إسرائيل - وما يتبقى من سلطات .

ولم تسلم القائمة الأولى من مطالبة الوفد الإسرائيلي بأن تكون ممارسة السلطة الفلسطينية لها مشروطة بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل ، حتى لا تكاد تمارس إحداها استقلالها بدون تدخل من قبل إسرائيل .

واقترح الوفد المصرى الاتفاق على معايير للتنسيق والتعاون ، وشكلت مجموعة عمل فرعية لهذا الغرض ، ولكنها لم تتوصل لاتفاق .

أما السلطات المشتركة ، فقد اقترح الوفد الإسرائيلى أن تشمل استعمال الأراضي ، وذلك بعد استبعاد الأراضي المخصصة للإسرائيليين أو التى يديرونها ، وتلك التى تدخل ضمن المواقع الأمنية الإسرائيلية ، وكان رأيه هو تشكيل هيئة مشتركة إسرائيلية فلسطينية تختص بالموافقة على استعمال الأراضي (عدا المستثناة) ، الأمر الذى يعطى إسرائيل فى حقيقة الأمر حق الاعتراض على استعمال الأراضي العامة . أما الملكيات الخاصة ، فإنه يجب حمايتها .

واقترح الجانب الإسرائيلى كذلك أن تشترك السلطة الفلسطينية وإسرائيل فى ممارسة السلطات والمسئوليات المتعلقة بالمياه ، والموارد الطبيعية والطاقة ، وحماية الأماكن المقدسة ، وتخطيط المدن وتنظيم المباني ، وعدد آخر من المجالات .

وأما السلطات المتبقية ، فقد اقترحت إسرائيل أن تتولاها . ولما كان أمر هذه السلطات يثير مشكلة مصدر السلطة خلال فترة الحكم الذاتى ، وما إذا كانت السلطة الفلسطينية تستمد سلطاتها من الشعب الفلسطينى الذى ينتخبها أم إنها تعمل بتفويض من إسرائيل ، وبالتالي فإنها تظل خاضعة لها ، فقد أثار هذا الموضوع جدلا طويلا . واقترح الوفد الأمريكى عدم الدخول فى مناقشات أيديولوجية اكتفاء بافتراض أن اتفاق الحكم الذاتى هو نفسه مصدر السلطة ومناقشة كل مجال على حدة .

وتمسك وفد مصر بأن الشئون الخارجية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن تمارسها إسرائيل التى لا تتعدى كونها سلطة احتلال ، وطالب بأن تكون لسلطة الحكم الذاتى الحق فى إبرام الاتفاقات عدا التى لها طابع سياسى أو عسكرى وأن يكون من حقها إجراء الاتصالات خاصة مع بقية الدول العربية ، وأن تتلقى المساعدات مباشرة .

وكان الوفد الإسرائيلى حريصا على رفض إسناد أية سلطات تمثل رموزاً للسيادة من قريب أو بعيد للسلطة الفلسطينية ، فقد رفض أن تصدر هذه السلطة العملة أو طابع البريد أو جوازات السفر ، واقترح أن تستمر الأوضاع القائمة بوجه عام ، فيستمر تداول الشيكلى الإسرائيلى والدينار الأردنى ، والطابع البريدية ، وتستعمل جوازات السفر الأردنية وتصرف وثائق سفر عند الضرورة ، ويكون الحصول على التأشيرات الأجنبية عبر القنصليات الإسرائيلية ، كما يستمر وضع الاتصالات السلوكية واللاسلكية على حاله .

واقترح الوفد المصرى إسناد السلطات السيادية مؤقتا للجنة الدائمة المشكلة من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل .

كما تمسك الوفد الإسرائيلى بأن تكون لإسرائيل المسئولية المطلقة عن الأمن الخارجى والداخلى ، مع مشاركة الشرطة المحلية فى حفظ النظام العام والأمن الداخلى تحت إشرافها .

وبعد التردد ، وافق الوفد الإسرائيلى على أن تكون لسلطة الحكم الذاتى سلطة التشريع ، وإنما وضع عليها قيوداً لضمان إشراف إسرائيل على ممارستها لها ، واشترط أن تكون سلطة لائحية لتنفيذ القوانين القائمة إلا أنه أبدى تفهماً لمقتضيات عمل السلطة وما تستلزمه ممارستها لسلطاتها فى المجالات المختلفة من إصدار التشريعات أو تعديل القوانين وإلغائها ؛ غير أن الوفدين لم يتمكنوا من الاتفاق على صيغة مقبولة . وقدم الوفد الأمريكى بصفة غير رسمية بعض الصياغات ، ولكن لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق .

وهكذا — ظلت الخلافات بين الوفدين المصرى والإسرائيلى طوال مرحلة المباحثات التى قام بها الفريق العامل قائمة حتى فيما يتعلق بالموضوعات الأساسية .

وقد حاول الوفد الأمريكى الذى شارك فى مرحلتى المباحثات ، أن يعاون الوفدين بتقديم صياغات توفيقية فى بعض الأحيان ، أو التقدم بأوراق غير رسمية لمساعدتهما على المناقشة ، وإعداد خلاصات لمواقف الجانبين لتيسير التفاوض ، ولكن اتساع الفجوة بين المفاهيم الأساسية لهما حال دون إعداد وثيقة المبادئ التى كان الفريق العامل يحاول الاتفاق عليها .

كما أجرى المسئولون الأمريكيون اتصالات فى عاصمتى الجانبين وفى نيويورك خلال مرحلتى المباحثات ، وفيما بينهما وكذا فى الشهور الأخيرة لها ، محاولين دفع هذه المباحثات ، وقدموا أوراقا غير رسمية فى محاولات لتقريب شقة الخلاف ولكن الظروف السياسية المحيطة بمباحثات الحكم الذاتى — فضلا عن تعارض المفاهيم والأهداف — أدت إلى فشلها .

وتوقفت المباحثات نهائيا عقب الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ .

كان من أكبر أسباب فشل مباحثات الحكم الذاتى إجراؤها فى غياب أصحاب الشأن الأصليين ، فقد كان غريبا أن تتفق مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على أن تتولى

مباحثات ترسم مستقبل الشعب الفلسطيني في غياب ممثلي هذا الشعب . فعلى فرض نجاح الأطراف الثلاثة في التوصل إلى اتفاق ، فما هو السبيل إلى تنفيذه ؟ وماذا يكون الموقف عندما يرفض سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الاتفاق ، وقد بدا ذلك واضحا منذ رفضوا خطة كامب ديفيد رفضا قاطعا مؤيدين من كافة الدول العربية ؟ وهل كانت الأطراف الثلاثة تتصور إمكان فرض ذلك الحل بالقوة ؟

لقد بذلت مصر جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وحرصت على المحافظة على هوية هذا الشعب وعملت على إبقاء القضية الفلسطينية حية على المستوى العربى ، وفي المجال الدولى حتى تمكنت من الحصول على اعتراف الأمم المتحدة ودول كثيرة بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وكان الدور المصرى حاسماً في الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لهذا الشعب وفي دعوة ياسر عرفات لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكيف ينتهى الأمر إلى أن تتولى مصر الاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . . وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني ؟

ولم يكن الأمر بهذه البساطة ، فقد حاولت مصر (والولايات المتحدة) طوال الوقت إقناع الفلسطينيين والأردنيين بالانضمام إلى المباحثات ، ولكن رفضهم كان قاطعاً ، واضطرت مصر إلى دخول مباحثات محكوم عليها مسبقاً بالفشل بالرغم من تفانى وفدها في تلك المباحثات في المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني ورفض أى تنازل قد يضر بمستقبله .

أما الأسباب الأخرى لفشل مباحثات الحكم الذاتى ، ففي مقدمتها اختلاف المفهوم الأساسى بشأن هذا النظام والهدف منه بين مصر وإسرائيل ، والسياسة التى ظلت حكومة مناحم بييجين تنتهجها في الضفة الغربية وقطاع غزة لفرض الضم الفعلى لهذه الأراضى .

الباب السابع

رياح التفسير في الثمانينات

الفصل الأول

نحو نظام عالمى جديد

فى صيف عام ١٩٨٢ توليت منصبى الجديد سفيراً لمصر فى فيينا ، وهو منصب قد يثير الغبطة بسبب ما تتمتع به النمسا من طبيعة ساحرة ، غير أننى أعترف بأننى كنت مقصراً فى حق نفسى ومتجنياً على أسرتى فلم نهمل من المباهج النمساوية إلا بقدر محدود للغاية .

والواقع أن مهمة السفير فى فيينا أصبحت شاقة بعد أن انتقل إليها كثير من المنظمات الدولية . ويكفى أن أذكر أن دولة مثل الولايات المتحدة لها أربعة سفراء فيها ، أحدهم متفرغ للعلاقات الثنائية ، والثلاثة يتولون تمثيل بلادهم لدى المنظمات الدولية ، فى حين أن مصر شأنها شأن الدول المحدودة الإمكانيات لها سفير واحد يقوم بكل الأعمال . وكانت الاجتماعات تعقد على مدار العام على التتابع فى المنظمات المختلفة ، وحاولت أن يكون تمثيل مصر فيها على أعلى مستوى فى وقت كانت علاقاتنا مع الدول العربية مقطوعة وتسبب لنا المصاعب فى المجالات الدولية ، وقد كان انتخابى رئيساً لمجلس المحافظين بوكالة الطاقة الذرية انتخاباً لأول مصرى يشغل هذا المنصب ، كما توليت رئاسة عدد كبير من اللجان فى كافة المنظمات .

ومع هذا ، فقد أدى الخط القومى العربى الذى التزمت به إلى ارتياح ممثلى الدول العربية .

ولم يحل قطع العلاقات العربية مع مصر دون ارتباطى بعلاقات الصداقة الوثيقة مع السفراء العرب ، متجاوزين معا القيود الدبلوماسية والأوضاع الرسمية ، بل كانت

اجتماعاتنا وسهراتنا متواصلة ولم يتردد أحدنا في قبول دعوة الآخر في أى وقت إلى المقابلات أو المآدب حتى في المناسبات الرسمية .

وقد كانت لى لقاءات هامة مع المستشار النمساوى برونو كرايسكى . ولاشك في أن كرايسكى واحد من أبرز رجال السياسة المعاصرين . كان غزير المعلومات يتلقاها أولا بأول من أصدقائه في كل الدول العربية وإسرائيل ، بل وفي كل دول العالم ولم يكن يرضن على بمعلوماته وتحليلاته الصائبة .

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبه كرايسكى بين مصر وإسرائيل لتقريب المواقف بين البلدين قبل كامب ديفيد ، فإنه لم يكن مرتاحا لما انتهت إليه أوضاع المنطقة بعد عقد هذه الاتفاقات ، وما أدت إليه من عزلة مصر في العالم العربى ، وكان شديد الانتقاد لسياسات حكومة الليكود .

وقد وضع كرايسكى — منذ لقائه بعبد الناصر عام ١٩٦٤ (على ما أذكر) أسس سياسة ثابتة لبلاده تجاه الشرق الأوسط تقوم على مناصرة القضية الفلسطينية . وكانت النمسا أول دولة غربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية . ولا تزال النمسا حتى اليوم تسير على النهج الذى رسمه كرايسكى في مواقفها من أزمة الشرق الأوسط .

وخلال السنوات الأربع التى قضيتها في النمسا ، تعاملت مع ثلاثة وزراء للخارجية ، وكانت لى لقاءات دورية مع السفير تشوفين مدير شئون الشرق الأوسط لتبادل الآراء حول تطورات الموقف في الشرق الأوسط . وكان متابعا لهذه التطورات يوما بيوم ملها بدقائق التحركات السياسية ، ولهذا كانت لقاءاتنا مناسبات مفيدة لكلينا لتبادل المعلومات والآراء ، كما كانت لى مقابلات هامة مع رجال المستشارية النمساوية والأحزاب ، وقد لعبت الدبلوماسية النمساوية دورا هاما بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ورتبت عدداً من اللقاءات بينهما على أراضيهما ، ولاشك في أن الحوارات غير الرسمية التى عقدت في النمسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى كانت لها آثارها الهامة في خلق الأجواء النفسية التى خففت من حدة العداء بين الجانبين وتحقيق قدر من التفاهم أدى في نهاية الأمر إلى المصالحة التاريخية بينهما .

وقد أدى اتهام المنظمات اليهودية العالمية كورت فالدهايم بالعمل مع النازية خلال الحرب العالمية إلى توتر العلاقات بين النمسا وإسرائيل . وقد عبر الشعب النمساوى عن رفضه للتدخل في شئونه الداخلية بالوقوف إلى جانب فالدهايم وانتخابه رئيسا للجمهورية وتأييده في هذا المنصب حتى انتهاء فترة رئاسته ، وذلك بالرغم من الحظر الذى فرضته عليه الولايات المتحدة تأييداً لموقف اليهودية العالمية .

وبعد بضعة أشهر من انتخاب فالدهايم رئيسا للنمسا انتهت فترة عملى فى فيينا ، وعدت إلى ديوان الوزارة لأشغل منصب مساعد لوزير الخارجية .

وكانت تلك الفترة بداية مرحلة التطورات الكبرى على الساحة الدولية . فقد بدأت تتفاعل آثار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وعقد فى فيينا العديد من المؤتمرات الدولية والأوربية والندوات . كما كانت تجرى فيها مفاوضات خفض المتبادل للقوات ، وصعد نجم جورباتشوف فى موسكو وبدأت لقاءات القمة بينه وبين الرئيس الأمريكى ريجان ، ثم توالى الأحداث سريعة متعاقبة لتؤذن بعصر جديد .

فى الثالث من ديسمبر ١٩٨٩ ، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش والزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف عقب اجتماع القمة بينهما على السفينة ماكسيم جوركى الراسية فى مالمو ، أن الحرب الباردة قد انتهت وأن العالم دخل عصرا جديدا من السلام والتعاون .

ولاشك فى أن الوفاق الجديد يختلف عن الوفاق الذى شهدته العلاقات الدولية منذ أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والذى مر بمراحل متعددة وتخللته فترة من الحرب الباردة فى السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥ .

ففى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٥ ، اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية عددا من الإجراءات من أجل تحقيق الوفاق الدولى ، بدءا . بإقامة اتصال تليفونى مباشر بين البيت الأبيض والكرملين عام ١٩٦٣ وعقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ومعاهدة الاستخدام السلمى للفضاء ومعاهدة إنقاذ رجال الفضاء عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، وسياسة الانفتاح إلى الشرق التى بدأها الجنرال دييجول وتبعته بريطانيا وتجاوب معها ويلي برانت . وبعد تولى ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ . أعلن سياسته القائمة على التحول من المواجهة إلى التفاوض ، وأدت هذه السياسة إلى بدء مفاوضات سولت للحد من التسلح وتوقيع اتفاقية موسكو فى مايو ١٩٧٢ ، واتفاقية منع الحرب النووية فى يونيو ١٩٧٣ . وتعددت لقاءات القمة بين نيكسون وبريكنيف فعقدوا ثلاثة اجتماعات فى السنوات من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٤ ، وواصل الرئيس الأمريكى فورد هذه السياسة وعقد لقاء قمة مع بريكنيف فى فلاديفوستك وبدأ المفاوضات بشأن سولت (٢) .

وربما كان من أهم ما تحقق خلال تلك الفترة عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وعقد مفاوضات فيينا بشأن خفض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوروبا .

فقد عقد رؤساء دول وحكومات ٣٥ دولة (٣٣ دولة أوروبية والولايات المتحدة وكندا) مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في هلسنكي ، وأصدروا البيان الختامي للمؤتمر والذي ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : الأول بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الأوربي ، والثاني يتضمن برنامجا شاملا للتعاون في المجالات التجارية والصناعية والعلمية والتقنية والبيئية والمواصلات والسياحة وغيرها ، والثالث خاص بالتعاون في المجالات الإنسانية وغيرها بها في ذلك التبادل الثقافي والتعليمي وتبادل المعلومات والاتصالات بين الأفراد وتسوية المسائل الإنسانية كجمع شمل العائلات .

وواصل المؤتمر أعماله من خلال اجتماعات متتالية في بلجراد (أكتوبر ١٩٧٧ - مارس ١٩٧٨) ومدريد (نوفمبر ١٩٨٠ - سبتمبر ١٩٨٣) وفيينا (١٩٨٦) وكان له آثار بعيدة المدى على الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا . حيث أدت الاجتماعات إلى انفتاح الكتلة الشرقية إلى الغرب . الأمر الذي أدى في النهاية إلى التطورات الهامة التي حدثت منذ تولى جورباتشوف السلطة .

وأما مفاوضات خفض المتبادل والمتوازن للقوات في أوروبا ، فقد بدأت في فيينا عام ١٩٧٣ ، بمشاركة ١١ دولة ٧ من المعسكر الغربي (الولايات المتحدة - بريطانيا - ألمانيا الاتحادية - بولجيكيا - وهولندا - ولكسمبورج - وكندا) و ٤ من حلف وارسو (الاتحاد السوفيتي - وألمانيا الشرقية - وبولندا - وتشيكوسلوفاكيا) و ٨ دول مراقبة من المعسكرين (النرويج - والدانمارك - وإيطاليا - واليونان - وتركيا - وبلغاريا - والمجر - ورومانيا) . واتسمت المفاوضات بالبطء وصعوبة التوصل لاتفاق ، خاصة بعد انتكاسة الوفاق الدولي التي دامت عشر سنوات بسبب سياسة ليونيد بريجنيف ورفاقه .

فقد شهدت الأعوام من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ انتهاج بريجنيف سياسة نشطة حقق فيها كثيرا من المكاسب على حساب المعسكر الغربي ، وأدى ذلك إلى عودة الحرب الباردة وإلى تشكك الغرب في جدوى الوفاق . ومن بين مظاهر الحرب الباردة الجديدة انتشار الوجود الكوبي في أنجولا وموزامبيق وأثيوبيا ، ونشر الصواريخ المتحركة ذات الرؤوس النووية الثلاث في أوروبا ، والتدخل الفيتنامي في الهند الصينية ، ثم الغزو السوفيتي لأفغانستان .

والواقع أن الولايات المتحدة قد سيطر عليها ما يمكن تسميته بعقدة حرب فيتنام . ولكن مع تولى رونالد ريغان الرئاسة عام ١٩٨٠ ، بدأت سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي - الذي أسماه ريغان بإمبراطورية الشر - وأعلن عن مشروع حرب الكواكب

وخصص له الكونجرس ٢٦ مليار دولار ، ورد على الصواريخ السوفيتية في أوروبا بصواريخ بيرشينج . وبالرغم من عقد مؤتمر استكهولم بشأن نزع السلاح في أوروبا في يناير ١٩٨٤ ، ظلت العلاقات الدولية تسيطر عليها الحرب الباردة إلى أن تولى جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٥ .

وقد غيرت السنوات من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ الأوضاع العالمية تغييرا جذريا ، فقد أدت سياسة جورباتشوف الإصلاحية إلى حدوث انقلاب شامل في أوضاع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، كما أدت سياسته الخارجية إلى انتهاء الحرب الباردة وتبوأ الولايات المتحدة مركز القيادة في العالم الذي بدأ يتشكل فيه نظام دولي جديد .

فالمالبث الزعيم السوفيتي أن تخلص من أندريه جروميكو الذي ظل يشغل منصب وزير الخارجية طوال فترة الحرب الباردة الجديدة ، كما تخلص من بقية أعوان بريجنيف .

وأعلن عن ثورته الإصلاحية « البريستريوكا » و « الجلاسنوست » ، القائمة على أساس التجديد الشامل لكل أوجه الحياة السوفيتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية ، وإعادة هيكلة النظام السوفيتي . والجمع بين الاشتراكية والديموقراطية . كما أوضح أن السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي سوف تمثلها سياسة الإصلاح الداخلية .

وخلال السنوات من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩ ، عقد ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريغان أربعة اجتماعات . بدأت بإعلان العزم على منع قيام حرب نووية أو غير نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ثم الاتفاق في اجتماع القمة الثاني على وقف المشروع الأمريكي لحرب الكواكب مقابل إجراءات نزع السلاح في أوروبا ، وفي القمة الثالثة اتفق الزعيمان على تدمير الصواريخ المتوسطة المدى (الخيار الذري) وفي الرابعة على (ستارت واحد) بخفض ٥٠٪ من الترسانة النووية لكل من الدولتين .

أما اجتماع القمة الخامس ، فقد كان بين الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش وجورباتشوف في مالطة ، وهو الذي أعلن فيه انتهاء الحرب الباردة .

وكما أدت سياسة جورباتشوف الخارجية إلى انتهاء الحرب الباردة وقيام الوفاق والتعاون مع الولايات المتحدة ، فإن سياسته الداخلية قد فتحت الأبواب في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية للتحرر والتفكك ، فقد سقط الستار الحديدي وامتدت الثورة الديموقراطية والاستقلالية إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي ودول شرق ووسط

أوروبا ، فسقطت الديكتاتوريات في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقية .

ومن ناحية أخرى ، تم توحيد ألمانيا بعد تحطيم حائط برلين وسقوط النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية في مارس ١٩٩٠ بفوز الأحزاب المؤيدة للوحدة ، ثم عقد معاهدة موسكو في سبتمبر ١٩٩٠ ، وزال بذلك آخر مظهر من مظاهر الحرب الباردة .

ومع انتهاء الحرب الباردة وبدء مرحلة الوفاق الدولي أخذت تظهر على الساحة الدولية ملامح عصر جديد ، ويتشكل تدريجيا نظام دولي يحل محل ذلك الذي ساد العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، واتسم بثنائية القطبين الأمريكى والسوفيتى .

ومن أهم ملامح هذا العصر الجديد ما يلى :

أولا : تبوأ الولايات المتحدة الدور القيادى على الساحة الدولية . فقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتى وإمبراطوريته إلى انشغاله بالمشاكل الداخلية ومحدودية الدور الذى يلعبه على المسرح الدولى .

ثانيا : التحول من نظام القطبين (الأمريكى والسوفيتى) إلى نظام جديد تقف الولايات المتحدة على قمته ، مع بقاء نفس القطبين الأقوى عسكريا واستراتيجيا ، إلى جانب أقطاب متعددة ذات إمكانات اقتصادية وسياسية هامة ، هى الجماعة الأوروبية واليابان والصين . ولايزال هذا التحول يثير الجدل حول طبيعة النظام الجديد .

أما الجماعة الأوروبية ، فقد قررت إنشاء سوق كبرى وإقامة اتحاد اقتصادى ونقدى مع بداية عام ١٩٩٣ (اتفاقية ماسترخت) وتحقيق وحدتها السياسية وتوحيد سياساتها الخارجية والأمنية ، والتى لو تحققت فإن الاتحاد الأوروبى سوف يلعب على الساحة الدولية دورا أساسيا مستقلا عن كل من الولايات المتحدة وروسيا ، وخاصة بعد ترتيب علاقاته مع دول شرق ووسط أوروبا .

وأما اليابان . فقد أصبحت عملاقا اقتصاديا يملك التقنية المتقدمة التى تنافس التقنية الأمريكية . وقد بدأت تتجه نحو لعب دور سياسى دولى يتفق مع إمكاناتها الاقتصادية والتقنية الهائلة .

وأما الصين ، فإن معدلات التنمية الاقتصادية العالية فيها - إلى جانب إمكاناتها البشرية والعسكرية - ترشحها لأن تكون فى المستقبل القريب أحد الأقطاب الدولية .

ويمكن القول بأن الدول الآسيوية المسماة بالنمور الآسيوية تتقدم هي الأخرى نحو المشاركة في تشكيل ملامح العالم الجديد .

ثالثا : التعاون السوفيتي الأمريكي في التصدي للمشاكل الإقليمية وإيجاد حلول لها .
فقد أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران وتم انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وانسحبت القوات الكويتية من أنجولا وناميبيا وحصلت الأخيرة على استقلالها ، كما انسحبت القوات الفيتنامية من كامبوديا وعاد الوفاق السوفيتي الصيني وسقط نظام أورتيجا في نيكاراغوا واستردت الأغلبية السوداء حقوقها في جنوب افريقيا .

ولذا كان الكثير من المشاكل الإقليمية القديمة قد سويت أو بدىء في تسويتها . فإذا مشكلة القوميات قد تفجرت في الاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الأخرى ، وخاصة في يوغوسلافيا وتسببت في الحروب والاضطرابات .

رابعا : تعاظم دور الأمم المتحدة نتيجة للوفاق الأمريكي السوفيتي (ثم الروسى) ، فقد امتد التعاون بين الدولتين العظميين إلى هذه المنظمة الدولية بعد أن كان لجوء إحداها لاستعمال حق الاعتراض (الفيتو) يؤدي إلى شل أعمال مجلس الأمن . وقد تجلّى هذا التعاون في مواجهة الغزو العراقي للكويت حيث تمكنت الولايات المتحدة من استصدار العديد من القرارات التى مكنتها من إقامة التحالف والتدخل العسكرى ضده وتحرير الكويت ثم فرض العزلة الدولية على النظام العراقى ، ويبدو أن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد على الأمم المتحدة في تنفيذ سياستها الدولية بهدف إسباغ الشرعية الدولية عليها .

خامسا : انحسار دور مجموعة عدم الانحياز وضعف نفوذ العالم الثالث بوجه عام في ظل الوفاق الدولى مع تدهور أوضاعه الاقتصادية نتيجة للثورة التكنولوجية التى قللت من الاعتماد على المواد الخام ، وتراكم ديونه وازدياد تبعيته لاقتصاديات الدول الرأسمالية .

كما خسرت حركات وقضايا التحرر الوطنى الدعم والمساندة اللذين كان يقدمهما له الاتحاد السوفيتي بعد التغيير الذى أدخله جورباتشوف على سياسة بلاده الخارجية وكانت الدول العربية في مقدمة الدول التى تأثرت بهذه السياسة الجديدة .

سادسا : انتشار المبادئ الليبرالية ومذهب السوق الحرة على مستوى العالم واطمحلال المذهب الاشتراكي وشيوع المجتمعات الاستهلاكية في الدول التي كانت تدين بالاشتراكية ، سواء في الاتحاد السوفيتي أو دول شرق أوروبا ودول العالم الثالث ، وسقوط النظم الشمولية .

سابعا : الاتجاه إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الضخمة . فقد ازداد عدد الدول أعضاء الجماعة الأوروبية ، وبدأت المفاوضات بينها وبين دول منظمة الإفتا للانضمام إليها ، كما تتطلع دول شرق ووسط أوروبا إلى عقد اتفاقات معها ومن ناحية أخرى ، عقدت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاقا لإقامة تكتل اقتصادي تواجه به التكتل الاقتصادي الأوربي ، وإقامة تكتل آسيوي مماثل .

الفصل الثانى

رياح التغيير فى الشرق الأوسط

العالم العربى فى الثمانينات

ظلت صفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام لمدة عام - بدأ فى فبراير ١٩٨٥ - مجالا لحوار شاركت فيه نخبة من رجال الفكر والسياسة المصريين والعرب بشأن المأزق العربى وكيفية الخروج منه ، وقد أعقب نشر تلك المقالات حوار حول الأوضاع العربية والحلول المقترحة . وتضمن الكتاب الذى أصدرته دار الأهرام تحت عنوان « المأزق العربى » تحليلا للمقالات وندوة الحوار يتلخص فيها يلى :

أولا : أن ثمة اتفاقا على أولوية ثلاث قضايا هى : عودة مصر إلى أسرة الدول العربية - والديموقراطية - وحل القضية الفلسطينية .

ثانيا : أهم أسباب المأزق العربى الراهن بحسب ترتيبها هى : هزيمة ١٩٦٧ - وغياب مصر - واتفاقات كامب ديفيد - ومساندة الولايات المتحدة لإسرائيل .

ثالثا : بالنسبة للحلول المقترحة ، فإن التركيز على : عودة مصر للصيف العربى - وقضية الديموقراطية - وحل القضية الفلسطينية - ومواجهة أمريكا وإسرائيل - وتسوية الخلافات العربية - والتخلص من التبعية - وحل مشكلة لبنان - وإلغاء اتفاقات كامب ديفيد - وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى - وتعديل ميثاق الأمم المتحدة .

والواقع أن أوضاع العالم العربى كانت فى مطلع الثمانينات متردية وتتطلب بذل الجهود المخلصة من أجل إصلاحها .

كانت القطعية العربية لمصر لاتزال قائمة منذ توقيعها اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ، وكان لغياب دور مصر القيادي آثاره الملموسة على النظام العربى الإقليمى - والمتمثل فى الجامعة العربية - فى تفجر الخلافات بين عدد من الدول العربية دون التمكن من تسويتها .

ووقع الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وحصار إسرائيل عاصمة عربية لأول مرة وارتكاب مذابح صابرة وشاتيلا .

وفى مصر ، اغتيل أنور السادات وبدا منذ تولى حسنى مبارك الرئاسة أنه ينوى انتهاج سياسة جديدة تختلف عن تلك التى سببت الفرقة العربية . ولم يكن متصورا أن يبدأ حكمه بإنهاء اتفاقات كامب ديفيد بل تابعت مصر مباحثات الحكم الذاتى فى موعدها الذى كان محددًا . ولكن الغزو الإسرائيلى للبنان وما صاحبه من فظائع أدبى إلى اتخاذ مبارك لقراره بسحب السفير المصرى من إسرائيل ، وإلى قطع مباحثات الحكم الذاتى نهائيا ، ثم إعلان انتهاء كامب ديفيد من الناحية العملية .

وبدأ تطور الأوضاع العربية . ويرصد التقرير الاستراتيجى العربى - الذى تصدره صحيفة الأهرام - لعام ١٩٨٧ أربعة مظاهر رئيسية للصحة العربية هى : تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة فى الوطن العربى - وتلطيف المنافسات والخصومات العربية - والاقتراب من وضع إطار معقول للتراضى بين الدول العربية ، وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربى الإسرائيلى والحرب العراقية الإيرانية - واندلاع الانتفاضة الفلسطينية .

ومع نهاية عام ١٩٨٧ ، أمكن تهدئة الأوضاع فى لبنان ، وتحققت المصالحة بين الفصائل الفلسطينية خلال اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر ، وأعيدت العلاقات بين الجزائر والمغرب ، ووضعت مشكلة الصحراء الغربية على طريق التسوية السياسية ، وتمت المصالحة وإعادة العلاقات بين ليبيا وتونس ، والمصالحة بين ليبيا والعراق ، وعقد الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير ، كما تحقق قدر من الإجماع العربى تجاه الحرب العراقية الإيرانية فى مؤتمر عمان بانضمام سوريا إلى الموقف العربى فى مواجهة إيران .

وكان من أهم التطورات عودة مصر إلى الصف العربى . فقد قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد فى عمان السماح بعودة العلاقات الثنائية بين مصر والدول العربية ، وسرعان ما أعيدت هذه العلاقات ، وعادت مصر عام ١٩٨٩ لاحتلال مقعدها فى الجامعة العربية فى مؤتمر القمة الطارىء فى الدار البيضاء .

وفى ديسمبر ١٩٨٧ هبت الانتفاضة الفلسطينية التى دفعت بالجهود السلمية لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى . واتجهت الدول العربية إلى المطالبة بان تكون التسوية عن طريق مؤتمر دولى تشارك فيه الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن .

وقد شهدت الثمانينات إقامة تجمعات عربية فرعية إلى جانب الجامعة العربية . فإلى جانب مجلس التعاون الخليجى أقامت مصر والعراق والأردن واليمن مجلس التعاون العربى ، وبدأت الاتصالات والاجتماعات لإقامة اتحاد بين دول المغرب العربى .

ومن ناحية أخرى . أدركت الدول العربية ضرورة إصلاح الجامعة العربية وزيادة فاعليتها ، فاستؤنفت أعمال اللجنة المكلفة بتعديل ميثاقها واتجهت إلى الأخذ بنظام الأغلبية فى إصدار قراراتها وإقامة محكمة لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء .

وكان من الطبيعى أن تؤثر التطورات الجذرية على الساحة الدولية وبدء تشكل نظام عالمى جديد على الأوضاع فى العالم العربى والشرق الأوسط بوجه عام . ولعل أهم تلك التطورات ما طرأ على سياسة الاتحاد السوفيتى من تغيير جذرى . فقد انتهجت موسكو سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط ، فتخلت عن دورها التقليدى - خلال فترة الحرب الباردة - فى مساندة القضايا العربية وتزويد الدول العربية بالسلاح ، وسأيرت الولايات المتحدة فى مساعى التسوية السلمية ، وطبعت علاقاتها مع إسرائيل وفتحت أبوابها أمام المهاجرين اليهود إليها . كما أدى انفراد الولايات المتحدة بالدور القيادى على الساحة الدولية إلى تزايد مخاوف الدول العربية بسبب السياسة الأمريكية المائلة لإسرائيل . وقد انعكست هذه المخاوف على أعمال القمة العربية فى بغداد فى مايو ١٩٩٠ حيث ظهر الانقسام بين الدول المعتدلة والمتشددة فى مواجهة الأوضاع الدولية الجديدة . ولاشك فى أن إسرائيل وجدت فى تبوأ الولايات المتحدة مركز القيادة الدولية ما يطمئنها على مستقبلها بين دول الشرق الأوسط .

وبعد تحرير الكويت من الغزو العراقى ، بدأت مرحلة جديدة تميزت بتردى الأوضاع العربية وانقسام العالم العربى بين معسكرين ، أحدهما يجمع الدول التى تحالفت

مع الولايات المتحدة من أجل تحرير الكويت ويشمل دول الخليج ومصر وسوريا بوجه خاص ، والآخر يجمع الدول التي كانت تتعاطف مع النظام العراقي ، وفرضت العقوبات الدولية على العراق ولا تزال قائمة حتى الآن .

الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج

وصلت رياح التغيير إلى الشرق الأوسط وانتقلت إلى دوله الأفكار الليبرالية وآليات السوق الحرة والخصخصة ، كما ارتفعت الدعوة إلى الديمقراطية والحريات السياسية . وقد كانت لانحياز الاتحاد السوفيتي وكتلته ، ومواقفه الجديدة من مشاكل الشرق الأوسط آثارها القوية على الدول العربية على نحو ما سبق ذكره .

كما امتدت آثار ثورة الخميني في إيران إلى دول المنطقة فانتشر المد الإسلامي في كثير من الدول العربية ، وقويت شوكة الحركات الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (حماس والجهاد) وفي لبنان (حزب الله) وازدادت عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي . واثتهجت حكومة إيران سياسة راديكالية بمحاولة تصدير ثورتها ومساندة الحركات الإسلامية في الدول العربية ، وبدأت تسعى إلى القيام بدور رئيسي في الخليج .

وكانت حرب الخليج نقطة تحول حاسم في الشرق الأوسط . فقد أظهرت مدى قوة التدمير للأسلحة الحديثة ، وأكدت سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة ، كما أثبتت عجز إسرائيل عن القيام بدورها السابق كحليف استراتيجي للولايات المتحدة والدول الغربية ، فضلا عن التشكيك في نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على احتلال الأراضي بعد وصول صواريخ صدام إلى أراضيها .

وأدت الحرب إلى تردى الأوضاع العربية وإضعاف المشاعر القومية التي كانت موجهة ضد إسرائيل ، فقد جاءت المخاطر من داخل العالم العربي ذاته وأصبح العرب أكثر تقبلا للسلام مع الدولة العبرية .

كما ثبت عجز النظام الإقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية والذي لم يستطع الحيلولة دون وقوع العدوان العراقي ، وأصبحت الجامعة غير قادرة على القيام بدورها نتيجة الانقسامات بين أعضائها .

وأصبحت المنطقة مهياة للدعوة لنظام إقليمي جديد لا يقتصر على الجامعة العربية ، بل يتسع لبقية دولها - بما فيها إسرائيل وإيران وتركيا - وقد أدى نجاح تجربة مؤتمر الأمن

والتعاون الأوربي إلى التفكير في نظام شرق أوسطى مماثل يقوم على مستوى دول المنطقة في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية وغيرها ، وتحل في إطاره المشاكل الإقليمية المختلفة .

وقد وجدت الولايات المتحدة الظروف القائمة عقب حرب الخليج ملائمة لإقامة النظام الإقليمي الجديد ودفع عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، فتقدمت بمبادرتها لعقد مؤتمر مدريد .

ومع ذلك ، فإن استمرار فرض العقوبات على العراق وعزله - هو وإيران - عن النظام الإقليمي من شأنها أن يقللا من فاعليته .

الفصل الثالث

المسألة الفلسطينية قبل الانتفاضة

عندما تولى رونالد ريغان رئاسة الولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٨٠ ، كانت المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى متوقفة ثم دخلت المرحلة الثانية التى كانت تستهدف الاتفاق على مبادئ لتنفيذ كامب ديفيد فى أكتوبر ١٩٨١ .

وكان أرييل شارون يشن حربه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ضد العناصر الوطنية ويحاول السير قدما فى تنفيذ مخططاته للقضاء على نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية ودعم «روابط القرى» التى يعدها للتعاون مع إسرائيل وقبول الحكم الذاتى الإدارى المحدود الذى ترفضه المنظمة .

وكانت مصر تشعر بعزلتها عن العالم العربى الذى استجاب لقرارات قمة بغداد ، وأعلن القطيعة الكاملة معها . ورغم إلحاح مصر على إسرائيل لكى تتخذ إجراءات لبناء الثقة مع الفلسطينيين حتى يمكن إشراكهم فى المباحثات ، فقد كانت سياسة حكومة بيجين كفيلة بهدم ثقتهم فى أى كلام يقال عن تحسين أحوالهم وإدارة شئونهم بأنفسهم .

وعندما تعثرت المباحثات وثبت فشل «روابط القرى» ، اتجه شارون بأنظاره إلى لبنان ، وتحمّرت فى ذهنه فكرة ضرب منظمة التحرير فى موقع قيادتها وتصفية وجودها فى الأراضى اللبنانية . وكانت خطته طموحة لا تكتفى بتحقيق هذا الهدف ، بل تسعى كذلك إلى تنصيب حليف لإسرائيل رئيسا للجمهورية اللبنانية ، وبذلك تؤمن إسرائيل حدودها الشمالية وتتمكن من فرض النظام الذى تراه فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بغير معارضة .

وتوجه شارون إلى الولايات المتحدة ليعرض خطته على ألكساندر هيج وز الخارجية ، وعاد واثقا من أنه حصل على النور الأخضر من الإدارة الأمريكية الجديدة

والواقع أن إدارة الرئيس ريجان كانت قد أعلنت سياستها الخارجية القائمة على : أساسى ، هو تعبئة كل الطاقات ضد الاتحاد السوفيتى ونظامه الشيوعى فى العا وخرج هيج باستراتيجية سماها « التوافق الاستراتيجى strategic consensus » و على تكتيل أصدقاء الولايات المتحدة فى ائتلاف ضد ما أسماه ريجان « إمبراطورية الب قاصدا الاتحاد السوفيتى وحلفاءه وأصدقاءه فى العالم . وكانت سماء العلاقات الد قد تلبدت بغيوم حرب باردة جديدة ، وخاصة بعد أن قام الاتحاد السوفيتى باحة أفغانستان . ولم يكن يعنى ريجان وإدارته أن تكون ثمة خلافات أو نزاعات بين أصد الولايات المتحدة الذين يشكلون هذا التوافق الاستراتيجى ، فالهدف الأسمى هو ض النفوذ السوفيتى فى كل مكان .

وكانت نظرة ريجان إلى إسرائيل أنها الحليف الأول للولايات المتحدة فى الة الأوسط ، والرصيد الاستراتيجى الذى تعتمد عليه فى المنطقة ، وهى التى يجب الولايات المتحدة أن ترتبط معها باتفاقات تعاون استراتيجى فى مواجهة الاتحاد السو وأعوانه .

ولم يبد ريجان اهتماما كبيرا بمباحثات الحكم الذاتى ، ولم يجد داعيا فى مبدأ الة لتعيين ممثل خاص له فيها على نحو ما فعل كارتر لتأكيد دور الولايات المتحدة كش كامل فى المباحثات ، وإنما تأخر تعيين هذا الممثل فى شخص ريتشارد فيربانكس حتى ١٩٨٢ .

كما عدل عن مواقف الادارات الأمريكية السابقة التى تعتبر الاستيطان الاسرائي للأراضى الفلسطينية المحتلة غير مشروع .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد تولى الحكم فى أواخر عام ١٩٨١ ، وساورت حة بيجين الشكوك بشأن استمرار سياسة الرئيس السابق أنور السادات ، وحاولت مباحثات الحكم الذاتى والتوصل إلى اتفاق قبل إتمام الانسحاب من سيناء ، وحا مصر بدورها إزالة الشكوك الإسرائيلية بمواصلة المباحثات فى المواعيد المحددة لها ، حاولت إسرائيل تصعيد موقفها وطلبت نقل هذه المباحثات إلى القدس ، أبدت رفضها القاطع وتوقفت المباحثات بالرغم من مسعى الولايات المتحدة بين البلدي

محاولات أخيرة لتقريب وجهات النظر في المسائل الخلافية . ولما وقع الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في يونيو ١٩٨٢ ، أعلنت مصر وقف المباحثات نهائياً .

وانتهت المعارك الدموية في لبنان إلى نتائج لم يكن يتوقعها شارون وحكومته . فرغم نجاح إسرائيل في إجلاء منظمة التحرير عن الأراضي اللبنانية ، فقد انتقلت قيادة المنظمة وإدارتها إلى تونس ، ورغم انتخاب بشير الجميل رئيساً للبنان ، فإنه لم يمض في منصبه طويلاً إلى أن اغتيل ، ورغم محاولة فرض اتفاقية إسرائيلية لبنانية فقد رفض البرلمان اللبناني التصديق عليها . وكانت آثار الحرب اللبنانية داخل إسرائيل وخيمة ، فقد أدت إلى انقسام الرأي العام الإسرائيلي بصورة لم تعرفها إسرائيل منذ إنشائها . فقد شارون منصبه كوزير للدفاع ، كما فقد ألكساندر هيج منصبه كوزير للخارجية الولايات المتحدة . وقد قوبل تعيين جورج شولتز محله بارتياح الدول العربية حيث اتبع سياسة أكثر تعقلاً واعتدالاً من سلفه .

وقد دفعت الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب اللبنانية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى إعلان مبادرة جديدة في أول سبتمبر ١٩٨٢ .

واستهل مبادرته بإبداء الارتياح لإجلاء منظمة التحرير من بيروت ذاكراً أن الوقت قد حان للتوصل إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط ، وأن الحرب في لبنان أظهرت أمرين : الأول هو أن الخسائر التي منيت بها المنظمة لم تضعف من تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه . والثاني هو أن انتصارات إسرائيل العسكرية لا تحقق لها وحدها السلام بين إسرائيل وجاراتها ، ويجب التوفيق بين الحقوق المشروعة للفلسطينيين والمتطلبات الأمنية لإسرائيل ، كما يجب توسيع المشاركة في عملية السلام بانضمام الأردن والفلسطينيين إليها .

وتقوم مبادرة ريغان على أساس تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد ، وتتناول الفترة الانتقالية مؤكدة أن الولايات المتحدة تؤيد إعطاء الفلسطينيين سلطة حقيقية على أنفسهم وعلى الأرض ومواردها مع ضمانات عادلة بشأن المياه ، كما تؤيد إقامة روابط مشاركة بين الضفة الغربية وغزة وبين الأردن ، وتؤيد كذلك تجميد الاستيطان تجميداً حقيقياً ، ولكنها تعارض إزالة المستوطنات القائمة في الوقت الحالي ، وفي الوقت نفسه تعارض أية إجراءات من شأنها إعطاء حقوق سيادية لإسرائيل ولا للفلسطينيين باستثناء مسئولية إسرائيل عن الأمن الخارجي .

كما تتناول الوضع النهائي ، فتتضمن أن الولايات المتحدة ترى انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يتطلب انسحاب إسرائيل في مقابل السلام ، أما الحدود فيجب تحديدها في المفاوضات ، ويتوقف مدى الانسحاب على طبيعة السلام وترتيبات الأمن . كما تعتقد الولايات المتحدة أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها عن طريق بسط السيادة الإسرائيلية أو عن طريق إقامة دولة فلسطينية ، كما أنها لا تؤيد تفسير حق تقرير المصير بأنه لا يعنى سوى إقامة هذه الدولة ، وإنما ترى أن يكون الحل في إقامة علاقة مشاركة بين الضفة الغربية وغزة وبين الأردن . أما القدس ومصير المستوطنات فهما من المسائل التي تعالج في مفاوضات الوضع النهائي .

ويتبين من مبادرة ريجان أن الولايات المتحدة ظلت متمسكة بفكرة الحل المرحلي للمسألة الفلسطينية ، بل وبخطة كامب ديفيد ذاتها ، وإن كانت تفصح في المبادرة عن رأيها في الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بإقامة كيان فلسطيني يتمتع بحكم ذاتي حقيقي ويرتبط بعلاقة المشاركة مع الأردن . كما تتميز المبادرة بأنها تطالب بالوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي في تلك الأراضي .

وقد بادر مجلس الوزراء الإسرائيلي برفض المبادرة باعتبارها مخالفة لاتفاقات كامب ديفيد ، كما رفضها المجلس الوطني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٣ باعتبارها تنكر حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما لاتعترف بمنظمة التحرير . وفشلت المبادرة .

وتزامنت مبادرة ريجان مع المبادرة العربية المعروفة بخطة فاس والتي أقرها مؤتمر القمة العربية في ٦ سبتمبر ١٩٨٢ ، وتقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وإزالة المستوطنات ، وضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة أو التعويض بقيادة منظمة التحرير وإقامة فترة انتقالية لعدة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة تنشأ بعدها دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . ووضع ضمانات سلام لكل دول المنطقة مع ضمان مجلس الأمن لتنفيذ هذه المبادئ .

وقد قوبلت المبادرة العربية باستحسان الدول العربية التي رأت فيها نوعا من التحرك العربي الإيجابي ، وخاصة بما تعنيه ضمنا من الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة . وشهد عام ١٩٨٤ تجديد رئاسة رونالد ريجان ، كما أجريت خلاله الانتخابات

الإسرائيلية، ولكن نتائجها غير الحاسمة أدت إلى ائتلاف تكتل الليكود مع حزب العمل والاتفاق على تولي رئاسة الحكومة بالتناوب بين كل من اسحق شامير وشيمون بيريس وقد تولى الأخير الرئاسة حتى عام ١٩٨٦. أما منصب وزير الدفاع، فقد تولاه اسحق رابين.

وأصبحت الظروف مهيأة لبذل مزيد من الجهود لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وفي خريف عام ١٩٨٤ زار ريتشارد مير في مساعد وزير الخارجية الأمريكية المنطقة وأمضى فيها عدة أسابيع. وكان الملك حسين قد أبدى الاستعداد للمشاركة في عملية السلام خلال زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة وأعرب كل من الرئيس مبارك والملك فهد عن رغبتيهما في قيام الولايات المتحدة بمساع جديدة. كما ركز الرئيس المصري على ضرورة التعامل مع منظمة التحرير، واقترح القادة العرب عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن.

وفي ١١ فبراير ١٩٨٥، عقدت منظمة التحرير مع الأردن اتفاقاً بشأن العمل المشترك، يتضمن إجراء مفاوضات من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير التي تكون مشاركتها ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وتكون التسوية للمسألة الفلسطينية قائمة على أسس: الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إطار اتحاد كونفيدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلي، وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وحل المسألة الفلسطينية بجميع جوانبها.

ولكن جورج شولتز ظل يعارض فكرة المؤتمر الدولي إلا إذا كان آلية رمزية لا تتدخل في المفاوضات بين الأطراف. كما تمسكت الإدارة الأمريكية بضرورة دخول الأردن في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وعلقت الاستجابة لطلب الأردن من الأسلحة على هذا الشرط.

وكان الملك حسين يأمل في إقناع الإدارة الأمريكية بإجراء اتصالات مع وفد أردني فلسطيني مشترك يضم ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إقناع الأخيرة بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ثم يعقب ذلك عقد مؤتمر دولي وإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، ولكن ياسر عرفات اشترط لقبول القرار المذكور الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حق تقرير المصير. وأرسل حسين إلى الولايات المتحدة كشافاً بأسماء بعض الفلسطينيين واختارت واشنطن شخصين واحداً من الضفة الغربية

والآخر من غزة ، ولكنها عادت تطالب بإجراء مفاوضات مباشرة رافضة فكرة المؤتمر الدولي . وكادت الاتصالات تنجح وسافر مساعد وزير الخارجية ريتشارد ميرفي إلى عمان للقاء وفد أردني فلسطيني ، ولكن الرئيس ريجان عاد فاشتراط استبعاد أى فلسطيني ينتمى إلى منظمة التحرير ، ورفض المؤتمر الدولي متمسكا بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل ، ولم يتم اللقاء .

وألقي الملك حسين في ١٩ فبراير ١٩٨٦ خطابا مستفيضا كشف فيه النقاب عن اتصالاته مع الإدارة الأمريكية ، كما أظهر تعذر استمرار التنسيق والعمل المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وألغت المنظمة الاتفاق الذي سبق أن عقدته مع الأردن في ١١ فبراير ١٩٨٥ .

وظلت الدول العربية متمسكة بعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يشارك فيه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن ، تأكيداً للشرعية الدولية وضماناً لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأبدى شيمون بيريس وزير خارجية إسرائيل عدم اعتراضه على إطار دولي تجري فيه المفاوضات المباشرة ، كما بدأ جورج شولتز يخفف من معارضته لفكرة المؤتمر الدولي .

وفي لقاء سرى تم بين الملك حسين وشيمون بيريس في لندن في ١١- أبريل ١٩٨٧ ، توصلا إلى الاتفاق على ألا يكون للمؤتمر الدولي المقترح حق التدخل في المفاوضات سواء بإبداء الرأي أو الاعتراض على الاتفاقيات التي يتم توصل الأطراف إليها من خلال مفاوضاتهم الثنائية . واتفقا على افتتاح المؤتمر بحضور ممثلي الدول دائمة العضوية لمجلس الأمن والأطراف التي تقبل القرار ٢٤٢ . ولكن إسحق شامير ، الذي كان قد تولى رئاسة الحكومة بعد بيريس ، رفض اقتراح عقد مؤتمر دولي وتنصل من اتفاق حسين/ بيريس .

الفصل الرابع

المقاومة والانتفاضة الفلسطينية

كان الاتجاه السائد لدى سكان الضفة الغربية عقب الاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليها قبل الحرب وإعادة الضفة إلى سلطة المملكة الهاشمية ، ليس من قبيل الولاء للحكم الأردني ، وإنما من أجل إيجاد رابطة مع دولة عربية تحول دون انعزالهم عن العالم العربي ، والحيلولة دون ضم إسرائيل للضفة ، وخاصة بعد أن اتضحت نياتها في تهويد الأراضي العربية .

وكانت إسرائيل من جانبها ترى في الأردن الطرف الذي تتفاوض معه بشأن مستقبل الضفة الغربية ، وقد انتهجت سياسة الجسور المفتوحة وسمحت باستمرار دفع الحكومة الأردنية مرتبات الموظفين فيها .

وظهرت منذ بداية الاحتلال مقاومة سكان الضفة وغزة للسياسات والممارسات الإسرائيلية ، فقد أعلن أكثر من مائة من زعمائها معارضتهم لضم إسرائيل للقدس الشرقية ، وفي أكتوبر ١٩٦٧ وقع ١٢٩ من الزعماء — ومن بينهم حكمت المصري — «الميثاق الوطني لعرب الضفة الغربية» ، ونددوا فيه بضم القدس منتقدين الموقف السلبي للحكومة الأردنية ، ولكنهم أبدوا فيه معارضتهم لفكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة لأنها ستكون دولة تابعة لإسرائيل .

وفي الوقت الذي لجأت فيه إسرائيل إلى إبعاد العناصر الوطنية النشطة ، واصلت ما أسمته بسياسة عدم التدخل ، وسمحت باستمرار ممارسة العمد والمجالس البلدية أعمالهم .

وخلال السنوات الثلاث الأولى للاحتلال ، جرت اتصالات بين السلطات الإسرائيلية وعدد من الزعماء لمناقشة فكرة إقامة كيان فلسطيني في الضفة ، ويبدو أن

الهدف منها كان ممارسة إسرائيل نوعاً من الضغط على الملك حسين . وقد تزعم الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية عدد من الزعماء ، من بينهم المحامى عزيز شحادة ومحمد الجعبرى . كما أيد الحزب الشيوعى الأردنى الفلسطينى حق الشعب الفلسطينى فى ممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولته على أساس قرار التقسيم .

وفى قطاع غزة ، بدأ نشاط المقاومة مباشرة عقب الاحتلال الإسرائيلى ، وفى سبتمبر ١٩٦٧ ، أصدرت الجبهة الوطنية الموحدة (التى تضم الشيوعيين والبعثيين ومنظمة التحرير الفلسطينية وعدداً من المستقلين) ميثاقها المتضمن أهدافها فى عودة الإدارة العربية كنقطة البداية لتحرير فلسطين ورفض أية خيارات أخرى مثل عودة الإدارة الأردنية أو التدويل أو إقامة كيان فلسطينى تابع لإسرائيل .

وقد كان لمعركة الكرامة التى خاضها رجال المقاومة الفلسطينيون بنجاح فى مارس ١٩٦٨ ضد القوات الإسرائيلية أثرها فى إلهاب المشاعر الوطنية .

ومع مضى الوقت دون التوصل لتسوية بشأن الأراضى المحتلة ، فقد سكان الضفة الغربية وغزة الأمل فى الحلول السلمية ، وظهرت طبقة جديدة من القيادات الوطنية لتحل محل القيادات التقليدية ، وضعف تأثير الأخيرة على رأى العام الفلسطينى واضطرت إلى قطع اتصالاتها مع السلطات الإسرائيلية وسحب مشروعاتها .

وقد أدت أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠ إلى تدهور النفوذ الأردنى فى الضفة وغزة وارتباط المقاومة الوطنية فى الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفى يناير ١٩٧٣ ، اتخذ المجلس الوطنى الفلسطينى قراراً بإنشاء جهاز جديد فى الأراضى المحتلة لتنسيق نشاط المقاومة فيها ، فشكلت فى شهر أغسطس الجبهة الوطنية فى الأراضى المحتلة التى أعلنت فى بيان لها رفض تمثيل الأردن للشعب الفلسطينى . وازداد نفوذ الجبهة فلجأت إسرائيل إلى إبعاد ثمانية من قادتها إلى الأردن ، الأمر الذى أدى بدوره إلى قيام التظاهرات للتنديد بقرار الإبعاد .

وأدى النجاح الذى أحرزته منظمة التحرير على الساحة الدولية ، وخاصة دعوة ياسر عرفات لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد المنظمة الجارف من قبل سكان الأراضى المحتلة ، ذلك التأييد الذى تجلّى فى نتائج الانتخابات البلدية التى أجريت فى أبريل ١٩٧٦ وفاز فيها أنصار المنظمة فوزاً كاملاً .

وكانت ردود الفعل لزيارة السادات للقدس متبانية ، فرغم التأييد العام للزيارة وتطلعهم لما قد تسفر عنه من إنهاء الاحتلال الإسرائيلى ، فإن ما انتهت إليه الأمور من

عقد اتفاقات كامب ديفيد قد خيب آمال الفلسطينيين في الداخل ووقع ٩٦ منهم بياناً يعارضون فيه هذه الاتفاقات .

وشكلت « لجنة التوجيه القومي » بهدف مقاومة اتفاقات كامب ديفيد ، وتمكنت عام ١٩٧٨ من تنظيم تظاهرات معارضة لها ، فتصدت لها إسرائيل وقامت بإبعاد اثنين من العمدة (محمد ملحم وفهد القواسمة) في مايو ١٩٨٠ واعتدى بعض الإسرائيليين بقنبلة أصابوا بها بسام الشكعة ، وقامت السلطات الإسرائيلية بحل الجبهة .

وقد ازدادت أعمال البطش الإسرائيلية منذ تولى تجمع الليكود برئاسة مناحم بيجين الحكم عام ١٩٧٧ ، كما انتهجت حكومته سياسة تكثيف بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بكل الوسائل .

وفي خريف ١٩٨١ ومع وضوح صعوبة توصل مباحثات الحكم الذاتي إلى اتفاق ، قررت الحكومة الإسرائيلية اتباع سياسة جديدة ، فأقامت إدارة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة برئاسة ميناحيم ميلسن على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، وبدأت في تنفيذ فكرة تشكيل « روابط القرى » بهدف إيجاد طبقة من العملاء الفلسطينيين - تقدم لهم إسرائيل الأموال والمزايا وبعض السلطات - والاستعانة بهم لضرب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية ، وتنفيذ خطة الحكم الذاتي الإداري حسبما يراها بيجين .

وقد فشلت السياسة الجديدة لحكومة بيجين ، فقد حاربت العناصر الوطنية « روابط القرى » واغتيل مصطفى دودين زعيم هذه الروابط ، وأنزلت إسرائيل نقيمتها على سكان الضفة ، فتصاعدت أعمال البطش والاعتقال والعقوبات الجماعية وعمليات الإبعاد وهدم المنازل .

ولجأ شارون إلى غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ بهدف إنزال ضربة قاصمة بمنظمة التحرير واضطرها إلى نقل قيادتها وقواتها من الأراضي اللبنانية .

وواصل اسحق شامير سياسة مناحم بيجين ، وجعل هدفه الأول هوزرع المستوطنات الإسرائيلية في كل بقعة من الأراضي الفلسطينية بقصد ضمها الفعلي لإسرائيل .

وظلت غزة بمقاومتها المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي قبلته موقوتة معرضة للانفجار في أي وقت ، فمع اكتظاظها بالسكان ونخبات اللاجئين وسوء الأحوال الاقتصادية

كانت أنشطة المقاومة تسبب للقوات الإسرائيلية المشاكل المستمرة فيها . وعندما وقع حادث ٨ ديسمبر ١٩٨٧ في غزة ، لم يكن يتوقع أحد أن هذا اليوم سوف يسجل في التاريخ بأنه يمثل بداية مرحلة حاسمة في مسيرة القضية الفلسطينية ، وبفتح صفحة جديدة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط . ففي ذلك اليوم صدمت سيارة نقل إسرائيلية إحدى السيارات التي كانت تقل عمالا فلسطينيين وقتلت أربعة من المارة وأصابت عددا آخر ، وسرت بين سكان غزة الرواية عن الحادث مؤكدة أنه كان عملا انتقاميا متعمداً من جانب الإسرائيليين رداً على مقتل اثنين على أيدي الفلسطينيين في اليوم السابق .

وفي مساء اليوم كان سكان غزة يتداولون منشورا يتناول هذا الحادث المتعمد ، وفي اليوم التالي نشرت صحيفة الفجر التي تصدر في القدس الشرقية النبأ . وسرعان ما نزلت الجماهير إلى الشوارع مرددة النداءات للجهاد . وداهمت دورية إسرائيلية معسكر جبالية في غزة ، فاستقبلتها جماهير المتظاهرين بالحجارة ، وقفز بعض الصبية على سيارة الدورية الإسرائيلية والتقط بعضهم المدفع الرشاش الذي كان يحمله أحد الجنود ، ولم يهرب الصبية الطلقات النارية للجنود، بل تمكنوا من إيقاف سيارة الجيش الإسرائيلي وتطويقها . وشجع حادث معسكر جبالية سكان غزة فخرجت الآلاف إلى الشوارع في تظاهرات صاخبة . وامتدت غضبة الجماهير إلى سائر أنحاء غزة والضفة الغربية . وهب الشعب الفلسطيني في انتفاضة شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وظلت الانتفاضة الفلسطينية مستمرة طوال السنوات التالية حتى اليوم ، فقد فاض الكيل بالفلسطينيين النازحين تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، فعقدوا العزم على مقاومته ولو بالقاء الحجارة على الجنود المدججين بأحدث الأسلحة . ونقلت شاشات التليفزيون في كل أنحاء العالم هذه المشاهد اليومية التي تصور مصرع الأطفال والنساء برصاص جنود الاحتلال في معارك غير متكافئة بين مطلقى الرصاصات والقنابل وقاذفى الحجارة . وتحرك الرأى العام في الولايات المتحدة وغيرها من الدول .

وكان لابد من حل سياسى ، فقد ثبت أن القسوة البالغة التي أمر إسحق رابين جنوده باستعمالها ضد الصبية الفلسطينيين ، بما في ذلك تكسير عظامهم غير كافية لإخماد الانتفاضة .

وقد أكد البيان رقم (١) الصادر من قيادة الانتفاضة في ٨ يناير ١٩٨٨ الولاء لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومالبثت بياناتها التالية أن صدرت حاملة توقيع « منظمة التحرير

الفلسطينية - القيادة العليا للانتفاضة في الأراضي المحتلة » وأيا كانت صحة ما قيل من أن المنظمة فوجئت ، كغيرها ، بقيام الانتفاضة ، فإن حقيقة الأمر هي أن قادتها كانوا إما أعضاء في المنظمة أو من أنصارها .

وقد عملت منظمة التحرير منذ البداية على دعم الانتفاضة والسعي لمساندتها عربيا ودوليا ، وقررت اللجنة المركزية في ٩ يناير ١٩٨٨ تشكيل لجنة عليا لمتابعة تطورات الانتفاضة ومساندتها بكل الوسائل . وقرر مؤتمر القمة العربية في الجزائر في شهر يونيو التالي توفير كل أشكال المساعدات ، بما فيها الدعم المالي ، للشعب الفلسطيني من أجل مواصلة مقاومته وثورته الجماهيرية تحت قيادة منظمة التحرير .

وسرعان ما بدأت آثار الانتفاضة الفلسطينية تظهر على المستويين الإقليمي والدولي . . فقد كان على إسرائيل أن تقدم الحل السياسي بعد أن أيقنت من أن البطش العسكري لن يؤدي إلى إخمادها ، كما رأت منظمة التحرير أن الوقت قد حان لاتخاذ مواقف تسمح بدفع عملية السلام . أما الأردن ، فقد أدرك أن الشعب الفلسطيني لابد أن يتولى مقاليد أموره بيده .

وفي ٣١ يوليو ١٩٨٨ ، أدلى الملك حسين ببيان هام أعلن فيه قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية . وهكذا أنهى ملك الأردن وضعها دوليا كان قائما منذ أعقاب حرب ١٩٤٨ عندما ضم الملك عبد الله الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن .

وقد أفسح قرار الملك حسين الطريق أمام منظمة التحرير لتتولى المسؤولية في مواجهة إسرائيل ، فمنذ قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط أصبحت الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي تعترف به الدول العربية . وبعد القرار الأردني ، سقط «الخيار الأردني» الذي ظل حزب العمل الإسرائيلي يرى فيه السبيل لتسوية المسألة الفلسطينية على أساس تسوية إقليمية يعقدها مع الأردن .

أما الليكود واليمين الإسرائيلي ، فقد ظلت تسيطر عليها أفكار الضم الفعلي للضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما أجزاء من أرض إسرائيل ، أما الأردن فهو في رأيهم الوطن الفلسطيني البديل .

وقد أدى قرار الملك حسين إلى تعديل حزب العمل موقفه من الخيار الأردني ، مستبدلا به نوعا من الخيار الفلسطيني ، فأصبح يرى من الضروري حل مشكلة الضفة

الغربية وقطاع غزة مع الفلسطينيين على أساس إقامة كيان فلسطيني فيها وارتباطه -
فيدراليا أو كونفيدراليا - مع الأردن .

وعلى أية حال ، فقد أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تحريك المواقف السياسية لكل من
منظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة على نحو ما نعرضه في الصفحات التالية .

الفصل الخامس

منظمة التحرير والتسوية السياسية

سبقت الإشارة إلى أن الميثاق الوطنى الفلسطينى تبنى الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين ، وكانت التسوية السياسية التى تدعو إليها منظمة التحرير هى إقامة دولة علمانية ديموقراطية فى كافة الأراضى الفلسطينية - بحدودها تحت الانتداب البريطانى - يتمتع فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على السواء بالحقوق والواجبات .

وقد بدأت الدعوة إلى إقامة سلطة وطنية فى أية أجزاء تتحرر من الاحتلال الإسرائيلى فى بيان أصدره نايف حواتمة فى فبراير ١٩٧٤ متضمنا هذه الدعوة ومدافعا عن هذه الفكرة التى رأى أنها تستهدف إنهاء الاحتلال والوقوف فى وجه الحلول الاستعمارية ، وأن على الفلسطينيين اتباع سياسة دولية من شأنها تمكين الشعب الفلسطينى من الاعتماد على نفسه والوقوف على أرضه . وقد ندد البيان بما تدعيه القوى الانتهازية من أن السلطة الوطنية لن تكون لديها الوسائل الاقتصادية الضرورية ذاكرا أن الإمكانيات التى لديها ستكون أعظم مما لدى كثير من الدول الأفريقية والآسيوية التى حصلت على استقلالها .

وقد وافق المجلس الوطنى الفلسطينى فى ٨ يونيو ١٩٧٤ على فكرة إنشاء سلطة وطنية على أية أجزاء تتحرر من الأراضى الفلسطينية باعتبارها خطوة فى سبيل إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية ، وأدى هذا الموقف إلى فتح الطريق أمام إشراك المنظمة فى المساعى السلمية .

وقد سبقت الإشارة إلى العقبات التى كانت تحول دون التعامل مع المنظمة كطرف فى تلك المساعى ، والتى تمثلت فى الشروط التى وضعها هنرى كيسنجر (قبول القرار ٢٤٢

والاعتراف بوجود إسرائيل كدولة ونبذ العنف والإرهاب) والتزمت بها الحكومة الأمريكية ، في الوقت الذى تمسكت المنظمة فيه برفض قبول القرار ٢٤٢ ، وذلك بالإضافة إلى صعوبة التوصل لصيغة مشاركة المنظمة - حتى في حالة قبولها للقرار المذكور - مع الأردن في التفاوض بشأن الضفة الغربية وغزة . وقد ظهرت هذه الصعوبات واضحة في الوقت الذى كان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر يجرى الاتصالات والمباحثات لعقد مؤتمر جنيف .

فلما قامت الانتفاضة الفلسطينية ثم أعلن الملك حسين إنهاء روابط الأردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، كان على المنظمة أن تتقدم بحل سياسى مقبول للمسألة الفلسطينية ، واتخذت المنظمة قراراتها التاريخية في اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، حيث أعلن المجلس « باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين على التراب الفلسطينى بعاصمتها القدس الشريف » .

كما تضمنت قرارات المجلس « ضرورة عقد مؤتمر دولى فعال لموضوع الشرق الأوسط وقضيته المحورية المسألة الفلسطينية » تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول الدائمة العضوية لمجلس الأمن وكل أطراف النزاع في المنطقة ، بما فيها وعلى قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وعلى اعتبار أن مؤتمر السلام الدولى سيعقد على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية المشروعة ، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير وفقاً لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة أو الغزو الحربى ، ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية .

وهكذا ، استجابت منظمة التحرير الفلسطينية لدعوة الدول الصديقة التى ظلت تلح عليها لكى تجد الصيغة التى تمكنها من قبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون التخلّى عن مطالب الشعب الفلسطينى في الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة وخاصة حق تقرير المصير . كما أعلنت ، في الوقت نفسه ، قيام دولة فلسطين التى حالت الظروف الفلسطينية والعربية والدولية دون قيامها عام ١٩٤٧ إثر قرار التقسيم .

وأصبح الطريق ممهداً لنجاح مساعى السلام في المنطقة ، وقيام منظمة التحرير بالتحرك على الساحة الدولية ، وبعد أن رفضت الولايات المتحدة منح ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ، انتقلت

الجمعية العامة إلى جينيف حيث ألقى في ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ كلمة أكد فيها من جديد قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ العنف وأتبع ذلك بمؤتمر صحفي أكد فيه هذه المواقف .

ولعب وزير خارجية السويد دورا حاسما بين الزعيم الفلسطيني وبين الإدارة الأمريكية انتهت إلى إصدار الرئيس ريغان بيانا أعلن فيه أن المنظمة استجابت للشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لإجراء حوار معها ، وأنه صرح للخارجية الأمريكية ببدا الحوار مع ممثلي المنظمة .

وبدا الحوار في تونس بين السفير الأمريكي والحكم بلعاوى ممثل المنظمة ، واستمر حوالي ١٨ شهرا ، ثم توقف عقب حادث التسلل داخل إسرائيل الذي اتهم أبو العباس بتدبيره ، وطلبت الولايات المتحدة من المنظمة إدانة الحادث ومجازاة مرتكبيه ولكن المنظمة رفضت .

وكما كان متوقعا ، فإن الانتفاضة الفلسطينية أدت إلى تحريك الموقف الدولي وبذل جهود جديدة لدفع عملية السلام .

فقد قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية برحلتين إلى الشرق الأوسط ثم تقدم في ١٨ مارس بمبادرة أمريكية جديدة .

وقد أخذت مبادرة شولتز بفكرة المؤتمر الدولي - التي كان يطالب بها العرب - ولكن كإطار رمزي للمفاوضات ، فتضمنت قيام سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة إلى الأطراف والأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن على أساس قبول قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ العنف والإرهاب . وبعد أسبوعين تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والأطراف العربية بشأن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات . وبعد سبعة شهور تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائي .

وتحدد المبادرة جدولاً زمنيا لانتهااء مفاوضات الفترة الانتقالية خلال ستة أشهر ، ومفاوضات الوضع النهائي خلال عام واحد . وتكون مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد مشترك مع الأردن يتفاوض مع وفد إسرائيلى .

أما المؤتمر الدولي فلا تكون له سلطة فرض الحلول أو الاعتراض على ما يتوصل إليه الأطراف ، وإنما يجوز لهؤلاء تقديم تقارير إليه عن حالة المفاوضات .

وتشارك الولايات المتحدة في كافة المفاوضات ، وستتقدم بمشروع اتفاق منذ بدايتها .

وتتميز مبادرة شولتز عن المبادرات السابقة بأنها تأخذ بفكرة المؤتمر الدولي ، وإجراء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية بالتزامن مع مفاوضات الوضع النهائي بما يجعل الارتباط بينهما قائما . كما أنها تقتصر الفترة الانتقالية من خمس سنوات إلى ثلاث ، وتحدد جدولا زمنيا لانتهاء منها . وقد رفض إسحق شامير المبادرة وطلبت مصر بعض الإيضاحات بشأنها .

الفصل السادس

المشروعات الإسرائيلية ومبادرة شامير

عجزت القوة العسكرية الإسرائيلية تماما عن إخماد الانتفاضة ، فلم تجد رصاصات المدافع الرشاشة والقنابل في مواجهة الحجارة التى كانت كل سلاح الشائرين على الاحتلال الإسرائيلى ، ولم تفلح السياسة التى أعلنها إسحق رابين وزير الدفاع فى حكومة شامير بتكسير عظام الصبية الذين يقاومون الجنود .

وأيقن القادة الإسرائيليون أن الحل العسكرى لن يخدم الانتفاضة ، وأنه لابد من حل سياسى عاجل قبل أن يستفحل الخطر ويهدد إسرائيل ذاتها ، خاصة بعد أن أبدى الفلسطينيون من سكان إسرائيل تعاطفهم مع الانتفاضة وتأييدهم لأهدافها ، كما بدأت مظاهر التدمير فى صفوف قوات الاحتلال نفسها ، واستيقظت ضحايا بعض الجنود الذين لم يدربوا لمثل هذه المعارك ولا تستريح نفوسهم لقتل صبية عزل إلا من أحجار يقدفونها تعبيرا عن كراهيتهم للاحتلال الأجنبى .

وشعر الساسة الإسرائيليون بأن الصورة التى حرصوا على نقلها إلى العالم طوال عشرين عاما عن السياسة المعتدلة التى يمارسونها فى الأراضى المحتلة ، وعن استكانة الشعب الفلسطينى وازدياد تقدمه ورفاهيته وارتفاع مستوى معيشته أكثر بكثير عن بقية الشعوب العربية المجاورة ، هذه الصورة قد اهتزت وظهرت قسوة الاحتلال البالغة أمام أبصار الشعب الأمريكى وغيره من شعوب العالم .

وبدأ رجال الفكر والسياسة الإسرائيليون يعبرون عن أفكارهم ويعلنون مشروعاتهم لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى . واتجه كثير منهم إلى اقتراح الحلول الفيدرالية أو

الكونغريدالية . ففي عام ١٩٨٨ ، طرح جاد يعقوبى وزير الاتصالات الإسرائيلي وأحد زعماء حزب العمل مشروعا يقوم على أساس إقامة اتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى ونزع سلاح الأراضى التى تحتلها إسرائيل باستثناء القدس التى لا تكون موضوعا للحوار بل توضع فيها ترتيبات تراعى الحساسيات الدينية للعرب ، ويبقى الجيش الإسرائيلى على طول نهر الأردن والخط الفاصل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما المستوطنات الإسرائيلية فيستمر بقاءها .

أما شيمون بيريس زعيم حزب العمل ، فقد أعلن فى مارس ١٩٨٩ عن خطة للحل على نمط البيلوكس يقوم على إنشاء ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد فيدرالى أوكونفيدرالى من كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يكون منزوع السلاح ومن الأردن وإسرائيل . ويطبق فى الكيان الفلسطينى نظام الحكم الذاتى فى مرحلة أولى ، وفى المرحلة الثانية يحق للفلسطينيين الاختيار بين الاتحاد مع الأردن أو إسرائيل وإقامة تعاون اقتصادى معها . وتبقى القدس موحدة كما تبقى المستوطنات ، ويظل الجيش الإسرائيلى فى مناطق محددة من الأراضى المحتلة وخاصة على طول نهر الأردن .

ومن الدراسات الهامة تلك التى أجريت فى معهد جافى بجامعة تل أبيب ، وقد تضمن تقريره الذى نشر عام ١٩٨٩ ، والذى شارك فى إعداده عشرون باحثا استراتيجيا من بينهم أهرون ياريف وشلوموجازيت وشخصيات من خارج إسرائيل من بينهم مارتن انديك مدير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، تضمن هذا التقرير مناقشة ستة بدائل وقام باستبعادها وهى : استمرار الوضع الراهن - والحكم الذاتى كحل نهائى - وضم الأراضى المحتلة - وإقامة دولة فلسطينية - والانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة - وإقامة اتحاد فيدرالى أردنى فلسطينى .

أما البديل السابع الذى تبناه التقرير فهو أن توافق إسرائيل على أربعة مبادئ هى : إن استمرار وجودها فى كل الأراضى المحتلة يكلفها ثمنا باهظا - وأنه يمكن تحقيق أمن إسرائيل بالانتشار العسكرى ولكن بدون السيطرة على كل المناطق - وإذا أقيمت دولة فلسطينية فى معظم الضفة والقطاع فى نهاية العملية السلمية ، فليس من الضرورى أنها ستهدد أمن إسرائيل إذا اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة - وأنه من الضرورى إجراء مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين .

ومقابل ذلك ، فإن على الفلسطينيين : القبول بحق إسرائيل فى الوجود والاعتراف بشرعيتها كدولة - وعدم وضع شروط مسبقة - والقبول بفترة انتقالية وترتيبات أمنية لمدة

طويلة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة - والموافقة على مبدأ التنازلات الإقليمية من جانب الفلسطينيين والدول العربية .

وأخيرا - فإن التقرير يطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات ، كما يطالب الفلسطينيين بالتوقف عن أعمال العنف .

وأما إسحق رابين ، فقد طرح في يناير ١٩٨٩ مشروعا يقوم على أسس أربعة هي :
- وقف الانتفاضة

- إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

- منح السكان حكما إداريا واسعا

- تحديد التسوية النهائية بعد حقبة زمنية يستطيع سكان الضفة والقطاع عند انتهائها الاختيار بين الاتحاد كونه فيدرالي مع الأردن أو مع إسرائيل .

وقد كانت لمشروع رابين ردود فعل واسعة ومتباعدة بين التأييد والمعارضة .

والواقع أن الانتفاضة حركت المواقف السياسية الإسرائيلية ، ودفعت رجال الأحزاب والتجمعات السياسية والمفكرين إلى التفكير الجاد في حل سياسي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي بوجه عام .

وراجع الكثيرون أفكارهم السابقة ، وعلى سبيل المثال ، فإن أحد الصقور الإسرائيليين يهوشافات هاراكابي أصدر كتابا بعنوان « ساعة إسرائيل المصيرية » انتهى فيه إلى ضرورة قيام إسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وبدا أن رياح التغيير قد بلغت إسرائيل . ووجد إسحق شامير نفسه مضطرا إلى أن يتقدم بمشروعه للتسوية ، ولكنه كان مشروعا يعكس أفكاره الجامدة ، فقد ظل هو واليمين الإسرائيلي يرددان نفس الأفكار التي تنكر حقوق الفلسطينيين ، ويذهب بعضها إلى حد طرد الفلسطينيين إلى الأردن التي يرونها الوطن الفلسطيني البديل .

تقدم شامير بمبادرته في ١٤ مايو ١٩٨٩ وحدد المبادئ التي تقوم على أساسها المبادرة .
وأهمها :

أولاً : معارضة إقامة دولة فلسطينية إضافية (قاصداً ترديد ادعاءات الليكود بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية)

ثانياً : عدم دخول إسرائيل في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثاً : عدم إحداث تغيير في وضع « يهودا والسامرة » وغزة إلا طبقاً للخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية .

أما عن الموضوعات التي تعالج في عملية السلام ، فقد تضمنت المبادرة :

١ - أن السلام بين مصر وإسرائيل يشكل حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة .

٢ - الدعوة لإقامة علاقات سلام بين إسرائيل وبين الدول العربية التي لا تزال في حالة حرب معها ، وذلك من أجل تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وتتضمن هذه العلاقات الاعتراف والمفاوضات المباشرة وإنهاء المقاطعة وإقامة علاقات دبلوماسية وإنهاء النشاط العدائي في المنظمات الدولية والتعاون الإقليمي والثنائي .

٣ - تدعو إسرائيل إلى مسعى دولي لحل مشكلة اللاجئين العرب من سكان المخيمات في يهودا والسامرة وقطاع غزة بهدف تحسين أحوالهم المعيشية وإعادة تأهيلهم مع استعداد إسرائيل للمشاركة في هذا المسعى .

وأما بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد اقترح شامير في مبادرته :

١ - إجراء انتخابات حرة وديموقراطية بين الفلسطينيين العرب من سكان « يهودا والسامرة » وغزة في مناخ خال من العنف والتهديدات والإرهاب .

٢ - يتم في هذه الانتخابات اختيار ممثلين لإجراء المفاوضات بشأن فترة انتقالية من الحكم الذاتي .

٣ - تجرى في مرحلة لاحقة مفاوضات بشأن الحل الدائم تبحث فيها في نفس الوقت كل الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها والتوصل للسلام بين إسرائيل والأردن .

٤ - تحدد المبادرة الإسرائيلية مرحلتين : الأولى اتفاق الفترة الانتقالية ، والثانية الحل

النهائي ، ويربط بين المرحلتين جدول زمني ، وتقوم عملية السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يشكلان أساس اتفاقات كامب ديفيد ، أما الفترة الانتقالية فتستمر لمدة خمس سنوات ، وتبدأ مفاوضات الوضع الدائم في أقرب وقت على ألا تتجاوز السنة الثالثة للفترة الانتقالية .

٥ - وعن الفترة الانتقالية : تذكر المبادرة أن السكان العرب الفلسطينيين ليهودا والسامرة وقطاع غزة سوف يمنحون حكما ذاتيا self - rule يتولون بمقتضاه إدارة شئون حياتهم اليومية ، وتستمر إسرائيل مسئولة عن الأمن والشئون الخارجية وكل المسائل المتعلقة بالمواطنين الإسرائيليين في يهودا والسامرة وقطاع غزة .

٦ - وبالنسبة للحل الدائم ، يكون لكل طرف أن يعرض للمناقشة أية موضوعات يراها . ويجب أن يكون الهدف هو التوصل لحل دائم مقبول للأطراف المتفاوضة وترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .

٧ - وأما عن الأطراف المشاركة في المفاوضات الخاصة بالمرحلتين ، ففي المرحلة الانتقالية تشارك إسرائيل والممثلون المنتخبون للعرب الفلسطينيين من سكان يهودا والسامرة ، كما ستدعى مصر والأردن للمشاركة إذا رغبا في ذلك - وفي مرحلة الحل الدائم ، تشارك إسرائيل والممثلون الفلسطينيون (المشار إليهم) والأردن ، كما يمكن لمصر المشاركة .

٨ - وأخيرا تضمنت المبادرة الإسرائيلية التفاصيل المقترحة لتنفيذها .

ولا تختلف المبادرة كثيراً عن اتفاق كامب ديفيد ، فهي تقترح تسوية المسألة الفلسطينية على مرحلتين بدءاً بالمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي ، وتتضمن نفس إجراءات المفاوضات ونفس أطرافها ، ولكنها تترد بمساعي السلام خطوات إلى الوراء بما تتضمنه من رفض مسبق لإقامة الدولة الفلسطينية في حين أن اتفاقات كامب ديفيد كانت - على الأقل نظرياً - تركت تحديد الوضع النهائي بكل خياراته مفتوحاً أمام المفاوضات التي تجرى في مرحلة لاحقة . كما أن مبادرة شامير تعلن رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمسكه باستمرار سياسته تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وكانت إدارة الرئيس ريغان في أواخر عهدها ، ولم يمنع توقف الحوار الأمريكي الفلسطيني من مواصلة الجهود من أجل عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط .

ولما كان من المستحيل إقناع إسحق شامير بالتفاوض مع منظمة التحرير ، فقد ركزت الولايات المتحدة جهودها على محاولة إقناع المنظمة بالاكْتفاء بتشكيل وفد فلسطيني توافق عليه دون مشاركتها بنفسها ، ووافقت منظمة التحرير بشرط قيامها باختيار وفد يضم شخصيات من القدس العربية ومن فلسطينيي الخارج .

وطالبت المنظمة بانسحاب إسرائيل جزئيا من الأراضي المحتلة للتحضير للانتخابات ووضع جدول زمني للانسحاب الشامل على مراحل خلال ٢٧ شهرا ، وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات مع تحديد موعد لإعلان استقلال الدولة الفلسطينية .

وتقدمت مصر للقيام بدور بين الجانبين ، وطرحت خطة من عشر نقاط على النحو التالي :

١ - ضرورة اشتراك الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في الانتخابات بالتصويت والترشيح .

٢ - حرية التعبير السياسي .

٣ - الإشراف الدولي على عملية الانتخاب

٤ - تعهد الحكومة الإسرائيلية بقبول نتائج الانتخاب

٥ - تعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تكون الانتخابات خطوة تؤدي بعد المرحلة الانتقالية إلى حل نهائي على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وضمان أمن جميع دول المنطقة وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين .

٦ - انسحاب القوات الإسرائيلية أثناء عملية الانتخاب لمسافة كيلو متر على الأقل خارج نطاق مراكز الانتخابات .

٧ - منع الإسرائيليين من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة أيام الانتخاب .

٨ - ألا يستغرق الإعداد للانتخابات أكثر من شهرين وتتولاها لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية بمساعدة ممكنة للولايات المتحدة في تشكيل اللجنة .

٩ - ضمان الولايات المتحدة كل النقاط السابقة .

١٠ - إيقاف الاستيطان .

وقد أثارَت الخطة المصرية الخلافات داخل إسرائيل ، ففى حين وافق شيمون بيريس على ثمان من النقاط ، أبدى راين تحفظات عليها ، ورفضها تجمع الليكود .

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، تقدم جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية بخطة من خمس نقاط هى :

١- إقامة حوار بين وفدين إسرائيلى وفلسطينى فى القاهرة .

٢- لا تحل مصر محل الفلسطينيين ، بل تتشاور معهم ومع كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول جوانب الحوار .

٣- تكون مشاركة إسرائيل فى الحوار بعد إعداد قائمة بالفلسطينيين تكون مقبولة لها .

٤- تكون مشاركة إسرائيل فى الحوار على أساس مبادرة حكومتها فى ١٤ مايو ، ويكون الفلسطينيون مستعدين لمناقشة الانتخابات والعملية التفاوضية وفقاً لهذه المبادرة ، وإنما تكون لهم حرية إثارة أية موضوعات يرونها تساعد على نجاح الانتخابات والعملية التفاوضية .

٥- تقترح الولايات المتحدة - تيسيراً للعملية - أن يجتمع وزيراً خارجية مصر وإسرائيل خلال أسبوعين .

وتقدمت إسرائيل بتعديلات اقترحتها على خطة بيكر ، ونشبت الخلافات بين أعضاء الحكومة الائتلافية فيها بشأن الخطة وبسبب موقف شامير من تكثيف عملية الاستيطان فى الأراضي المحتلة لاستيعاب المهاجرين الروس رغم معارضة الولايات المتحدة . وانتهى الأمر إلى انسحاب حزب العمل من الحكومة وإعادة شامير تشكيلها من عناصر من اليمين المتطرف .

وأدت بعض التطورات إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير . فقد أطلق أحد الجنود الإسرائيليين النار على بعض الفلسطينيين فى ريشون ليزيون وقتل سبعة منهم ، وتمسك ياسر عرفات بأن تتخذ الأمم المتحدة الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، ووافقت الولايات المتحدة على تأييد إرسال ممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى تلك الأرض إلا أنه أثناء مناقشات مجلس الأمن ، تمكنت إسرائيل من إحباط محاولة دبرها أبو العباس عضو منظمة التحرير للقيام بعملية فدائية داخل إسرائيل . وطلبت الولايات المتحدة من المنظمة إدانة هذا العمل ومحاسبة

أبى العباس ، فلما رفضت المنظمة الشروط الأمريكية أعلنت الولايات المتحدة في يو
١٩٩٠ إنهاء الحوار معها وصوتت ضد قرار الأمم المتحدة بشأن الأوضاع في الأراض
المحتلة .

وهكذا كانت مساعي السلام قد توقفت عندما بدأ صدام حسين غزو الكويت في
أغسطس ١٩٩٠ .

البَاب الثَامِن

مؤتمردٌ يَدِّ السَّلام في السُّوق الأوسط

الفصل الأول

الأوضاع العربية في أعقاب حرب الخليج

ذكر وليام كوانت في كتابه عن الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ ، بعنوان « عملية السلام » أن وزارة الخارجية الأمريكية أجرت خلال حرب الخليج تقويماً لمواقف أطراف النزاع بعد انتهاء هذه الحرب ، وتوصلت إلى أن الموقف العام سوف يكون موافقاً لدفع عملية السلام .

فسوف تحمل هزيمة العراق في الحرب المتشددين من العرب على الاقتناع بأن الحل العسكري سيكون مستحيلاً ، وبأن قواعد اللعبة في مرحلة الحرب الباردة قد تغيرت بدليل تعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة في مواجهة صدام حسين ، وسوف يقتنعون بأن الولايات المتحدة أصبحت تشغل المركز الرئيسي في قيادة العالم .

كما سيدرك الفلسطينيون والأردنيون أنهم فقدوا ما كانوا يحصلون عليه من قبل من مساعدات الأنظمة العربية ، ومن المتوقع بالتالي أن يصبح الفلسطينيون أكثر استجابة لأية دعوة جادة لعملية السلام .

أما سوريا التي انضمت إلى التحالف الدولي ضد صدام حسين ، فلم تكن الخارجية الأمريكية واثقة من موقفها بسبب اتجاهاتها السلبية السابقة من عملية السلام ، وإنما رأت ضرورة وضعها موضع الاختبار خاصة بعد أن خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب الباردة خاسراً ، ولم تعد لديه الرغبة ولا القدرة على مواصلة دعمه للأنظمة العربية المتشددة . وعلقت الخارجية الأمريكية أهمية كبيرة على مشاركة سوريا باعتبارها تؤدي إلى إغراء إسرائيل على تعديل موقفها المتشدد .

ولاحظت وزارة الخارجية الأمريكية أن حرب الخليج أدت إلى عودة التضامن بين دول عربية لها أهميتها مثل مصر وسوريا والسعودية .

أما إسرائيل ، فبالرغم من معتقدات إسحق شامير الجامدة فإن سياسة ضبط النفس التي انتهجها خلال الحرب رغم تساقط الصواريخ العراقية على إسرائيل بدت مشجعة .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ذاتها ، فإن إحرازها ذلك النصر الحاسم في الحرب ونجاحها في تشكيل تحالف دولي كبير بقيادتها قد عززا مركز الرئيس جورج بوش دوليا وداخليا ومهدا له الطريق لبذل مساع ناجحة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط . ورأى رجال الخارجية الأمريكية أن من مصلحة الولايات المتحدة استتبات السلاة الشامل في هذه المنطقة ، تعزيزا للسلام الجزئي بين مصر وإسرائيل ، وتخفيفا للأعباء التي تتحملها الولايات المتحدة لدعم الدولة اليهودية سياسيا وعسكريا وماليا فضلا عن وضع حد للأوضاع القائمة في الأراضي العربية المحتلة وممارسات إسرائيل فيها ، كما أنه لاشك في أن نجاح أمريكا في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة في المنطقة يدعم علاقاتها مع الدول العربية ويصون مصالحها فيها .

ومن ناحية أخرى ، فإن عدم إيجاد تسوية سلمية قد يدفع بالمنطقة إلى حرب مدمرة خاصة مع انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها . فإذا كان صدام حسين لم يلجأ إلى استخدام ما لديه من أسلحة كيميائية ، ولم تكن لصواريخه فاعلية تذكر خلال الحرب ، فإن أحداً لا يستطيع التكهّن بما يمكن أن تسببه حرب تنشب في المنطقة بعد عقد من الزمان وقد تدفع الولايات المتحدة إلى التدخل .

تلك كانت خلاصة تقويم وزارة الخارجية الأمريكية للأوضاع المحتلة بعد انتهاء حرب الخليج ، ولاشك في أنه تقويم سليم ثبتت صحته بقبول الأطراف الدعوة لمؤتمر مدريد .

أما منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أدى موقفها المائل للرئيس العراقي صدام حسين ورفضها إدانة غزوه للكويت إلى الإضرار بصورتها العامة على الساحة الدولية ، فضلا عن تدهور علاقاتها مع السعودية والكويت وبقية الدول الخليجية وفتور علاقاتها مع مصر وبقية الدول العربية التي وقفت في وجه العدوان العراقي . وأدى تدهور علاقاتها مع الدول الخليجية إلى فقدان الموارد المالية الضخمة التي كانت تحصل عليها سواء من حكوماتها أو من الجاليات الفلسطينية التي تعمل بها والتي اضطرت أعداد كبيرة منها إلى الرحيل منها في أعقاب الحرب .

كما تأثر مركز الأردن دوليا بسبب اتخاذ نفس الموقف المماثل لصدام حسين .

وأما إسرائيل ، فقد أثبتت حرب الخليج أنها عاجزة عن أن تقوم بأى دور خلالها سوى ضبط النفس والانصياع إلى طلب الولايات المتحدة الامتناع عن التدخل بأى شكل فى الأزمة وتلقى صواريخ صدام حسين دون الرد عليها . وقد ساد فيها الشعور بأن أهميتها الاستراتيجية كحليف للولايات المتحدة قد تراجعت ، بل إنها ربما أصبحت عبئا على الاستراتيجية الأمريكية . كما تزايدت مخاوفها من قيام الولايات المتحدة بتحسين علاقاتها مع الدول العربية على حسابها ، وخاصة بعد أن قررت إعفاء مصر من ديونها العسكرية وبيع صفقة سلاح كبيرة للسعودية ، وعملت على تحسين علاقاتها مع سوريا .

وقد أدى التقارب بين الولايات المتحدة وسوريا بعد مشاركة الأخيرة فى التحالف المشكل ضد صدام حسين وإرسالها القوات لمقاومة غزوه للكويت إلى تعديل موقفها من مساعى السلام الأمريكية ، خاصة بعد أن اتجهت الولايات المتحدة إلى الموافقة على عقد مؤتمر دولى للسلام . ولاشك أن سوريا قد وضعت فى تقديرها المتغيرات الدولية والموقف السوفيتى الجديد . ولم تكن ثمة صعوبة فى أن ينضم لبنان إلى العملية السلمية بعد أن وافقت سوريا على المشاركة فيها .

والواقع أن الظروف التى سادت منطقة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب الخليجية كانت مواتية لدفع عملية السلام ، فقد كان تردى الأوضاع ومشاعر الإحباط العربية وازدياد نشاط الحركات المتطرفة واستمرار الانتفاضة وتزايد الصدامات المسلحة فى الأراضى الفلسطينية من بين العوامل التى دفعت الولايات المتحدة إلى المبادرة إلى إجراء الاتصالات بأطراف النزاع للدخول فى مفاوضات من أجل إقرار السلام .

وفى ٦ مارس ١٩٩١ ، ألقى الرئيس جورج بوش فى اجتماع مشترك لمجلسى النواب والشيوخ الأمريكين خطابا أعلن فيه « إن علينا أن نعمل كل ما فى وسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية ، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين . . إن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويوفر الأمن لإسرائيل والاعتراف للفلسطينيين بالحقوق الوطنية المشروعة . . ولقد حان الوقت لوضع نهاية للنزاع العربى الإسرائيلى » .

وبدأ وزير الخارجية جيمس بيكر رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط فى أعقاب خطاب الرئيس بوش .

الفصل الثاني

الدعوة لمؤتمر مدريد

قام جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية خلال عام ١٩٩١ بشماني رحلات إلى الشرق الأوسط ، حيث أجرى اتصالات ومفاوضات صعبة للتوصل مع الأطراف إلى اتفاق بشأن عملية السلام .

وقد بذل بيكر الجهود من أجل انضمام سوريا لعملية السلام ، ولذا كان عليه أن يستجيب لمطلب عقد مؤتمر دولي للتفاوض في إطاره بشأن التسوية . وإرضاء لإسرائيل كان لابد أن يكون هذا المؤتمر عديم الصلاحية للتدخل في المفاوضات بين الأطراف وألا يكون للأمم المتحدة دور فيه ، كما أنه في حالة مشاركة الجماعة الأوربية في المؤتمر فإن هذه المشاركة يجب أن تكون هامشية .

وقد استجاب بيكر لشروط إسرائيل (وخاصة المؤتمر عديم السلطات والمفاوضات المباشرة وتعدد المسارات) ، وكانت شروطها للتفاوض بشأن المسألة الفلسطينية أكثر تشدداً ، ولكن وزير الخارجية الأمريكية وافق عليها . فقد تمسك شامير بأن يجري التفاوض مع وفد أردني فلسطيني مشترك وأن يشكل الوفد الفلسطيني من شخصيات من داخل الأراضي المحتلة ، وليس من الخارج وألا يشمل أحداً من سكان القدس . كما يتم التصدي للمسألة الفلسطينية على مرحلتين من المفاوضات ، الأولى بشأن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني ، والأخرى قبل بداية السنة الثالثة منها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد تم الاتفاق مع الأطراف العربية وإسرائيل على أن تجري المفاوضات الثنائية على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

كما تم الاتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تتركز على قضايا متنوعة على المستوى الإقليمي ، مثل الرقابة على الأسلحة والأمن والمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

وبعد الاتفاق على تلك الأسس ، وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ الدعوة لعقد مؤتمر مدريد ، كما وجهت الولايات المتحدة رسائل تطمينات إلى الأطراف معبرة عن وجهة النظر الأمريكية بشأن المفاوضات وجوانب التسوية .

وفي رسالة التطمينات الموجهة إلى إسرائيل ، أكدت الولايات المتحدة الاعتراف باحتياجات إسرائيل الأمنية وبضرورة التعاون الوثيق بينهما لتلبية هذه الاحتياجات مشيرة إلى أن هذا المسار من المفاوضات مبني على العلاقات الفريدة بين الدولتين وإدراك الولايات المتحدة للتحديات التي تواجه إسرائيل بسبب رفض جيرانها الاعتراف بوجودها ومحاولة تدميرها .

وأكدت لها بقاء الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن الإسرائيلي ، بما في ذلك تثبيت تفوقها النوعي وإن إسرائيل تستحق حدوداً آمنة قابلة للدفاع عنها على أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة بحيث تكون مقبولة من جيرانها . كما أوضحت أن السلام العادل والدائم يتحقق عبر محادثات تستند إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك عقد اتفاقات سلام وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجاراتها . وأشارت الرسالة إلى التفسيرات المختلفة للقرار ٢٤٢ موضحة موقف الولايات المتحدة من عدم تأييد إنشاء دولة فلسطينية أو ضم المناطق التي تحتلها إسرائيل ، كما أشارت إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وعدم تأييد إيجاد ارتباط بين المفاوضات المختلفة . أما عن التمثيل الفلسطيني ، فإن الولايات المتحدة ترى أن يمثل الفلسطينيون في وفد أردني فلسطيني مشترك ، وإن الفلسطينيين المشاركين يكونون من سكان الضفة الغربية وغزة الذين يقبلون المفاوضات في مسارين وعلى مراحل ويريدون العيش بسلام مع إسرائيل . ولا تهدف الولايات المتحدة إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار التفاوضي أو حمل إسرائيل على التفاوض معها . وبعد أن تعرضت الرسالة إلى إجراءات المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (حسبما سيأتى ذكره) أشارت إلى ما عبر عنه الإسرائيليون من قلق بشأن الجولان ، وذكرت الرسالة أن الولايات المتحدة ستؤيد - بالنسبة لأية تسوية شاملة مع سوريا في سياق السلام - أن تضمن أمن إسرائيل

في وجه أى هجوم تتعرض له من الجولان ، وستولى وزناً كبيراً لموقف إسرائيل المطالب بأن أى تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان وستكون على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية في حدود ما تتفق عليه إسرائيل وسوريا ، وبما تسمح به التشريعات الأمريكية . ثم تعرضت الرسالة للبنان ذاكراً أن الولايات المتحدة تؤمن بأن لإسرائيل الحق في الأمن على امتداد الحدود الشمالية كلها وستبقى ملتزمة بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان وتجريد كل الميليشيات من أسلحتها ، وأخيراً أكدت أن الولايات المتحدة تستمر في اعتبار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حجر الزاوية للسياسة الأمريكية في المنطقة وتؤيد إنفاذها وإكمال الاتفاقات الملحق بها .

أما رسالة التطمينات التي وجهتها الولايات المتحدة إلى سوريا فقد أكدت أنها سوف تظل ترفض الاعتراف بضم الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي والتشريعات الإدارية الإسرائيلية عليها وستظل ترفض النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة وتعتبره عقبة أمام السلام ، وأشارت إلى اقتراح الرئيس بوش في ٣١ مايو ١٩٩١ إلى الرئيس الأسد بأن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم ضمانات أمريكية لضمان الحدود التي تتفق عليها سوريا وإسرائيل . وأكدت استعداد الولايات المتحدة العمل كوسيط أمين والمشاركة في كل مراحل التفاوض بموافقة الأطراف .

وأما الرسالة الموجهة إلى لبنان ، فقد أكدت تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وإنها تعتقد بأن للبنان الحق في الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً ، وتؤمن في الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة ، كما أشارت إلى تأييد انسحاب القوات غير اللبنانية ونزع السلاح من جميع الميليشيات ودعم جهود الحكومة اللبنانية من أجل بسط سلطتها على كل أراضيها من خلال تطبيق اتفاقية الطائف .

ولم تستطع التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين التخفيف من خيبة الأمل والشعور بالظلم لديهم بسبب الشروط المجحفة التي تمسك بها شامير وانصاعت إليها الولايات المتحدة ثمناً لاشتراكهم في عملية السلام .

فقد وافق وزير الخارجية الأمريكية على ما اشترطه شامير بشأن طريقة تشكيل الوفد الفلسطيني بحيث تقتصر عضويته على شخصيات من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس الشرقية ، ولا يضم فلسطينيين من الخارج ، وألا يكون وفداً مستقلاً

بذاته، بل ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وتجرى المفاوضات العربية الإسرائيلية فى مسارين ، أحدهما بين الدول العربية وإسرائيل والآخر بين إسرائيل والفلسطينيين . وتم التسوية الفلسطينية بمراحل تبدأ بمفاوضات بشأن ترتيبات انتقالية للحكم الذاتى لفترة خمس سنوات ، وبدءاً من السنة الثالثة للفترة الانتقالية تجرى مفاوضات أخرى بشأن الوضع النهائى .

(والملاحظ أن تسوية القضية الفلسطينية على تلك المراحل ظلت هى العامل المشترك فى جميع المبادرات بدءاً باتفاق كامب ديفيد ، وبعده فى مبادرة ريجان ، ثم مبادرة شامير ، وأخيراً فى عملية السلام التى بدأت بمؤتمر مدريد) .

ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية فى وضع يسمح لها برفض تلك الشروط . فقد أفقدها الموقف الذى اتخذته إبان حرب الخليج تعاطف قطاعات كبيرة من رأى العام الأمريكى والأوروبى ، كما جلب لها عداء السعودية والكويت وعدد من الدول العربية التى كانت تقدم لها القدر الأكبر من الدعم المالى . وكان على المنظمة أن تتخذ قراراً مصيرياً إما أن تلحق بقطار السلام ، وإما أن تفوت على الشعب الفلسطينى فرصة يصعب تكرارها فى المستقبل القريب . وقررت المنظمة قبول الشروط القاسية بأمل التمكن من تغييرها من خلال عملية السلام ، وقد أثبتت التطورات سلامة قرارها .

أما رسالة التطمينات التى وجهتها الولايات المتحدة إلى فيصل الحسينى - الذى كان يتولى الاتصالات والمحادثات مع جيمس بيكر نيابة عن المنظمة - فقد تضمنت الكثير من المواقف الأمريكية المشجعة على الاشتراك فى المؤتمر ومفاوضاته ، إلا أنها كانت غير كافية .

فقد أكدت الرسالة أن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وأن العملية السلمية تسمح من خلال المفاوضات بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة علاقات جديدة على أساس احترام الفلسطينيين والإسرائيليين كل منهما لأمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية ، وسيطرة الفلسطينيين على القرارات التى تؤثر على حياتهم ومستقبلهم ، وتتيح لهم المفاوضات التى تمكنهم من إثارة أية مسائل تهمهم للحصول على الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى والمشاركة فى تقرير مستقبلهم .

وبالنسبة للقدس ، أكدت الولايات المتحدة موقفها من عدم تقسيم المدينة من جديد وإن وضعها النهائى يتقرر من خلال المفاوضات . كما أكدت أنها لا تعترف بضم القدس

الشرقية أو توسيع حدودها البلدية ، وأنها ترى السماح للفلسطينيين من سكان القدس الشرقية بالاشتراك في مفاوضات الوضع النهائي .

وبالنسبة للاجئين ، أكدت الرسالة تأييد الولايات المتحدة لمشاركة الفلسطينيين في أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأنهم .

وأما الفترة الانتقالية ، فإن القصد منها هو النقل السلمى المنظم للسلطة من إسرائيل إلى الفلسطينيين .

وأما المفاوضات بشأن الوضع النهائي ، فإن هدف الولايات المتحدة هو الانتهاء منها قبل نهاية الفترة الانتقالية . وللفلسطينيين الحرية في إثارة أية مسائل ومناقشة أية حلول مقترحة ، وليست الكونفيدرالية مستبعدة كنتيجة ممكنة لهذه المفاوضات .

وسوف تستمر معارضة الولايات المتحدة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتعتبره عقبة في طريق السلام .

وأخيرا ، فقد وعدت الولايات المتحدة في رسالة التطمينات بالعمل على دفع المفاوضات ومساعدة الأطراف على التحرك قدما نحو السلام ، ذاكرة أن لأى طرف أن يتصل براعى المؤتمر فى أى وقت ، وأنها على استعداد للاشتراك فى أية مرحلة من مراحل المفاوضات بموافقة أطرافها .

وقد حرص فيصل الحسينى بدوره على أن يسجل المواقف الفلسطينية ردا على الدعوة للاشتراك فى المؤتمر وعلى رسالة التطمينات الأمريكية . وقد نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية نص كتاب وجهه إلى وزير الخارجية الأمريكية تضمن تأكيد أن موافقهم نابعة من البرنامج والأطر السياسية الفلسطينية ، وأن الاستجابة الفلسطينية تقوم على أساس مبادرة السلام الفلسطينية فى الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨ والتى تأكدت فى الدورة العشرين ، وأن قبول المشاركة فى المؤتمر ومفاوضاته اللاحقة تنفيذ لقرار المجلس المركزى فى ١٧ أكتوبر ١٩٩١ . كما أكد كتاب الحسينى أن حقيقة كون منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على عدم مشاركتها بشكل مباشر وبارز فى هذه العملية فى الوقت الحالى لا يمس بأية صورة صفتها كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، فهى الهيئة الوحيدة المخولة والقادرة على التفاوض وعقد الاتفاقيات باسم الشعب الفلسطينى . وتضمن الكتاب كذلك تأكيد المواقف الفلسطينية بشأن حق اللاجئين فى العودة وفقا للقرار ١٩٤ والالتزام بحق تقرير المصير والتمسك

بالقدس الشرقية والانسحاب الإسرائيلي الكامل ووقف الاستيطان وتقديم الحماية
للفلسطينيين تحت الاحتلال وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة .

• واختتم فيصل الحسيني كتابه ذاكرة أن قبولهم للقيود غير العادلة والتي لا مبرر لها
لشكل المشاركة الفلسطينية والذي يعود لتجاوب راعبي المؤتمر مع الشروط الإسرائيلية
المسبقة لا يشكل بأية حال سابقة أو قبولاً بالموقف التفاوضي الإسرائيلي .

وقد كانت مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد موضوع مناقشات المجلس الوطني
الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٩١ وصدرت موافقته على المشاركة
بأغلبية الأصوات ، وقوبلت المشاركة الفلسطينية في المؤتمر بمعارضة قوية من جانب
قطاعات متعددة من الفلسطينيين فرفضت الفصائل الفلسطينية - عدا فتح - قرار المجلس
الوطني ، وعارضت مؤتمر السلام . وقدم ١٢٠ من أعضاء المجلس الوطني مذكرة
مطالبين برفض الشروط الأمريكية للمفاوضات والتمسك بأن المنظمة هي الممثل
الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كما أعلنت (حماس) رفضها لعملية السلام . ومع
مرور الوقت دون إحراز تقدم في مفاوضات واشنطن ، ازدادت حدة المعارضة في
الشارع الفلسطيني وأصبحت تشكل عامل ضغط شديد على وفد المفاوضات .

الفصل الثالث

مؤتمر مدريد

افتتح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط أعماله في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ على مستوى وزراء الخارجية (عدا أسبانيا وإسرائيل اللتين مثل كلا منهما رئيس وزرائها) ، وخصص اليوم الأول للكلمات الافتتاحية لرئيس وزراء أسبانيا ، والرئيس الأمريكي جورج بوش ، والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، وممثل الجماعة الأوروبية هانز فان دين بروك ، ووزير الخارجية المصرية عمرو موسى .

وفي اليوم الثاني ألقى إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي كلمة أكد فيها السيادة اليهودية على أرض إسرائيل متحدثا عن تاريخ الشعب اليهودي إلى أن أقام الدولة اليهودية التي رفضها العرب وحاربوها ورفضوا قرار التقسيم وإن هذا يعني إلغاء القرار عملا . واستغلت الحكومات العربية ظروف الحرب الباردة لتحويل المنطقة إلى ساحة قتال وجندت الأغلبية العددية في الأمم المتحدة من الدول الإسلامية والاتحاد السوفيتي لاتخاذ قرارات شوهت التاريخ ، ثم أشار إلى المؤتمر ذاكرة أنه ثمرة جهود أمريكية متواصلة تقوم على مشروع السلام الذي قدمته إسرائيل في مايو ١٩٨٩ والقائم بدوره على أساس اتفاقيات كامب ديفيد معربا عن الأمل في أن تكون الموافقة العربية على المحادثات المباشرة دليلا على إدراكها بأنه لا يوجد غير هذا الطريق للسلام الذي يعنى الاعتراف المتبادل ، فالنزاع يرجع إلى الرفض العربي للاعتراف بشرعية دولة إسرائيل ، وهدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها والاتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي . وأنهى كلمته بمناشدة العرب إلغاء الجهاد ضد إسرائيل وشجب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية والتصريحات الداعية إلى القضاء على إسرائيل .

وألقى كلمة الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي ، فتحدث عن محاولات طمس هوية الشعب الفلسطيني ووقوعه ضحية الأسطورة التي تقول إن الأرض بدون شعب ، وقد رفض الشعب هذه المحاولات وقد جاءت انتفاضته دليلا على جلدته ومثابرته ، ثم كانت دعوته لعرض قضيته على المؤتمر مشوهة لمسيرة الشعب الفلسطيني فالدعوة لمناقشة السلام موجهة إلى جزء من هذا الشعب وتتجاهل وحدته القومية والتاريخية والعضوية ، فقد انتزعوا من بين أشقائهم في المنفى لكى يأتوا أمام المؤتمر كفلسطينيين تحت الاحتلال ، بينما هم يمثلون مصالح الشعب ككل كما حرموا من حق الاعتراف العلني بالوفاء لقيادتهم ، ومضى عبد الشافي يؤكد الوفاء للقيادة الفلسطينية التي لا يمكن فرض الرقابة عليها ، فهي رمز هويتهم الوطنية ووحدتها وحارس ماضيهم وحامي حاضرهم وأمل مستقبلهم ، وأشار إلى أن القدس منعت من حضور المؤتمر وأنها عاصمة وطنهم ودولتهم المرتقبة ، وضم إسرائيل لها غير مشروع . ودعا إلى وقف المستوطنات ورد الأرض والمياه العذبة وإزالة الأسلاك الشائكة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ، ثم أشار عبد الشافي إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بناء على القرار ١٨١ والخطاب التاريخى فى ٨ ديسمبر ١٩٨٨ الذى أدى إلى انطلاق الحوار الفلسطيني الأمريكى مندداً بإسرائيل التى ، على العكس ، وضعت العقبات أمام طريق السلام حتى إنها أقامت مستوطنات منذ يومين فقط . وأنهى خطابه قائلاً إن فى الشرق الأوسط دولة مفقودة هى دولة فلسطين التى ينبغى أن تولد على أرض فلسطين .

كما ألقى كامل أبو جابر كلمة الأردن ، فتحدث عن السلام الشامل الذى يسير فيه جنباً إلى جنب تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام مع التنمية الاقتصادية الإقليمية فى الشرق الأوسط .

وألقى فاروق الشرع كلمة سوريا ، فأكد أن السلام لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من كل شبر من الأراضي العربية .

وركز فارس بويز فى كلمة لبنان على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية .

وخصص اليوم الثالث للتعقيب على الكلمات . وكان أبرز ما حدث فيه المواجهة الكلامية بين فاروق الشرع وإسحق شامير . واختتم المؤتمر أعماله بعد ذلك .

وعقد الوفد الأردني الفلسطيني المشترك جولاته التفاوضية الأولى في مدريد يوم ٣ نوفمبر ١٩٩١ . وأثار الوفد الفلسطيني موضوع المسار الفلسطيني الذي يتولى مناقشة المسائل الفلسطينية ، مشيراً إلى ما تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر ، ومؤكداً أنه لا يقبل أن يكون لجنة فرعية داخل الوفد . وألقى الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد كلمة أشار فيها إلى حق تقرير المصير وضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة والتمسك بالقدس العربية ، كما أكد ضرورة التعامل مع منظمة التحرير .

وقد رد إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلي فأيد وجود مسارين في المفاوضات ولكنه ذكر أن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية حيث إن هناك مسائل مشتركة مثل عبور الجسور وجوازات السفر الأردنية . وعلق على ما ذكره عبد الشافي ذاكرة أنه بالنسبة لحق تقرير المصير فإن لكل من الجانبين وجهة نظره، أما حق العودة (للاجئين) فمعناه انتحار إسرائيل ، وأما القدس فستبقى عاصمة لإسرائيل وأما منظمة التحرير فإنها تريد تدمير إسرائيل .

وفي الشهر التالي بدأت مفاوضات واشنطن التي استغرقت عشر جولات ولم تكمل الجولة الأخيرة بسبب الإعلان عن التوصل لإعلان المبادئ في مفاوضات أو سلو السرية .

وقد تخللت هذه الفترة الطويلة التي امتدت إلى ما يقرب من عامين إجراءات الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة والانتخابات التشريعية في إسرائيل . وكان انتهاء حكم الليكود في إسرائيل إيذاناً بمرحلة جديدة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

الباب التاسع

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن

الفصل الأول

مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات

عندما اتصل بى مدير مكتب وزير الخارجية المصرية في أحد أيام شهر نوفمبر ١٩٩١ ، كنت واثقا من أن الأمر يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التى كانت على وشك أن تستأنف فى واشنطنجتون ، فقد كانت الصحف المصرية قد نشرت على لسان بعض القادة الفلسطينيين أن الوفد الفلسطينى فى المفاوضات يعتزم الاستعانة بخبراء مصريين ممن سبق لهم التفاوض مع الإسرائيليين فى مباحثات الحكم الذاتى .

وقد صدق حدسى عندما أبلغنا مدير مكتب الوزير - أنا وصديقى السفير عزت عبد اللطيف - أن سفير فلسطين يرغب فى مقابلتنا . وقد دعانا السفير الفلسطينى سعيد كمال لتناول الغداء معه ومع الدكتور نبيل شعث المستشار السياسى للرئيس عرفات بفندق هيلتون النيل .

وتم الاتفاق بيننا على أن ننضم إلى الوفد الفلسطينى فى مفاوضات واشنطنجتون منذ الشهر التالى لنعمل خبيرين مع الوفد . ولم يكن هناك ما يمنع من ذلك ، فقد انقطعت صلاتنا - نحن الاثنين - بالعمل الحكومى منذ بلوغنا سن التقاعد ، ولم يكن ما أقوم به من أعمال أخرى تحول دون قبولى هذه المهمة ، كما لن تكون مهمتنا مع الوفد الفلسطينى ذات طابع رسمى أو تمثيل للحكومة المصرية .

وفى الطريق إلى واشنطنجتون ، توقفنا فى تونس حيث استقبلنا الرئيس ياسر عرفات وعدد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية . وقد دار الحديث بيننا عن المباحثات التى سبق أن شاركنا فيها - عزت عبد اللطيف فى أول الأمر ثم أنا - وعن انطباعاتنا بشأن

المفاوضين الإسرائيليين ومواقفهم . واستمعنا إلى توجيهات الرئيس الفلسطيني وتمنياته لنا بالتوفيق في مهمتنا ، مؤكدا لنا التعاون الكامل للوفد الفلسطيني معنا .

وفي صبيحة اليوم التالى غادرنا تونس إلى العاصمة الأمريكية . وقد استقبلنى في مطار دالاس أحد موظفى المكتب الفلسطينى واصطحبني إلى فندق جراند أوتيل ، ولحق بى عزت عبد اللطيف بعد بضع ساعات . وقد رافقنا الوفد في كل الجولات التفاوضية فى واشنطن (عدا الجولة الثامنة التى رأت المنظمة تقليص عدد الوفد فيها) كان يرأس الوفد الفلسطينى الدكتور حيدر عبد الشافى . وهو طبيب فى السبعين من عمره ، رئيس لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية فى غزة وتخرج من الجامعة الأمريكية فى بيروت عام ١٩٤٣ ، وكان رئيس المجلس التشريعى (البرلمان) لإبان الإدارة المصرية لقطاع غزة ، وأبعدته السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى صحراء سيناء لمدة ثلاثة أشهر عام ١٩٦٨ . ثم أبعد إلى لبنان لمدة ماثلة عام ١٩٧٠ .

أما أعضاء الوفد ، فأذكر منهم صائب عريقات المولود عام ١٩٥٥ والذى يشغل منصب أستاذ مساعد بجامعة النجاح فى نابلس ، وقد تخرج من جامعة برادفور فى إنجلترا وجامعة سان فرانسيسكو الأمريكية ، وهو عضو مجلس تحرير صحيفة القدس التى تصدر فى القدس .

ومنهم الدكتور زكريا الأغا المولود فى خان يونس عام ١٩٤١ ، وهو طبيب يرأس الاتحاد الطبى العربى فى غزة ، وهو عضو اللجنة التأسيسية للمعوقين فى غزة . واعتقلته السلطات الإسرائيلية إداريا لمدة ستة أشهر عام ١٩٨٨ ، وقبلها لثمانية أسابيع عام ١٩٧٥ كما منعه من السفر من ١٩٨٢ حتى ١٩٩١ .

كما كان الوفد يضم فريح بومدين نقيب المحامين فى غزة المتخرج من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧١ ، وعضو المجلس الأعلى للتعليم فى الأراضي المحتلة ، وسبق سجنه لمدة عام فى سنة ١٩٧٥ . وقد كانت تنشئته فى معسكر النصيرات للاجئين فى غزة ، وكذا الدكتور نبيل قسيس أستاذ العلوم بجامعة بيرزيت والدكتور سمير عبد الله الأستاذ المساعد فى الاقتصاد بجامعة النجاح فى نابلس ، والدكتور ممدوح العكر الجراح بمستشفى سان جوزيف بالقدس ، وغسان الخطيب المحاضر بجامعة بيرزيت والمتخرج من جامعة مانشستر فى اقتصاديات التنمية ، وإلياس فريح عمدة بيت لحم منذ ١٩٧٢ ، وسامح كنعان وهو من أم يهودية وسجنته السلطات الإسرائيلية مرتين ، وسامى الكيلانى المحاضر فى العلوم بجامعة النجاح والكاتب والشاعر المعروف ، ومصطفى

التشعة عمدة الخليل ، وعبد الرحمن حمد عميد الهندسة بجامعة بيرزيت ، والدكتور نبيل الجعيرى رئيس مجلس الأوصياء بجامعة الخليل وآخرين .

وإلى جانب الوفد المفاوض ، كانت هناك لجنة توجيهية (أوقادية) تضم الدكتورة حنان عشاوى وسرى نسيبة وزهيرة كمال ، إلى جانب مستشارين قانونيين هما أنيس قاسم ورجا شحادة .

أما حنان عشاوى المتحدثة الرسمية للوفد ، فقد تمكنت بفضل إجادتها التامة للغة الإنجليزية ولطريقة الحديث إلى الأمريكيين وحضور بديتها من الاستيلاء على قلوب مشاهدى التلفزيون وكسب مودة رجال الإعلام . وهى مولودة فى رام الله عام ١٩٤٦ وتشغل منصب أستاذ اللغة الإنجليزية بجامعة بيرزيت ، وقد تخرجت من جامعة فيرجينيا الأمريكية ، والجامعة الأمريكية فى بيروت ، وأما سرى نسيبة فهو خريج جامعة هارفارد ويشغل منصب مدير معهد ماجديس للدراسات الاستراتيجية فى القدس ، وأما زهيرة كمال ، فإنها رئيسة الاتحاد الفلسطينى للمرأة .

والمستشار القانونى أنيس قاسم حاصل على الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة واشنطن وفى القانون المقارن من جامعة ميامى . أما رجا شحادة ، فهو مؤسس ومدير « دار الحق » التابعة للجنة الدولية للقانونيين والمعروفة بنشاطها الكبير فى مجال حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة ، وله عدة مؤلفات منها كتاب عن قانون الاحتلال .

كما كان الوفد يضم الدكتور رشيد الخالدى الأستاذ المساعد لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو ، وأحمد الخالدى . واستعان الوفد بعدد من الخبراء لمناقشة مسائل معينة ، منهم زياد أبو زياد وعلى سافارنى المحامى . وكان يرأس اللجنة الإستراتيجية الدكتور نبيل شعث المستشار السياسى للرئيس عرفات .

كانت اللجنة الاستراتيجية تواصل عملها نهارا وليلا ، فاجتمع يوميا للاستماع إلى عرض يقوم به أحد أعضاء الوفد المفاوض لما دار فى جلستى اليوم ، وتجتمع فى مجموعات عمل يشكلها نبيل شعث لدراسة موضوعات يحددها وإعداد أوراق العمل وسيناريوهات المفاوضات ونقاط الحديث ، والمقترحات والمشروعات التى يقدمها الوفد ، ومشروعات الرسائل التى توجه إلى رئيس الوفد الإسرائيلى أو إلى الجانب الأمريكى . . الخ وكان الدكتور حيدر عبد الشافى يحضر هذه الاجتماعات أحيانا أو تعرض أعمالها عليه فى اجتماعات اللجنة القيادية ، كما كانت حنان عشاوى تحضر اجتماعات اللجنة من أجل عقد مؤتمراتها الصحفية .

وأعدت اللجنة الاستراتيجية كما هائلا من الأوراق المتعلقة بالمفاوضات والمسائل المتصلة بها مثل أحكام القانون الدولى المتعلقة بالاحتلال ، واتفاقية جنيف الرابعة ، ونظم الحكم الذاتى المختلفة ، وحقوق الإنسان ، وعملية الاستيطان الإسرائيلى ، والأوضاع فى الأراضى المحتلة ، والتغيرات التى أحدثتها إسرائيل ، والأوامر العسكرية الإسرائيلية ، ونظم الانتخاب ، ومباحثات الحكم الذاتى المصرية الإسرائيلية ، ومواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية فى إسرائيل ، ومتابعة الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية . . إلخ .

وكانت المناقشات حرة تتسم بروح ديموقراطية ، وأثبت نبيل شعث مقدرة فائقة فى إدارة الحوار واستخلاص النتائج ورسم الاستراتيجيات والمواقف . وكان من بين الأعضاء من تتسم آراؤه بالتشدد ، ومنهم من كانت آراؤه معتدلة ، ولكن كان الجميع متفانين فى خدمة قضيتهم .

وكان الوفد على اتصال دائم بقيادته فى تونس عبر أجهزة الفاكس والتليفون ، يوافيها أولا بأول بتطورات المفاوضات ، وبالاتصالات التى يجرىها أعضاؤه ، وبتائج أعمال اللجنة الاستراتيجية وما تقترح تقديمه من أوراق ، ويتلقى منها توجيهاتها والتعديلات التى ترى إدخالها على المقترحات . كما كان عدد من أعضاء الوفد يسافرون إلى تونس فى كل جولة لتقديم تقرير عنها . وقد شكلت القيادة فى تونس لجنة برئاسة محمود عباس (أبو مازن) مدير الدائرة السياسية بمنظمة التحرير لمتابعة أعمال المفاوضات .

وكان التنسيق بين الوفود العربية يتم من خلال اجتماعات تعقد فى كل جولة بصورة منتظمة ، يتبادل فيها رؤساء الوفود المعلومات ويتشاورون فيما بينهم . ويبدو أن التنسيق لم يكن على المستوى المطلوب ، فلم تكن ثمة استراتيجية عربية موحدة ومتفق عليها . ولم تكن المعلومات المتبادلة وافية تسمح بالتعرف على حقيقة ما يجرى على موائد المفاوضات فى المسارات المختلفة ، وما يجرى خارجها من اتصالات .

كما كان الوفد الفلسطينى حريصا على مقابلة المسئولين الأمريكين ، وإجراء الاتصالات فى كل جولة مع الفريق الأمريكى العامل الذى يتابع وينسق المفاوضات . وكان الأمريكيون يحثون الفلسطينيين على « الاشتباك التفاوضى » وعدم الاكتفاء بإبداء المواقف ، بل مناقشة الموضوعات المختلفة وتشكيل اللجان اللازمة . كما كان الوفد الفلسطينى يحث الولايات المتحدة على القيام بدور أكثر فاعلية فى المفاوضات ومواصلة الضغط على إسرائيل للتوقف عن الاستيطان وإدانة عمليات إبعاد الفلسطينيين ومطالبتها

باحترام حقوق الإنسان وتطبيق اتفاقية جنيف في الأراضي المحتلة . وفي الأوقات التي تعثرت فيها المفاوضات طلب الوفد الفلسطيني تدخل الولايات المتحدة في المفاوضات ، إلا أنها استندت إلى قواعد مؤتمر مدريد التي تتطلب اتفاق الطرفين لتدخلها .

كما كان الوفد الفلسطيني يجرى اتصالات من وقت لآخر بممثلي روسيا والجماعة الأوربية وغيرهم من ممثلي الدول ، فضلاً عن الرئيس السابق جيمي كارتر ورجال الكونجرس الأمريكي ورجال الإعلام في الولايات المتحدة وغيرها .

وتولت حنان عشاوى مهمة المتحدث الرسمي للوفد بكفاءة نادرة ، وأصبحت أشهر الشخصيات الإعلامية بين الوفود المختلفة ، واكتسبت شعبية لدى رجال الإعلام والجمهور الأمريكي ، وقد تميزت بطلاقة اللسان وحضور البديهة وروح الدعابة والقدرة على مخاطبة المواطن الأمريكي بالطريقة التي تكسب عقله وقلبه .

وكان المكتب الإعلامي للوفد على درجة كبيرة من الكفاءة ، فقد كان الصندوق المخصص لكل منا مليئاً في كل يوم بكل ما يحتاجه من تقارير إعلامية عما ينشر في القدس وإسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية من أنباء ومقالات وتحليلات . كما كان المكتب يعد أوراقاً تتضمن النصوص الكاملة للمؤتمرات الصحفية للوفد الفلسطيني وبقية الوفود العربية والوفد الإسرائيلي ، وكذا بيانات وتصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة وغيرها من الدول . فضلاً عن ذلك كان المكتب الإعلامي يرتب الاتصالات والمقابلات مع رجال الإعلام .

وقد بذل الوفد الفلسطيني نشاطاً كبيراً في الإعلام عن قضيته ومواقفه خلال جولات قام بها عدد من أعضائه في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة حيث عقدوا الاجتماعات واللقاءات مع الجاليات الفلسطينية (والعربية بوجه عام) واليهودية والجامعات والمعاهد الأمريكية .

وكانت العلاقات بين أعضاء الوفد علاقات ود وتعاون . ولم يخل الأمر من ترتيب بعض المناسبات الاجتماعية كالمآدب الجماعية وحفلات للسمر والترويح أو نزوات جماعية ، أو الاستجابة لدعوات أعضاء الجالية الفلسطينية (للفرد ومعاونيه) .

وكانت الجالية الفلسطينية سعيدة بوفدها ، يسعى الكثيرون منهم للقاءه في الفندق أو الاتصال تليفونياً بأعضائه مرحبين أو مشجعين . ولما طال أمد المفاوضات بدءوا يطرحون الأسئلة عن مسيرة المفاوضات وما إذا كان ثمة أمل في نجاحها ويعبرون عن قلقهم من عدم التوصل إلى نتائج في جولاتها المتتالية .

أما الوفد الإسرائيلي ، فكان يرأسه إلياكيم روبنشتاين سكرتير عام الحكومة
إسرائيلية ، وكان مستشارا قانونيا لموشى ديان وزير الدفاع ثم التحق بوزارة الخارجية
كان عضوا في وفد إسرائيل في المباحثات المصرية الإسرائيلية للحكم الذاتي ثم أصبح
سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء .

كما كان الوفد يضم إيتان بنتسور مدير عام الخارجية ، وزلمان شوفال سفير إسرائيل
، واشنجنون ، وروبي سيبيل المستشار القانوني للخارجية وسالي مريدور المستشار
سياسي لوزير الدفاع ، وداني روتشيلد منسق المناطق (المحتلة) ، وإياهو أبيدان من
وزارة الخارجية ويوسي جال مدير الإعلام بالخارجية وعددا آخر من موظفي الخارجية
الدفاع .

الفصل الثاني

مباحثات الرواق

(٤ - ١٧ ديسمبر ١٩٩١)

كان مقرراً أن تبدأ الجولة الثانية للمفاوضات يوم ٤ ديسمبر (وكانت الجولة الأولى قد عقدت في مدريد في أعقاب المؤتمر) إلا أن الوفد الإسرائيلي لم يغادر تل أبيب حتى ذلك الموعد بقرار من الحكومة الإسرائيلية إظهاراً لاستيائها من قيام الولايات المتحدة بتحديد الموعد دون التشاور المسبق معها .

وتأخر بدء المفاوضات حتى يوم ١٢ ديسمبر ، بعد أسبوع كامل قضيناه انتظاراً لوصول الوفد الإسرائيلي .

وقد أطلقت على هذه الجولة تسمية « مباحثات الرواق (أو الكوريدور) » حيث رفض الوفد الفلسطيني دخول قاعة المفاوضات قبل تسوية مسألة إجرائية سببت خلافاً حاداً بين الجانبين .

فقد كان الوفد الإسرائيلي قد أبدى خلال جولة مدريد الموافقة على إجراء المفاوضات على مسارين : فلسطيني وأردني (طبقاً لكتاب الدعوة إلى المؤتمر) ولكنه تراجع عن ذلك الموقف . وتمسك الوفد الفلسطيني بأن تجرى المفاوضات على مسارين منفصلين كل منهما في قاعة مستقلة ، بحيث تعالج المسائل الفلسطينية وحدها في مسارها المستقل . أما الوفد الإسرائيلي ، فبالرغم من اعترافه بالمسارين فإنه كان يركز على إطار الوفد الأردني الفلسطيني المشترك ويحاول التوسع في سلطاته بحيث تكون له صلاحية توجيه كل من المسارين .

ومضى أسبوع ظل الوفدان خلاله يواصلان مناقشة هذه المسألة ، ويتبادلان المقترحات بشأن تشكيل كل من المسارين وعدد أعضاء كل من الأطراف فيه ، دون أن يتوصلا إلى حل . وكان من الواضح أن موضوع « الهوية الفلسطينية » هو العامل المحرك لموقفى الجانبين ، فالإسرائيليون يسعون لطمس هذه الهوية ، والفلسطينيون يتمسكون بفرض الاعتراف بها .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت في مبنها قاعات لإجراء الوفود مفاوضاتهم الثنائية فيها ، إلا أن المحادثات بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني الفلسطيني المشترك لم تجر في القاعة المخصصة لها .

ومضت أيام الجولة دون التوصل إلى حل لهذه المشكلة من خلال المناقشات والاقتراحات المكتوبة المتبادلة . ولم يتيسر التوصل للحل إلا مع بداية الجولة التالية .

وكنا نحاول - أنا وزميلي عزت - أن نتابع التطورات يوميا مما يذكره أعضاء الوفد ، ومن المؤتمرات الصحفية التي كانت تعقدها حنان عشاوى بإحدى قاعات الفندق . وقد ركزت حنان خلال الأسبوع الأول على التنديد بامتناع الوفد الإسرائيلي عن الحضور مدللة على عدم صدق النيات الإسرائيلية تجاه السلام بهذا الموقف وبالممارسات التي لجأت إليها في الأراضي المحتلة من الاستمرار في بناء المستوطنات ، وفرض حظر التجول في رام الله وإطلاق النار على صبي يكتب بعض العبارات على الحائط تأييدا للسلام . ثم أخذت تكيل لإسرائيل الاتهامات بخرق القواعد التي تضمنها كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد بشأن المسار الفلسطيني ومحاولة طمس هوية الشعب الفلسطيني .

وصرحت حنان عشاوى بأن الوفد أجرى اتصالات بالمسؤولين الأمريكيين حتى تتدخل الولايات المتحدة - باعتبارها أحد راعى المفاوضات اللذين سبق أن تعهدا بالعمل على نجاح عملية السلام . وكان من الواضح أن الراعيين قررا عدم التدخل إلا إذا طلب ذلك الطرفان متفقين في الوقت الذي كانت إسرائيل ترفض فيه أى تدخل .

أما بنيامين ناتانياهو - المتحدث الرسمي للوفود الإسرائيلية - فقد حاول إلصاق التهمة بالفلسطينيين مدعيا أنهم يسعون منذ الآن إلى إقامة الدولة الفلسطينية خلافا للقواعد المتفق عليها والتي تقضى بمشاركة الفلسطينيين من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك .

وقد كشف المتحدث الرسمي الإسرائيلي منذ اليوم الأول عن نيات حكومة شامير في جعل الحكم الذاتى نهاية المطاف للقضية الفلسطينية ، فذكر أن الدولة الفلسطينية التي

يطالب بها السكان العرب في فلسطين قائمة فعلا في الأردن ، فسكانها لا يختلفون عن سكان يهودا والسامرة وغزة الذين تقدم لهم إسرائيل نظاما يعترف لهم بالحقوق المدنية دون الحقوق الوطنية .

وعندما قرأت تصريحاته ، قلت ما أشبه الليلة بالبارحة ، فلا تزال حكومة شامير مصممة على مواصلة سياسة سلفه مناحم بيجين ، بل ربما ازداد موقفها سوءاً .

الفصل الثالث

لقاء في قصر الأندلس

بعد عودتي من واشنطنجون عقب انتهاء الجولة السابقة ، أخذت أفكر في مفاوضات واشنطنجون وأعقد مقارنة بينها وبين المباحثات المصرية الإسرائيلية حول الحكم الذاتي . في تلك المباحثات الأخيرة ، كان هناك اتفاق دولي نسعى لتنفيذه هو اتفاق كامب ديفيد ، وكان هذا الاتفاق هو مرجعنا الذي بنى عليه مواقفنا . ولكن ، أى مرجع للمفاوضات الجارية في العاصمة الأمريكية ؟

فلم تكن لدى وفدى المفاوضات سوى رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد مرجعية وحيدة للمفاوضات ، وتتضمن قواعد عامة ومحدودة بشأن مرحلتى تسوية القضية الفلسطينية ، في حين كانت أحكام كامب ديفيد - رغم غموضها - أكثر تفصيلا لجوانب المفاوضات بشأن كل مرحلة . وربما حاولت الولايات المتحدة سد هذه الثغرة من خلال رسالة التطمينات التى بعثت بها إلى فيصل الحسينى ، ولكن ما القيمة القانونية لهذه الرسالة في مفاوضات لا تشارك فيها الولايات المتحدة بوفد منها ؟ وجلست إلى أوراقى أحاول إعداد مشروع متكامل للموقف الفلسطينى في المفاوضات ، من واقع تجربة المباحثات السابقة .

وكدت أفرغ من إعداد المشروع ، عندما دعانى سفير فلسطين أنا وعزت عبد اللطيف إلى مقابلة الرئيس عرفات في مقره بقصر الأندلس في مصر الجديدة .

وعرضنا على عرفات انطباعاتنا عن الجولة والوفد الفلسطينى والأجواء في واشنطنجون ، وأظهرت المناقشة الحاجة إلى إعداد مشروع فلسطينى . ولما علم الحاضرون بالعمل الذى بدأته طلبوا منى الفراغ من إعداد المشروع .

واجتمعنا مساء ذلك اليوم ، أنا ونبيل شعث وسعيد كمال وعزت عبد اللطيف ،
 وبعد قراءة المشروع الذى أعددته وإدخال عدد من التعديلات عليه ، تم إقراره .

وأطلقنا على المشروع اسم Pisga وهى الأحرف الأولى بالإنجليزية لتسمية السلطة
 الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتى . وقد راعيت فى إعداد المشروع الاستفادة من
 الموقف المصرى المبدئى فى مباحثات الحكم الذاتى مع إسرائيل ومن تجربة تلك المباحثات
 التى استمرت ما يقرب من ثلاثة أعوام ، سواء المسائل التى أحرزت تقدماً أو تلك التى
 يحتمل أن يتوصل الطرفان إلى حلول وسط بشأنها والمواقف الأساسية التى لا يستطيع
 الفلسطينيون تقديم أية تنازلات عنها .

وتضمن المشروع مقدمة تشير إلى مرجعية المفاوضات وحق تقرير المصير للشعب
 الفلسطينى والغرض من الترتيبات الانتقالية .

كما تضمن عدة أجزاء عن الترتيبات التحضيرية لانتخاب السلطة الفلسطينية ،
 وترتيبات الانتخابات ، ونقل السلطة من إسرائيل إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية ،
 وهيكلك هذه السلطة وتشكيلها ، وولايتها الإقليمية والشخصية ، وسلطاتها
 ومسئولياتها بما فيها من سلطة التشريع ، وترتيبات الأمن ، والقدس ، والمستوطنات
 الإسرائيلية ، والآلية الدولية للإشراف على تنفيذ الاتفاق وتسوية المنازعات وتمثيل
 الإقليم الفلسطينى المحتل على الساحة الدولية ، ومفاوضات الوضع النهائى .

وعلى أساس هذا المشروع ، وضع الوفد الفلسطينى استراتيجية التفاوض التى نشير
 إليها فيما بعد .

الفصل الرابع

مراحل المفاوضات واستراتيجيات التفاوض

يمكن تقسيم مفاوضات واشنطنجتون إلى ثلاث مراحل :

الأولى - مرحلة تبادل المشروعات : وقد قدم الوفد الفلسطيني خلال هذه المرحلة ثلاثة مشروعات تدرج فيها في الكشف عن مواقفه دون تقديم تنازلات ما ، بل ظل ينطلق من الخطة الأساسية المتفق عليها والسابق الإشارة إليها ، وإن جاء مشروعه الأخير موجزا في شكل إطار اتفاق .

أما الوفد الإسرائيلي ، فقدم أربعة مشروعات تدرج فيها عن طريق تحسين الصياغة وتقديم بعض التنازلات ، وركز في أول الأمر على مجالات السلطات والمسئوليات التي تنقل إلى سلطة الحكم الذاتي ، ثم تطورت مواقفه وخاصة بعد مضي فترة على تولي إسحق رابين الحكم ، ولكن ظلت هذه المواقف دون الحد الذي يسمح بالاتفاق وخاصة عندما ضمن مشروعه الأخيرين مفهومه بشأن النظام المختلط لتقاسم الأرض والسلطة .

والثانية - المرحلة الاستكشافية : وقد بدأت هذه المرحلة بتشكيل مجموعات عمل غير رسمية لمناقشة موضوعات مفهوم الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي والأرض والمسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان ، وكانت هذه المرحلة من أخصب مراحل المفاوضات حيث اتسمت المناقشات بالدخول في التفاصيل والتعرف على التصور الإسرائيلي للأوضاع التي تسود خلال الفترة الانتقالية ، وقد أظهرت المناقشات الفجوة الواسعة بين الجانبين بشأن المستوطنات والقدس والولاية الإقليمية .

والمرحلة الثالثة مرحلة محاولة إعداد إعلان مبادئ : وقد أعد كل جانب مشروعا ، كما قدم الفريق الأمريكي المتابع للمفاوضات مشروعا ، ولكن كانت المفاوضات السرية في أوسلو أكثر توفيقا في التوصل إلى إعلان مبادئ متفق عليه .

وكان الوفد الفلسطيني ملتزما بما أصدره المجلس الوطني من قرارات في اجتماعه في الجزائر في سبتمبر ١٩٩١ قبيل انعقاد مؤتمر مدريد .

وقد تضمنت قرارات المجلس تحديد أهداف منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام فيما يلي :

أولا : تأمين حق تقرير الشعب الفلسطيني بما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني .

ثانيا : الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .

ثالثا : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ .

رابعا : أن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطيني في السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية وكافة الشئون السياسية والاقتصادية .

خامسا : توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيدا لممارسة حق تقرير المصير .

سادسا : توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة .

ولذا تمسك الوفد الفلسطيني بصفة مستمرة بالأسس المتفق عليها في مشروع الـ pisa الذي سبقت الإشارة إليه ، وبوجه خاص بالمبادئ التالية :

١ - أن تكون المرحلة الانتقالية خطوة تؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، وأن ترتبط الترتيبات الانتقالية بالوضع النهائي وتمهد له .

٢ - انتخاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية انتخابا حرا من خلال ترتيبات ومع ضمانات تكفل حرية الانتخابات بما في ذلك الإشراف الدولي ، وأن يشارك في هذه الانتخابات كل الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في سجل السكان عند بدء الاحتلال الإسرائيلي ، كما يشارك فيها تصويتا وترشيحا فلسطينيو القدس الشرقية .

- ٣- تتمتع سلطة الحكم الذاتى بسلطات حقيقية وخاصة سلطة التشريع .
- ٤ - امتداد ولاية السلطة الفلسطينية إلى كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها من أراض ومصادر مياه وموارد طبيعية ، وبما يشمل القدس الشرقية .
- ٥ - أن تكون السلطة الفلسطينية ذات طابع تمثيلى (جمعية نيابية ومجلس تنفيذى) وتكون هى مصدر السلطة خلال الفترة الانتقالية .
- ٦ - مشاركة السلطة الفلسطينية فى الأمن وتولى شرطتها المحلية الأمن الداخلى .
- ٧ - انسحاب القوات الإسرائيلية وإلغاء إدارتها المدنية .
- ٨ - انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع محددة خارج المناطق السكنية .
- ٩ - عودة النازحين والمبشرين وحل مشكلة اللاجئين طبقا لقرارات الأمم المتحدة .
- ١٠ - وقف عمليات الاستيطان فوراً
- ١١ - التزام إسرائيل باتفاقية جنيف الرابعة
- ١٢ - وجود آلية دولية للإشراف على نقل السلطة ، وضمان تنفيذ الاتفاق وتسوية المنازعات .

وفى الوقت الذى كان الوفد الإسرائيلى يحاول توجيه المفاوضات إلى مناقشة مجالات السلطات والمسئوليات المقترح نقلها إلى السلطة الفلسطينية ، كان الوفد الفلسطينى يعمل من جانبه على تجنب الدخول فى تفاصيل تلك المجالات والتركيز على موضوع الولاية الإقليمية للسلطة ، بما ينطوى عليه من قضايا هامة مثل القدس والمستوطنات والأرض والمياه محافظة على السلامة الإقليمية للأراضى الفلسطينية المحتلة .

وقد تمسك الوفد الفلسطينى برفض الموقف الإسرائيلى من استبعاد موضوع القدس والمستوطنات وأصر على طرحها للمناقشة ، وظل هذان الموضوعان من أهم المسائل الخلافية حتى نهاية المفاوضات .

ومن ناحية أخرى تفادى الوفد الفلسطينى لفترة طويلة تشكيل لجان رسمية ، ثم وافق فى الجولات الأخيرة على تشكيل مجموعات عمل غير رسمية . وكان الهدف من الموقف الفلسطينى هو عدم إعطاء انطباع غير حقيقى عن تقدم المفاوضات .

كما لم يتيسر الاتفاق بين الوفدين على جدول أعمال طوال المفاوضات ، وتقع المسؤولية على الوفد الإسرائيلي بسبب محاولته تقديم مشروعات لجدول الأعمال تعكس مواقفه التفاوضية ، في حين كان من الممكن الاتفاق على جدول موضوعي لا يتضمن سوى بنود المناقشات .

وأخيرا ، فإن الوفد الفلسطيني دأب على تقديم مذكرة في كل جولة بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، فضلا عن المطالبة بوقف الاستيطان .

أما الوفد الإسرائيلي ، فقد اتبع نفس الاستراتيجية التي أشرنا إليها من قبل عند الكلام عن المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني من العمل على الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومرحلة الوضع النهائي وإفراغ الحكم الذاتي من أى مضمون سياسى وتقليص سلطات المجلس الفلسطيني وقصرها على الطابع الإدارى وبسط السيطرة الإسرائيلية عليها والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية ورفض أية رموز سيادية للسلطة الفلسطينية . الخ .

وتراجع الوفد - في عهد شامير - عن كثير من أحكام اتفاق كامب ديفيد واتسمت المشروعات الأولى التى تقدم بها في المفاوضات بالتعنت والمبالغة في تصوير الحكم الذاتى بأنه بتفويض من إسرائيل وأنه نظام داخلى ويتعين الإقرار بحق اليهود في الضفة الغربية وغزة . الخ .

واتبع الوفد الإسرائيلي تكتيكات التصعيد في المواقف ، والمهاطلة وإضاعة الوقت ، والتعامل من منطلق القوة والسيطرة .

وقد تغيرت استراتيجية الوفد تدريجيا بعد فترة من تولى حكومة رابين السلطة ، وأخذت المشروعات التى تقدم بها مظهرا مغايراً ، وخاصة من حيث الصياغة وتجنب التعبيرات الاستفزازية ، والتخلى عن مفهوم الحكم الذاتى المقتصر على السكان دون الأرض ، ومناقشة مسائل الأرض والنظام القانونى والقضائى وتقاسم السلطة ، وإن ظل الوفد رافضا مناقشة موضوعى المستوطنات والقدس ، ومراوفا في موضوع الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية .

الفصل الخامس

المفاوضات في عهد شامير

الجولة الثالثة

(١٣- ١٦ يناير ١٩٩٢)

تأخر عقد الجولة الثالثة هذه المرة لسبب يرجع إلى الجانب الفلسطيني . فقد سبق موعد بدئها وقوع أحداث في القدس وممارسات من الحكومة الإسرائيلية أثارت استياء الفلسطينيين واحتجاجهم .

ففى شهر ديسمبر ١٩٩١ ، قام بعض المستوطنين باحتلال عدد من منازل الفلسطينيين فى سلوان بالقدس الشرقية ، وفى أوائل يناير قامت الحكومة الإسرائيلية بإبعاد اثنى عشر فلسطينيا من الأراضى المحتلة .

وكان مقرر أن تبدأ الجولة التفاوضية يوم ٧ يناير ، إلا أن الوفد الفلسطينى - والوفود العربية تضامنا معه - قرروا تأجيل الجولة إلى أن يصدر قرار من مجلس الأمن بإدانة عملية الإبعاد . وبعد صدور القرار رقم ٧٢٦ . بدأت المفاوضات فى ١٣ يناير وكانت جولة قصيرة لم تستمر أكثر من أربعة أيام .

غير أنها كانت جولة مفيدة ، حيث كان الاتفاق قد تم بشأن المسار الفلسطينى . فقد اتفقت الأطراف على أن يتشكل هذا المسار من ٩ فلسطينيين وأردنيين اثنين و ١١ إسرائيليا ويتشكل المسار الأردنى بنفس الأعداد معكوسة بين الأردنيين والفلسطينيين وتفتتح كل جولة باجتماع عام يحضره ٨ فلسطينيين و ١١ أردنيا و ١٣ إسرائيليا .

وقرر الوفد الفلسطيني أن يبدأ في هذه الجولة هجوما سلميا ، فتقدم بعدة أوراق : ورقة يطالب فيها بالوقف الفوري لعملية الاستيطان الإسرائيلي ، وأخرى بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، والثالثة تتضمن اقتراحا بشأن «الخطوط العامة للمشروع الفلسطيني للترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي» . وكانت الورقة الأخيرة تتضمن عددا من الخطوط الرئيسية للمشروع السابق لإعداده في القاهرة .

فبعد مقدمة تتضمن أن الغرض من الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي هو كفالة النقل السلمي والمنظم للسلطة من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وإيجاد الظروف السليمة لمفاوضات الوضع النهائي ، وأن من الضروري الوقف التام للاستيطان ، حدد المشروع الملامح الرئيسية لسلطة الحكم الذاتي وأن ولايتها تشمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بكل الأراضي والموارد الطبيعية ومصادر المياه وجوف الأرض والمياه الإقليمية والمجال الجوي ، كما تشمل ولايتها كل الأشخاص ، كما تضمن النص على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة ، وعلى أن السلطة الفلسطينية منتخبة ومصدر سلطتها الشعب وليس مصدرا آخر ، وتنتقل إليها سلطات ومسئوليات الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية . وتمارس التشريع والتنفيذ والقضاء .

أما تشكيلها فهو من جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي ومجموعة المحاكم .

وأما انتخابها فيكون حرا وتحت إشراف دولي ، ويتعين انسحاب القوات الإسرائيلية قبل إجرائه من المناطق الأهلة بالسكان .

وأما الأمن ، فيلزم وضع ترتيبات لكفالاته بمساعدة الأمم المتحدة وإنشاء قوة شرطة محلية للمحافظة على الأمن والنظام العام والاتفاق على ترتيبات للأمن الخارجى .

كما قدم الوفد الفلسطيني مشروعا لجدول الأعمال يتضمن بنوداً عن الإجراءات التحضيرية لإقامة السلطة الفلسطينية (وقف الاستيطان - تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة - الحماية الدولية للفلسطينيين) وعن انتخاب السلطة ، والفترة الانتقالية ، وانسحاب القوات الإسرائيلية ، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، وهيكل السلطة ، ولايتها ، وسلطاتها ومسئولياتها ، والأمن ، والإشراف على التنفيذ وآلية حل المنازعات .

أما الوفد الإسرائيلي ، فقدم مشروعا لجدول الأعمال كجزء من جدول الأعمال الشامل للمسايرين الأردني والفلسطيني ، وتضمن المشروع بنوداً بشأن الهدف من المفاوضات (الترتيبات الانتقالية) وعناصر هذه الترتيبات وهى :

المفهوم العام وقواعد إقامة (هيئة الحكم الذاتى) وهيكلها ، ومجالات عملها (بشرط الاتفاق على المفهوم والهيكل) ، و١٢ مجالا حددها المشروع . فضلا عن ملحوظتين إحداهما أن كل المجالات المذكورة تتطلب الاتفاق على السلطات التى « تفوض » وعلى التنسيق والتعاون والجوانب المتعلقة بالأردن ، والأخرى مفادها أن ما لا تتضمنه قائمة المجالات يبقى « كسلطات متبقية أو كامنة » residual . ثم يعدد مشروع جدول الأعمال الإسرائيلى المسائل المتعلقة بالمسارين معا (الاقتصادية والقانونية والارتباط والتعاون وإعادة تأهيل اللاجئين فى مخيمات الأردن والمناطق) واللجان الممكن إنشاؤها (الترتيبات لإقامة الـ isga . وهى التسمية الإسرائيلية لهيئة الحكم الذاتى وهيكلها ومجالات عملها ، والمسائل البلدية ، والقانونية - والاقتصادية)

وهكذا اتضحت منذ البداية المواقف التفاوضية لكلا الطرفين . فالوفد الإسرائيلى ، من خلال مشروع جدول الأعمال ، قد أظهر اتجاهه للتراجع عن اتفاق كامب ديفيد ولذا تفادى استعمال تعبير « السلطة الفلسطينية » وأغفل الكلام عن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإداراتها المدنية ونقل سلطاتها ، أو الكلام عن انسحاب القوات الإسرائيلية ، وعلق كل شئ على الاتفاق بين الجانبين على مفهوم الحكم الذاتى وهيكل السلطة ، واعتبر ممارسة الفلسطينيين لعدد من المجالات تفويضا من جانب إسرائيل . . . الخ .

أما الوفد الفلسطينى ، فقد انطلق من نفس المفاهيم التى سادت مواقف وفد مصر فى مباحثات الحكم الذاتى .

وكانت مشكلة الاستيطان الإسرائيلى تثير المناقشات داخل الوفد الفلسطينى ولجنته الاستراتيجية ، فقد كان من شأن التمسك بالوقف الفورى للاستيطان يعنى وضع شرط مسبق قد يؤدى إلى توقف المفاوضات وفى الوقت ذاته ، كان الاستمرار فى مناقشة بقية البنود يدل على عدم جدية هذا الطلب ، لذا لجأ الوفد الفلسطينى إلى تكرار المطالبة فى كل جولة بالوقف الفورى للاستيطان ، فضلا عن إثارة قضية حقوق الإنسان وانتهاكات إسرائيل لها .

ال الجولة الرابعة (٢٤ فبراير - ٤ مارس ١٩٩٢)

قدم كل من الوفدين خلال هذه الجولة مشروعاً يتضمن موقفه بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى . فقد رأى الوفد الفلسطينى مواصلة ما بدأه فى الجولة السابقة من هجوم السلام وأعد فى ٣ مارس وثيقة أكثر تفصيلاً من الوثيقة الأولى وجعل عنوانها « خطة موسعة : ترتيبات فترة الحكم الذاتى الانتقالي ، وإجراءات تمهيدية ، وقواعد الانسحاب » .

وتضمنت الورقة الفلسطينية مقدمة أشارت إلى أن المفاوضات الحالية تجرى فى إطار الشرعية الدولية التى تعترف بحق المصير للشعب الفلسطينى ، كما أن الترتيبات الانتقالية ترسى أساس مفاوضات الوضع الدائم للضفة الغربية ، بما فيها القدس وقطاع غزة والحمّة ، فهذه المناطق كلها تعتبر طبقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واتفاقيتى جنيف ولاهاى أراضى محتلة . كما تؤكد المقدمة وحدة الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج .

وتحت عنوان طبيعة المرحلة الانتقالية ، أشارت الورقة إلى كتاب الدعوة وما تضمنه من العملية التفاوضية التى تجرى على مسارين وتقوم على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينصان على عدم جواز اكتساب إسرائيل للأراضى الفلسطينية المحتلة وضرورة مبادلتها بالسلام . فالمرحلة الانتقالية ليست فى ذاتها نظاماً يمكن استقراره ، بل هى إطار لتنفيذ قرارى مجلس الأمن وتطبيق الشرعية الدولية .

وعن السلطة الفلسطينية فى المرحلة الانتقالية ، ذكرت الورقة أنها يجب أن تكون سلطة حكم ذاتى مركزية وكيانا سياسياً يمكن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة من حكم نفسه بنفسه عن طريق انتخاب حر دون تدخل خارجى ، وهذا لا يتحقق إلا

بممارسة سلطات حقيقية ويجب أن ينقل إلى سلطة الحكم الذاتي كل سلطات الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية .

ثم مضت الورقة تتحدث عن سلطات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية - التي تمارسها لأعلى سبيل التفويض ، فليس لإسرائيل سيادة ما على الأراضي الفلسطينية المحتلة - ذاكرة أنه لا يحدها سوى طبيعتها الانتقالية وما يتفق عليه ويجب أن تكون لها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن تمتد ولايتها إلى كل الأراضي المحتلة وسكانها . وتضمنت الورقة تفصيلاً لما جاء في الورقة السابقة .

وانتقلت الورقة الفلسطينية إلى الإجراءات التحضيرية ذاكرة من بينها تطبيق اتفاقيتي جنيف الرابعة ولاهاي وإلغاء التغييرات التي أحدثتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والشريعات التمييزية ، وحددت واتخاذ عدد من الإجراءات منها وقف الاستيطان والاستيلاء على الأراضي والمياه وإلغاء عدد من الأوامر العسكرية التي توقف عملية تسجيل الأراضي أو تصادرها ، وعدد آخر من الإجراءات التي تخلق أجواء سليمة لانتخاب السلطة الفلسطينية ، مثل الإفراج عن المسجونين السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون الطوارئ والامتناع عن العقوبات الجماعية . . الخ .

وانتهت الورقة بجزء عن ترتيبات الانتخاب ، حددت فيه المبادئ الرئيسية والشروط الضرورية لإجراء الانتخابات ، ومنها انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود وتفكيك المستوطنات وكفالة حرية التعبير والتجمع والحملات الانتخابية والنشاط السياسي ، فضلاً عن الإشراف الدولي عن طريق الأمم المتحدة التي تتولى مباشرة العملية الانتخابية بممثل لها ومعاونين ومراقبين ولجنة للإشراف وقوات دولية أو متعددة الجنسيات ، وبذا تكون الانتخابات حرة وعامة والاقتراع سرياً ، ويشارك فيها جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس والحمة وقطاع غزة الذين كانوا مسجلين في سجلات السكان يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ .

أما الورقة الإسرائيلية (ورقة ٢٠ فبراير ١٩٩٢) فقد اختارها الوفد الإسرائيلي تسمية « أفكار للتعايش السلمي في المناطق خلال الفترة الانتقالية » .

وتضمنت الورقة تحت عنوان « المفهوم العام » أن مفهوم الترتيبات الانتقالية ينطلق من أن الجراح التي سببها النزاع العربي الفلسطيني يلزمها الوقت لكي تلتئم ، كما أن الخلافات العميقة في وجهات النظر لا يمكن علاجها في خطوة واحدة ، ولذا فإن الفترة الانتقالية تتيح المناسبة لاختبار الترتيبات وتنفيذها والتلاؤم مع حقيقة الحياة معا وبناء الثقة المتبادلة . وهذه الترتيبات الانتقالية يجب أن تحدث تغييراً في حياة العرب

الفلسطينيين في المناطق ، وهو تغيير يلزم أن يستهدى بأمور معينة هي عدم استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي والتعامل مع السكان ، وليس مع وضع المناطق والالتزام بالترتيبات الانتقالية وتنفيذها وعدم إحداث تغيير فيها بعمل منفرد .

وتضمنت الورقة الإسرائيلية بعد ذلك عدة مبادئ بشأن التعايش السلمي منها : الإبقاء على الروابط القائمة بين « يهودا والسامرة » وغزة وبين إسرائيل ، ووضع ترتيبات للتنسيق والتعاون فيما بينها والمحافظة على الروابط التقليدية بين العرب الفلسطينيين وبين الأردن . وتضمنت بصفة خاصة أن السلطات التي لا يتولاها الفلسطينيون تحتجز لإسرائيل وأن العيش والاستيطان في المناطق حق لليهود ، كما أن مسؤوليات الأمن بكافة جوانبها الخارجية والداخلية والنظام العام تكون لإسرائيل .

وانتقلت الورقة الإسرائيلية إلى ترتيبات الحكم الذاتي (التي أسمتها isga) . فذكرت أن أجهزة وهيكل (الترتيبات ١) ستكون موضوع اتفاق ، وكذا طريقة إقامتها ، وهي ترتيبات ذات طبيعة إدارية وظيفية ، وتطبق الولاية على الفلسطينيين العرب من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة . ثم عدت الورقة السلطات والمسئوليات وعددها ١٢ مع توصيف لكل منها . وحددت مبادئ بشأن التعاون والتنسيق على كافة المستويات من أعلى مستويات إلى أدنى مستويات التنفيذ . وانتهت الورقة بتأكيد تولى إسرائيل كافة السلطات المتبقية باعتبارها مصدر السلطة .

وهكذا أكدت الوثيقة الإسرائيلية بشكل واضح رجوع حكومة شامير عن عدد كبير من مكتسبات كامب ديفيد : فهي لا تذكر سلطة فلسطينية منتخبة ، ولا انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، ولا انسحاب القوات الإسرائيلية ، ولا تشير إلى القرار ٢٤٢ في أى موضع ولا للمفاوضات الخاصة بالوضع النهائي . كما أنها جعلت إسرائيل مصدر السلطة وتتولى كافة السلطات المتبقية ومسئوليات الأمن جميعا ، وتحدد الوظائف الإدارية للفلسطينيين على سبيل الحصر (إدارة القضاء - شئون الموظفين - الزراعة - التعليم والثقافة - الميزانية والضرائب - الصحة - الصناعة والتجارة والسياحة - العمل والشئون الاجتماعية - الشرطة المحلية - المواصلات والاتصالات المحلية - الشئون البلدية - الشئون الدينية) .

وقد رفض كل من الوفدين مقترحات الآخر ، ورأى الوفد الإسرائيلي في الاقتراح الفلسطيني إقامة لدولة لا ينقصها إلا الاسم ، كما اعتبر الوفد الفلسطيني الأفكار الإسرائيلية نقضا صريحا لمرجعية المفاوضات المتمثلة في كتاب الدعوة لمؤتمر مدريد .

ال الجولة الخامسة

(٢٧ - ٣٠ أبريل ١٩٩٢)

كانت هذه الجولة قصيرة ، حيث كان قد اقترب موعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية ، وأريد من عقدها مجرد مواصلة المفاوضات وإظهار الرغبة في استمرارها ، فلم تستغرق سوى أربعة أيام .

وظلت الإدارة الأمريكية تحت الطرفين - وخاصة الجانب الفلسطيني - على الاشتباك التفاوضي - ومناقشة ترتيبات الحكم الذاتي تفصيلا والتقدم بطلبات محددة دون الاكتفاء بتسجيل المواقف .

وقد تجاوب الوفد الفلسطيني مع الرغبة الأمريكية ، فتقدم في ٢٩ أبريل ١٩٩٢ كتابة بعدد من المطالب اشتملت : إلغاء الأمر العسكري رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٨ الذي أوقفت إسرائيل بمقتضاه عمليات تسجيل العقارات ، ووقف تنفيذ التغييرات التي أدخلتها على قانون التنظيم المدني والقروى والتي أدت إلى إخراج حوالى ٧٠٪ من الأراضى من متناول الفلسطينيين ووضعها تحت تصرف المستوطنات اليهودية ، وإلغاء سيطرة شركة المياه الوطنية الإسرائيلية على جميع موارد المياه في الأراضى المحتلة ، والمطالبة بحرية الفلسطينيين في الاطلاع على السجلات العامة ومنها سجل السكان وسجل العقارات .

وكان هدف الوفد الفلسطيني فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي أمام الولايات المتحدة في حالة عدم تجاوب إسرائيل مع تلك المطالب .

أما الوفد الإسرائيلي ، فقد حضر إلى هذه الجولة بعدد من المقترحات الجزئية . فمن أجل امتصاص رد الفعل على الاقتراح الفلسطيني الخاص بإجراء انتخابات عامة في

الأراضي المحتلة على أساس ديموقراطي ، اقترح من جانبه إجراء انتخابات بلدية على سبيل التجربة متعللاً بالأوضاع غير المواتية السائدة في الأراضي المحتلة بسبب أعمال العنف التي ترتكبها حماس والجهاد الإسلامي .

كما اقترح النقل الفوري للسلطة في مجال الخدمات الصحية .

وقد كان رد الوفد الفلسطيني قويا ، فعارض اقتراح الانتخابات البلدية بمذكرة أكدت أن هذا الاقتراح لا علاقة له بالمفاوضات ، فالسلطة الفلسطينية يجب أن تقام عن طريق انتخابات عامة سياسية يشارك فيها جميع السكان ، وإنما تأتي الانتخابات البلدية في ظل هذه السلطة بعد إقامتها . وقد أوضحت تجربة الانتخابات البلدية التي أجريت خلال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي عجزه عن حماية رؤساء البلديات الفلسطينية من محاولات الاغتيال وقيامه بإقالة بعضهم وإبعاد البعض الآخر .

كما رفض الوفد الفلسطيني اقتراح تسلم سلطة الخدمات الطبية ، مؤكدا ضرورة نقل كل السلطات ، وساخراً من هذا الاقتراح غير الجاد حيث إن هذه الخدمات يتولاها فعلا فلسطينيون تحت رئاسة إسرائيلية .

أما الطلبات المحددة التي تقدم بها الوفد ، فإنها لم تلق أية استجابة من قبل إسرائيل .

وانفضت الجولة الخامسة ولم تعقد الجولة التالية إلا بعد تولى حكومة إسحق رابين السلطة ، وكانت آمال الفلسطينيين في تغيير الموقف الإسرائيلي في المفاوضات كبيرة ، فقد كانت مسيرتها في عهد شامير لا تبشر بأى تقدم .

الفصل السادس

المفاوضات في عهد رابين

كان حزب العمل الإسرائيلي قد حدد في مؤتمره الخامس في ربيع ١٩٩٢ برنامجاً بشأن السلام في الشرق الأوسط متضمناً :

- إن للحزب رؤية لشرق أوسط جديد تحل فيه علاقات التعاون في مختلف الميادين ، وخاصة الميدان الاقتصادي ، محل الحروب وسباق التسلح .

- إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية والفلسطينيين بدون شروط مسبقة وعلى أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وعلى كل الجبهات .

- يشترط الحزب للسلام : اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة في المنطقة وبحقها في الوجود بسلام وأمن ، وأن تقود اتفاقات السلام معها إلى نهاية الصراع العربى الإسرائيلى والتخلى عن أية مطالب أو ادعاءات في المستقبل ، واعتبار السلام الثابت عاملاً هاماً للأمن ، وأن السلام المستقر يتطلب حدوداً يمكن الدفاع عنها ، واعتبار الحزب (الأمن) هو العامل الحاسم الذى سوف يتحاشى الحزب الإضرار به في أية تسوية .

- استعداد الحزب للتوصل إلى حلول وسط إقليمية من أجل عقد تسويات مرحلية أو نهائية في مفاوضات السلام ، ويجبذ مبادرة إسرائيلية على أساس مقايضة الأرض بالسلام وأمن إسرائيل .

- رفض الحزب استمرار الوضع الراهن لسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين ومعارضته سياسة الضم حيث إن ضم مناطق كثيفة السكان يقود إلى دولة ثنائية صراعات داخلية مريرة .

- يرى الحزب أن التقدم نحو السلام في المنطقة يتم على ثلاث مراحل :
- حكم ذاتي كامل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتسوية مؤقتة مع سوريا .
- اتفاقية دائمة على أساس حل وسط إقليمي وترتيبات أمنية .
- بناء شرق أوسط جديد
- الاستعداد لضمان حرية العبادة في القدس ومنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وضعاً خاصاً
- الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما في ذلك حقوقهم الوطنية
- إمكانية أن يسبق الحل في غزة الحل الخاص بالضفة الغربية .
- لا يتمسك الحزب بالتفاوض مع وفد مشترك أردني فلسطيني ، بل سيتفاوض مع فلسطينيين مفوضين من سكان الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل منذ ١٩٦٧ سواء كانوا ضمن وفد مشترك أو مستقل .
- يلتزم الحزب بعدم إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس وغور الأردن ، كما يلتزم بتجميد إقامة المستوطنات لعام واحد .
- يجب أن يتضمن السلام خطة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل وأن تدعى كل الدول العربية وخاصة الأردن ودول الخليج للمشاركة في حل مشكلة اللاجئين ، وأن يسهم رأس المال العالمي في هذا الغرض ، وترفض إسرائيل عودة اللاجئين إليها .
- وقد تضمن برنامج حكومة رابين الخطوط العامة للبرنامج الذي أقره المؤتمر العام المشار إليه فيما سبق ، كما تضمن ملحق الاتفاق الائتلافي الذي وقعه حزبا العمل وميرتس ، أن يكون للأخير الحق في التعبير عن مواقفه من موضوع الحل الدائم للقضية الفلسطينية والذي يقوم على أسس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واحترام قرار هذا الشعب بإقامة إطار فيدرالي أو كونفيدرالي مع الأردن أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح ، وعدم رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل المقبلة من مفاوضات السلام بعد أن تبرهن على أنها تعترف بإسرائيل وتوقف

الإرهاب ، فضلا عن حق « ميريتس » في التقدم بمشروع قانون لتعديل قانون حظر اللقاءات مع من لهم صلة بهذه المنظمة . أما عن المستوطنات ، فإن إقامة مستوطنات جديدة أو تكثيف الحالية يجب أن يخضع لتصديق الحكومة .

والخلاصة ، أن الموقف بعد تولي حكومة رابين المشكّلة من ائتلاف حزبي العمل وميريتس (والحزب الديني شاس) كان يبشر بانفراج في المفاوضات التي ظلت تراوح مكانها طوال حكم شامير .

ال الجولة السادسة

(٢٤ أغسطس - ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢)

عندما بدأت الجولة السادسة كانت الآمال تراود الوفد الفلسطيني في حدوث تغيير جذري في مواقف الوفد الإسرائيلي يتمشى مع برنامج حزب العمل وتصريحات راين خلال الحملة الانتخابية وبعد توليه السلطة .

وقد أصيب الفلسطينيون بخيبة أمل شديدة عندما تقدم الوفد الإسرائيلي بمشروع جديد لا يتضمن سوى عدد ضئيل من التحسينات على مشروعاته السابقة ، وقد كان مشروعاً ضخماً من ثلاثين صفحة ، وإن كانت معظم صفحاته تتضمن تفاصيل لنفس « الوظائف الإدارية » التي تقترح إسرائيل أن تنقلها إلى السلطة الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتي . أما التحسينات فقد انحصرت في الإشارة إلى « المجلس الإداري » المنتخب والمشكل من ١٥ عضواً (يتولى كل منهم مجالا من المجالات) ويتولون معا مسئولية إدارة المجلس ، وبمعنى آخر اعترف المشروع بهيئة مركزية فلسطينية مسئولة ، كما أنه أغفل ما سبق أن تضمنه المشروع السابق من استثناء فلسطيني القدس من نظام الحكم الذاتي ، وأن إسرائيل تظل مصدر السلطة ، وبقاء التشريعات القائمة دون تغيير . ولكن المشروع الجديد ظل يعتبر نقل السلطات إلى الفلسطينيين تفويضا من قبل إسرائيل ويعتبر هذه السلطات إدارية وظيفية ، ويشترط لممارسة سلطة إصدار اللوائح التنسيق والتعاون مع إسرائيل .

وقد استمرت الجولة السادسة حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ ، وتخللتها فترة انقطاع من ٤ سبتمبر حتى ١٣ سبتمبر لتمكين الوفدين من الرجوع إلى قيادتهما .

وتقدم الوفد الفلسطيني بدوره بمشروع « إطار اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني » . مراعيًا في إعدادة الإيجاز (٤ صفحات) واعتدال الصياغات ، وذلك

بأمل أن يصبح المشروع أساساً صالحاً للمفاوضات في عهد حكومة رايبين ، وأن يتوصل الجانبان إلى اتفاق قبل انتهاء العام الذي حدده كتاب الدعوة موعداً مستهدفاً لانتهاء من مفاوضات الترتيبات الانتقالية .

والتزم المشروع الخطوط العامة للمشروع الفلسطيني الأساسي (Pisga) . فأوضح طبيعة المرحلة الانتقالية بأنها المرحلة الأولى في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وأن مفاوضات الوضع النهائي ستمكن الشعب الفلسطيني من تقرير المصير بحرية ، وأن من الضروري تطبيق لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف خلال الفترة الانتقالية . أما انتخاب السلطة الفلسطينية فيكون تحت إشراف دولي ، وهي تستمد سلطاتها من الشعب ، ولها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ولها ولاية كاملة على كافة الإقليم وسكانه ، كما أن لها السيطرة على الأرض والماء والموارد الاقتصادية والطبيعية والأنشطة الاقتصادية . كما يتضمن المشروع انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وحل إدارتها المدنية وانسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة انتشار بقيتها في مواقع أمنية محددة يتفق عليها . أما القدس الشرقية ، فإن الترتيبات الانتقالية تطبق عليها ، كما يجب توقف النشاط الاستيطاني فوراً ويذكر أن ترتيبات الأمن المتبادل التي يتفق عليها تتضمن تشكيل قوة شرطة فلسطينية . وأخيراً يحدد المشروع جدولاً زمنياً للتوصل لاتفاق خلال ٣ شهور ، وبدء مفاوضات الوضع النهائي في موعد لا يتعدى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

كما قدم الوفد الفلسطيني مشروع جدول أعمال مشترك يتفق مع بنود مشروعه .

وفي فترة تأجيل المفاوضات ، أحدثت تصريحات رايبين بشأن إعطاء الأولوية للاتفاق مع سوريا بليلة لدى الفلسطينيين وحاولوا من خلال اجتماعات التنسيق العربية مواجهة هذه المناورة .

ومن ناحية أخرى ، وافق الكونجرس الأمريكي على منح إسرائيل قرض العشرة بلايين دولار بالرغم من إعلان رايبين أنه سيتم إنشاء ١١ ألف وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية (فضلاً عن ١٣ ألفاً في القدس) بالإضافة إلى ما بين ألف وألفي وحدة كل عام .

وفي الجزء الأخير من الجولة ، تقدم الوفد الإسرائيلي (في ١٤ سبتمبر) بمشروع جديد تحت عنوان « مفهوم غير رسمي لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي - لبنات بناء الاتفاق » .

وكان المشروع يتضمن تقدما محدودا قياسا بالمشروع الإسرائيلي السابق ، فقد تقابل مع اقتراح الفلسطينيين اتخاذ إجراءات تحضيرية من بينها أن يتاح لهم الاطلاع على سجل السكان والسجلات الأخرى وإجراء مراجعة مشتركة للنظم القانونية في (المناطق) ، والموافقة على إنشاء مجموعة عمل مشتركة لبحث مسائل حقوق الإنسان وإجراءات بناء الثقة ، واقتراح إنشاء مجموعات عمل أخرى للشئون القانونية ، وقواعد انتخاب السلطة الفلسطينية ، والجوانب المتعلقة بالترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي ، وتحديد جدول زمني للمفاوضات . وأشار المشروع إلى أن المجلس الإداري الفلسطيني سيمارس سلطاته على جوانب من البنية الأساسية ، وسيكون مسئولاً أمام الناحيين ، ومن بين سلطاته العامة إصدار اللوائح وتقرير السياسات في مجالات نشاطه ، ومنها الميزانية والمالية ومراقبة الحسابات والتوظيف .

ومع ذلك ، فقد ظلت المفاهيم الإسرائيلية السابقة كما هي : فالسلطة الفلسطينية مجلس إداري محدود العدد (١٥ عضواً) ، ولا يمارس سلطاته على الإسرائيليين العسكريين أو المدنيين على السواء ويخرج عن سلطاته كل ما يتعلق بإسرائيل . كما كان المشروع يفصل فصلاً تاماً بين المرحلتين الانتقالية والدائمة .

وظل الوفد الإسرائيلي معترضاً على ما تقدم به الوفد الفلسطيني من مشروعات متعللاً بأنها تسد الطريق على الخيارات التي يجب أن تظل مفتوحة أمام التسوية النهائية ، حيث إنها تفترض مقدماً إقامة دولة فلسطينية ، بل إنها تعنى إقامة دولة لا ينقصها إلا الاسم .

واقترح الانتهاء من إعداد جدول أعمال مشترك ثم الانتقال إلى مجموعات عمل تشكل لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية وما يتعلق بها من مسائل .

أما الوفد الفلسطيني ، فقد بدأ منذ هذه الجولة معركة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية ، وذلك بتعليقات من القيادة في تونس ، ولكن الوفد الإسرائيلي ظل متمسكاً بأن مجال تطبيق هذا القرار هو مفاوضات الوضع النهائي وحدها ووضع الفلسطينيون هذه المسألة في مقدمة أولوياتهم ، وكان الهدف هو إيجاد رابطة بين الترتيبات الانتقالية والوضع الدائم للأراضي الفلسطينية بحيث يكون نقل السلطة في الفترة الانتقالية من يد إسرائيل خطوة تمهيدية للوضع الدائم ، وأن ينطبق على ترتيباتها قرار مجلس الأمن واستند الوفد على أن القرار يعتبر الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة ويحدد مساحتها بما استولت عليه إسرائيل في حرب ١٩٦٧ بحيث تشمل الولاية

الإقليمية كافة هذه الأراضي بما فيها القدس الشرقية ، فضلا عن أن ما نص عليه القرار من انسحاب إسرائيل يجب أن ينفذ على الأقل جزئيا خلال الفترة الانتقالية ثم يتم تنفيذه في إطار الوضع النهائي .

وحاول الوفد الفلسطيني كسب تأييد الولايات المتحدة لموقفه ، إلا أنه لم يلق تجاوبا منها إلا في إقرارها بارتباط المرحلة الانتقالية بالوضع الدائم في نطاق عملية سلام واحدة . وشهدت الجولات التالية محاولات لإيجاد الصياغة الملائمة التي يقبلها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي .

كما تبادل الوفدان مشروعين لجدول الأعمال قدم كل وفد مشروعه ، ولكن تعذر التوفيق بينهما وخاصة بسبب الخلاف على صياغة البند الخاص بهدف المفاوضات ومرجعيتها الذي يرجع بدوره إلى عدم الاتفاق على صيغة بشأن انطباق القرار ٢٤٢ .

ال الجولة السابعة

(٢١ أكتوبر - ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢)

عقدت الجولة السابعة في شهر أكتوبر ١٩٩٢ الذي كان مفترضا أن تنتهى فيه المفاوضات ويتم الاتفاق على الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي ، وذلك دون أن تبدو في الأفق أية بارقة أمل .

وقد رأى الوفد الفلسطيني أن يتبع تكتيكا تفاوضيا جديداً هو استكشاف جوانب الفكر الإسرائيلي بشأن المرحلة الانتقالية probing .

ووجد في تشكيل مجموعات عمل غير رسمية الوسيلة لتوجيه الأسئلة عن الأوضاع القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وما يقترحه الإسرائيليون من ترتيبات لنقل السلطة إلى الفلسطينيين .

وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث مجموعات عمل : مجموعة لمناقشة مفهوم الترتيبات الانتقالية the concept – والثانية بشأن موضوعات الأرض والمياه (وسماها الوفد الإسرائيلي مجموعة الشئون الاقتصادية) – والثالثة بشأن حقوق الإنسان (وسماها الوفد الإسرائيلي الموضوعات الإنسانية) .

وكان الوفد الفلسطيني كما سبقت الإشارة – قد بدأ في أواخر أيام الجولة السابقة – معركة القرار ٢٤٢ مطالبا بالحصول على تأكيدات بانطباقه على المرحلة الانتقالية أيضا .

وظل الوفد متمسكا بموقفه خلال الجولة السابعة ، في حين ظل الوفد الإسرائيلي على موقفه من عدم التقيد بهذا القرار في وضع الترتيبات الانتقالية باعتبارها ذات طبيعة

عملية ، وإن القرار ٢٤٢ يشكل أساس مفاوضات الوضع النهائي ويلزم أن تترك كل الخيارات خلال المرحلة الانتقالية مفتوحة أمام التسوية النهائية . وقد أثار هذا الموقف مخاوف الفلسطينيين حيث لم يكن من الممكن قبول فكرة الخيارات المفتوحة بما قد يعنيه ذلك من عدم استبعاد ضم الأراضي الفلسطينية أو استمرار المرحلة الانتقالية إلى ما لانهاية . وإعراباً عن استيائه ، رفض الوفد الفلسطيني المشاركة في الاجتماعات الرسمية ، وإنما واصل خطته الاستكشافية للمواقف الإسرائيلية من خلال اجتماعات مجموعات العمل غير الرسمية .

وقد وجه الدكتور حيدر عبد الشافي إلى إيلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلي كتاباً انتقد فيه الاقتراح الإسرائيلي المقدم في الجولة السابقة .

وقد كانت أعمال مجموعات العمل غير الرسمية مفيدة في تعرف الوفد الفلسطيني على تفاصيل ما تخططه إسرائيل من خلال الترتيبات الانتقالية التي تراها .

فقد أوضح الوفد الإسرائيلي أن المستوطنين يتمتعون في الواقع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وتطبق عليهم القوانين الإسرائيلية ، ولهم مجالسهم البلدية ومحاكمهم ، واقترح الوفد استمرار هذه الأوضاع .

كما أن هناك ٨ ٪ من المساحة الكلية للأرض في يد إسرائيل وحوالي ٨٠ و ٦١ ٪ يستعملها الفلسطينيون وحوالي ٣٠ ٪ موجودة خارج بلدياتها واقترح أن تتقاسم السلطة الفلسطينية وإسرائيل استعمال الأراضي الأخيرة .

كما اقترح الوفد الإسرائيلي نموذجاً مختلطاً لإدارة الضفة الغربية وغزة على أساس التقاسم الوظيفي والتنسيق والتعاون .

ال الجولة الثامنة

(٧-١٧ ديسمبر ١٩٩٢)

قررت القيادة الفلسطينية إرسال وفد مصغر من أربعة أعضاء فقط إلى هذه الجولة ، وذلك إظهارا لاستيائها من مسيرة المفاوضات ، ومن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة . وكان الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون قد فاز فى الانتخابات وعقدت الجولة فى الفترة السابقة على توليه مهام الرئاسة بصفة رسمية .

وقد استخلص الوفد الفلسطينى من المواقف الإسرائيلية أن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى - كما تراها إسرائيل - تقوم على تفتيت الأراضى الفلسطينية واقتسامها واقتسام السلطة بل وتبعية « المجلس الإدارى الفلسطينى » - حسبما تسميه إسرائيل - للسيطرة الإسرائيلية المباشرة التى تمارسها مباشرة (بدلا من الإدارة المدنية) . فالنظام المقترح لا يختلف عن البانتاسونات فى جنوب افريقيا أو عن نظام الأبارتيد الذى يميز الإسرائيليين والمستوطنين بتشريعات ومعاملة مختلفة عن الفلسطينيين كما يجعل الاقتصاد الفلسطينى تابعا للاقتصاد الإسرائيلى وخاضعا لمتطلباته .

وقد أكد الوفد الإسرائيلى المفاهيم التى سبق أن أبدأها فى مجموعات العمل فى ورقة سماها « تجميعا غير رسمى للأفكار الإسرائيلية بشأن مفهوم الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى » ، وقدمها فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ .

وتضمنت الورقة الإسرائيلية أن تفسيرات القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بما فى ذلك المسائل الجغرافية والإقليمية والمسائل المتعلقة بالسيادة والسلطات والعلاقات المتفرعة من هذه الأمور ستتم مناقشتها خلال مفاوضات الوضع الدائم ، أما الترتيبات الانتقالية فيجب

أن تترك جميع الخيارات مفتوحة للاتفاق في المرحلة النهائية ، وأن توازن بين الاهتمامات والاعتبارات الخاصة بالسكان الفلسطينيين وتلك الخاصة بإسرائيل .

وسوف تمكن هذه الترتيبات الفلسطينيين من إدارة شئونهم من خلال هيئة منتخبة حسب الاتفاق ، وتتولى إسرائيل إدارة شئون الإسرائيليين في المناطق وتكون مسئولة عن السلطات المتبقية بما فيها الأمن والعلاقات الخارجية ، كما ستوضع الترتيبات للتنسيق والتعاون مع إسرائيل ، والعلاقات مع الأردن .

وأوضحت الورقة الإسرائيلية أن النموذج الذى تقترحه إسرائيل نموذج مختلط يقوم على أساس اقتسام المسؤوليات والصلاحيات الوظيفية والتنفيذية مع جوانب من البنية الأساسية - يتم التفاوض بشأنها - مثل الأرض والمياه .

وكان أسوأ ما في هذه الورقة ما يتعلق بالأرض والنظامين القانوني والقضائي خلال الفترة الانتقالية .

أما بالنسبة للأرض ، فقد اقترح المشروع الإسرائيلي تقسيمها بين بلديات عربية وأخرى يهودية ، تخضع الأولى لولاية المجلس الإداري الفلسطيني في حين تخضع الأخيرة لولاية إسرائيل ، أما ما بين هذه البلديات (الأراضى العامة والطرق) فتخضع لولاية مشتركة على أن تخرج منها ما تستعملها الحكومة العسكرية الإسرائيلية لأغراض أمنية ، ويتم تسجيل الأراضى وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها .

وأما عن النظامين القانوني والقضائي ، فإن القوانين القائمة تظل سارية ويمكن تعديلها بالاتفاق ، كما تتم مراجعتها من خلال فريق عمل قانوني مشترك (ويلاحظ أن الوفد الإسرائيلي اعترف بأن القوانين الإسرائيلية تطبق على المستوطنين) .

وتقترح الورقة نظاما قضائيا من محاكم متعددة : محاكم فلسطينية يخضع لها الفلسطينيون ، ومحاكم خاصة بالمستوطنين ، ومحاكم عسكرية يخضع لها الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء .

وفضلا عن ذلك ، فإن اقتصاديات الإقليم الفلسطيني تظل مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي . كما يجرى التنسيق والتعاون بين المجلس الإداري الفلسطيني وإسرائيل في كافة مجالات الأنشطة التى يمارسها المجلس تقريبا .

وكان طبيعيا أن تثير الورقة الإسرائيلية استياء الوفد الفلسطيني واستنكاره . فشن حيدر عبد الشافي هجوما شديدا على المقترحات الإسرائيلية الهادفة إلى تفتيت الأراضى

الفلسطينية ، وصرح نبيل شعث بأن هذه المقترحات تجعل هذه الأراضي أشبه بقطعة من الجبن السويسري (المليئة بالثقوب) وتفرغ الحكم الذاتي من أى مضمون حقيقى .

وقد حاول الوفدان خلال الجولة الثامنة التوصل لاتفاق بشأن جدول أعمال مشترك ، ولكن تعذر الاتفاق بينهما وخاصة على صياغة البند المتعلق بهدف المفاوضات ومرجعيتها بسبب الخلاف على الإشارة إلى القرار ٢٤٢ بالنسبة للمرحلة الانتقالية وكيفية الربط بين هذه المرحلة والوضع النهائى .

وكانت الخلافات الرئيسية الأخرى تتعلق بالولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى ، والقدس الشرقية والاستيطان الإسرائيلى .

أما عن الولاية الإقليمية ، فقد اعتبرها الوفد الإسرائيلى من بين المسائل التى يجرى التفاوض بشأنها فى مفاوضات الوضع النهائى ، وكان يقترح - كما سبق القول - تقاسم السلطات على أجزاء الإقليم وفقا لتركيبته السكانية .

وأما القدس الشرقية ، فإنها فى نظر الإسرائيليين جزء من القدس الموحدة والتى أصبحت عاصمة لإسرائيل .

وأما المستوطنات ، فإن لليهود - فى نظر إسرائيل - الحق فى الإقامة والاستيطان فى كل مكان .

وفضلا عن هذه الخلافات ، فإن طبيعة السلطة الفلسطينية وتشكيلها ومدى سلطاتها وطريقة ممارستها ظلت محل نقاش طويل دون الاتفاق على مفاهيم مشتركة بشأنها .

وقد أدى الموقف الذى وصلت إليه المفاوضات إلى التفكير فى محاولة إعداد إعلان للمبادئ . وكانت الولايات المتحدة تدفع المفاوضين فى هذا الاتجاه بهدف تحقيق اتفاق مبدئى يشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات ، ويعطى لدى الرأى العام الداخلى فى بلديهما الانطباع بإحراز بعض التقدم .

والواقع أن الوفد الفلسطينى كان أحوج إلى إعطاء مثل هذا الانطباع لسكان الضفة الغربية وغزة الذين كادت أمالهم تتبخر ، وكان المفاوضون الفلسطينيون يلقون منهم لدى عودتهم فى كل مرة استقبالات غير ودية وتساؤلات عن جدوى هذه المفاوضات التى طال أمدها .

موقف الإدارة الأمريكية الجديدة

أثارت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية قلق الفلسطينيين . فقد كان الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر موضع ثقتهم ، وقد تعرفوا على رجال الإدارة الأمريكية السابقة وأقاموا صلات بالكثيرين منهم . وشجعتهم صلابة بوش في معارضة الاستيطان الإسرائيلي وتعليقه ضمانات القروض التي طلبتها إسرائيل بتوقفها كلية عن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة ، بل ربما اعتبروا صلابته في وجه حكومة شامير أحد العوامل التي دفعت الناخب الإسرائيلي إلى عدم التصويت لتجمع الليكود (وإن كانت إدارة بوش قد وافقت على منح القرض بعد تولي راين الحكم) .

وجاء فوز بيل كلينتون مثيراً لقلق الفلسطينيين ومخاوفهم من سياسته الخارجية وخاصة إزاء إسرائيل . فقد كان تحيزه للدولة العبرية واضحاً في حملته الانتخابية إلى حد الوعد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار إسرائيل الحليف الذي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه أكثر من أى طرف آخر في المنطقة ، والوعد بالاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إليها باعتبارها تين المساعدات الحيويتين تشجعان على الاستقرار ، وتأييد مدها بضمانات قروض الإسكان التي تطلبها لأن الولايات المتحدة ملتزمة معنويًا بمساعدتها على استيعاب التدفق التاريخي لليهود السوفيت .

وألقي ليس أسبن وزير الدفاع الأمريكي أمام إيباك (اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة التي تمثل اللوبي الإسرائيلي) كلمة أوضح فيها سياسة الإدارة الجديدة تجاه إسرائيل وحدد فيها الأهداف الأمنية المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل ومن بينها الحفاظ على تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، ومواصلة التخطيط العسكري والترتيبات الأمنية والاتصالات بين العسكريين والتدريبات المشتركة

والاستخدام الأمثل لقاعدة الصناعة الدفاعية بين البلدين والتعاون في مجالات الأبحاث .

ولم تكن استعانة كليتون بفريق من المستشارين والأعوان يضم عددا لا بأس به من اليهود المعروفين بتعاطفهم مع إسرائيل مما يطمئن الفلسطينيين على السياسة التي سوف تنتهجها الإدارة الجديدة بشأن الشرق الأوسط :

كما كانت توقعات المراقبين السياسيين تكاد تجمع على أن الرئيس الأمريكي الجديد لن يبدي اهتماما كبيرا بالسياسة الخارجية بوجه عام ، بل سيركز اهتمامه على الشئون الداخلية وبصفة خاصة على اقتصاديات الولايات المتحدة ، وتوقع الفلسطينيون بالتالي ألا تلقى مفاوضات السلام الرعاية اللازمة من الراعي الأمريكي بعد أن أصبح الدور الروسي هامشيا .

وعلى أية حال ، فإن الرئيس كليتون أكد اهتمام إدارته بالمفاوضات الجارية واستمرار مساندته لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وأوفد وارين كريستوفر وزير خارجيته إلى المنطقة كما استقبل الرئيس حسنى مبارك وإسحق رابين ، واستعان بمعظم الفريق العامل من المستشارين الذين كانوا يعملون في عهد الرئيس بوش من أمثال دينيس روس وإدوارد جيريجيان ودانييل كيرتزر وديفد ميلر .

وكان الوفد الفلسطينى حريصا على إجراء الاتصالات مع ذلك الفريق فى كل من الجولات التفاوضية ، وكلما تعثرت المفاوضات لجئوا إليه طالبين منه تدخل الولايات المتحدة وقيامها بدور أكثر فاعلية ، إلا أن الولايات المتحدة تمسكت بعدم التدخل فى المفاوضات إلا باتفاق الطرفين طبقا للقواعد التى استنتجتها فى الدعوة إلى مؤتمر مدريد ، واكتفت بإسداء النصائح لوفدى التفاوض وحثهما على محاولة التغلب على خلافاتهما ولاشك فى أن سياسة عدم التدخل الفعال فى المفاوضات جاء استجابة لتمسك إسرائيل منذ البداية بإبعاد أية مؤثرات خارجية عن المفاوضات سواء من جانب الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو الجماعة الأوروبية ، وذلك حتى تستطيع التفاوض من مركز القوة مع الأطراف العربية .

ومما زاد من صعوبة الموقف بالنسبة للفلسطينيين أن الانطباع الذى غذته وسائل الإعلام الأمريكية هو أن حكومة رابين هى أكثر الحكومات الإسرائيلية قدرة واستعدادا على صنع السلام وتقديم التنازلات اللازمة لإرسائه ، وهو أمر لم يكن يلمسه الفلسطينيون وبقية الأطراف العربية - داخل قاعات المفاوضات .

وقد أجرى الوفد الفلسطيني الاتصالات مع الإدارة الأمريكية وأشار إلى قرب انقضاء الموعد الذى حدده كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد لانتهااء المفاوضات ، وإلى الأمل الذى كان يحذو الفلسطينيون من تغير المواقف بعد تولى الإدارة الأمريكية الجديدة الحكم وفوز حكومة رايبين فى الانتخابات . وأبدى لها القلق من غياب أية إشارة فى المقترحات الإسرائيلية إلى الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتى والسيطرة على الأرض والمياه وانسحاب القوات الإسرائيلية والقدس ، وأوضح أن الاعتراف بأن القرار رقم ٢٤٢ ينطبق على كل المراحل يمكن أن يساعد على بحث تلك الأمور التى أغفلها الإسرائيليون فى مقترحاتهم . كما طالب بتأييد الولايات المتحدة لهذه المواقف ، ولكن الولايات المتحدة ظلت غير مؤيدة لوجهة النظر الفلسطينية بشأن انطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية ، وإن كانت رأت أن المرحلتين مرتبطتان فى عملية سلام واحدة .

وجاءت مشاركة الفريق الأمريكى المختص بشئون المفاوضات بمقترحاته عندما رثى إعداد بيان مشترك وإعلان مبادئ يتفق عليه الجانبان الفلسطينى والإسرائيلى ، فقد تقدم ذلك الفريق بورقة عمل لتيسير الاتفاق بين الجانبين على الوثيقة .

ال الجولة التاسعة

(٢٧ أبريل - ١٣ مايو ١٩٩٣)

عقدت الجولة التاسعة بعد انقطاع دام أكثر من أربعة شهور بسبب قيام راين بإبعاد أكثر من أربع مائة فلسطيني إلى الأراضي اللبنانية في محاولة منه لتوجيه ضربة قوية لتنظيم حماس . فقد كاد هذا الإجراء أن يقضى على عملية السلام بأكملها حيث أبدت الأطراف العربية تضامنها مع الشعب الفلسطيني والحكومة اللبنانية التي رفضت دخول المبعدين أراضيها . وقام وزير الخارجية الأمريكية بزيارة المنطقة واستقبل رئيس الوفد الفلسطيني لإقناعه بالعودة إلى طاولة المفاوضات مؤكداً أن عدم استئنافها في وقت قريب قد يؤدي إلى انتهاء عملية السلام ، واعداد بقيام الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل في المفاوضات .

وقد استؤنفت المفاوضات في ٢٧ أبريل ، وواصلت مجموعات العمل غير الرسمية أعمالها دون إحراز تقدم يذكر . فقد ظلت الخلافات قائمة بشأن المسائل الجوهرية وخاصة ما يتعلق بمرجعية المفاوضات ومسألة انطباق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ على المرحلة الانتقالية ، والولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي وخاصة بالنسبة للقدس الشرقية والمستوطنات ، ووحدة الإقليم الفلسطيني ، والنظامين القانوني والقضائي اللذين يطبقان خلال الفترة الانتقالية .

ومن ناحية أخرى ، دفعت الولايات المتحدة وفدى التفاوض إلى بذل المحاولات لإعداد بيان مشترك أو إعلان مبادئ بقصد خلق جو موات لاستمرار المفاوضات وإظهار اتفاقهما على عدد من المسائل .

وفي ٦ مايو ، قدم الوفد الإسرائيلي مشروعاً لإعلان المبادئ كان يمثل تقدماً في المواقف الإسرائيلية .

ففيما يتعلق بمرجعية المفاوضات ، تضمن صياغة تربط بين المرحلتين الانتقالية والنهائية وتقر بأنهما متداخلتان (زمنية) في عملية سلام واحدة تستهدف الحل الشامل .

وبالنسبة للمجلس التنفيذي الفلسطيني ، تضمن المشروع أنه تنقل إليه غالبية وظائف الإدارة المدنية مع احتفاظ إسرائيل بالمسؤولية العليا عن الأمن ، وتمتع المجلس بسلطات تنفيذية وقضائية وكذا سلطات تشريعية (بشرط مصادقة إسرائيل على عدم مخالفة التشريعات للاتفاقية) .

وبالنسبة للولاية الجغرافية ، فإن إسرائيل تعتبر (المناطق) وحدة جغرافية واحدة وسيقرر مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي .

وتعرضت الوثيقة إلى قضايا الأمن والشرطة ، فذكرت أن الأمن الشامل يبقى من مسؤولية إسرائيل مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية للطرفين ، ويشكل المجلس الفلسطيني قوة شرطة لتنفيذ القانون .

وتضمنت تشكيل لجنة ارتباط مشتركة للقضايا ذات الاهتمام المشترك ، ووضع ترتيبات للتعاون والتنسيق بين المجلس وإسرائيل ، كما أشارت إلى أن القضايا ذات الصلة بالأردن سيتم بحثها في إطار المفاوضات .

وبالمقابل ، قدم الوفد الفلسطيني في ١٠ مايو ١٩٩٣ مشروعاً لإعلان المبادئ ، والذي يختلف عن المشروع الإسرائيلي من حيث الإشارة إلى أن هدف عملية السلام هو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة التي تقوم على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وبما يتفق مع الشرعية الدولية ، وأن المرحلتين تشكّلان كلا واحداً لا يتجزأ من أجل التنفيذ الكامل لهذين القرارين . وتضيف الوثيقة أن على الجانبين ألا يقوموا بعمل أى شىء من شأنه إحباط مفاوضات الوضع النهائي أو تعريضها للخطر : وبالنسبة للسلطة الفلسطينية تضيف الوثيقة أن جميع الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وأبناءهم وأحفادهم يشاركون في انتخابها ، وتنقل إليها كافة سلطات الحكومة الإسرائيلية وإداراتها المدنية ، كما تنص على انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً لجدول زمني وتحت إشراف دولي يتفق عليه . وأما الترتيبات الأمنية

فهدفها هو تحقيق الاستقرار الإقليمي والوفاء بالحاجات المتبادلة وإيجاد الظروف المواتية لسلام حقيقى .

وفما يتعلق بالولاية الإقليمية ، تتضمن الوثيقة أن السلطة الفلسطينية يشمل اختصاصها كل الأراضى المحتلة التى تشكل جزءا لا يتجزأ ووحدة إقليمية واحدة تخضع لنظام قانونى واحد .

وبالنسبة للتنسيق والتعاون ، فإنها يتهمان من خلال اتفاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل فى المجالات ذات الاهتمام المشترك وتضع الاتفاقات فى اعتبارها الحاجات الأمنية والمصلحة المشتركة للجانبين .

كما تضمنت الوثيقة الفلسطينية آلية لتسوية النزاعات التى لا يمكن تسويتها بين الطرفين هى لجنة تحكيم من ممثلين للسلطة وإسرائيل والاتحاد الروسى والولايات المتحدة ومصر والأردن وسوريا والأمم المتحدة .

كما حددت موعدا لبدء مفاوضات الوضع النهائى هو أول أكتوبر ١٩٩٤ كحد أقصى (واضعة فى اعتبارها تعويض الوقت الذى تعدى العام الذى أشار إليه كتاب الدعوة لمؤتمر مدريد لإنهاء المفاوضات) .

وحاول الفريق الأمريكى التوفيق بين المشروعين الفلسطينى والإسرائيلى من خلال ورقة عمل قدمها فى ١٢ مايو كمشروع لبيان مشترك ، ولكنها أثارت استياء الوفد الفلسطينى .

ولكنه — بعد مناقشات مستفيضة مع الوفدين — قدم خلال الجولة التالية مشروعا أمريكيا جديدا لإعلان مبادئ مشتركة .

وقد خيم جو التوتر السائد فى الأراضى الفلسطينية المحتلة خلال هذه الجولة لإغلاق حكومة رابين هذه الأراضى ومنع دخول الفلسطينيين لإسرائيل ، الأمر الذى أبرز قضية القدس وجعلها على قمة أولويات الوفد الفلسطينى فى الوقت الذى رفض الوفد الإسرائيلى مناقشتها .

ال الجولة العاشرة

(١٥ يونيو - أول يوليو ١٩٩٣)

قدم الأمريكيون إلى الوفدين الفلسطينيين والإسرائيليين في ٣٠ يونيو ١٩٩٣ مشروعهم بشأن إعلان المبادئ .

وكان المشروع يشير إلى الهدف من المفاوضات ، محاولا - من خلال صياغة مركبة - التوفيق بين موقفى الوفدين . ففى حين يعتبر قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسا للمفاوضات الخاصة بالوضع الدائم ، فإنه يذكر أن المرحلتين الانتقالية والدائمة مرتبطتان ضمن عملية سلام واحدة تظل معها جميع الخيارات مفتوحة وسيبذل الطرفان أقصى ما فى وسعها لتجنب ما من شأنه استباق التسوية النهائية أو الإجحاف بها .

وأما عن طبيعة السلطة الفلسطينية المنتخبة ، فقد أشارت الورقة إلى أن انتخابها سيكون عاما ومباشرا ويجرى تحت إشراف مراقبين دوليين . ولدى الكلام عن سلطاتها ذكرت أن ممارستها للسلطة التشريعية فى مجالات نشاطها سيكون وفقا لاتفاقية ، ورددت عدداً من العبارات التى تضمنتها رسالة التطمينات بشأن سيطرة الفلسطينيين على القرارات التى تؤثر على حياتهم ومستقبلهم وإقامة علاقات تكفل الاحترام المتبادل والتسامح والتصالح وتجنب العنف .

وبالنسبة لترتيبات الأمن ، أكدت مبدأ الأمن المتبادل ، مشيرة إلى مسئوليات إسرائيل عن أمن مواطنيها وعن أمن (المناطق) بوجه عام (مع الإشارة بين قوسين للاتحة لاهأى لعام ١٩٠٧ وليس لاتفاقية جنيف الرابعة التى لا تعترف لإسرائيل بانطباقها على الأراضى الفلسطينية) وإلى مسئولية سلطة الحكم الذاتى عن أمن الفلسطينيين .

أما عن الولاية ، فأوضحت الورقة أن مناقشتها تأخذ في الاعتبار أن المسائل الخاصة بالولاية تتعلق بالوضع الدائم وأن إدخال أو استبعاد مجالات معينة أو فئات ما من مجالات السلطة الفلسطينية لا يحجب بمواقف أو مطالب أى من الجانبين .

وبناء على ذلك ، فإن سلطة الحكم الذاتى ستمارس سلطاتها أو ولايتها (واستخدمت الورقة التعبيرين بالتوالى) فى الحدود الضرورية لممارسة هذه المسئوليات .

وأشارت الورقة إلى الأرض ، فذكرت أن الطرفين متفقان على اعتبار (المناطق) وحدة إقليمية واحدة ، أما المسائل المتعلقة بالسيادة فمجالها مفاوضات الوضع النهائى وأما فى المرحلة الانتقالية فإن المناقشات الخاصة بالأرض ستجرى دون إضرار بالسلامة الإقليمية وبمعاملة (المناطق) ككل ، وتشمل المناقشات ملكية الأراضى والتسجيل والتخطيط وتنظيم المباني والاستعمال والإدارة .

كما تضمنت الورقة فقرة بشأن التعاون والتنسيق ، ذاكرة أنه يجب أن توضع فى الاعتبار الاحتياجات المتبادلة للجانبين مع إنشاء لجنة مشتركة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وحل الخلافات .

وأخيرا ، تعرضت الورقة لآليات التنفيذ ، بما فى ذلك مناقشة جدول زمنى ونقل مبكر للسلطة فى عدة مجالات ، منها التنمية الاقتصادية وتدريب الشرطة المحلية والصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والسياحة والعمل والميزانية .

وكان كل من الوفدين الإسرائيلى والفلسطينى قد قدم مشروعه لإعلان مبادئ ، وأمضى الفريق العامل الأمريكى عدة أيام فى مناقشات مع الوفدين إلى أن انتهى به الأمر إلى تقديم الورقة المشار إليها فيما تقدم .

وقام وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر بزيارة منطقة الشرق الأوسط بقصد بذل المساعى لدى الطرفين للتوصل إلى ورقة مقبولة بشأن إعلان المبادئ .

وقدم الوفد الفلسطينى رده على الورقة الأمريكية يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٣ ، متضمنا إدخال عدد من التعديلات على الورقة الأخيرة .

فبالنسبة للهدف من المفاوضات ، أضاف بصفة خاصة أن مفاوضات الوضع النهائى ستشمل الوضع النهائى للقدس . وكانت هذه الإضافة تنازلا هاما من جانب القيادة الفلسطينية وبالنسبة لطبيعة السلطة الفلسطينية المنتخبة ، اقترح مشاركة فلسطينى

القدس الشرقية في انتخابها كما اقترح الإشراف الدولي عليها إلى جانب المراقبين الدوليين .

وفيما يتعلق بالولاية ، نصت الورقة على أنه سيكون هناك نظام قانوني واحد يطبق في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

كما تضمنت أن السلطة الفلسطينية ستكون مسؤولة عن الأمن الداخلي والنظام العام ، وتتولى المسؤوليات الخاصة بالجسور والمعابر في إطار الترابط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي .

كما تتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية طبقا لجدول زمني وآليات للتحقق ، ويكون انسحابها من المناطق المسكونة وانتشاره في مواقع أمنية يتفق عليها .

وبالنسبة لتسوية المنازعات ، فإنها تتم من خلال التحكيم الدولي أو لجنة دائمة يتفق عليها .

ويتفق الطرفان على جدول زمني للتنفيذ وآليات لانتخاب السلطة الفلسطينية .

وانتهت الورقة الفلسطينية باقتراح « غزة / أريحا أولا » كشكل من أشكال فض الاشتباك وخطوة على طريق نقل السلطة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ولم يكن الوفد الفلسطيني سعيداً بالتنازلات التي طلبت إليه قيادته في تونس التقدم بها رغم معارضته ، وخاصة تأجيل مناقشة القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي ، وأعلن صائب عريقات وحنان عشراوي عن عزمهما على الاستقالة ، ودعى الوفد لمقابلة ياسر عرفات في تونس . ولم يعرف الوفد الفلسطيني في ذلك الوقت أن مفاوضات سرية كانت قد بدأت في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وأن تلك التنازلات كانت عربونا على تغير موقف المنظمة . ولم يكن موضوع المفاوضات السرية مجهلا على الوفد الفلسطيني وحده ، بل على الوفد الإسرائيلي كذلك .

فلما توجه الوفدان إلى واشنطنجتون في الموعد المحدد لجولة سبتمبر ١٩٩٣ ، كانت المفاجأة فوق ما يحتمله كثير من أعضائهما .

وقبل أن نظوى صفحة مفاوضات واشنطنجتون فإن لنا أن نتساءل عما إذا كان العامان اللذان استغرقتهما هذه المفاوضات يعتبران وقتا ضائعا ، وهل كان من الممكن أن تتحقق من خلالها التسوية التي تم التوصل إليها في أوسلو ؟

والإجابة هي أنه لاشك في أن الجولات التفاوضية العشر لم تكن من قبيل الوقت الضائع . فقد نوقشت في خلالها كافة جوانب التسوية ، واتضح من مواقف الطرفين ، وصيغت المشروعات والحلول التي يتصورها كل جانب ، ولاريب في أن المفاوضين في أوصلو كانت أمامهم صورة كاملة لمواقف كل من الوفدين فقد كان في أيديهم ملف كامل يسهل البناء على ما فيه من أوراق .

ولولا أن كلا من الوفدين كان عاجزا عن تقديم التنازلات اللازمة بسبب تعليقات قيادتهما لكان من اليسير عليهما التوصل لاتفاق من قبيل ما انتهت إليه مفاوضات أوصلو .

وربما كان يعيب مفاوضات واشنجتون ذلك الحرص الذي أبداه الوفدان لنقل ما يدور في قاعات التفاوض إلى وسائل الإعلام حتى أصبح السجال بينهما على شاشات التليفزيون وفي المؤتمرات الصحفية اليومية مفاوضات علنية موازية لتلك التي تجري بينهما على الطاولة داخل الغرفة المغلقة .

ومع هذا ، فقد كان متصوراً أن يتفق المتفاوضون - في مرحلة ما - على إحاطة مناقشاتهم بالسرية اللازمة .

وقد أفادت السرية بمفاوضات أوصلو ، ولكن العامل الحاسم في نجاحها هو موافقة قيادتي الطرفين على تقديم التنازلات الضرورية من أجل الاتفاق . ولم يكن هذا العامل متوفراً في المفاوضات التي جرت في واشنجتون .

الفصل السابع

في الطريق إلى الاعتراف المتبادل

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية لتقبل أن تظل مكبلة بالقيود التي وضعها إسحق شامير ثمنا لمشاركة الفلسطينيين في عملية السلام . وقد سجل الوفد الفلسطيني في رده على الدعوة لحضور مؤتمر مدريد معارضته للشروط المفروضة عليه ، وفي مقدمتها إبعاد المنظمة عن المفاوضات ، وأعاد الدكتور حيدر عبد الشافي التذكير بأنه لولا دور المنظمة لما بدأت العملية السلمية .

وفي واقع الأمر ، كانت منظمة التحرير - على نحو ما سبق قوله - موجودة مع الوفد إلا على طاولة التفاوض ، فقد كانت تشرف على المفاوضات من تونس عبر أجهزة التليفون والفاكس ، وتديرها من غرف فنادق جراند أوتيل ، ثم ريتز كارلتون وأنا من خلال الدكتور نبيل شعث وأكرم هنية وبقية رجالاتها .

ثم بدأت المنظمة تخطو خطوات محسوبة لإثبات دورها . فلم تعد تخفى تردد أعضائها وفد المفاوضات على تونس في كل جولة ، وبعدها استقبل ياسر عرفات الوفد وبلغاه علنا في مقره في القاهرة في أعقاب نجاحه من حادث وقوع طائرته ، وأعقب ذلك بعقد اجتماع له في عمان في ١٨ يونيو ١٩٩٢ .

ومن ناحية أخرى ، خاضت المنظمة معركة المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف . فبعد أن رفض اشتراك الوفد الفلسطيني في اجتماع اللجنة التوجيهية في موسكو بسبب تشكيل الوفد من أعضاء بينهم شخصيات تنتمي إلى المنظمة ، ووفق على أن تضم الوفود الفلسطينية شخصيات من خارج الأراضي المحتلة بينهم أعضاء بالمجلس الوطني الفلسطيني (فرأس الوفد في مفاوضات التنمية الاقتصادية الدكتور يوسف صايغ ، ومفاوضات اللاجئين إلياس صنبر عضوا بالمجلس) وكانت للوفود

الفلسطينية إسهاماتها الهامة ، وخاصة في الربط بين المفاوضات المتعددة الأطراف وبين المفاوضات الثنائية بحيث يرتبط التقدم في الأولى بإحراز التقدم في الأخيرة .

وتمسك الوفد الفلسطيني في المفاوضات بشأن اللاجئين بأن يكون أساس معالجة قضيتهم تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بعودتهم أو تعويضهم .

ومنذ تولى إسحق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، بدأت الأمور تأخذ منحى جديداً ، فتمت الموافقة على اشتراك فيصل الحسيني - وهو من القدس - في المفاوضات الثنائية في واشنطن ، ثم ووفق على اشتراك خبراء من الشتات (من خارج الأراضي المحتلة) ضمن وفد المفاوضات فانضم كميل منصور وأحمد الخالدي وآخرون إلى الوفد .

وقد أدرك رابين أن الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن لن يغير مواقفه إلى الحد الذي يمكن أن تقبله إسرائيل للتوصل لاتفاق إلا إذا قررت ذلك منظمة التحرير ذاتها ، ويبدو أنه أقام بعض الاتصالات معها عن طريق أحمد الطيبي أحد فلسطينيي إسرائيل وآخرين لمس من خلالها أن المنظمة لاتزال عند مواقفها .

وبدأت الاتصالات واللقاءات بين شخصيات إسرائيلية غير رسمية وبين مسئولين من المنظمة رتبها النرويج ، وأحيط يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية علما بها ، ثم أبلغ بها شيمون بيريس وزير الخارجية ، وأخيراً أعطى رابين الضوء الأخضر لمواصلة هذه المفاوضات السرية التي انتهت إلى إعداد إعلان المبادئ ، ثم إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وأخيراً ، تم الاعتراف المتبادل الذي طالما دعا إليه ساسة دوليون من قبل ، وقد سبق أن تقدمت مصر وفرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يطالب الطرفين بهذا الاعتراف المتبادل لولا أن الظروف القائمة في يوليو ١٩٨٢ لم تكن تسمح بذلك .

وقد تم هذا الاعتراف بعد مفاوضات شاقة في باريس وغيرها بشأن الشروط اللازمة وصياغة الخطابين المتبادلين اللذين يسجلانه رسمياً .

وفي ٩ سبتمبر ١٩٩٣ ، وجه ياسر عرفات بصفته « رئيس منظمة تحرير فلسطين » إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل خطاباً يبدأ بالإشارة إلى إعلان المبادئ الذي يسجل

مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ، ثم بتأكيد التزامات المنظمة بحقوق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن ، وبقبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، والالتزام بعملية السلام . وبعدها يعلن تحلى المنظمة عن استعمال الإرهاب وغيره من أعمال العنف وتحمل المسؤولية عن كل عناصر المنظمة وأفرادها كى تضمن امتثالهم ولتتبع المخالفات ومحاسبة المخالفين . وأخيرا ، ينص الخطاب على اعتبار المواد التى يتضمنها الميثاق (الوطني الفلسطيني) التى تنكر حق إسرائيل في الوجود وتلك التى لا تتفق مع التعهدات الواردة في الخطاب غير سارية وباطلة وعلى تعهد المنظمة بأن تتقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني بالتغييرات الضرورية للميثاق لكى يوافق عليها .

كما وجه ياسر عرفات إلى يوهان هولست وزير الخارجية النرويجى في نفس التاريخ خطابا يتضمن أنه لدى توقيع إعلان المبادئ فإنه سيضمن تصريحاته العلنية أن المنظمة تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في الخطوات التى تؤدي إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها والتى تسهم في السلام والاستقرار ورفض العنف والإرهاب والمشاركة بنشاط في إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون .

وتلقى عرفات من إسحق رابين ، في نفس التاريخ ، خطابا يشير إلى خطاب عرفات إليه ويؤكد أنه في ضوء تعهدات المنظمة الواردة فيه ، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة تحرير فلسطين ممثلة للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط .

وبهذا الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة طويت صفحة في تاريخ الصراع بين الشعبين الفلسطيني واليهودى ، وفتحت صفحة جديدة من التعايش السلمى للشعبين على أرض فلسطين . وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط .

البَابُ العَاشِرُ
مَفَاوِضَاتُ أَوْسَلٍ وَإِعْدَانِ الْمُبَادِي

الفصل الأول

المهمة السرية في أوصلو

كان غريباً أن يدق جهاز التليفون في غرفة نومي في هذه الساعة المبكرة من صباح الأربعاء الثامن عشر من شهر أغسطس ، وعندما تناولت زوجتي الساعة ، تلملت في فراشي محتجاً فلا شك أن أحداً قد أخطأ الرقم ، ومن الأفضل تجاهل رنين التليفون ومواصلة النوم .

ومع ذلك ، فقد أيقظتني زوجتي لتبلغني أن المتحدث هو السفير سعيد كمال سفير فلسطين في القاهرة . . وكانت المفاجأة .

استفسر مني سعيد كمال عن مدى استعدادي للسفر في نفس اليوم إلى أوصلو بعد أن اعتذر عن اضطراره لإيقاظي عند الفجر . وذكر أن الأمر عاجل لا يحتمل الإبطاء ، فالقيادة الفلسطينية في تونس قررت إيفادي إلى العاصمة النرويجية للاطلاع على بعض الأوراق التي تناقش هناك . واعتذر مرة أخرى بأنه يتحدث من المطار حيث يستقل الطائرة بعد قليل ، متسائلاً عما إذا كنت أستطيع شراء تذكرة السفر على أن تسدد لي قيمتها بعد العودة .

وقد أكدت للسفير الفلسطيني استعدادي للسفر وأنه ليس ثمة صعوبة في شرائي تذكرة السفر ، وإنما يجب الحصول على تأشيرة لدخول النرويج ، فأشار على بالاستعانة بمكتب وزير الخارجية حيث إن المستشار نبيل فهمي على علم بالموضوع .

وكرر سعيد كمال أكثر من مرة أن المهمة سرية للغاية ولا يعلم بها حتى الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن ، بل إنها محصورة في أيدي عدد قليل جداً من القيادات الفلسطينية ، وخاصة «أبومازن» الذي أوصاني بإحاطته علماً بموعد وصولي

إلى أوسلو بعد إتمام إجراءات السفر ، كما أن وزير الخارجية المصرية على علم بمجريات الأمور .

وما إن وضعت سعاة التليفون حتى بدأت الأفكار تتلاحق في ذهني .

ماذا تكون مهمتي في أوسلو ؟ أية أوراق أنا مكلف بالاطلاع عليها ؟ هل ثمة مشروع إسرائيلي أو أمريكي جديد لإعلان المبادئ الذي تحاول الأطراف التوصل إليه ؟ ولماذا أوسلو بالذات ؟ كنت على علم بأن الدكتور نبيل شعث وعدداً من الشخصيات القيادية في الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن الثنائية مع إسرائيل قد قاموا بالعديد من السفارات لدول أوروبية ومن بينها النرويج . . ولكن السفير سعيد كمال أكد لي في حديثه أن أحداً من أعضاء الوفد لا يعرف شيئاً عن مهمتي في أوسلو ، وإنما ذكر في سياق الحديث اسمي «أبو علاء» و«حسن عصفور» متسائلاً عما إذا كنت أعرفهما ورددت بالإيجاب .

وقد رت أن وجهتي الأولى يجب أن تكون وزارة الخارجية لاستجلاء الغموض المحيط بهذه المهمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى للاستفادة من إمكانيات الوزارة في إنهاء إجراءات السفر ثم الاتصال بالقيادة الفلسطينية في تونس عن طريقها .

وعلمت في مكتب وزير الخارجية أن اتصالات تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل إعداد إعلان مبادئ يتفق عليه الطرفان .

وبالرغم من إتمام تلك الإجراءات بسرعة قياسية ، خاصة وأن السفارة النرويجية منحنت التأشيرة في دقائق معدودات ، إلا أن السفر في نفس اليوم لم يكن ممكناً . فجميع الطائرات التي تتجه إلى دول أوروبية تغادر القاهرة قبل الظهر ، وكانت الساعة عند انتهاء الإجراءات قد تجاوزت مواعيد الطائرات .

وكان عليّ أن أبلغ بذلك الأخ « أبو مازن » الذي تساءل أكثر من مرة عما إذا كانت هناك وسيلة للسفر في نفس اليوم ، وانتهى - بعد تردد - بتكليفني بالسفر على أول طائرة متاحة في صباح اليوم التالي . ولما استفسرت عما إذا كان هناك من يستقبلني في مطار أوسلو ، ذكر أنه في حالة عدم وجود أحد في استقبال ، فإن عليّ أن أستقل سيارة أجرة إلى فندق أوسلو بلازا حيث أقابل من يتولى أمري .

وكان الحرج البالغ الذي كنت فيه هو إخفاء هذه المهمة عن أعضاء الوفد الفلسطيني وخاصة الدكتور نبيل شعث الذي سعدت بالعمل معه خلال الجولات التفاوضية في

واشنجتون عاما ونصفا وأصبح يضع ثقته الكاملة في شخصي ، وكان مقرراً أن تبدأ الجولة القادمة لمفاوضات واشنطن بعد أسابيع قليلة . ومع هذا ، فإنني لم أتردد . فإذا كانت القيادة الفلسطينية قد رأت تجهيل مهمتهى حتى عن أعضاء الوفد الفلسطيني فلاشك أن لديها من الأسباب ما يدعوها لذلك .

وفي صباح التاسع عشر من أغسطس ، أقلعت بى طائرة الخطوط الفرنسية إلى باريس ، وبعد بضع ساعات أخرى فى مطار شارل ديغول كانت طائرة أخرى للخطوط الفرنسية تقلنى إلى أوسلو .

ووصلت مطار أوسلو فى أول زيارة للعاصمة النرويجية ، وتلفت حولى وانتظرت بضع دقائق ، فلما أيقنت من أن أحداً لم يحضر لاستقبالى ، توجهت فى سيارة أجرة إلى فندق « أوسلو بلازا » فى وسط المدينة .

وفى الفندق ، توالى أحداث مشهد أقرب إلى مشاهد أفلام جيمس بوند . طلبت من فتاة الاستقبال إحدى الغرف ، ولما سألتنى عما إذا كان ثمة حجز باسمى أجبت ذاكرة الاسم ، وبعد لحظات قلبت خلالها بعض الأوراق طلبت منى الانتظار حيث إن شخصا ، سوف يحضر لمصاحبتى . ووصل أحد النرويجيين وطلب منى أن أتبعه ، ووقف المصعد فى أحد الأدوار وتوجهنا إلى إحدى الغرف ودق جرس الباب . ولم تكن غرفة عادية بل شقة فسيحة ، استقبلنى فيها الأخ «أبو علاء» (أحمد قريع) وحسن عصفور بترحاب شديد . وفى خلال لحظات ، وضعأ أمامى بعض الأوراق التى كانت تحوى مشروعا لإعلان المبادئ . وذكر حسن عصفور أن على مراجعة المشروع من جوانبه القانونية والصياغية ، موضحا أنه ليس أمامى سوى وقت ضئيل جداً للفراغ من هذا العمل . وبسطت أمامى عدداً من الأوراق ، وبدأت أسجل بعض الملاحظات .

وتردد على كل من أبى علاء وحسن عصفور أكثر من مرة ، ويبدو أن «عصفور» لم يكن يتوقع أن تستغرق دراستى للمشروع الوقت الذى أمضيته ، وذكرت لهما عدداً من الملاحظات التى كنت قد انتهيت إليها ، ولكنى لاحظت أن الاثنين مرتبطان بموعد محدد أو شك وقته أن يحل ، فأدركت أن وصولى إلى أوسلو جاء متأخرا يوما كاملا ولم يعد ممكنا سوى قيامى بقراءة سريعة للمشروع الذى أصبح فى شكله النهائى ، ولم يعد هناك مجال لإدخال تعديلات عليه ، ولما فرغت من قراءة الأوراق ، ذكرت أن المشروع فى ضوء مفاوضات واشنطن - يعد مشروعا جيدا ، ولا غبار على صياغته .

وانتقلنا إلى غرفة الاستقبال ، وماهى إلا دقائق حتى دخل « يوثيل زنجر » المستشار القانونى الإسرائيلى الذى صافحنى بحرارة ، وأخذنا نتذاكر أيام مباحثات الحكم الذاتى ، ثم دخل شخص قصير القامة أميل إلى السمنة يرتدى بنطلون جينز قدم لى على أنه سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أورى سافير ، وقدم بعده رجل فى منتصف العمر ملتصق علمت أنه البروفسور يائير هيرشفيلد .

كان الجميع يستعدون لارتداء ملابس داكنة لحضور مراسم توقيع إعلان المبادئ بالأحرف الأولى .

وقد رت أن على الانصراف . فلم يكن فى ذهنى أن أحضر مراسم ماثلة ، ومنذ عملى مع الوفد الفلسطينى تجنببت دائما أن أضع نفسى تحت الأضواء ، فابتعدت تماما عن لقاء رجال الإعلام أو الإذلاء بأية تصريحات أو أحاديث إلا بالقدر اللازم لإحاطة الرأى العام فى مصر بتطورات المفاوضات سواء من خلال عدد من المقالات نشرتها صحيفة الأهرام أو أحاديث وتعليقات لمندوبى الإذاعة المصرية . أما فى الخارج ، وفى أثناء الجولات التفاوضية ، فقد كنت حريصا على ألا أقحم نفسى فى أية أنشطة إعلامية أو مناسبات اجتماعية أو إجراء اتصالات - حتى مع من أعرفهم جيدا من الأمريكين (والإسرائيليين من باب أولى) تفاديا لإثارة أية حساسيات لدى أعضاء الوفد الفلسطينى .

وفى صباح اليوم التالى ، أردت أن أعرف ما جرى فى الليلة الماضية . ووجدت نفسى فى مأزق حقيقى ، فقد فاتنى أن أقرأ بالأمس رقم الغرفة أو حتى رقم الدور الذى توقف عنده المصعد ، ولم أتعرف على اسم النروييجى الذى اصطحبنى . وازداد الموقف تعقيدا عندما لم أجد فتاة الاستقبال التى تحدثت معها عند وصولى ، وكان من العبث أن أذكر اسم أبى علاء أو حسن عصفور أو محمد أبو كوش (الذى كان معها بالأمس) ، فلا شك أنهم مسجلون بأسماء غير حقيقية .

وأعملت فكرى وتوصلت إلى استنتاج أن وزارة الخارجية النروييجية لابد وأن تكون لها صلة بهذه الترتيبات . وتوجهت إلى فتاة الاستقبال ، مستفسرا عن وجود أحد المسئولين فى الخارجية النروييجية ، وبعد نقاش قصير ومحادثة تليفونية أجرتها ، أخبرتنى أن شخصا سوف يحضر لمقابلتى . وصعدنا إلى غرفة الأمس ، وكان حسن عصفور لا يزال فى ملابس النوم أما أبو علاء فكان نائما فعلا . وعلمت من عصفور أنه تم التوقيع

على إعلان المبادئ بالأحرف الأولى في ساعة متأخرة من الليل بحضور شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية .

ولم يعد لبقائي في أوسلو أى معنى ، فسافرت عائدا إلى القاهرة في اليوم التالى ، بعد جولة قصيرة بالسيارة رتبها لى رجال الأمن لمشاهدة معالم المدينة . وحرصت على لقاء الأصدقاء في نادى هليوبوليس في مساء يوم الوصول حتى لا تطول فترة غيبي عن لقاءاتنا المعتادة ، وتفاديا لاستفساراتهم عن سبب غيابي .

ووصلت إلى واشنطنجتون بعد ظهر يوم الاثنين ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ للمشاركة في مفاوضات الجولة الحادية عشرة .

وبعد يوم أو يومين ، عندما توجهت إلى غرفة الاجتماعات في فندق أنا لحضور اجتماع اللجنة الاستراتيجية ، فوجئت بأن الأخ أكرم هنية عضو اللجنة الاستراتيجية يوجه إلى السؤال : « ما حكاية أوسلو » ؟ ، واستوضحت منه عن المقصود فذكر أن إحدى الصحف الإسرائيلية كتبت عن لقاء فلسطيني إسرائيلي تم في أوسلو وأنتى كنت حاضراً هذا اللقاء . وكان على — تنفيذاً للتعليمات — أن أنكر ذلك ، فأجبت مازحا : « لم أكن أعلم أنك تصدق كل ما تنشره الصحافة الإسرائيلية » .

وتكرر المشهد في نفس الغرفة في اليوم التالى ، ولكن جاء النبأ هذه المرة مؤكدا ، فقد نشرت صحيفة الأهرام تصريحاً للسفير سعيد كمال أشار فيه إلى مفاوضات أوسلو ذاكرة أنني قمت بدور رئيسي في إعداد إعلان المبادئ . ولم يكن ثمة سبيل للإنكار ، فقد أحلنى سعيد كمال من الوعد الذى قطعه على نفسه قبل السفر ، وانتحى بى نبيل شعث لكى يسمع منى القصة كاملة .

وكان وقع ما حدث في أوسلو على وفد المفاوضات أليما ، وخاصة بعد أن تناولت وسائل الإعلام قصة المفاوضات السرية التى كانت تدور منذ شهور عديدة ، في الوقت الذى كان الوفد الفلسطينى يناضل مع الوفد الإسرائيلى من خلال مناقشات عقيمة تمسك فيها بمواقفه المتصلبة تنفيذاً لتعليمات القيادة في تونس .

وتداولت وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية اسمى ناسبة إلى دوراً موازيا لدور يوثيل زنجر كمستشار قانونى لمنظمة التحرير طوال شهور المفاوضات السرية . ولفت السفير أحمد ماهر سفير مصر في واشنطنجتون نظرى إلى أن صحيفة « نيويورك تايمز » قد ذكرت اسمى وتحدثت عن دورى بنفس الطريقة . وبدأت قنوات التلفزيون الأمريكى

تجربى الاتصالات بى لكى أروى لها التفاصيل ، ولكننى اعتذرت فى كل مرة مستمرا فى انتهاج الخط الذى سرت عليه منذ البداية بالبعد عن الأضواء .

وبدأت الأنباء تتوارد متناقضة عن الاحتفال الذى قرر الرئيس الأمريكى إقامته فى حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر لمراسم التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ . فقد نشر فى أول الأمر أن أبا مازن وشيمون بيريس هما اللذان سيحضران للتوقيع ، ثم علمنا أن ياسر عرفات قد يحضر ، وبعدها تحققنا من أنه ورايين سيشاركان فى مراسم التوقيع .

وكان احتفالا رائعا . وكم أسعدنى عند دخولى حديقة البيت الأبيض أن صافحنى وزير الخارجية المصرية عمرو موسى مهتتا بالدور الذى قمت به ، ولما مررت أمام المدعوين الإسرائيليين وصلت همساتهم إلى أذنى مرردة اسمى . وتلفت حولى فشاهدت الرؤساء الأمريكيين السابقين ووزراء خارجيتهم وكثيرين من زعماء العالم وشخصياته القيادية . وتقدمت لمصافحة الدكتور بطرس غالى وعدد آخر من المدعوين . وبدأت المراسم ، وألقيت الكلمات ، وانتهى الاحتفال وعدنا إلى الفندق الذى كان يخصص لرجال الأمن والإعلام والزائرين الذين قدموا لرؤية ياسر عرفات ومحاوله مقابلته .

وكان طبيعيا أن تكون الجولة الأخيرة لمفاوضات واشنطن فاشلة ، فقد وضع الوفدان أمام الأمر الواقع ولم يجدا مبرراً لمواصلة أعمالهما . وقرر إلياكيم روبنشتاين رئيس الوفد الإسرائيلى الاستقالة احتجاجا ، أما الوفد الفلسطينى فقد رافق عدد من أعضائه عرفات فى الطريق إلى تونس .

الفصل الثانى

قصة المفاوضات السرية فى أوصلو

لاشك فى أن المفاوضات التى دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أوصلو تعد من أنجح التجارب فى تاريخ الدبلوماسية السرية ، خاصة وأن طرفى المفاوضات من منطقة الشرق الأوسط التى عُرفت بأنها لاتطبق كتمان السرّ طويلا ، فضلا عن أن المسألة الفلسطينية التى ظلت تشغل العالم طوال خمسة وأربعين عاما والتى أصبحت منذ طرحها على مائدة المفاوضات فى مؤتمر مدريد موضع اهتمام أجهزة الإعلام فى العالم ، تتابع مواقف طرفيها وتتحرى ما قد يجرى من اتصالات بينهما فى أى مكان . وقد تمت اتصالات وفتحت قنوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها ، وكان أعضاء الوفد الفلسطينى فى مفاوضات واشنطنجتون يتهامسون فيما بينهم عن اتصالات تجرى مع إسحق رابين عن طريق بعض الوسطاء ، وعن قنوات للاتصالات السرية قد فتحت فى بعض العواصم الأوربية . ولكن يبدو كذلك أن قناة أوصلو كانت مجهلة عن الجميع ومحاطة بجدار من السرية كان يصعب اختراقه .

وقد علمت فيما بعد أن القيادة الفلسطينية كانت قد رأت إفادى إلى أوصلو فى شهر مايو ١٩٩٣ ، إلا أنها عدلت عن قرارها إمعانا فى الحفاظ على السرية بسبب عضويتى فى وفد مفاوضات واشنطنجتون .

ومع هذا ، فقد نسبت الصحافة إلى دور المستشار القانونى للمنظمة طيلة مفاوضات أوصلو فى حين كانت زيارتى للعاصمة النرويجية فى ١٩ أغسطس الأولى والأخيرة .

وقد أسعدنى مقال فى المصور للصحنى القدير محمد وهبى والذى تفضل بالإشادة بدورى خلال مفاوضات واشنجتون بل وبمقدرتى على التكنم الشديد لدورى الهام فى مفاوضات أوسلو . أما الأستاذ الكبير محمد حسنن هكل فقد ذكر فى المحاضرة التى ألقاها فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة بشأن السلام المحاصر « أن من الغرب مثلاً أنه لم يكن فى وفد التفاوض الفلسطينى خبير قانونى معتمد . . ولقد كان قصارى ما أمكن فعله فى الأيام الأخيرة هو الاستعانة بسفير مصرى جرت استعارته على عجل ، ووصل وكان الوقت قد فات تقريباً » . وهذه هى الحقيقة ، وإن كان يبدو من حديث أستاذنا الكبير أنه لم يكن يعلم أننى ظلللت أعمل مستشاراً قانونياً وسياسياً للوفد الفلسطينى منذ البداية ورافقت الوفد فى كل جولاته التفاوضية .

أما عن المشاركين فى تلك المفاوضات من الجانب الفلسطينى ، فهم بصفة أساسية أبو علاء (أحمد قريع) ، وحسن عصفور ، ومحمد أبو كوش (الثلاثة الذين قابلتهم فى أوسلو) وكان يشرف عليها من تونس أبو مازن (محمود عباس) .

وأما قصة تلك المفاوضات ، حسبما رواها المشاركون فيها للصحنى والكتاب ، فيمكن إيجازها من واقع ما رواه مؤلفا كتاب « مجانين السلام » على النحو التالى .

فى لقاء بين حنان عشاوى والبروفسور يائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا ، أشارت حنان عليه بالتوجه إلى لندن بمناسبة إحدى جولات المفاوضات المتعددة الأطراف ومحاولة الاتصال بأبى علاء (أحمد قريع) الذى كان يرأس الوفد الفلسطينى . وقد أثارت الفكرة اهتمام يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلية - الذى كان هيرشفيلد يعمل معاوناً له - فقد كان أبو علاء قد قدم فى إطار تلك المفاوضات ورقة بشأن التعاون الاقتصادى الإقليمى فى الشرق الأوسط كانت محل إعجاب المسئولين الإسرائيليين .

وتصادف وجود كل من بيلين وهيرشفيلد فى لندن يوم ٣ ديسمبر ١٩٩٢ فى نفس الوقت مع النرويجى تيرى لارسين مدير معهد فافو الذى كان يدير مشروعاً بحثياً فى الأراضى المحتلة ، وكان قد أبدى استعداداً لتسهيل الاتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعيداً عن أجواء المفاوضات الرسمية التى كانت تجرى فى واشنجتون .

وفى لندن ، قام لارسين بترتيب اجتماع بين هيرشفيلد وأبى علاء بناء على طلب الأول وبموافقة يوسى بيلين وتشجيع دانييل كيرتزر عضو الفريق الأمريكى المختص

بمفاوضات واشنجتون وكان هو الآخر مشاركاً في جولة المفاوضات المتعددة الأطراف . وقد اقترح هير شفيلد على أبى علاء إجراء حوار بين الجانبين في أوصلو ، ووافق الأخير لعلمه بالصلة التي بين هير شفيلد وبيلين .

وفي تونس ، عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة النرويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات .

وعقد أول اجتماع في إحدى المزارع النرويجية بين هير شفيلد ومعاونه رون بونديك وبين أبى علاء وحسن عصفور وثالث يدعى «ماهر» في يناير ١٩٩٣ . وحضر الاجتماع يورجن هولست وزير الخارجية النرويجية .

ثم عقد الاجتماع الثاني في ٢٢ يناير ، والثالث في فبراير ١٩٩٣ . وعرض هير شفيلد وثيقة ذكر أنها من إعداده ولا علاقة للحكومة الإسرائيلية بها مقترحا التوصل لاتفاق حول إعلان مبادئ كمرحلة أولى .

وفي أواخر مارس ، اتصل الأمريكي دانييل كيرتزر خلال زيارة للقدس بنائب وزير الخارجية الإسرائيلية ومهير شفيلد مشجعا على المضي في مفاوضات أوصلو (ويبدو أن وزارة الخارجية النرويجية كانت قد أبلغت الإدارة الأمريكية بتطورات المفاوضات) ، وكانت المفاوضات تدور حول البدء بتنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة أولا .

وقام يوسى بيلين بإحاطة شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية بما يجري في النرويج ، وأثر بيريس أن ينتظر اللحظة المناسبة لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء .

وفي ذلك الوقت ، أحاطت منظمة التحرير المسئولين المصريين علما بما يجري في أوصلو من مفاوضات .

وقام شيمون بيريس بزيارة مصر في أبريل ١٩٩٣ بدعوة من وزير خارجيتها عمرو موسى . واستقبله الرئيس حسنى مبارك ، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا معا وعدم الاقتصار على غزة وحدها ، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وخلال زيارة قام بها ياسر عرفات لمصر ، عرض عليه الرئيس مبارك اقتراح غزة / أريحا أولا فوافق عليه .

وفي ٣٠ مايو ، بدأت جولة جديدة من المفاوضات في أوصلو ، وأعدت « وثيقة ساريسبورج » التي قام هير شفيلد بعرضها على يوسى بيلين .

ووجد شيمون بيريس أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى - رغم تشككه - موافقته على مواصلة المفاوضات ، وقام بزيارة مصر حيث استقبله الرئيس مبارك فى الإسمايلية .

وبعدها ، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريس ، ودارت المباحثات بينهما حول آخر تطورات المفاوضات .

وكانت منظمة التحرير تطالب باشتراك أحد المسئولين الرسميين فى المفاوضات . فأوفد رابين سكرتير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أورى سافير إلى النرويج حيث باشر المفاوضات إلى جانب هيرشفيلد وبونديك منذ جولة مايو ١٩٩٣ .

وانضم إلى الوفد الإسرائيلى يوئيل زنجر فى ١٤ يونيو بعد استدعائه على عجل من واشنطن حيث كان يعمل فى مكتب محاماة ماكس كمبلان ، وكان من قبل ممثلا لوزارة الدفاع فى المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتى من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ ، ثم عمل مع رابين وبيريس فى وزارتى الدفاع والخارجية قبل التحاقه بالعمل الخاص بمكتب المحاماة فى واشنطن .

وبعد أن وجه زنجر عشرات الأسئلة إلى الوفد الفلسطينى للتعرف على مواقف المنظمة من العديد من المشاكل ، أعاد صياغة الوثيقة الإسرائيلية . وتقدم الفلسطينيون بمشروعهم . كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة . وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتهما على التغلب على المشاكل . وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة لإسرائيل ، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها ، وتنقل أحمد الطيبى بين القدس وتونس ، ولكن عدداً من المشاكل بقى دون حل إلى أن قام شيمون بيريس بجولته فى الدول الاسكندنافية فى أغسطس .

وفى استكهولم ، التقى بيريس فى ١٨ أغسطس مع وزير الخارجية النرويجية يوهان يورجن هولست وتيرى لارسين بناء على اتفاق سابق ، ودارت مفاوضات - عن طريق خط تليفونى أعد بين دار الضيافة فى العاصمة السويدية وبين مقر ياسر عرفات فى تونس - استمرت من منتصف الليل إلى ما بعد الخامسة صباحاً بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بوساطة النرويجيين ، وأمكن من خلالها - وبعد اتصال الإسرائيليين بإسحق رابين تليفونيا - التوصل لاتفاق .

ويذكر شيمون بيريس فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » أنه لم يكن صعباً عليه أن يفهم أن صنع القرار الفلسطينى فى يد عرفات ، وقد استخدم الرئيس الفلسطينى

مفاوضات واشنجتون بشأن إعلان المبادئ لتكون له اليد العليا على خصومه وقام الوفد الفلسطيني بتنفيذ تعليمات عرفات فوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود . وكانت منظمة التحرير في مأزق حقيقي ، وتوصلت إسرائيل إلى استنتاج مؤداه أن من مصلحتها أن تلعب المنظمة دورا في المرحلة السياسية الحالية حيث إن انهيارها لن يفيد إسرائيل إذ إنه لا يمكن الاعتماد على « حماس » التي تعمل تحت جناح إيران .

ويستطرد بيريس ذاكراً أنه كان قد خرج بفكرة « غزة أولا » في عام ١٩٨٠ ، ولكنه فكر في أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك في أنهم قد لا يحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة الغربية) ، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين ، ووافقت إسرائيل على إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتي الفلسطيني فيها ، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل مفضل للمستقبل ، هو إقامة اتحاد كونفيدرالي بين الأردنيين والفلسطينيين ، فضلاً عن أنه لا توجد فيها مستوطنات يهودية .

ويمضى وزير الخارجية الإسرائيلية ذاكراً ، في كتابه ، أنه تلقى من بسام أبو شريف مستشار الرئيس عرفات في ٢٣ يونيو ١٩٩٣ كتاباً أشار فيه إلى ثقته من أن الإسرائيليين يريدون السلام شأنهم شأن الفلسطينيين وأن المتطرفين من الجانبين سوف يخسرون لحظة تقدم الرجال الشجعان لردم الهوة وكسر حاجز الخوف وانعدام الثقة بينهما وهناك فرصة للقيام بذلك الآن . وأعرب عن اعتقاده بأن ترتيب اجتماع على مستوى عال ممكن في ظل الأوضاع العالمية والعربية الراهنة . ولكن الظروف لم تكن تسمح وقتها بذلك . وقد استغرقت المفاوضات في أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر ، وقد سجلت صعوداً وهبوطاً إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة وقد حان الوقت لإبرام الاتفاق .

أما أبو مازن (محمود عباس) ، فقد أشار في حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته في عددها الصادر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ إلى قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٧ إقامة حوار مع الإسرائيليين ، وقيام مجموعة من الفلسطينيين بهذه الاتصالات ، ثم أشار إلى قرارات المجلس في نوفمبر ١٩٨٨ وبدء الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ومساعي السلام التي انتهت بعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد . وأضاف أنهم كانوا يشعرون أن المفاوضات تحت الأضواء لن تثمر خاصة مع تشدد إسرائيل في عهد الليكود إلى أن تولى إسحق رابين الحكم فاتصلوا به وطالبوه بالالتزام بما وعد به في دعاياته الانتخابية من أنه سيرم اتفاقاً مع الفلسطينيين خلال تسعة أشهر ، وأجاب رابين

بأنه مستعد لذلك وكانت بداية المفاوضات السرية بقاء تم بين هير شفيلد وأبى علاء على هامش المفاوضات المتعددة الأطراف ، واستطرد أبو مازن متحدثاً عن تطورات المفاوضات في أوسلو إلى أن انضم يوثيل زنجري إلى الوفد الإسرائيلي ووجه ٤٠ سؤالاً إلى الفلسطينيين لمعرفة ما يدور داخلهم ، وأعطى أبو مازن تعليماته للوفد الفلسطيني بالاستمرار في التفاوض وبعد أن سلمت الإجابات على الأسئلة سافر بها زنجري إلى إسرائيل . ومع شهر يونيو بدأت المفاوضات تأخذ شكلاً أكثر جدية ووضوحاً وأصبح النقاش يدور حول مشروعات معدة من أجل الوصول إلى صيغة نهائية إلى أن حل يوم ١٧ أغسطس وانحصر الخلاف في تسع نقاط تم الاتفاق عليها في ليلة واحدة .

وأشار أبو مازن إلى إيفادى إلى أوسلو وقيامى بمراجعة مسودة الاتفاق وطمأنتى لهم على سلامته . كما ذكر أن مصر هى أول دولة علمت بنهاى المفاوضات السرية ، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية في مارس ١٩٩٢ أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخاً سياسياً مشتركاً كان يتابع يومياً ما يجرى داخل إسرائيل ، وعندما أرادوا قناة اتصال سرية مع راين كان عمرو موسى هو الذى توسط بين الجانبين *.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونيه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون ، من جهة أخرى ، أن الاتفاق عمل فلسطينى بحت ، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها .

* صدر أخيراً كتاب « طريق أوسلو » للأخ محمود عباس (أبو مازن) الذى تفضل بإهدائى نسخة منه وتفضل مشكوراً بأن سجل فى إهدائه أنه « الشعب الفلسطينى سيدكر لمساتكم الرشيدة ومساهماتكم المبدعة فى توضيح مواقفنا وتفنيد مواقف الآخرين » ولايسعنى إلا الإعراب عن تأثرى البالغ لهذه اللفتة الكريمة معذراً فى الوقت ذاته من أن مثول كتابى للطبع حال دون الإفادة مما تضمنه كتابه القيم .

الفصل الثالث

الدور المصرى فى مفاوضات أوصلو

اعترف شيمون بيريس فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » بدور مصر الهام فى المفاوضات . فذكر أن « مصر ساعدت بقدر ما تستطيع ، فقد كانت البلد الوحيد الذى يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلبا للعون فى الأوقات الحاسمة . وإذا كنا قد اكتشفنا فى أوصلو السبيل للاجتماع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فإننا وجدنا فى مصر الشرارة التى ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة وصولا إلى إيجاد حل مبدع . وقد توجهت إلى مصر مرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ و ٥ يوليو ١٩٩٣ . وكان الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار أسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية ، وأبدى الرئيس مبارك استعدادا كبيرا لمساعدة كلا الطرفين . . »

واستطرد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلا « إن وزير الخارجية عمرو موسى احتفظ بالاتصالات مع كلا الطرفين . فكنت أتصل به كلما وصلنا إلى طريق مسدود فكان يتحرك . كما لم يفقد أسامة الباز - الصبارم كالموسى - إيمانه لدقيقة واحدة بأننا سوف نتوصل إلى تسوية . وأخيرا تمت صياغة العرض على أساس غزة وأريحا أولا وفقا لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية » .

ومن ناحية أخرى ، تضمن كتاب « مجانين السلام » الإشارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع . فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النرويج وأن عرفات ومنظمة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تدخل القاهرة قد

يكون بناء . كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهرة ثم زيارة شيمون بيريس إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء .

كما أشار إلى لقاء إسحق رابين مع الرئيس حسنى مبارك فى الإسماعيلية ، وسفر الدكتور أسامة الباز بعدها إلى إسرائيل ولقائه مع شيمون بيريس ، ثم إفاد وزير الخارجية الإسرائيلية مستشاره غرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسامة الباز بشأن إحدى المسائل موضوع التفاوض فى أوصلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات .

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو ١٩٩٣ حيث التقى بنوفيك وبيلين وبيريس ، ثم التقى بإسحق رابين . ويرى مؤلفا كتاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكيد من موافقة رابين شخصيا على مواقف الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات أوصلو . كما أشار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل .

كما تضمن الكتاب فصلا بعنوان « مصر تتوسط » ذكر فيه انه « يبدو أن جميع الأزمات الطارئة فى أوصلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل » ، واستعرض جهود مصر من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

ومن الواضح أن مصر لعبت دورا هاما لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بوجه عام ، وتوسّطت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لتقريب وجهات النظر وتخطى الخلافات التى نشبت بين وفدى المفاوضات فى أوصلو .

وقد قامت مصر بهذا الدور فى جميع الأوقات . وقد سبق لنا الكلام عن جهودها لمناصرة القضية الفلسطينية فى الأمم المتحدة وعلى الساحة الدولية ، ثم فى مباحثات كامب ديفيد ، وفى المراحل التالية حتى عملية السلام الحالية التى بدأت بمؤتمر مدريد . وقد كان طبيعيا أن تواصل مصر هذا الدور فى إطار مفاوضات أوصلو (التى سماها شيمون بيريس مفاوضات أوصلو والقاهرة) ، ففضلا عن تبنيها منذ البداية لقضايا الشعب الفلسطينى ، فإن كونها الدولة العربية الوحيدة التى لها علاقات مع إسرائيل وتحتفظ بعلاقات ودية مع منظمة التحرير الفلسطينية يجعلها أقدر الدول على تقديم مساعدتها من أجل إنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . وقد استمر هذا الدور الفعال طوال مفاوضات طابا الثانية التى تلت توقيع إعلان المبادئ حتى تم توقيع اتفاقية القاهرة بشأن غزة وأريحا والمفاوضات التى تلتها .

الفصل الرابع

اتفاق إعلان المبادئ

يتضمن اتفاق إعلان المبادئ الذى وقع عليه فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ كل من محمود عباس (أبو مازن) رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية وشيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية مجموعة المبادئ التى اتفق عليها الطرفان بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى ، والمسائل التى يتم التفاوض عليها فى مرحلة تالية لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلا عن الأحكام التى تسرى على قطاع غزة ومنطقة أريحا ونقل عدد من السلطات نقلا مبكرا فى بقية الأراضى الفلسطينية عقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ .

ويشمل إعلان المبادئ : ديباجة - و١٧ مادة - وأربعة ملاحق - ومحضرا متفقاً عليه (راجع ملحق الوثائق)

وقد تناولت المسائل التى ظلت موضع المفاوضات منذ مباحثات الحكم الذاتى التى جرت بين مصر وإسرائيل خلال الأعوام من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢ ، ثم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فى واشنطن خلال ما يقرب من عامين ، وكان من الطبيعى أن يبنى الاتفاق على الصياغات التى طرحت خلال المفاوضات السابقة .

ويكفى فى هذا الصدد إبداء بعض الملاحظات بشأن ما تضمنه اتفاق إعلان المبادئ مقارنة بما قدم من مشروعات خلال مراحل المفاوضات التى سبقت توقيعه :

أولا : يختلف إعلان المبادئ عما سبقه من مشروعات فى أنه سجل اتفاق الطرفين على تأجيل مناقشة المسائل الصعبة التى كانت تشكل العقبات الكبرى وتحول دون

الاتفاق ، وإرجاء بحثها إلى مفاوضات الوضع النهائي . وهذه المسائل هي : القدس - والمستوطنات - واللاجئون - والحدود - والترتيبات الأمنية - والعلاقات مع الدول المجاورة .

وقد تابعنا سير المفاوضات في مراحلها المختلفة ورأينا كيف كانت مواقف الجانبين من تلك المسائل متباعدة بدرجة يصعب معها إيجاد حلول وسط بشأنها . وظلت القيادة الفلسطينية في تونس تصدر تعليقاتها إلى الوفد الفلسطيني بالتمسك بمواقفه وعدم تقديم أية تنازلات بشأنها ، وخاصة فيما يتعلق بالقدس . أما الوفد الإسرائيلي في مفاوضات واشنطن فقد رفض مناقشة مشكلتي القدس والمستوطنات وذكر أنه ليس مفوضا في مناقشتها ، الأمر الذي أثار أزمة كادت أن تتوقف المفاوضات بسببها .

ولاشك أن موافقة منظمة التحرير على إرجاء بحث هذه المسائل الشائكة قد أقنعت الحكومة الإسرائيلية بالتغيير الذي طرأ على مواقف المنظمة وأدى إلى الاعتراف بها في نهاية الأمر ، فلم يكن موقف إسرائيل من المنظمة راجعا فحسب إلى ما كانت تردده من أنها منظمة إرهابية ، وإنما كذلك لما التمسك به المنظمة من عودة اللاجئين والسيادة على القدس وإزالة المستوطنات واسترداد الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها .

ومن الطبيعي أن تأجيل مناقشة هذه المسائل لا يعنى حلها أو التخلي عنها ، ولكن من الواضح أن الطرفين يعتمدان على عامل الزمن وديناميكية السلام ، وخاصة إذا ما تحقق السلام الشامل بين الدول العربية وإسرائيل وما يؤدي إليه التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال فترة انتقالية طويلة من تهيئة الأجواء للتفاهم والتوصل إلى حلول لتلك المشاكل .

ثانيا : انتقل إعلان المبادئ بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون بين الجانبين ، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية وإدارة المرافق وقد كان موقف الجانب الفلسطيني في مفاوضات واشنطن شديد التمسك بفصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي طغى على اقتصاديات الضفة الغربية وغزة وأخضعهما لمطالباته .

أما إعلان المبادئ ، فقد خصص ملحقين مفصلين (الثالث والرابع) للتعاون بين الجانبين في كثير من المجالات ، منها المياه والكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والطرق والسكك الحديدية والتجارة والصناعة والعمل . . الخ . كما تضمن برامج

للتنمية الإقليمية سواء بالنسبة للضفة والقطاع أو في منطقة الشرق الأوسط كلها مثل مشروع استغلال منطقة البحر الميت وإنشاء قناة تصل البحر الأبيض بالبحر بالميت وتحلية المياه وربط شبكات الكهرباء .

ويمثل هذا التغيير في الموقف الفلسطيني توجهها سياسيا واقتصاديا بالغ الأهمية ، فلم يعد الاتجاه هو السعى لفك الارتباط بين اقتصاديات الجانبين ، بل انتقل إلى التعاون الشامل ثنائيا وإقليميا في المجالات الاقتصادية المختلفة .

وقد أثار هذا التطور المناقشات حول ما أصبح يعرف بالسوق الشرق أوسطية ، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العربي ومشروعات الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية . ولا تزال هذه المناقشات مستمرة بين أنصار السوق الشرق أوسطية الذين لا يرون منها تهديداً للاقتصادات العربية وبين معارضي هذا التوجه الذين يرون فيه سيطرة إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والعالم العربي بطريقة جديدة وعلى العالم العربي كله بسبب التقدم التكنولوجي لإسرائيل وارتباطاتها بالدول المتقدمة في العالم .

ولعل من المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى الأفكار التي عبر عنها شيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلية في كتابه عن « الشرق الأوسط الجديد » .

يلذكر بيريس في كتابه أنه يتعين العمل باتجاه إقامة شرق أوسط جديد يقوم على الازدهار والأمل لا الفقر والعذاب ، وأنه عرض على كبار الشخصيات الأوروبية خلال العام الأول من عمر الحكومة الإسرائيلية برنامجاً لإقامة شرق أوسط جديد على غرار الخطة الأوروبية القائمة على أساس التعاون الاقتصادي وزيادة التفاهم السياسي وصولاً إلى الاستقرار . وقد تمحس للفكرة الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الألمانى هيلموت كول ورئيس الجماعة الأوروبية جاك ديلور . ونتيجة لذلك بدأت الشركات الأوروبية الكبرى في تطوير خطط لتوسيع أعمالها في الشرق الأوسط واندفع البنك الدولي إلى حلبة النشاط وأرسيت قاعدة لتعزيز مختلف الأنشطة ، وعرض اليابانيون تولى أمر السياحة والفرنسيون والألمان أمر المواصلات والإيطاليون أمر قناة البحر الأحمر / البحر الميت والنمساويون الماء والكهربا والبريطانيون المناطق الحرة والدانمركيون الزراعة والأمريكيون الموارد البشرية والكنديون اللاجئين ، وأنشئت مختلف اللجان (في المفاوضات المتعددة الأطراف) .

ويمضى شيمون بيريس في شرح أفكاره ذاكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة شرط مسبق لتخفيف التوترات في الشرق الأوسط ، وطالما كانت هناك هوة داخل النظام الاجتماعي

السياسى ، فإن المجال يتسع أمام الحركات الأصولية وما من اقتصاد يستطيع أن ينمو دون تلقى معونة خارجية أو يصبح جزءاً من نظام إقليمي أوسع ، بل إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية هو الرد الوحيد على الأصولية ، فمثل هذه المنظمة هى القادرة على كبح زحف الصحراء وتمكين البلاد من إنتاج ما يكفيها من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها .

ويستطرد قائلاً إن مفهوم الاقتصاد الإقليمي ينطوى على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الأوروبية . ويتحدث عن ثلاث مراحل : الأولى إقامة مشروعات ثنائية أو متعددة القوميات مثل إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء أو تحلية المياه ، والثانية قيام كونسورسومات دولية تتولى تنفيذ المشروعات التى تتطلب رموس أموال ضخمة مثل قناة البحر الأحمر / البحر الميت وتطوير التجارة الحرة والسياحة وإنشاء ميناء إسرائيل / أردنى / سعودى وتحلية المياه ، والمرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الإقليمية وتطوير المؤسسات الرسمية تدريجيا .

كما يشير بيريس إلى أن الشرق الأوسط مقيد بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية هى نزع السلاح والمياه والتكنولوجيا والحرب على الصحراء - وهياكل النقل والاتصالات - والسياحة . ويتحدث عن المبالغ الباهظة التى تكلفها سباق التسلح وأهدرتها الحروب ، وكيف أنها تصل إلى أرقام فلكية لو استمرت فى المستقبل .

ثم يشرح وزير الخارجية الإسرائيلية رؤيته بشأن الطرق والموانئ والمطارات التى يجب إنشاؤها ، وطرق السكك الحديدية التى تربط دول المنطقة ، ومناطق التجارة الحرة ، وقناة البحر الأحمر / البحر الميت ، ويتحدث عن مصادر تمويل هذه المشروعات والاستثمارات الدولية .

ويتعرض بيريس لمشكلة اللاجئين ويرى أن يكون حلها فى إعادة تأهيلهم فى إطار المشروعات الاقتصادية المشتركة التى ستنفذ فى مرحلتى التسوية الانتقالية والتسوية الدائمة للمسألة الفلسطينية .

هذه هى خلاصة الأفكار الطموحة لوزير الخارجية الإسرائيلية ، والتى تتولى وفود المفاوضات المتعددة الأطراف دراستها مع غيرها من المقترحات ، وتعكس أفكار بيريس صورة زاهية لمستقبل الشرق الأوسط فى ظل السلام الدائم . ولكنها لا تتعرض بقدر كاف للمشاكل الإقليمية التى تتطلب حلا عادلا قبل أن تقبل الأطراف العربية التعاون مع إسرائيل على إقامة الشرق الأوسط الجديد . فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان .

ثالثاً : أما الجديد الثالث في إعلان المبادئ فهو التعجيل بتنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والنقل المبكر لعدد من السلطات فى بقية الضفة الغربية - وسأعود للكلام عنه فيما بعد .

رابعاً : حسمت المبادئ الخاصة بالترتيبات الانتقالية بعض الخلافات التى كانت قائمة فى المفاوضات السابقة .

فقد استخدمت تسمية « سلطة الحكم الذاتى » التى كان الوفد الإسرائيلى يرفضها وحددت مرجعية المفاوضات والهدف منها بصياغة لا تختلف كثيراً عما توصل إليه الجانبان فى المراحل الأخيرة للمفاوضات ، وبالنسبة لانتخاب سلطة الحكم الذاتى تضمنت عدداً من المكاسب الفلسطينية بالإشارة إلى طابعها السياسى ، وأنها تشكل خطوة تمهيدية نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة وتحديد موعد لإجرائها ، كما حسمت الخلاف بشأن مشاركة فلسطينى القدس الشرقية فأقرت بمشاركتهم (دون بيان ما إذا كانت المشاركة بالتصويت وحده أم بالترشيح أيضاً) وقد أطلقت على سلطة الحكم الذاتى تسمية « المجلس » .

أما مشكلة الولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى ، التى كانت من أكبر المشاكل ، فقد أصبح الاتفاق بشأنها متيسراً بعد تأجيل مشكلتى القدس والمستوطنات إلى مفاوضات الوضع النهائى . ونص الإعلان على أنه يستثنى من هذه الولاية كذلك المواقع العسكرية .

كما استثنى إعلان المبادئ الإسرائيليين من الولاية الشخصية لسلطة الحكم الذاتى . وقد دلت المفاوضات اللاحقة على إصرار الجانب الإسرائيلى على استغلال هذه النص والتوسع فى تفسيره بما يخرج الأشخاص والممتلكات والشركات والهيئات الإسرائيلية من الولاية الفلسطينية بكافة صورها .

ولا تختلف المبادئ الخاصة بالفترة الانتقالية عما كان الطرفان متفقين بشأنه سواء بالنسبة لمدتها أو موعد إجراء مفاوضات الوضع النهائى ، والنص على أن الترتيبات الانتقالية لا تتجحف أو تخل بتتائج هذه المفاوضات ، وعلى التنسيق والتعاون بين الطرفين .

وحسم إعلان المبادئ الخلاف بشأن دور قوة الشرطة الفلسطينية فى الحفاظ على الأمن ، فنص على أن هذه القوة - التى تنشئها السلطة الفلسطينية - تتولى ضمان النظام

العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . أما إسرائيل فتضطلع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، ومسئولية الأمن الشاملة للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام لهم .

وتضمن الإعلان إقامة لجنة ارتباط مشتركة ، أما تسوية المنازعات فقد نص على أنها تجرى من خلال التفاوض ، فإن لم يمكن تسويتها فبالتوفيق والإفبالتحكيم .

ويؤخذ على إعلان المبادئ في هذا الصدد أنه نص على أن تشكل لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من الجانبين دون أن يحدد طريقة إصدار القرارات في حالات عدم الاتفاق بينهما ، كما لم يضع أحكاما مفصلة بشأن آلى التوفيق والتحكيم في حالة فشل تسوية المنازعات عن طريق التفاوض ، الأمر الذى قد يؤدى إلى مفاوضات طويلة لا تنتهى .

وتناول إعلان المبادئ موضوع انسحاب وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، وكان الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات واشنطن يغفل هذا الموضوع فى مشروعاته . ويلاحظ أنه لم ينص على « الانسحاب » إلا بصدد قطاع غزة ومنطقة أريحا ، أما عن بقية الأراضى المحتلة فقد تحدث عن « إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية » . وذكر أن إعادة انتشارها تجرى فى مرحلة أولى قبل انتخاب سلطة الحكم الذاتى خارج المناطق المأهولة بالسكان ، ثم يتم تدريجيا فى مواقع محددة . كما يلاحظ أن الانسحاب لم يذكر ضمن الموضوعات التى يجرى التفاوض بشأنها لتحديد الوضع النهائى ، وهذا الأمر يثير التساؤلات عما إذا كان المقصود السماح ببقاء بعض القوات الإسرائيلية بعد إقرار الوضع النهائى فى الضفة الغربية وغزة ، وما إذا كان هذا الأمر يعكس التفسير الإسرائيلى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من أنه لا يعنى الانسحاب من كل الأراضى المحتلة .

وتضمن إعلان المبادئ نفس النص الذى أورده اتفاقات كامب ديفيد بشأن تشكيل لجنة رباعية فلسطينية إسرائيلية مصرية أردنية تقرر بالاتفاق ترتيبات السماح بعودة النازحين عام ١٩٦٧ ، أى أنه أخذ بنفس التفرقة بين هؤلاء النازحين ولاجئى عام ١٩٤٨ وأجل التفاوض بشأن مشكلة الآخرين إلى مفاوضات الوضع النهائى (وإن كانت مشكلتهم تعالج فى المفاوضات المتعددة الأطراف) .

خامسا : أحال إعلان المبادئ إلى المفاوضات اللاحقة كثيراً من المسائل من بينها : ترتيبات الانتخاب ، وتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتى ، وتحديد هيكل

وتشكيل هذه السلطة ، وممارسة سلطة التشريع ، وقد كانت كلها من المسائل الخلافية في مفاوضات واشنطنجتون :

وعلى أية حال ، فإنه يتعين ملاحظة أن الإعلان تضمن مجرد مبادئ تم الاتفاق عليها ، على أن يتفاوض الطرفان لوضع تفاصيل تنفيذها ، وهو ما استغرق عدة شهور في مفاوضات طابا الثانية التي نتعرض لها فيما بعد .

الفصل الخامس

غزة وأريحا أولا

تضمن الملحق الثانى من اتفاق إعلان المبادئ بروتوكولا يشمل الأحكام الخاصة بالانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة أريحا ونقل السلطة فيها كخطوة تمهيدية لتنفيذ الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتى فى الأراضى الفلسطينية بأكملها .

وينص البروتوكول على أن الطرفين سيعقدان خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ (أى بعد ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه) اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، متضمنة ترتيبات شاملة تطبق فيها على إثر الانسحاب .

أما عن الانسحاب الإسرائيلى للقوات المسلحة ، فسيكون انسحابا سريعا وطبقا لجدول زمنى بحيث يستكمل خلال فترة لا تزيد عن أربعة أشهر .

وأما الترتيبات التى تتضمنها الاتفاقية فتشمل ما يلى :

- ترتيبات لنقل هادىء وسلمى للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين .

- هيكल السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسئولياتها عدا الأمن الخارجى والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات الخارجية والمسائل الأخرى التى يتفق الطرفان عليها .

- ترتيبات لتولى الأمن الداخلى والنظام العام من قبل الشرطة الفلسطينية .
- وجود دولى أو أجنبى مؤقت وفقا لما يتفق عليه الطرفان .
- إقامة لجنة تعاون وتنسيق مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .
- برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى يشمل إقامة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبى والدعم المالى والاقتصادى .
- ترتيبات لممر آمن للأفراد والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .
- ترتيبات للتنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بالمعابر بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن .
- وينص الملحق كذلك على أن المكاتب المسئولة عن ممارسة الصلاحيات والمسئوليات سيكون موقعها فى قطاع غزة أو منطقة أريحا .
- كما ينص على أنه باستثناء الترتيبات المشار إليها فإن وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا يبقى جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .
- ويتضمن المحضر المتفق عليه أنه من المفهوم أن إسرائيل ستستمر بعد انسحاب قواتها فى (ممارسة) مسئولياتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين ، كما يمكن للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا فى استخدام الطرق بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .
- والواقع أن إسرائيل كانت ترغب فى الانسحاب من غزة بسبب الأعباء الأمنية الباهظة التى تتحملها فيها دون عائد اقتصادى أو استراتيجى يبرر الاحتفاظ بها ، أما أريحا فقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره شيمون بيريس بصدد ما من أنها تشغل موقعا استراتيجيا هاما بالقرب من القدس ونهر الأردن بما يجعلها عرضا مغريا للفلسطينيين .
- أما عن الاتفاقية التى أشار إليها الملحق الثانى بشأن الترتيبات التى تطبق فى قطاع غزة ومنطقة أريحا ، فقد كان الطرفان أقرب إلى التفاؤل عندما ظنا أنه يمكن الاتفاق عليها فى خلال شهرين ، حيث استغرقت المفاوضات حوالى سبعة شهور للاتفاق عليها ، بل إن هذه المدة لم تكن كافية للتوصل إلى حلول لعدد من المسائل الهامة ، ومنها تحديد منطقة أريحا .

وأذكر أننى دعيت لإلقاء كلمة فى المؤتمر السنوى لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩٣ بمناسبة توقيع إعلان المبادئ ، واستعرضت فى كلمتى

أحكام الاتفاق ، ومنها ما يتعلق بغزة وأريحا أولا ، وعندها ذكرت أنني أشفق على من سيتفاوضون لوضع هذه الأحكام موضع التنفيذ خلال شهرين اثنين معدداً ما سيواجهونه من مشاكل سواء في وضع الترتيبات الأمنية أو المرور بين القطاع وأريحا أو التنسيق في المعابر . . الخ .

وقد اتضح لدى بدء المفاوضات بشأن غزة وأريحا ، أن الجانب الفلسطيني كان يعتقد أن انسحاب القوات الإسرائيلية سيكون كاملاً وستمارس إسرائيل مسئولياتها الأمنية من خارج منطقة الحكم الذاتي ومن داخل المستوطنات ، وأن الصلاحيات التي ستمارسها السلطة الفلسطينية ستكون كاملة ، ولكن المفاوضات الإسرائيلية كان له موقف آخر ؛ وقد ترتب على هذا الخلاف الأساسى الدخول في مفاوضات صعبة وطويلة على نحو ما سيتبين لنا عند الكلام عن مفاوضات طابا الثانية .

الفصل السادس

النقل المبكر لبعض السلطات

تضمن اتفاق إعلان المبادئ كذلك أحكاماً عن النقل المبكر للسلطات والمسئوليات في بقية أجزاء الضفة الغربية (إضافة إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا) .

فقد نصت المادة السادسة على أنه مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، ويهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية والقطاع ، فإنه سيتم نقل السلطة في مجالات خمسة هي :

١ - التعليم والثقافة .

٢ - الصحة

٣ - الشؤون الاجتماعية

٤ - الضرائب المباشرة

٥ - السياحة

كما نصت على إمكان التفاوض والاتفاق بين الطرفين على نقل سلطات ومسئوليات في مجالات أخرى لحين تنصيب المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي .

والواقع أن فكرة النقل المبكر لبعض السلطات والمسئوليات كانت تتردد خلال مفاوضات واشنطنجتون . ولعلنا نذكر أن الوفد الإسرائيلي كان قد عرض في مرحلة مبكرة نقل السلطة فوراً في مجال الخدمات الصحية ورفض الفلسطينيون ذلك . وفي الجولات

الأخيرة كان الأمريكيون يتبنون الفكرة بقصد تحقيق نوع من «الاختراق» في عملية السلام ، وظل الفلسطينيون مترددين في قبولها إلى أن وجدوا فيها - في مفاوضات أوسلو - تعزيزاً لسلطتهم على الأرض الفلسطينية وخطوة تضاف إلى نقل السلطة في قطاع غزة ومنطقة أريحا للتنفيذ الفعلي لترتيبات الحكم الذاتي .

وقد تضمن المحضر المتفق عليه أحكاماً لنقل السلطة في المجالات الخمس المشار إليها هي أن يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسئوليات ، ويستفيد هؤلاء من الاعترافات المقررة في ميزانيات تلك المجالات . وأحالت تلك الأحكام إلى اتفاق يعقده الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي بشأن خطة مفصلة لنقل السلطة في المجالات المشار إليها ، من خلال مفاوضات تبدأ فور تنفيذ إعلان المبادئ ، ولكن هذه المفاوضات لم تبدأ سوى في شهر يوليو رغم ما تضمنه الخطابان المتبادلان لاتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ مايو ١٩٩٤ من الإشارة إلى أنها ستجرى في أقرب وقت .

وتتمثل أهمية النقل المبكر لعدد من السلطات في أنها تجرية للتعايش بين السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية ، إذ إن ممارسة الفلسطينيين هذه السلطات على مستوى الضفة الغربية - بما فيها من عدد كبير من المستوطنات والمستوطنين واستمرار وجود الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية فضلاً عن القوات الإسرائيلية فيها - يضع تحت الاختبار مدى إمكانية التنسيق بين سلطتي الطرفين ، ويطوع الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على الحياة معا في ظل أوضاع يؤمل أن تكون سلمية .

وكما ذكرنا فإن البدء في مفاوضات النقل المبكر للسلطة تأخر حتى شهر يوليو ١٩٩٤ ، وبعد جولات متعددة ومتعاقبة في القاهرة تم التوصل إلى اتفاق بشأن نقل السلطة في المجالات الخمس المشار إليها .

وقد تضمنت الاتفاقية التي تم توقيعها بالأحرف الأولى في فندق سميراميس بالقاهرة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٤ ثم تم التوقيع عليها بصفة نهائية في معبر أريتر بقطاع غزة والتي سميت «اتفاقية بشأن النقل التحضيري للسلطات والمسئوليات» الأحكام الخاصة بالنقل المبكر للسلطات الخمس المشار إليها . والاتفاقية تتكون من ديباجة و١٣ مادة و٦ ملاحق بمرفقاتها .

وتتلخص أحكامها في استثناء القدس والمستوطنات والأماكن العسكرية من نطاق تطبيقها ، كما استثنى الإسرائيليون إلا بما تنص عليه الاتفاقية ، ونحيل إلى الملحق الخاص

بكل من المجالات الخمسة فيما يتعلق بالترتيبات التي يتم من خلالها نقل السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية ، ولكنها تورد أحكاما عامة بشأن عدد من الإجراءات التي تتبع لنقلها بفاعلية وهدوء (مثل التزويد بالمعلومات الضرورية ونقل الممتلكات والمباني والمعدات . . الخ) وبشأن إدارة المكاتب المنقولة واستمرار توظيف السلطة الفلسطينية للعاملين وأن يكون المكتب الرئيسى فى منطقة أريحا أو قطاع غزة مع وجود مكاتب فرعية فى بقية أنحاء الضفة . وتتضمن الأحكام العامة كذلك تنظيم العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، فيما يتعلق ببقية المجالات التى لم تنقل فيها السلطات والمسؤوليات ، ومعاونة وتأييد الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية للسلطة الفلسطينية مع استمرار تلك السلطات الإسرائيلية فى ممارسة سلطتها . كما تتضمن إجراءات ممارسة السلطة الفلسطينية لصلاحيه التشريع بما يسمح لإسرائيل بالاعتراض على ما تراه تجاوزا للسلطة أو مخالفا للاتفاقية أو مؤثرا على المجالات التى لم تنقل إليها . وتميز الاتفاقية للسلطة الفلسطينية تولى بعض الصلاحيات لتنفيذ أوامرها وتحصيل الضرائب ، كما تنص على نقل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمجالات المنقولة إلى السلطة الفلسطينية ، وعلى تولى اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون المشكلة طبقا لاتفاقية غزة - أريحا بمهامها بالنسبة للمجالات الخمسة المنقولة . وبالنسبة للميزانية ، تضمنت الاتفاقية أحكاما لتعاون الجانبين والتقدم إلى الدول المانحة لسد العجز فى الميزانية نتيجة عدم تحصيل الضرائب فى الشهور السابقة .

أما ملاحق الاتفاقية ومرفقاتها ، فقد حددت الإطار القانونى لممارسة السلطة الفلسطينية سلطاتها ومسؤولياتها بتعداد التشريعات السارية فى كل من المجالات الخمسة ، بالإضافة إلى عدد من الأحكام التى تنطبق على كل مجال وجوانب التنسيق فيه .

الفصل السابع

ردود الفعل حول إعلان المبادئ

أحدث توقيع اتفاق المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دويًا هائلا في العالم . وقد تباينت ردود الفعل إزاءه سواء لدى الفلسطينيين والعرب وإسرائيل أو على الساحة الدولية .

أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . فقد أصدرت بيانا أعلنت فيه التوصل إلى أول اتفاق في تاريخ فلسطين المعاصر مع إسرائيل يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبالمنظمة ممثلا وحيدا له . وعدد البيان الجوانب التي تمثل أهمية الاتفاق، ومنها أنه ينص على حل متكامل على أساس تنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وانسحاب القوات الإسرائيلية خلال عدة أشهر من قطاع غزة ومنطقة أريحا وإعادة انتشارها خارج المواقع المأهولة بالسكان ورحيل الحكم العسكري وحل إدارته المدنية لتحل محلها السلطة الفلسطينية والمجلس ، وتولى قوى الأمن الفلسطيني مسئولياتها عن الأمن الداخلي، وكلها أمور تحقق سيطرة الشعب الفلسطيني على جميع مقدراته وشئونه وعودة النازحين منذ عام ١٩٦٧ .

كما أشار البيان إلى التمسك بمواقف المنظمة بشأن القدس واللاجئين والمستوطنين والحدود . وطالبت المنظمة في بيانها الجميع باحترام قواعد العمل الوطني والديموقراطي ، مؤكدة على التزامها بالحل الشامل على جميع الجبهات العربية ورفض الحلول المنفردة وحرصها على تطوير وتعزيز التنسيق الأردني الفلسطيني .

وألقي ياسر عرفات كلمة ردد فيها ما سبق أمام الدورة المائة لمجلس الجامعة العربية .

ولكن عرفات واجه معارضة عاتية في اجتماعات اللجنة التنفيذية ، فقد استقال محمود درويش وألقى كلمة عدد فيها أسباب استقالته متسائلا عما إذا كانت الصفقة جزءا

من اتفاق سلام شامل ، وهل المرحلة الأولى مرتبطة بالزام واضح وباعتراف بأن الأرض محتلة وما هي حدود المرحلة الانتقالية وماذا لو فشلت وهل هناك ما يطمئن بأن المرحلة الانتقالية لن تكون نهائية ؟ . كما استقال شفيق الخوت ممثل المنظمة في لبنان وأصدر بيانا معلنا أنه لم يعد في استطاعته هو وزملائه تحمل مسئولية قرارات تصدر بأسمائهم دون علمهم بها . ودعا المسئول العسكري لقوات فتح في لبنان عرفات إلى الاستقالة .

كما أصدرت الفصائل الفلسطينية العشر من دمشق بيانا يدين مشروع الاتفاق قبل توقيعه ويدعو إلى توحيد الجهود عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية للإعراب عن موقفها الواضح ضد خيار الاستسلام العرفاتي ، والتمسك بخيار الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير .

وأصدر الناطق الرسمي باسم حماس بيانا ندد فيه بالقيادات المنتفعة والمستسلمة بزعامة عرفات ، واعتبر مشروع غزة - أريحا مؤامرة كبرى ضد الشعب الفلسطيني وقضيته فهو ليس إلا إدارة ذاتية هزيلة على أقل من ٢ ٪ من أرض فلسطين ، وهو قنبلة متفجرة تهدد الشعب الفلسطيني ووحدته وتهدف إلى إيقاف الانتفاضة ، وأكد البيان أن حركة حماس لن تعترف بأية سلطة تفرض على الشعب بالتواطؤ مع العدو الصهيوني .

بل إن حيدر عبد الشافي رئيس وفد المفاوضات منذ مؤتمر مدريد وجه إلى الشعب الفلسطيني رسالة يعارض فيها الاتفاق ويحذر في نفس الوقت من اللجوء إلى العنف ، كما أعلن فاروق قدومي معارضته للاتفاق .

وأصدرت الجبهتان الديموقراطية والشعبية بيانا لقيادتهما الموحدة تعلنان فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وتنددان بتوقيع الاتفاق الذي أقدم ياسر عرفات وقلة من أنصاره على تمريره واصفين إياه بأنه اتفاق الذل والإذعان الذي تمت بلورته في الظلام ومن وراء الشعب وهيئات منظمة التحرير الشرعية .

وعلى أية حال ، فقد تمكنت منظمة التحرير وحركة حماس من توقيع وثيقة شرف لتحريم الاقتتال الداخلي وضمان حرية الرأي . كما وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق بالأغلبية وفي غياب عدد من أعضائها .

أما عن الدول العربية . فقد شنت سوريا هجوما شديدا على الاتفاق ونددت بخروج المنظمة عن الصف العربي بعقدها اتفاقا منفردا مع إسرائيل ، وتوقعت الفشل في تنفيذ هذا الاتفاق الذي تتطلب كل فقرة فيه مفاوضات معقدة بين الجانبين .

ويعد أن أبدى الأردن المعارضة للاتفاق ، عاد فأعلن تأييده كخطوة نحو السلام .

وأيدت مصر والدول الخليجية هذه الخطوة الهامة في المسيرة السلمية . وفي إسرائيل ، تقدم إسحق رابين إلى الكنيست طالبا المصادقة على الاتفاق ، ذاكرا أن حكومته قررت أن تحاول كسر حلقة الحروب والإرهاب وبناء عالم جديد ، ومعلنا أن الحكومة ستكون مسئولة عن أمن المستوطنين وأن الجيش الإسرائيلي وسائر قوى الأمن سوف تقوم بكفالة أمنهم ورفاهيتهم ، وأن القدس الموحدة ستظل عاصمة أبدية لإسرائيل .

وتحدث عن منظمة التحرير ذاكرا أنها منظمة إرهاب وتخريب ، ولكن الحكومة لم تسلك مسلك النعامة وتخضع نفسها بالادعاء أن يفصل الحسيني وحنان عشراوي وآخرين يمثلون سكان المناطق ولا يتحدثون باسم من يقف وراءهم ، ولا يمكن للإسرائيليين أن يختاروا جيرانهم .

ولم تتفق الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإدانة العنف والإرهاب وإلغاء مواد الميثاق الوطني التي تناقض حق إسرائيل في الوجود . وعدد رابين الأحكام التي أكدتها إسرائيل في الاتفاق ، مؤكدا في النهاية انتصار الصهيونية وهي تحظى بالاعتراف من ألد أعدائها ، وبوجود فرصة لإقامة علاقات حسن جوار ووضع حد للحروب .

أما بنيامين ناتانياهو ، زعيم المعارضة ، فأشار إلى ما تضمنه الاتفاق من اعتراف إسرائيل بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطيني ، متسائلا عن ماهية هذه الحقوق ، وهل هي دولة فلسطينية ؟ وذكر أن الاتفاق يعطى الحق في دولة مكونة من ثلاثة أذرع : تنفيذي - وتشريعي - وقضائي ، فإذا أضيفت الأرض فإنه توجد بنية الدولة ، كما أن الاتفاق يؤدي إلى إخلاء المناطق عدا المستوطنات ولا يبقى في أيدي إسرائيل للمساومة عليه في التسوية الدائمة سوى المستوطنات ومعسكرات الجيش والقدس ، وقد انتقلت مسئولية الأمن الداخلي إلى منظمة التحرير ، وتساءل عما يجري إذا استدعت الضرورة ملاحقة المخربين ، كما شكك في مصير القدس بعد أن تضمن الاتفاق مشاركة الفلسطينيين فيها في انتخاب السلطة الفلسطينية . وأضاف أن المناطق سوف يعود إليها آلاف اللاجئين . وأنهى كلمته بالمطالبة بإجراء انتخابات جديدة لاستفتاء الشعب .

وأدى زعماء اليمين الإسرائيلي بتصريحاتهم التي ينددون فيها بالاتفاق ويعتبرونه أول الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية .

وقد رد عليهم شيمون بيريس في حديث له لصحيفة دافار في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ ،
ذاكرا أنه يتعاطف مع مخاوف المتخوفين ، وأجاب على سؤال عما إذا كان لا يخشى قيام
دولة فلسطينية قائلا « وهل لا توجد مخاوف اليوم ؟ » وإن ما يقترحونه يخلق فرصا
أخرى مثل كونفيدرالية إسرائيلية فلسطينية أو إسرائيلية فلسطينية أردنية ، وإن ميزة هذا
الاقتراح هو أنه يحل كافة المشاكل ويخلق فرصا لم تكن موجودة .

وتناول المفكرون العرب الاتفاق بالتعليق . وقد أطلق فؤاد زكريا تعبيراً مبتكراً بشأن
موقف الرأي العام العربى هو القبول الراض بين الموافقة المتحمسة والمعارضة القاطعة
ذاكرا أن هذا هو موقف الغالبية « فمن حق غالبية الناس أن يشعروا بأنهم لا يستطيعون
إلا أن يتخذوا الموقف الثالث الذى هو قبول رافض أرفض قابل .

أما إدوارد سعيد ، فقد هاجم الاتفاق بشدة ذاكرا أن منظمة التحرير حولت نفسها
من حركة تحرير وطنى إلى ما يشبه حكومة بلدة صغيرة تتزعمها الحفنة نفسها من
الأشخاص ، وأما محمد سيد أحمد ، فقد تساءل عن حقيقة الاعتراف المتبادل ذاكرا أن
من شروطه تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه ، وهو شرط يفتقر إليه الاتفاق تماما ، فإن
المفاوض الإسرائيلى لم يسلم بحق الفلسطينيين في دولة بل ترك مستقبلهم معلقا .

واعتبر محبوب عمر الاتفاق تجسيدا للتجزئة العربية ، حيث إن قيام دولة فلسطين
المستقلة صغيرة كانت أم كبيرة ستكون في واقع الحال استكمالاً لمخطط تجزئة المنطقة الذى
بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى .

وفي تعليقه على اتفاق إعلان المبادئ ، كتب الدكتور طاهر كنعان وزير التخطيط
الأردنى السابق معدداً إيجابياته ، وخاصة إقرار إسرائيل الصريح بكيان الشعب
الفلسطينى وإقرارها الضمنى بشموله فلسطينى الشتات إلى جانب فلسطينى الضفة
والقطاع والقدس ، وإقرارها بالوحدة الإقليمية للأراضي الفلسطينية وتأسيس المجلس
المنتخب ، أما سلبياته فهي عدم الإشارة إلى أحكام الشرعية الدولية والحقوق الأساسية
للاجئين وعدم النص على الحق الفلسطينى في القدس ، وغياب الوضوح في وضع
المستوطنات أو في العلاقة بين السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا وبين المجلس المنتخب .

وأما الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ، فقد أدلى برأيه في الاتفاق في محاضرة ألقاها
بالجامعة الأمريكية وبدأها بالقول بأنه ليس ضد الاتفاق وليس معه - واستطرد شارحا
لموقفه ذاكرا أن الاتفاق نهاية مرحلة كان لابد أن تؤدي إلى شىء في هذا الاتجاه ، هى تلك

التي بدأت بعملية فك الارتباط على الجبهة المصرية في أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مشى الصراع العربى الإسرائيلى من هذه البداية فى دروب ومسالك وعرة ، وأصبحت القضية الفلسطينية راکدة ومعادة ومملة ، ثم وجدت منظمة التحرير نفسها أمام أزمة مالية عصبية ، كما وصل الشعب الفلسطينى إلى آخر درجات احتماله وكانت انتفاضته هى قصارى جهده ولا يعقل أحد أنها مستمرة إلى الأبد ، أما الدول العربية ، فكان معظمها يضغط على المنظمة كى تدخل فى اتفاق ما مع إسرائيل يريح بعض العرب وأصدقاء هم الغربيين ويطفىء شرر النار الفلسطينية أن تتطاول فى دورة قد تكون إسلامية . وأرجع هيكمل موقفه من عدم تأييد الاتفاق إلى أن الصراعات التاريخية الكبرى يصعب حلها بأسلوب المفاجآت ، وأن ما أسماه بالحل المغامرة مجرد كيس فارغ ينتظر ملأه بالمفاوضات اللاحقة عليه ، وأن سرية العملية التفاوضية أوصلت إلى عجلة فى الأمر بحيث إن المسافة بين الرفض والقبول لم تزد على بضعة أيام ، والثغرات فى كل مواد الاتفاق وملاحقه واسعة ، وقد جاء إعلان الاتفاق فجأة وبغير تمهيد ، كما أشار إلى قطاع غزة وأن إسرائيل كانت دائما على استعداد للتخلى عنه وأن أمنه قضية معقدة وهو الاختبار الحقيقى لقبول الآخرين لمنظمة التحرير شريكا فى الاتفاق . والمحاضرة طويلة وأخشى أنه من الصعب إيجازها ، ولذا أكتفى بما تقدم وإنما أضيف ما انتهى إليه هيكمل من أنه يخشى أن الحقبة التى نحن على وشك أن نخطو إلى اعتبارها قد تصبح الحقبة الإسرائيلية ، ولكنها ستمر سريعا لأن حقائق الجغرافيا والتاريخ سوف تعود إلى تأكيد نفسها .

وقد حللت مقالات لطفى الخولى التى جعل عنوانها « من صراع الموت للآخر إلى صراع الحياة مع الآخر - انكسار المشروع الصهيونى والمشروع القومى العربى » ، المواقف فذكر أن أكثر التعريفات التى قيلت للاتفاق هو أنه « خطوة بداية مهمة نحو تسوية سلمية محتملة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، الذى يشكل لبّ أزمة الشرق الأوسط الملتهبة منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين » ، وأن الأرجح هو أن الاتفاق سيقود إلى نوع من السلام بين الطرفين المتصارعين وليس إلى نوع من استسلام أحدهما للآخر ، واستطرد لطفى الخولى قائلا إن الاستسلام بين الطرفين - إذا صح التعبير - قد تم بالفعل فى الأمس . فإن المشروع الصهيونى لم يتمكن من أن يجعل إسرائيل وطنا ودولة لكل يهود العالم ولم يستطع أن يمحو الفلسطينيين من الوجود والكتب والجغرافيا ، كما أن المشروع القومى العربى فشل فى تحقيق الوحدة القومية الكلية أو الجزئية والأخطر من ذلك هو تفجر الصراعات العربية العربية على نحو مأساوى . وهكذا عندما حان موعد مؤتمر مدريد ثم مفاوضات أوسلو كان الانكسار قد تعمق فى

كل من المشروع للصهيوني والمشروع القومي العربي ، وذلك إلى حد أن بات المفهوم البراجماتي المسير لحركة كل منهما هو المبادرة إلى إنقاذه ما يمكن إنقاذه من يد العدو .

ولا يزال المفكرون العرب وغيرهم يبدون اهتمامهم البالغ بالحدث من خلال عشرات المقالات والدراسات والكتب ، وفي الندوات والمحاضرات ، والإذاعات والمقابلات التلفزيونية .

وتختلف الآراء وتباين التوقعات . فأما المؤيدون ، فيرون في الاعتراف المتبادل واتفاقي إعلان المبادئ وغزة وأريحا خطوات مؤدية في نهاية الأمر إلى الدولة الفلسطينية ، وإلى إقامة سلام شامل وعادل بين الدول العربية وإسرائيل ، فالتاريخ لا يرجع إلى الوراء ، وقد صفى الاستعمار في العالم وتم القضاء على الأبارتايد في جنوب أفريقيا ، وسوف يمتد النظام العالمي الجديد ليشمل الشرق الأوسط بنظام إقليمي يقوم على أسس السلام والاستقرار والتنمية .

وأما المعارضون ، فلا يجحدون في ذلك الذي حدث سوى تكريس للاحتلال الإسرائيلي وقبول من جانب المنظمة للسلام الإسرائيلي المفروض ، وبداية لنظام إقليمي تصبح فيه إسرائيل الدولة المسيطرة بقواتها العسكرية وترسانتها النووية وتكنولوجياها المتقدمة التي تفتح لها أبواب الدول العربية المنقسمة على نفسها والتي تتسابق من أجل كسب الخطوة لدى الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل ذاتها . فقد تردى الموقف العربي وصارت القومية العربية من أحاديث الماضي ، وأصبحت السوق الشرق أوسطية هي هدف إسرائيل ، ولم يعد ثمة مانع لدى العرب من دخولها بأموالهم وإمكاناتهم .

أما إعلان المبادئ - في حد ذاته - فشأنه شأن أى اتفاق دولي لم يحقق مكاسب خالصة ولا خسائر خالصة للشعب الفلسطيني .

الفصل الثامن

حساب الأرباح والخسائر

دخلت القضية الفلسطينية منذ أغسطس ١٩٩٣ منعطفا تاريخيا حادا في مسيرتها الطويلة خلال قرن من الزمان ، وتلاحقت الأحداث منذ التوقيع بالأحرف الأولى على إعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ووقع الاتفاق أبو مازن وشيمون بيريس في الاحتفال الذى أقامه رئيس الولايات المتحدة ودعا إليه ألفين وخمسمائة من قيادات العالم وجلس لمشاهدته ملايين البشر أمام أجهزة التلفزيون فى كل مكان ، ثم وقع أبو عمار (ياسر عرفات) وإسحق رابين اتفاقية غزة وأريحا فى احتفال مماثل أقامه الرئيس المصرى حسنى مبارك .

ولاشك فى أن الحدث الذى يمثل نقطة تحول تاريخية هو الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة ، والذى بدأ عملا بمفاوضات أوصلو السرية ثم سجل رسميا فى الخطابين المتبادلين بين إسحق رابين وياسر عرفات .

أما إعلان المبادئ ، فقد كانت المفاجأة هى توصل الطرفين إلى اتفاق بشأنه بعد شهور من التكتّم المطلق . وفيما عدا ذلك ، فإن هذا الاتفاق هو النتيجة المتوقعة منذ عقد مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ .

فقد شارك الفلسطينيون فى المؤتمر والمفاوضات المنبثقة عنه على أساس قواعد محددة لتسوية المسألة الفلسطينية على مراحل بدءا بفترة انتقالية من الحكم الذاتى مدتها خمس سنوات ، ومرورا بمفاوضات تجرى لتحديد الوضع النهائى ، وانتهاء بتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاق بشأن هذا الوضع الدائم .

والاتفاق الذى وقع فى واشنطنون فى الثالث عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٩٣ يشمل المبادئ التى وافق الطرفان على مراعاتها فى مفاوضات المرحلة الانتقالية ثم فى مفاوضات الوضع الدائم .

المفاجأة إذن هى فى نجاح المفاوضات . أما أن تخلط بعض ردود الفعل بين الأحداث وتفاجأ بما تضمنه إعلان المبادئ من أحكام لتسوية المسألة الفلسطينية على مراحل ، فإن مثل هذا الخلط قد يوقع أصحابه فى موضع الخطأ والتجنى ، إلا أن تكون مواقفهم قد تحددت منذ مشاركة الفلسطينيين فى مؤتمر السلام فى مدريد وقبلها منذ توقيع مصر وإسرائيل اتفاق كامب ديفيد ، ذلك أن الحل المرحلى ظل وحده المطروح على ساحة المسعى السلمية للتسوية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٧ ، بل إن مراحلها ظلت على ما هى عليه منذ ذلك الوقت سواء فى اتفاق كامب ديفيد أو مبادرة ريجان ومبادرة شامير ثم فى مبادرة جورج بوش وميخائيل جورباتشوف : نفس الفترة الانتقالية ومساحتها الزمنية ونفس الحكم الذاتى كنظام يطبق خلالها ، ونفس مفاوضات الوضع الدائم محددة بذات الموعد .

وربما كان الأجدى استعراض أحكام إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة ومناقشة حساب الأرباح والخسائر دون أن تغرب عن أنظارنا القواعد المحددة سلفا لعملية السلام التى بدأت فى مدريد .

ولقد سبق لنا استعراض أحكام إعلان المبادئ فى ضوء المواقف التى اتخذها طرفا مفاوضات واشنطنون ، لذا نكتفى بسرده موجز لما حققته المنظمة من مكاسب فى ذلك الاتفاق :

ففى حساب الأرباح : اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطينى وبأن له حقوقا وطنية ، وحسم إعلان المبادئ لعدد من المسائل الخلافية كارتباط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية لتسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وإقامة سلطة الحكم الذاتى من خلال انتخابات سياسية يشارك فيها فلسطينيو القدس الشرقية ، وامتداد الولاية الإقليمية لسلطة الحكم الذاتى إلى كل الإقليم الفلسطينى دون تجزئة أو تقسيم ، وتحديد موضوعات مفاوضات الوضع النهائى للصفة والقطاع دون استثناء القدس والمستوطنات واللاجئين ، والإقرار بسلطة التشريع ، وبانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا وإعادة انتشارها فى بقية أراضي الضفة الغربية . كما خطأ إعلان المبادئ خطوة عملية على طريق تنفيذ الحكم الذاتى بالتعجيل بنقل

السلطة في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والنقل المبكر لعدد من السلطات في كل الإقليم الفلسطيني ، ووضع آليات التنسيق والتعاون والمتابعة وتسوية المنازعات .

أما حساب الخسائر ، فيمكن أن يشمل عدم الاتفاق على وقف الاستيطان الإسرائيلي خلال الفترة الانتقالية وتأجيل البت في أهم المسائل إلى مفاوضات الوضع النهائي مع ما هو معروف من وجود فجوة واسعة بين مواقف الطرفين بشأنها (وخاصة القدس والمستوطنات واللاجئين) وعدم النص على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي ضمن موضوعات التفاوض ، والقيود الموضوعة على ممارسة الفلسطينيين للسلطة التشريعية ، وإرجاء عدد كبير من المسائل للمفاوضات التالية ، وضعف آليات التنسيق والتعاون وما قد يؤدي إليه ذلك من سيطرة إسرائيل على المرافق الحيوية ، ومنها المياه والمواصلات والنقل والاتصالات اللاسلكية وغيرها .

وأما ما تضمنه الملحقان الثالث والرابع بشأن التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي ، فمن الصعب التنبؤ منذ اليوم بما إذا كانت تعتبر من حساب الأرباح أو الخسائر .

وعلى أية حال ، فلا شك أن المكسب الرئيسي للشعب الفلسطيني من إعلان المبادئ هو ما جاء مكملا لهذا الإعلان من الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير والذي أتاح للمنظمة موضع قدم تمارس منه السلطة داخل الأراضي الفلسطينية ، وما تضمنه من خطوات عملية لإقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، والنقل المبكر لعدد من السلطات إليها في بقية الضفة الغربية .

البابُ الحادى عشر

مفاوضات غزة- أريحا واتفاقية القاهرة

الفصل الأول

التفاوض بشأن غزة وأريحا

كنت أظن أن مهمتى مع الوفد الفلسطينى قد انتهت بعد أن تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ . وقد ودعت أصدقائى الفلسطينيين فى واشنطن وعدت إلى القاهرة وأنا أحمل لهم أجمل الذكريات . وكنت أشعر بالارتياح والرضا للدور الذى قمت به مع الوفد الفلسطينى خلال عامين ، شاركت خلالهما فى مداوالاتهم وأسهمت بأرائى فى اجتماعاتنا ، وأعددت عشرات من الدراسات السياسية والقانونية ، وأصبحت - بعد انقطاع رجال القانون عن حضور الجولات - المستشار القانونى للوفد وشاركت فى صياغة الأوراق التفاوضية . وقد كان الوفد الفلسطينى على درجة عالية من الكفاءة والتفانى فى العمل ، وكان أعضاؤه يبدون لى من الود والتقدير ما أشعرنى دائما بأننى واحد منهم فلم أتردد فى إبداء رأى الصريح أو نقدى لأية مواقف .

وذاث يوم من شهر أكتوبر وكانت مفاوضات طابا الثانية قد بدأت ، دعانى نبيل شعث إلى الانضمام إلى عضوية الوفد ، فلم أتردد فى القبول .

كانت المفاوضات فى بداياتها ، وشكلت لجتان رئيسيتان : واحدة للشئون المدنية والأخرى لشئون الأمن ، وذلك بالإضافة إلى اللجنة العامة التى يرأسها نبيل شعث عن الجانب الفلسطينى والجنرال أمنون شاحاك عن الجانب الإسرائيلى .

وكانت المفاوضات تجرى أسبوعيا ، وتنقلت بين طابا والعريش والقاهرة ، كما عقدت بعض الاجتماعات فى فرنسا والنرويج وغيرهما من الدول الأوروبية .

وكان عملى - بصفة أساسية - مع لجنة الشئون المدنية التى تناقش نقل هذه السلطات إلى الفلسطينيين فى قطاع غزة ومنطقة أريحا . وقد تولينا إعادة صياغة الأوراق المتعلقة

بكل من هذه السلطات والتي كان الوفد الإسرائيلي يتقدم بها في معظم الأحوال . وقد شملت تلك الأوراق ٣٨ سلطة هي كل ما كانت تمارسه الإدارة المدنية للحكومة العسكرية الإسرائيلية في غزة وأريحا . ويلاحظ في هذا الصدد مدى التطور في موقف الوفد الإسرائيلي الذي كان يعرض في مفاوضات واشنجتون ١٤ أو ١٥ سلطة .

ومن هذه السلطات ما أثار مناقشات طويلة وشاقة بسبب تمسك الوفد الإسرائيلي بوضع قيود على ممارسة الفلسطينيين لها سواء لأسباب أمنية كصيد الأسماك وإنتاج واستعمال المتفجرات ونقل البترول والغاز والملاحة البحرية واستعمال المجال الجوي ، أو لضرورة ومقتضيات التنسيق بين الجانبين مثل تخطيط وتنظيم المباني والنقل والمواصلات والزراعة ومكافحة أمراض الحيوانات والآفات النباتية والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية البيئة والتنقيب عن الآثار والمحميات الطبيعية وأماكن العبادة .

وأدى الاحتفاظ بالمستوطنات الإسرائيلية إلى مطالبة الوفد الإسرائيلي بوضع قيود على ممارسة الفلسطينيين لسلطاتهم في عدد من المجالات ضمانا لاستمرار الخدمات والمرافق العامة لها مثل المياه والكهرباء والمواصلات .

كما حاول الوفد الإسرائيلي الحد من رموز السيادة في عدد من المجالات التي تنتقل إلى السلطة الفلسطينية مثل تحديد شكل معين لطوابع البريد وبيانات جوازات السفر أو وثائقه التي تصدرها هذه السلطة .

وبوجه عام ، حققت أعمال اللجنة تقدما كبيرا بالقياس مع ما كانت عليه الأوضاع في مفاوضات واشنجتون . فتم الاتفاق على نقل كل السلطات - كما سبق ذكره - وسلم الوفد الإسرائيلي بكثير من المجالات التي كان يعتبرها ذات طابع سيادي مثل إصدار السلطة الفلسطينية جوازات سفر وطوابع بريد ، وممارسة سلطات في المياه الإقليمية والمجال الجوي وفي مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما أمكن التوصل إلى حلول لمشاكل كانت مستعصية مثل مشكلة الأراضي ، فتم الاتفاق على أن تنتقل إلى السلطة الفلسطينية كل السلطات والمسؤوليات الخاصة بتسجيل الأراضي (عدا المستوطنات والمنشآت العسكرية) . ومشكلة المياه حيث اتفق على أن تتولى هذه السلطة تشغيل وإدارة نظم المياه بشرط عدم الإضرار بالموارد المائية وعلى أساس الكميات الحالية .

وقد وافق الوفد الفلسطيني على استمرار وصول بعض الخدمات من إسرائيل مثل المياه والكهرباء على أساس تجارى ولحين استبدال وسائل أخرى بها .

كما تم الاتفاق على إلغاء العقود القائمة مع شركات إسرائيلية أو شركات أخرى والتي تكون متعلقة بغزة وأريحا حتى يعيد الجانب الفلسطينى النظر فيما يجده منها .

وأما اللجنة الأمنية ، فقد نشب فيها الخلاف حول مفهوم الانسحاب وإعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية منذ بدء أعمال اللجنة . فقد طالب الوفد الفلسطينى بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية وبأن تتولى قوة أمنية الدفاع عن المستوطنات الإسرائيلية من داخل هذه المستوطنات . كما رأى قصر مسئولية إسرائيل بالنسبة للأمن على التهديدات الاستراتيجية كالحرب الشاملة أو التهديدات الخطيرة . وطالب بوجود دولى فعال . أما الوفد الإسرائيلى ، فقد عارض كل هذه المواقف ، وتمسك بممارسة سلطات أمنية واسعة وخاصة للدفاع عن المستوطنات مما وجد الجانب الفلسطينى أنها تفرغ الانسحاب من أى مضمون ، وتقتطع من الأراضى الفلسطينية مساحات واسعة تظل تحت سيطرة القوات الإسرائيلية .

واستمرت الخلافات بشأن المستوطنات والطرق الموصلة لها والممر الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا ، والمنافذ ، ونقاط العبور على الحدود قائمة إلى أن تم توقيع اتفاق مؤقت فى القاهرة فى ٩ فبراير ١٩٩٤ ومع ذلك نشبت الخلافات حول تفسير الاتفاق .

كما كان موضوع الإفراج عن كافة المعتقلين والسجناء الفلسطينيين فى مقدمة طلبات الجانب الفلسطينى .

وبالخلاصة أن الاهتمام البالغ لإسرائيل بترتيبات الأمن جعل أعمال اللجنة الأمنية أشق وجوانب المفاوضات ، وظلت الخلافات بشأنها قائمة حتى لحظة توقيع اتفاقية القاهرة .

وأما اللجنة الاقتصادية ، فقد كانت تعقد فى باريس برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) ووزير المالية الإسرائيلية ، ولم يكن متاحا لنا متابعة أعمالها إلى أن تم توقيع بروتوكول ألحق باتفاقية القاهرة جزءا منها .

وقد تضمن البروتوكول الاقتصادى الإشارة إلى حق الجانب الفلسطينى فى اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقا لخطة التنمية التى وضعها وطبقا لأولوياته ، والاعتراف بالروابط الاقتصادية للجانبين مع الأسواق الأخرى والحاجة إلى خلق بيئة اقتصادية أفضل لشعبى ومواطنى الطرفين .

كما تضمن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لتنفيذ البروتوكول واتخاذ القرارات بشأن المشاكل الاقتصادية .

وحدد قائمتين للسلع بحسب مصادر استيرادها ، وسياسة الاستيراد والجمارك والرسوم وأحكاما بشأن المسائل النقدية والمالية ، فنص على إنشاء سلطة نقدية فلسطينية وحدد سلطاتها ومسئولياتها ، وإجراءات التنسيق بين الجانبين . كما تضمن أن لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية تحديد سياستها بالنسبة للضرائب المباشرة وتنظيمها بشكل مستقل ، وقيام إسرائيل بتحويل ٧٥ ٪ من ضرائب الدخل المحصلة من فلسطيني غزة وأريحا الذين يعملون في إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ، وتضمن البروتوكول كذلك أحكاما بشأن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي ، كما تضمن أحكاما بشأن العمالة الفلسطينية في إسرائيل ، وأخرى بشأن التعاون في مجال الزراعة وحماية النباتات والمواشى ومكافحة آفات وأمراضها ، والتعاون في مجالات الصناعة والسياحة والتأمين .

وقد عقدت اللجنة القانونية في المراحل الأخيرة للمفاوضات ، وقد نجح الدكتور نبيل شعث في إقناع الوفد الإسرائيلي بمشاركتي في أعمالها وبحث اللجنة موضوعات : ولاية سلطة الحكم الذاتي الإقليمية والشخصية والوظيفية بما يتفرع عنها من ولاية في المسائل الجنائية والمدنية والمساعدات القانونية والقضائية ، والحقوق والالتزامات المترتبة على نقل السلطة .

وتمسك الوفد الإسرائيلي بالتوسع في استثناء الإسرائيليين من ولاية السلطة الفلسطينية طبقا لاتفاق المبادئ ، وحاول إعطاء تفسير واسع للمقصود بالإسرائيليين ، واستثناءهم من الولايتين الجنائية والمدنية في حين حاول الوفد الفلسطيني الحد من هذه الاستثناءات ولم يوفق كثيرا . وبالإضافة إلى استثناء الأشخاص والهيئات والشركات الإسرائيلية ، استثنيت المستوطنات والمنشآت العسكرية طبقا لاتفاق إعلان المبادئ واشترطت موافقة الإسرائيلي للخضوع للقضاء المدني الفلسطيني .

كما ناقشت اللجنة المساعدات القانونية والقضائية - التي يستلزمها الجوار بين إقليمي الجانبين - مثل إجراءات ضبط المتهمين واستدعاء الشهود والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام والأوامر . . الخ .

وناقشت كذلك ما يترتب على نقل السلطة من حقوق والتزامات قانونية .

ولاشك أن الأحكام التي تم التوصل إليها بشأن الولايتين الجنائية والمدنية قد أعطت الإسرائيليين مزايا مبالغاً فيها رغم محاولات الوفد الفلسطيني الحد منها ، ولكن الاستثناءات التي تضمنها إعلان المبادئ لم تمكن الفلسطينيين من التملص منها .

وأما صياغة صلب اتفاقية القاهرة ، فقد تمت بناء على مشروع فلسطيني وآخر إسرائيلي وقدم كل جانب مشروعه إلى الآخر منذ شهر ديسمبر ١٩٩٣ . وشاركت مع الدكتور نبيل شعث في مناقشة المشروعين مع يوثيل زنجراستشار القانوني للوفد الإسرائيلي على أساس دمج المشروعين في ورقة واحدة بقصد التوفيق بين الصياغتين . وأعيدت كتابة المشروع المدمج عشرات المرات في ضوء ما يتم الاتفاق عليه إلى أن أخذ شكله النهائي الذي تم التوقيع عليه .

وقد قامت لجنة الأمن بإعداد الملحق الخاص بالترتيبات الأمنية (برئاسة اللواء عبد الرزاق اليحيى عن الجانب الفلسطيني والجنرال عوزى ديان عن الجانب الإسرائيلي) .

أما الملحق الخاص بالشئون المدنية ، فقد تم إعداده من واقع الأوراق التي كانت اللجنة المدنية تعتمد عليها بعد الموافقة عليها ، وتوليت - مع المحامي جميل الطريفي الرئيس الفلسطيني للجنة وجادوزدهار رئيس الجانب الإسرائيلي - صياغته في شكله النهائي .

وبالنسبة للمسائل القانونية ، تولت اللجنة القانونية صياغتها ، ومنها ما أدخل في الأحكام الأساسية للاتفاقية ومنها ما تضمنه الملحق الخاص بالشئون القانونية .

وأخيرا - فقد سبقت الإشارة إلى أن بروتوكول المسائل الاقتصادية تم إعداده والتوقيع عليه في باريس بين أحمد قريع (أبو علاء) ووزير المالية الإسرائيلية .

وقد تبقت بعض المسائل لم يتم الاتفاق عليها قبل توقيع اتفاقية القاهرة (ومنها مساحة منطقة أريحا) وأعد بشأنها كتابان متبادلان ألحقا بالاتفاقية .

الفصل الثانى

اتفاقية القاهرة بشأن غزة - أريحا

يتضمن صلب الاتفاقية الأحكام الأساسية التى تشمل ديباجة و ٢٣ مادة .

أما الديباجة ، فإنها تشير إلى تصميم الطرفين على الحياة فى ظل تعايش سلمى واحترام وأمن متبادل واعتراف بالحقوق السياسية المشروعة لكل منهما والرغبة فى إحراز تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة والتمسك بالاعتراف المتبادل بينهما وتأكيد فهمهما أن ترتيبات الحكم الذاتى الانتقلى بما فيها الترتيبات المطبقة على قطاع غزة ومنطقة أريحا هى جزء متمم لعملية السلام بأسرها وأن مفاوضات الوضع النهائى سوف تؤدى إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتتضمن مواد الاتفاقية الأحكام الخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية وتحويل إلى الملحق الأول ، ونقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية وتحويل إلى الملحق الثانى . أما هيكل وتكوين هذه السلطة فتتضمن المادة الرابعة على أنها يتشكلان من هيئة من ٢٤ عضواً تقوم المنظمة بإبلاغ حكومة إسرائيل بأسمائهم . وتنص المادة الخامسة على الولاية على نحو ما سبقت الإشارة إليه . أما المادة السادسة ، فتتضمن الأحكام الخاصة بصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية وتنص على أنها تتولى صلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وبوجه خاص إجراء مفاوضات وتوقيع اتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية فى مجالات الاتفاقات الاقتصادية والاتفاقات مع البلدان المانحة ، وتلك التى تعقد بغرض تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وكذا الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية . كما تنص على تعامل السلطة ومثل الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وإقامة مكاتب تمثيلية فى غزة وأريحا لتنفيذ الاتفاقات المشار إليها .

أما عن السلطة التشريعية ، فقد تضمنت المادة السابعة أحكاما مفصلة تعطى إسرائيل الحق في الاعتراض المسبق - من خلال لجنة تشريعية فرعية مشتركة - على التشريع خلال مدة محددة (٣٠ يوما) ، وفي حالة عدم الاتفاق يحال النزاع إلى لجنة الارتباط المشتركة لمحاولة البت فيه خلال ثلاثين يوما .

أما عن ترتيبات الأمن والنظام العام وقوة الشرطة الفلسطينية والمنافذ والممر الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا والعلاقات الاقتصادية ، فقد اتسمت الأحكام المتعلقة بها بالعمومية حيث أحالتها إلى الملاحق الخاصة بهذه المسائل .

ونصت المادة الثانية عشرة على تعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مكافحة الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار في المخدرات والتهريب ، وعلى الامتناع عن عمليات التحريض بها فيها الدعايات المعادية . كما نصت المادة الثامنة عشرة على التعاون لمنع الأعمال العدائية ضد أى من الطرفين .

وتتولى لجنة الارتباط المشتركة المهام المنصوص عليها في إعلان المبادئ ، وتشكل من عدد متساو من الأعضاء من كل طرف . كما أن الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر يتمان وفقا للمادة ١٢ من ذلك الإعلان ، وتتولى اللجنة المستديمة (من الطرفين ومصر والأردن) تقرير إجراءات السماح بدخول النازحين عام ١٩٦٧ فضلا عن الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وتسوى الخلافات والمنازعات وفقا للمادة ١٥ من إعلان المبادئ .

وتنص المادة العشرون على إجراءات لبناء الثقة ، من أهمها إطلاق إسرائيل سراح حوالى خمسة آلاف من الفلسطينيين المعتقلين أو المسجونين عند توقيع الاتفاقية مع مواصلة الطرفين التفاوض بعد التوقيع بشأن إطلاق سراح آخرين . كما خصص البروتوكول الخامس لهذه الإجراءات وحدد الجدول الزمني لإطلاق سراحهم وترتيبات ذلك .

كما تنص المادة (٢١) على وجود دولى مؤقت من ٤٠٠ شخص ، ويضم هذا الفريق الدولى مراقبين ومدرّبين وخبراء آخرين من خمس أو ست بلدان من بين الدول المانحة ويعملون في غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجبالية وعبسان وبيت حنون وأريحا .

وأخيرا ، فإن الاتفاقية تنص على سريانها من تاريخ التوقيع وتظل الترتيبات التى تنص عليها سارية حتى يحل محلها كليا أو جزئيا اتفاق المرحلة الانتقالية الذى ينص عليه إعلان المبادئ أو أى اتفاق آخر بين الطرفين .

وتضمنت الاتفاقية عدة ملاحق : ملحق بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية . وقد تضمن ترتيبات للانسحاب خلال ثلاثة أسابيع بمقتضى خطة تضعها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون وتضمن ، كذلك ترتيبات دخول الشرطة الفلسطينية والدخائر والمعدات المتعلقة بها . كما تضمن ترتيبات مفصلة بشأن المستوطنات الإسرائيلية وبقائها تحت سلطة إسرائيل التي تتولى مسئولية الأمن فيها وفي منطقة المواصى بقطاع غزة مع عدم الإخلال بالولاية الفلسطينية . (وحددت المناطق في غزة وأريحا على الخرائط) ، كما تمارس نشاطا أمنيا في الطرق العرضية بالقطاع وتسيير دوريات مشتركة فيها . أما بالنسبة للمنافذ ونقاط العبور على الحدود مع مصر والأردن ، فقد تضمن الملحق الأمنى إقامة جناحين أحدهما فلسطيني لمرور المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية وزوارهم والثاني لمرور الإسرائيليين مع وجود منطقتي تفتيش مغلقتين واحدة فلسطينية والأخرى إسرائيلية ، ونص الملحق على أن تكون إسرائيل مسئولة عن أمن المنافذ . كما حدد تفصيلا دور كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ترتيبات الأمن ، واستثنى الإسرائيليين من ولاية السلطة الفلسطينية التي لا تملك اتخاذ أية إجراءات تجاههم سواء بالاعتقال أو التوقيف أو السجن ، وقصر دور الشرطة الفلسطينية في حالة ارتكاب الجرائم على التحفظ على المشتبه فيهم وتسليمهم إلى السلطات الإسرائيلية فورا . كما تضمن الملحق إنشاء لجنة تنسيق أمنية ومكاتب فرعية بين السلطات الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية ، وحدد دور هذه الشرطة وواجباتها ووظائفها ، وترتيبات العبور الآمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا ومنها ترتيبات لعبور الشخصيات الهامة . وقد عكس الملحق الأمنى اهتمام إسرائيل البالغ بالشئون الأمنية ووضع أعباء ثقيلة على الفلسطينيين من أجل حماية المستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين وضمان استقرار الأمن والنظام العام في غزة وأريحا والدفاع عن المنطقة ضد أية أخطار تهددها - أو تتهدد إسرائيل - من الداخل والخارج ، فشملت الترتيبات الأرض والشاطئ والمياه الإقليمية والمجال الجوي ، بقصد مواجهة أية تهديدات محتملة وغير محتملة .

وشملت الاتفاقية كذلك ملحقا بروتوكول خاص بالشئون المدنية ، وآخر بالشئون الاقتصادية ، وقد سبقت الإشارة إليهما .

كما شملت ملحقا باتفاق خاص بإجراءات بناء الثقة . ويتضمن أن إسرائيل سوف تطلق عقب توقيع الاتفاقية سراح خمسة آلاف معتقل ومسجون فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو تسلمهم إلى السلطة الفلسطينية خلال خمسة أسابيع ،

وبعدها يواصل الطرفان التفاوض حول إطلاق سراح آخرين على أساس مبادئ يتفق عليها .

ويلتزم الجانب الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانت لهم صلة بالسلطات الإسرائيلية وتبعده بعدم توجيه اتهامات لهم أو إيدائهم قبل حل مشكلتهم . كما يتضمن الملحق عدم توجيه اتهامات للفلسطينيين القادمين من الخارج والذين توافق إسرائيل على دخولهم غزة وأريحا أو مساءلتهم عن اتهامات لجرائم ارتكبت قبل تاريخ توقيع إعلان المبادئ .

وأخيرا - فقد ألحق باتفاقية القاهرة خطابان متبادلان تضمننا عدداً من التعهدات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية ، منها تعهد منظمة التحرير بدعوة المجلس الفلسطيني للاجتماع لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ، وقيام المنظمة بإبلاغ إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا ، وبدء مفاوضات النقل المبكر للسلطة بعد عقد الاتفاقية مباشرة وبدء مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن ، ودعوة اللجنة الرباعية (بمشاركة مصر والأردن) بشأن النازحين .

كما تضمن الكتابان التعهد باستمرار مناقشة الطرفين للقضايا التي لم يتم التوصل لاتفاق بشأنها قبل توقيع الاتفاقية ، وهي :

أ (حجم منطقة أريحا .

ب) وضع موظف رسمي فلسطيني على أحد الجسور مع الأردن .

ج) الترتيبات الإضافية في ممر رفح .

د (القضايا الأخرى المحددة في الاتفاق .

البابُ الثاني عشر

مستقبل السلام في الشرق الأوسط

الفصل الأول

الشهور الأولى في غزة وأريحا

لم يكن يتوقع أحد أن يكون الطريق لإقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا سهلاً ميسراً ، ولكن أحداً لم يكن يتصور مدى وعورته أو يقدر عدد المشاكل التي تعترض تلك السلطة والتحديات التي تواجهها . وقد كانت مجزرة الخليل دليلاً واضحاً على أن التعايش السلمي بين الشعبين الفلسطيني واليهودي لا يزال أمنية بعيدة المنال وأن السلطة الفلسطينية سوف تواجه مشكلة أمنية حادة . وعلى مدى ما يقرب من ستة أشهر منذ توقيع اتفاقية القاهرة ، لم يكن يمر يوم دون أن تصدر الصحف أنباء عن المشاكل التي يواجهها ياسر عرفات .

وقد تأخر تطبيق الجدول الزمني الذي حدده إعلان المبادئ ، وذلك الذي نصت عليه اتفاقية غزة - أريحا ، وكان إسحق رابين قد أعلن منذ البداية أنه ليست هناك مواعيد مقدسة ، وإنما يجب الاتفاق على كل التفاصيل قبل اتخاذ أية خطوات .

وكانت المشاكل مختلفة ، منها ما يرجع إلى إسرائيل والسياسة التي تتبعها لنقل السلطة ، ومنها ما تحمل مسؤوليتها على عرفات . كما كانت - ولا تزال - التحديات على أرض الواقع خطيرة ومتعددة .

وقد كانت الخطوة الأولى دخول قوات الشرطة الفلسطينية منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة . ومن الواضح أن هذه القوات تحتاج إلى تجهيزات مكلفة من ملابس ووسائل انتقال ومعدات ومهيات وأماكن لإيوائها ومقار لممارسة أعمالها . وبرزت مشكلة التمويل وتمكنت منظمة التحرير بعد مشقة من الحصول على قرض من الاتحاد الأوروبي بأربعين مليون دولار لتغطية النفقات الأولية للشرطة .

ولاشك أن نجاح المنظمة في إعداد قوات الشرطة لدخول غزة وبدء ممارسة مهامها يعد من الإنجازات الهامة التي تحسب لها .

وأما تشكيل السلطة الوطنية ، فقد واجه عددا من الصعوبات . فقد كان ياسر عرفات يأمل في أن تمثل السلطة الاتجاهات السياسية الرئيسية بما يكفل تمتعها بتأييد واسع من الشعب الفلسطيني ، غير أن الكثيرين ممن عرضت عليهم الحقائق الوزارية رفضوا المشاركة . وكانت النتيجة أن تأخر تشكيل السلطة الوطنية ، ولم تشغل كل حقائب السلطة الوزارية الأربع والعشرين حتى اليوم .

وكان قد عقد في أول أكتوبر ١٩٩٣ - في أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ - في واشنطن مؤتمر للدول المانحة من أجل تقديم المعونة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية . حيث قررت الدول المشاركة تقديم ما يزيد على ٢ بليون دولار لهذه السلطة وطلبت من البنك الدولي دراسة المشاريع اللازمة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ومنطقة أريحا . وأعد البنك تقريرا بشأن البرامج التي يقترح تنفيذها ومن بينها برنامج عاجل يتكلف ١,٢ بليون دولار لتطوير الإسكان والصرف الصحي والطاقة والطرق والتعليم والمواصلات والصحة والزراعة والبيئة والسياحة والإدارة العامة وتشجيع القطاع الخاص .

وفي ٣١ أكتوبر ، أنشأت منظمة التحرير « المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والانجاز » (بيكدار) .

وكان من المقرر أن تقوم الدول المانحة بتحويل ٧٢٠ مليون دولار إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ، غير أن الخلاف ما لبث أن نشب بين الجانبين . فالدول المانحة تنعى على ياسر عرفات عدم إقامة المؤسسات الضرورية والنظام الذي يسمح بالشفافية اللازمة لمراقبة الإنفاق ، في حين يحمل عرفات تلك الدول والبنك الدولي مسؤولية تأخير الأموال التي تحتاج إليها السلطة الوطنية لتغطية نفقات الإدارة وصرف رواتب الموظفين والجنود .

وظل عرفات يهدد بعدم الانتقال إلى منطقة الحكم الذاتي قبل تلقي المعونات المالية اللازمة ، وأخيرا وصل غزة ليستقر فيها نهائيا في ١١ يوليو .

ولا تزال المشكلة المالية قائمة حتى اليوم حيث لم تحصل السلطة الوطنية إلا على مبلغ قليل لمواجهة النفقات العاجلة .

وتتمثل الخطورة في أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وأريحا قد بلغت حدا من السوء لا يمكن السكوت عليه طويلا ، وقد كانت آمال الشعب الفلسطيني في هذه المناطق في تحسن الأوضاع على أيدي السلطة الوطنية كبيرة ، وبمضي الوقت دون حدوث أى تغيير بدأ الفلسطينيون يتساءلون عن حقيقة التغيير الذى حدث نتيجة انتقال السلطة إليهم ، وأصبح من المحتم مبادرة الدول المانحة بتقديم الأموال اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ، وإسراع السلطة الوطنية بإقامة المؤسسات الضرورية .

ومن ناحية أخرى ، تواجه السلطة الفلسطينية مشكلة أمنية حادة بسبب مسئوليتها عن الأمن الداخلى . وإذا كانت منظمة التحرير قد تمكنت من التوصل لاتفاق مع حركة حماس المعارضة على عدم الاقتتال بين الفلسطينيين ، فإن «حماس» أكدت في نفس الوقت — هى وتنظيم الجهاد وغيرهما من المنظمات المعارضة — مواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي .

وقد أدى اختطاف حماس لأحد الجنود الإسرائيليين في شهر أكتوبر ١٩٩٤ وتهديدها بقتله إذا لم يفرج عن زعيمها الشيخ أحمد ياسين وعدد من المعتقلين ، أدى هذا الحادث إلى مدهامة القوات الإسرائيلية للمنزل الذى كان الجندى مخبأ فيه وأسفرت المدهامة عن مقتل الجندى والمخاطفين وعدد آخر من الجانيين . وكاد الحادث أن يهدد مسيرة السلام حيث حملت إسرائيل السلطة الفلسطينية المسئولية وأوقفت المفاوضات التى كانت جارية بشأن انتخاب المجلس الفلسطينى للحكم الذاتى .

والواقع أن ممارسة السلطة الفلسطينية لمسئولياتها فى الأمن الداخلى يضعها فى مأزق كبير بين إسرائيل وبين حماس والمنظمات التى تقوم بعملياتها المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى ويعرض المسيرة السلمية للخطر . ولاشك فى أن موقف إسرائيل — فى هذا الصدد — يتسم بشيء من التجنى ، فقد كانت سلطاتها الأمنية عاجزة عن وضع حد لتلك العمليات قبل أن تنقل المسئولية إلى السلطة الفلسطينية .

ومن المشاكل الأمنية الأخرى ما يتعلق بالفلسطينيين الذين كانوا يتعاونون مع إسرائيل . وقد نصت اتفاقية القاهرة على عدم تعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لهم أو معاقبتهم فى إطار إجراءات بناء الثقة المتبادلة . فالمقاومة الفلسطينية ترفض الالتزام بهذا النص وتنزل بهم العقاب الذى يصل غالبا إلى قتلهم ، فى حين تحمل إسرائيل هذه السلطة المسئولية ، الأمر الذى يضعها فى حرج بالغ .

وعلى أية حال ، فقد اتسمت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خلال الأشهر الماضية بالتوتر سواء للأسباب المشار إليها أو لتباطؤ إسرائيل في الدخول معها في المفاوضات بشأن المسائل المعلقة أو المراحل التالية . فمند أعلن راين أنه لا توجد مواعيد مقدسة ، تأخرت المفاوضات بشأن النقل المبكر لعدد من السلطات في بقية الضفة ، ولم تبدأ المفاوضات حول انتخابات المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي إلا خلال شهر أكتوبر (بدلا من شهر يوليو) . ولا يزال عدد من المسائل المعلقة في اتفاقية القاهرة قائمة دون الاتفاق بشأنها (ومنها تحديد مساحة منطقة أريحا - والدور الفلسطيني على أحد الجسور مع الأردن - والترتيبات الإضافية في عمر رفح) . ولم تتم حتى كتابة هذه السطور ترتيبات المرور الآمن بين غزة وأريحا ، كما لم تستكمل الترتيبات المتفق عليها في المنافذ ونقاط العبور .

وظلت مشكلة القدس - المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي - تطل برأسها مسببة الأزمات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل . فقد أدى حديث لياسر عرفات أثناء زيارته لجنوب أفريقيا دعا فيه إلى الجهاد المقدس من أجل القدس الشريفة إلى نشوب أزمة في علاقاته مع إسرائيل ، ولم تكف محاولته لتفسير حديثه بأنه يقصد الجهاد السياسى في إزالة شكوك راين الذى قرر الحد من النشاط الفلسطيني في القدس واتجه إلى استصدار تشريعات لتقليص هذا النشاط . واحتج عرفات وفيصل الحسينى (المكلف بشئون القدس) ، خاصة وأن إسرائيل كانت قد وجهت رسالة إلى وزير خارجية النرويج تتعهد فيها بالإبقاء على الوضع الراهن في القدس . والواقع أن أى تغيير تقوم به إسرائيل في القدس يتعارض مع تأجيل البت في مشكلتها إلى مفاوضات الوضع النهائي . إذ إنها ملتزمة طبقا لاتفاقاتها مع الجانب الفلسطيني بالامتناع عن أى إجراء يستبق نتائج تلك المفاوضات أو يؤثر عليها .

وأثار موضوع القدس أزمة أخرى بسبب ما جاء في البيان الأردنى الإسرائيلى الصادر فى واشنطن فى ٢٥ يوليو إثر لقاء الملك حسين وإسحق راين . فقد تضمن البيان فقرة تنص على « احترام إسرائيل للدور الحالى الخاص للملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس ، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى لمدينة القدس مجراها فإن إسرائيل ستعطى أولوية عالية لدور الأردن التاريخى فى هذه المقدسات » .

وأثارت تلك الفقرة نائرة الرئيس عرفات ، واتهم إسرائيل بخرق اتفاقها معه ، ورأى فيما تضمنه البيان تعديا على حقوق الشعب الفلسطينى فى القدس . واحتج عرفات لدى

الأردن وإسرائيل والأمم المتحدة وطلب عقد اجتماع للجامعة العربية . ولكن كلا البلدين أكد أن البيان يتحدث عن أمر واقع ولا يضيف جديدا ، ذلك أن الأردن تتولى رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية منذ أعقاب حرب ١٩٤٨ وحتى اليوم .

وطالب عرفات بالتعجيل بالمفاوضات الخاصة بالقدس ، إلا أن راين رفض ذلك .

ومن ناحية أخرى ، لاتزال إسرائيل تماطل في تنفيذ التزاماتها بشأن الإفراج عن السجناء والمعتقلين ، وتلجأ إلى استخدام ذلك وسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية .

ومن الوسائل الأخرى التي اتبعتها إسرائيل للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية إغلاق قطاع غزة وأريحا . وقد تكرر اتخاذ هذا الإجراء عدة مرات ، الأمر الذى أدى في كل حالة إلى منع وصول العمال الفلسطينيين إلى مقار عملهم داخل إسرائيل ، ويتتهج راين إزاء العمال الفلسطينيين في إسرائيل سياسة تقوم على استبدال عمال من دول أخرى بالفلسطينيين ، ويدّو أنه يفكر في الفصل بين منطقة الحكم الذاتى وبين إسرائيل بالرغم مما جرت عليه السياسة الإسرائيلية منذ احتلال الضفة والقطاع من إزالة الحدود بينهما .

والخلاصة ، هى أن الشهور التى انقضت منذ تولى السلطة الوطنية الفلسطينية مسئولياتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا قد اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار . كما أن الجدول الزمنى الذى حدده إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة لم تلتزم به إسرائيل ، ولم يكتمل نقل السلطات الخمس في الضفة الغربية إلا في شهر ديسمبر . كما لم تبدأ المفاوضات الخاصة بانتخاب المجلس الفلسطينى والترتيبات الانتقالية الأخرى - بها فيها انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدن والقرى تمهيدا للانتخابات - سوى في شهر أكتوبر . ومن المتوقع أن تكون هذه المفاوضات صعبة بسبب الخلافات التى لاتزال قائمة بين الجانبين بشأن إدارة عملية الانتخاب ، والإشراف عليها ومشاركة فلسطينى القدس وطبيعة المجلس الفلسطينى (مجلس إدارى أم مجلس تشريعى) وهياكله (مجلس واحد تنفيذى أم تنفيذى ، وتشريعى) وعدد أعضائه ، وسلطاته ومسئوليته . وانتشار القوات الإسرائيلية وقد أحال إعلان المبادئ كل هذه المسائل إلى المفاوضات .

الفصل الثاني

الطريق إلى الدولة الفلسطينية

لا يزال الطريق إلى تسوية القضية الفلسطينية طويلا وشاقا .

وقد كان من شأن تسويتها على مراحل طبقا لقواعد مؤتمر مدريد أن يطيل من أمد التصدي لها بالحل ، خاصة وأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ترك دون تحديد للمفاوضات التي تجرى حتى بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية .

ولم تعترف إسرائيل حتى اليوم بأن الضفة (بها فيها القدس الشرقية) والقطاع أراض فلسطينية محتلة . وفي حين كانت حكومات الليكود تعتبرها أراضى إسرائيلية ، فإن حزب العمل أعلن منذ بدء الاحتلال قبوله لتسوية إقليمية وظل يستهدى بمشروع إيجال آلون الذى يقتطع من الأراضى الفلسطينية ما تحتاجه إسرائيل - فى رأيه - من أجل أمنها وإعادة بقية الأراضى المكتظة بالسكان إلى السيادة العربية .

وقد أدلى إسحق رابين عدة مرات بتصريحات توضح تصوره لمستقبل الضفة والقطاع بأن يكون أقل من دولة وأكثر من مناطق حكم ذاتى ، مع ارتباط هذا الكيان الفلسطينى بكل من الأردن وإسرائيل .

وقد عرضنا فى الصفحات السابقة المشاكل التى اعترضت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إقامتها فى غزة وأريحا ، كما تعرضنا للمراحل التى تمر بها التسوية الفلسطينية بدءا بإقامة تلك السلطة الوطنية فى غزة وأريحا ثم امتداد سلطتها إلى بقية الضفة فى خمسة مجالات ثم إقامة مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى ثم إجراء مفاوضات الوضع النهائى .

وينعكس الخلاف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الوضع النهائي على العلاقات بين الجانبين . فالفلسطينيون متمسكون بإقامة دولتهم المستقلة ، في حين يختلف التصور الإسرائيلي لمستقبل الضفة والقطاع على نحو ما تقدم .

ويثور التساؤل عما يكون عليه الموقف في حالة عدم التوصل في مفاوضات الوضع النهائي إلى حل مقبول للطرفين قبل انتهاء الفترة الانتقالية ، وما إذا كان يستمر تطبيق الترتيبات الانتقالية بعد انتهاء فترة السنوات الخمس المحددة لها وإلى أن يتوصل الطرفان إلى تسويات مقبولة لكليهما .

ولاتبذو حتى الآن أية إشارات تدل على أن أحدا من الطرفين قد عدل من مواقفه بشأن أى من تلك المشاكل المعقدة .

فبالنسبة للقدس ، قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية وتوحيد المدينة وإعلانها العاصمة الأبدية للدولة ، في حين تتمسك منظمة التحرير بأن القدس الشرقية أرض محتلة ينطبق بشأنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ويتعين على إسرائيل الانسحاب منها لتصبح عاصمة الدولة الفلسطينية .

وقد فشلت مفاوضات كامب ديفيد من قبل في إيجاد حل لمشكلة القدس ، واكتفى الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكى بإثبات مواقفهم بشأن القدس في خطابات أرفقت باتفاق كامب ديفيد على نحو ما ذكرنا .

وتضمن إعلان المبادئ أن الفلسطينيين من سكان القدس لهم حق الاشتراك في انتخابات المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي .

ومن ناحية أخرى ، فإن إعلان المبادئ - بما نص عليه من تأجيل التفاوض بشأن القدس - يلزم الطرفين بعدم تغيير الأوضاع القائمة بما قد يؤثر على موقف أى منهما أو يستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي ، وقد قدمت إسرائيل لوزير خارجية النرويج تعهداً بذلك .

وقد أشرنا إلى الأزمة التي سببها تصريح لياسر عرفات بشأن الجهاد من أجل القدس وردود الفعل لدى رابين ، الأمر الذي يدل على مدى الحساسية التي تثيرها هذه المشكلة .

وقد ازداد الموقف تعقيدا نتيجة لما تضمنه البيان المشترك بين الملك حسين ورابين في ٢٥ يوليو بشأن دور المملكة الهاشمية الأردنية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس .

والواقع أن إسرائيل لا تسلم حتى الآن بحقوق غيرها في القدس سوى ما يتعلق بآماكن العبادة فيها .

وفي حين يبدو أن الفلسطينيين والإسرائيليين متفقون على عدم إعادة تقسيم المدينة بحواجز مادية تفضل بين جزأها ، كما يستبعدون تدويلها ، فإنهم يتنازعون السيادة على القدس الشرقية .

وقد بحثت مقترحات كثيرة بشأن القدس . وعرضت الخبرة السياسية الإسرائيلية نعو مى حزان أربعة خيارات هي :

١ - السيادة المنفردة : بحيث تكون القدس عاصمة لدولة واحدة على أن تكون الوظائف الإدارية مشتركة .

٢ - السيادة المجرأة : فتكون القدس موحدة جغرافيا وعاصمة لكلا البلدين وتكون الأعمال الإدارية مشتركة أو مجزأة .

٣ - السيادة المشتركة : بحيث يحكم الفلسطينيون والإسرائيليون المدينة معا وتندمج المؤسسات الوظيفية على أساس عادل .

٤ - تقاسم السيادة : فتوسع الحدود الجغرافية للمدينة وتضم عددا متساويا من الإسرائيليين والفلسطينيين ويتقاسم الشعبان السيادة مع الإشراف المشترك على الأماكن المقدسة ، وتقام مظلة إدارية مشتركة يكون تمثيل الجانبين فيها متساويا ويتم التناوب بينهما على الرئاسة .

وقد سبق أن اقترح وليد الخالدي عدة مبادئ تلزم مراعاتها في حل المشكلة هي : عدم قصر الحقوق على طرف واحد ، وعدم الهيمنة ، والعدل ، وعدم فرض الحل فيما يتعلق بالسلطات الروحية ، وكفالة وصول اليهود إلى حائط المبكى ، ووضع نظام خاص بالممتلكات اليهودية المتاخمة له .

كما اقترح دانييل إيلازار في كتابه (شعبان اثنان . . أرض واحدة) حلا لمشكلة القدس على أساس نظام فيدرالى بين المدينة والبلديات فيها .

وعلى أية حال ، فإن حل هذه المشكلة يحتاج إلى وضع نظام مركب للمدينة يوفق بين المصالح الفلسطينية واليهودية فضلا عن مصالح الطوائف الدينية المختلفة والاستفادة من النظم المطبقة في أنحاء أخرى من العالم ومن التجارب التاريخية السابقة

أما مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فإنه بالرغم من حساسيتها فإن من المتصور التوصل إلى حلول نهائية لها . ومن الواضح أن تمسك إسرائيل ببقاء المستوطنات يرجع إلى الأيديولوجية الصهيونية - بالنسبة لكثير منها - أكثر منه للاعتبارات الأمنية والسياسية . فلا يزال القادة الإسرائيليون يعتبرون لليهود حقوقا على كافة الأراضي الفلسطينية التي «اختصهم بها» صك الانتداب . وقد بدأت عملية الاستيطان عقب حرب ١٩٦٧ لأسباب أمنية فأنشئت في المواقع الإستراتيجية ، وخاصة على نهر الأردن ، ثم بدىء في إنشائها بهدف خلق أمر واقع يسمح لإسرائيل بضم مناطقها ، وفي عهد الليكود تغلب العامل الأيديولوجي ، ولما تولى رايبين الحكم أعلن أنه يفرق بين المستوطنات الأمنية والسياسية .

والواقع أن المستوطنات في وضعها الحالي تشكل عبئا على إسرائيل أكثر منها رصيذا نافعا ، فمعظمها لا يفيد في الدفاع عن الدولة العبرية ، بل يضع على عاتقها عبء الدفاع عن المستوطنات ذاتها .

ولاشك في أن أفضل الحلول هو تصفية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بسبب ما يؤدي إليه استمرار وجودها من احتكاك مستمر بين الفلسطينيين والمستوطنين وفي حالة الموافقة على بقاء عدد منهم فإنه يلزم خضوعهم للسلطة الفلسطينية وقوانينها .

وبالنسبة لمشكلة اللاجئين ، فمن الواضح أنها مشكلة حادة . فعدد اللاجئين الفلسطينيين يقدر بحوالي ٢,٨ مليون لاجيء منهم ٤٣٠ ألفا في الضفة الغربية و ٥٢٨ ألفا في قطاع غزة .

وقد تضمن إعلان المبادئ أن لجنة دائمة تشارك فيها مصر والأردن سوف تضع ترتيبات عودة النازحين في حرب ١٩٦٧ . وكان مجلس الأمن قد أصدر القرار ٢٣٧ في ١٤ يونيو ١٩٦٧ مطالبا إسرائيل بتسهيل عودتهم .

وتتمسك منظمة التحرير بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بشأن عودة لاجئي حرب ١٩٤٨ وتعويض غير الراغبين في العودة ، في حين أصرت إسرائيل دائما على عدم عودتهم .

ويجرى التفاوض بشأن مشكلة اللاجئين في مجموعة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف (التي شكلت بمبادرة مصرية) . وعقدت المجموعة أول اجتماعاتها في أوتاوا في مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها وفد أردني فلسطيني في حين امتنعت إسرائيل عن

المشاركة في ذلك الاجتماع بسبب اشتراك فلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة . وحدد الوفد المصري أسس عمل اللجنة وخاصة قصر مناقشاتها على الموضوعات المتصلة باللاجئين الفلسطينيين ، واستنادها على قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان والقرار ١٩٤ . أما الوفد الأمريكي ، فقد دعا إلى البحث عن وسائل عملية لمعالجة المشكلة ، وأشار إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود المطرودين من الدول العربية وغيرهم من النازحين في الشرق الأوسط . وأما الجماعة الأوربية فقد أشارت (باستثناء فنلندا) إلى الحاجة إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة على أساس القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ والاعتراف بالحقوق الأساسية للسكان دون الإشارة إلى حق العودة .

وتمسك الوفد الفلسطيني في مجموعة عمل اللاجئين بالمبادئ الأساسية وقرارات الأمم المتحدة ، وخاصة القرار ١٩٤ .

وأما إسرائيل ، فقد قدمت ورقة عمل إلى مجموعة اللاجئين تتضمن التصور الإسرائيلي للمشكلة على أساس أن كلمة اللاجئين في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تنطبق على كل اللاجئين العرب واليهود وأن تحرك اللاجئين وتبادل السكان ظاهرة مألوفة في التاريخ العالمي ، واقترحت حل مشكلة هؤلاء اللاجئين - الفلسطينيين واليهود - عن طريق الهيئات الدولية . وقد سبقت الإشارة إلى أن موقف إسرائيل من المشكلة يستند إلى أنه قد حصل تبادل للسكان ، وأن السبيل هو توطيد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وتعويض الجماعة الدولية لهم مع إسهام إسرائيل في دفع التعويضات وإذا كان من المتصور حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في إطار تسوية كوفيندرالية ، فإن مشكلة أولئك المقيمين في الأراضي اللبنانية يثير مشكلة شائكة حيث يرفض لبنان توطينهم لما يترتب على ذلك من إخلال بالتوازن الطائفي فيه إذ يبلغ عدد اللاجئين في لبنان حوالي ٣٩٢ ألف لاجئ .

وعلى أية حال ، فإن حل مشكلة اللاجئين لكي يكون حلا عادلا يجب أن يستند أساسا على مبدأ العودة أو التعويض على أن يطبق في إطار الاعتبارات العملية وأن يركز على لاجئي المخيمات بصفة أساسية . أما عن التوطين في الدول العربية فيجب أن يتم على أساس اختياري ومقابل حوافز مغرية .

وقد سبقت الإشارة إلى اقتراح شيمون بيريس بحل مشكلة اللاجئين في إطار إقليمي ومن خلال مشروعات ضخمة لاستغلال المياه والتنمية .

وفىما يتعلّق بترتيبات الأمن ، فإنها - كما رأينا - من أولى اهتمامات إسرائيل ، وإذا كانت الترتيبات الخاصة بغزة وأريحا قد تم التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة ، فإن من المتوقع أن يكون التفاوض بشأن الأمن فى الوضع النهائى أكثر صعوبة .

ويلاحظ أن هذه المشكلة مرتبطة بالنظام الأمنى الإقليمى الذى تجرى مناقشته فى المفاوضات المتعددة الأطراف . والتى يدور الحوار فيها من خلال لجنة ضبط التسليح حول مسائل متعددة منها الاستقرار السياسى والتوازن الإستراتيجى فى المنطقة وإدارة الأزمات ومنع انتشار الأسلحة ، وخاصة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية والكيمياوية والصواريخ .

ومن المتوقع أن تتمسك إسرائيل بأن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة منطقتين منزوعتى السلاح ، وأن يشمل النظام الأمنى الإقليمى ترتيبات مشتركة بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى (أو الدولة الفلسطينية) فى اتفاق الوضع النهائى .

أما بالنسبة للحدود ، فإن تطبيق القرار ٢٤٢ - وفقا للتفسير العربى المؤيد من غالبية الدول - يقتضى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية ، إلا أن لإسرائيل تفسيرها الخاص للقرار . وفى حين يرفض تجمع اليكود وغيره من الأحزاب اليمينية الانسحاب من أى جزء من تلك الأراضى ويعتبرها أرض إسرائيل التاريخية ، فإن حزب العمل يوافق على تسوية إقليمية تتضمن التنازل عن أجزاء من الأراضى الفلسطينية ، ويفرق بين حدود إسرائيل الدولية وبين حدودها الأمنية . وفى تصوره أن تمتد الحدود الأمنية (ووجود القوات الإسرائيلية) خارج حدودها الدولية .

وأما الولايات المتحدة ، فإنها كانت تتخذ فى أعقاب حرب ١٩٦٧ موقفا مؤيدا لتعديل الحدود العربية الإسرائيلية تعديلات طفيفة لاتعكس ثقل الغزو الإسرائيلى ، ويبدو أن موقفها كان يستند من ناحية إلى ما تضمنه القرار ٢٤٢ من النص على عدم جواز اكتساب الأراضى بالحرب ، ومن ناحية أخرى إلى ما نص عليه كذلك عن الحدود الآمنة المعترف بها فى حين أن الخطوط التى كانت قائمة حتى نشوب حرب ١٩٦٧ خطوط هدنة . غير أنها أصبحت تترك للأطراف مهمة الاتفاق على هذه الحدود ، وعلى أية حال فإن ما تضمنه إعلان المبادئ بشأن الحدود واعتبارها إحدى المسائل التى يجرى عليها التفاوض يعنى أن إسرائيل تقر بكيان فلسطينى منفصل عنها ويتعين رسم الحدود بينها وبينه .

ويبقى بعد ذلك التعرض للخلاف القائم بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فلاتزال حكومة راين حتى الآن تعارض إقامة هذه الدولة وترى فيها خطراً على إسرائيل والأردن على السواء ، وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة ، وقد أعرب راين عن وجهة نظره بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية بأنها ستكون تحت نظام يقل عن الدولة ويزيد عن الحكم الذاتي .

وإذا كان الليكود واليمين الإسرائيلي يعتبران تلك الأراضي جزءاً من أراضي إسرائيل التاريخية ولا يقبلان سيادة أخرى عليها ، فإن حزب العمل لا يستبعد تسوية إقليمية تقوم على أساس اقتسام هذه الأراضي .

ولاشك أن لدى الشعب الفلسطيني أسانيد قانونية قوية للمطالبة - في مفاوضات الوضع النهائي - بإقامة دولته المستقلة . ودون الدخول في تفاصيل هذه الأسانيد تكفى الإشارة إلى ما يلي :

أولاً : إن سيادة الدولة العثمانية على فلسطين لم تنتقل إلى سلطة الانتداب البريطانية حيث إن وضع يدها عليها كان نتيجة احتلال عسكري لا ينقل السيادة قانوناً ، كما أن نظام الانتداب ذاته لم ينقل إليها ولا إلى عصبة الأمم السيادة على فلسطين ، بل اعترف باستقلالها بصفة مؤقتة إلى أن تحصل على استقلالها بعد أن تتمكن من ممارسته ، ولذا فإن السيادة تبقى للشعب الفلسطيني ومن حقه ممارسة تقرير مصيره .

ثانياً : أقر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ بشأن التقسيم بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته (الدولة العربية) على جزء من الأراضي الفلسطينية ، وقد اعترفت إسرائيل بهذا القرار .

ثالثاً : كان ضم الأردن للضفة الغربية ذا طابع مؤقت ، وقد أنهى قراره الصادر في ٣١ يوليو ١٩٨٨ الروابط القانونية والإدارية معها لإقامة الدولة الفلسطينية عليها .

رابعاً : اعترفت الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته على الضفة والقطاع على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

خامساً : لم تكتسب إسرائيل أية حقوق سيادية على الضفة والقطاع حيث إن احتلالها العسكري لها عام ١٩٦٧ لا يعطيها هذه الحقوق . وقد أكد القرار ٢٤٢ هذا المبدأ .

سادساً : توفرت للدولة الفلسطينية العناصر الثلاثة : السكان - الأرض - والحكومة (بعد تولى السلطة الوطنية مهامها في غزة وأريحا ثم امتدادها إلى بقية أراضي

الضفة) . وقد سبق اعتراف أكثر من ١٠٠ دولة بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨ ، كما اعترفت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمنظمة التحرير ممثلاً لفلسطين .

وعلى أية حال ، فإنه يبدو من تصريحات بعض أعضاء حكومة رابين أنهم لا يستبعدون احتمال إقامة دولة فلسطينية في نهاية الأمر . ولا شك في أن التوصل إلى تسويات نهائية مع الدول العربية سوف يمثل حافزاً قوياً لموافقة إسرائيل على قيام هذه الدولة خاصة إذا أقيم اتحاد كوني فيدرالي بينها وبين الأردن .

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات بين

فلسطين والأردن وإسرائيل

تضمن إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية أن من بين المسائل التي يجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي مسألة العلاقات والتعاون مع جيران آخرين . ومن الواضح أن المقصود هو تحديد هذه العلاقات - أساسا - بين الأراضي الفلسطينية وبين الأردن وإسرائيل .

والواقع أن الربط بين فلسطين وشرق الأردن قد أثير خلال فترة الانتداب البريطاني كحل للنزاع بين عرب فلسطين وبين اليهود . ففي أعقاب اقتراح لجنة بيل تقسيم الإقليم الفلسطيني بين العرب واليهود ، ورفض العرب لهذا الاقتراح ، تقدم الملك عبد الله في مايو ١٩٣٨ إلى لجنة وودهيد بمشروع من ١٢ نقطة بشأن إقامة مملكة عربية متحدة من فلسطين وشرق الأردن يتمتع فيها اليهود بالحكم الذاتي . وقد برر عبد الله اقتراحه بأن الصهيونية تحظى بتأييد أوربا التي قررت بدورها إبعاد يهودها إلى فلسطين الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضياع فلسطين من العرب .

وقد استهوت فكرة ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن حكومة بن جوريون ، واستمرت المفاوضات السرية بين الجانبين بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وإقامة اتحاد اقتصادي بينهما وتدويل القدس . وكان الهدف من هذه المفاوضات هو الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية حيث كان بن جوريون وعبد الله يناصبان الحركة الوطنية بقيادة أمين الحسيني مفتي فلسطين

العداء . وبالرغم من انقسام الرأى داخل الحكومة الإسرائيلية بين إقامة دولة فلسطينية وبين ضم أراضي الدولة العربية (التى نص عليها قرار التقسيم) إلى شرق الأردن ، فقد تغلب فى النهاية أصحاب الرأى الأخير على الداعين إلى إقامة دولة فلسطينية والذين كان يمثلهم موسى شاريت .

وقبيل حرب ١٩٤٨ ، توصل الملك عبد الله وممثلو الحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق بشأن ضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية - بعد استيلاء اليهود على أجزاء من الأراضي المخصصة للدولة العربية فى قرار التقسيم - إلى شرق الأردن ، وحصل الملك عبد الله على موافقة بريطانيا على ذلك .

وبالرغم من دخول الحرب ، فقد راعت قوات الملك عبد الله عدم دخول المناطق التى كانت تحت سيطرة اليهود ، ولم تشتبك مع القوات الإسرائيلية إلا فى القدس حيث تمكنت من الاستيلاء على القدس الشرقية .

وتضمن مشروع برنادوت ، الأول ، خطة بشأن فلسطين بحدودها الأصلية التى صدر بها صك الانتداب والتى تشمل شرق الأردن ، مقترحا إقامة اتحاد من دولتين يهودية وعربية تشمل الأراضي الفلسطينية والأردنية . والواقع أن مشروع الوسيط الدولى قد أخذ فى اعتباره مدى الضعف والتفكك الذى أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسينى وتولى الدول العربية المسئولية بشأن فلسطين .

واقترح برنادوت فى مشروعه النهائى - صراحة - ضم الأراضي الفلسطينية إلى شرق الأردن « نظرا للروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين شرق الأردن وفلسطين » - على حد قوله - وتدويل القدس (وكان مشروعه الأول يقترح ضمها للدولة العربية) .

وبعد فشل مشروعى برنادوت وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتوفيق ، طرح من جديد قرار الأمم المتحدة بالتقسيم بعد أن وقع ممثل إسرائيل على بروتوكول لوزان الذى جعل من هذا القرار وذلك الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم أساسا للمفاوضات ، وإزاء تمسك الأطراف العربية بضرورة تطبيق القرار الخاص باللاجئين ، اقترح مارك إيتريديج رئيس اللجنة أن تقوم إسرائيل بضم قطاع غزة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيه ، ولكن الأمر انتهى بعدم قبول اقتراحه .

ومن ناحية أخرى ، جرت مفاوضات على هامش اجتماعات اللجنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين اقترح خلالها المحامى الفلسطينى محمد نمر الهوارى أن تقوم إسرائيل بضم

بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية أو أن تقيم فيها دولة مستقلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع إسرائيل ، على أن يجري التفاوض بين إسرائيل وممثلي اللاجئين لحل مشكلتهم . أما حسنى الزعيم رئيس الجمهورية السورية في ذلك الوقت ، فقد اقترح توطيد عدد كبير من اللاجئين في سوريا مقابل معونات مالية وعسكرية لها .

وقد انتهت جهود لجنة التوفيق هي الأخرى إلى الفشل ، وعقدت الدول العربية اتفاقات الهدنة ، وقام الملك عبد الله بضم الضفة الغربية ، وظلت الضفة الغربية تشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد سبق أن أشرنا إلى تباين الآراء الإسرائيلية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكيف أن اليمين الإسرائيلي يرى ضم هذه الأراضي ضمها فعلياً — مع الموافقة على حكم ذاتي ذي طابع إداري للفلسطينيين — في حين يتجه حزب العمل إلى ما يعرف بالخيار الأردني القائم على أساس تسوية تتم مع الأردن وإعادة أجزاء من هذه الأراضي إليه .

كما سبقت الإشارة إلى مشروع المملكة المتحدة الذي تقدم به الملك حسين ورفضه الفلسطينيون ، وإلى ما انتهى إليه الأمر من إصدار مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ قراراً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومحاولات التنسيق بين الأردن والمنظمة على أساس إقامة اتحاد كونفيدرالي بين الأردن وفلسطين بعد استقلالها ، وأخيراً ، إلى قرار الملك حسين في يوليو ١٩٨٨ إنهاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية والذي أنهى به العلاقات التي ظلت قائمة بين الأردن والضفة وأفسح الطريق نحو إقامة كيان فلسطيني منفصل عن المملكة الأردنية الهاشمية .

ومع ذلك ، فإن إقامة روابط بين الكيان الفلسطيني وكل من إسرائيل والأردن لاتزال تشكل أحد الأسس التي من المرجح أن تقوم عليها التسوية النهائية . وقد أوضح إسحق رابين تصويره لمستقبل العلاقات بين هذه الكيانات السياسية الثلاثة ، بأنها ستقوم بين دولتين مستقلتين هما الأردن وإسرائيل وكيان فلسطيني يقل عن الدولة (ويزيد عن منطقة حكم ذاتي) .

وقد وضع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي أسس العلاقات بين الجانبين

وخاصة في الملحقين الثالث والرابع . كما وضعت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي نشير إليها فيما بعد أسس التعاون الثلاثي بين هذه الكيانات . ومن الواضح أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة هذه العلاقات .

والواقع أن فكرة مثلث إسرائيل / الأردن / الكيان الفلسطيني تعد أحد الأفكار الرئيسية التي يقوم عليها مشروع شيمون بيريس للتعاون الاقتصادي الإقليمي على نمط مشروع مارشال وإقامة نوع من السوق الشرق أوسطية على غرار البنيلوكس أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

الفصل الرابع

مستقبل عملية السلام

عند كتابة هذه السطور ، يكون قد مضى على مؤتمر مدريد أكثر من ثلاث سنوات ، وعلى توقيع إعلان المبادئ ما يزيد عن عام .

وقد تحققت خلال هذه الفترة منجزات هامة على المسارين الفلسطيني والأردني ، كما أحرز تقدم ضئيل على المسار السوري . ومع ذلك ، فإن عملية السلام لاتزال تواجه تحديات وصعوبات تتهدد مستقبلها .

وقد سبق لنا استعراض بعض المصاعب التي واجهتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الشهور الأولى منذ توليها المسؤولية في قطاع غزة ومنطقة أريحا والتي يرجع بعضها إلى المقاومة الفلسطينية التي تمارسها التنظيمات المعارضة ضد الاحتلال الإسرائيلي وعملية السلام ذاتها ، ويرجع البعض الآخر إلى السياسة التي تتبعها حكومة رابين تجاه السلطة الفلسطينية وما تلجأ إليه من تسويق في إجراءات نقل السلطة وربطها بالأوضاع الأمنية وتحميل ياسر عرفات وحكومته مسؤولية التصدي للمقاومة الفلسطينية المسلحة ، وأخيرا - وليس آخرا - ذلك الموقف السلبي للبنك الدولي والدول المانحة المتمثل في عدم تقديم ما تحتاجه السلطة الوطنية من أموال لممارسة مهامها وإصلاح (أو بالأحرى إقامة) البنية الأساسية في قطاع غزة وأريحا . وهو الموقف الذي تبرره بالطريقة التي تعمل بها السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم إقامتها المؤسسات الضرورية والقواعد اللازمة لتلقى تلك المعونات وإنفاقها .

ومن الواضح أن محصلة تلك الصعاب هي شعور الشعب الفلسطيني بالإحباط وتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية لفقدان التأييد الشعبي لها وازدياد نفوذ المقاومة

الفلسطينية المسلحة بما يشكل نوعاً من الحلقة المفرغة التي تتهدد مستقبل الحكم الذاتى الفلسطينى .

وأما المسار الأردنى ، فبعد فترة طويلة من الجمود والانتظار أعقبت توقيع جدول الأعمال الأردنى الفلسطينى ، فإنه نشط بصورة مفاجئة وغير عادية منذ شهر يونيو ١٩٩٤ ، فاستؤنفت المفاوضات المباشرة بين البلدين بعد أن أعلن الأردن أن إسرائيل وافقت على إجراء المفاوضات بشأن الحدود والمياه .

وفى ٢٠ يوليو ، قام شيمون بريس بزيارة الأردن وعقدت اللجنة الثلاثية - التي كان قد اتفق على تشكيلها بين البلدين والولايات المتحدة - اجتماعاً أسفر عن التوصل إلى عدد من الاتفاقات المبدئية حول الحدود والتجارة والمصارف والأموال والمشروعات الاقتصادية والإنمائية وشق طريق يربط بين مصر والأردن وإسرائيل .

وأعلن الملك حسين أن المفاوضات الجديدة قد بدأت وأن بلاده أصبحت أقرب من أى وقت إلى تسوية سلمية مع إسرائيل وأن الأردن مصمم على المضى فى اتجاه تحقيق السلام .

وفى ٢٥ يوليو شهد البيت الأمريكى احتفالاً بقاء الملك حسين وإسحق رابين ، ووقع الاثنان بياناً هاماً أعلن فيه انتهاء حالة الحرب بين البلدين ومواصلة المفاوضات للوصول إلى حالة السلام على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وسجلاً التقدم الذى تحقق فى المفاوضات الشائبة بشأن الحدود والأراضى والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادى اليرموك ، كما عبرا عن ارتياحهما لإجتماع اللجنة الثلاثية على مستوى الوزراء ، وأقرا مجموعة من الخطوات التى ترمز إلى المرحلة الجديدة ، ومنها الربط الهاتفى المباشر بين البلدين وربط الشبكات الكهربائية والتعاون فى مكافحة التهريب واستمرار المفاوضات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى المستقبلى بما فى ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية .

وواصل وفدان أردنى وإسرائيلى المفاوضات فى منطقة الحدود بين البلدين بشأن الحدود واقتسام المياه ، ولا تزال مفاوضاتهما مستمرة .

وفى الثالث من أكتوبر تم لقاء بين الأمير الحسن ولى عهد الأردن وبين شيمون بريس فى البيت الأبيض بواشنطن بحضور الرئيس كليتون ، وأعلن أنه تم الاتفاق على عدد من المسائل من بينها تطوير وادى الأردن وتبنى مبادئ أساسية تتعلق بالبيئة والمياه

والسياحة وفتح معبر العقبة إيلات وعقد مؤتمر بهدف إعداد دراسة لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت وإنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة العقبة - إيلات وإعداد دراسات للحصول على مزيد من المياه والبحث عن تمويل مشترك لسدود تقام على نهري الأردن واليرموك .

وفي تحرك مفاجيء ، قام وفد إسرائيلي على مستوى عال برئاسة إسحق رابين بزيارة الأردن ، وأسفرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع معاهدة سلام بينهما بالأحرف الأولى يوم ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ . وتتضمن المعاهدة - طبقا للترجمة غير الرسمية التي نقلتها وكالة الأنباء الأردنية ونشرتها صحيفة الحياة - إقامة السلام بين البلدين اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، والمبادئ التي تحكم العلاقات بينهما (الاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي - وحسن الجوار والتعاون والامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها وحل النزاعات بالوسائل السلمية - وإن التحركات القسرية للسكان بشكل قد يؤثر سلبا على الطرف الآخر لن يسمح بها . . الخ) .

وفيما يتعلق بالحدود ، أقرت المعاهدة بأنها تحدد على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب وتعتبر هي الحدود الدولية الدائمة والأمنة والمعترف بها وسيتم ترسيمها طبقا للملحق (١) ويتم الانتهاء منه خلال تسعة أشهر . وعند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة يعيد كل طرف مباشرة الانتشار إلى جهته من الحدود ويدخلان في مفاوضات للوصول خلال تسعة أشهر للاتفاق على تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة . أما في منطقة الباقورة والتي هي تحت السيادة الأردنية ، ولكن فيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية ، فإن الطرفين يقرران تطبيق المواد المنصوص عليها بشأنها في الملحق ارب ، وتطبق بشأن منطقة تسوفار المواد المنصوص عليها في الملحق ١/ ج .

وبالنسبة للأمن ، أشارت المعاهدة إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وإن الطرفين يلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، ويعنى هذا تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي - كما تضمنت المعاهدة أحكاما بشأن الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها وحق الدفاع الشرعى وعدم الدخول في أحلاف ذات صفة عسكرية ضد الآخر ومكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود وعدم السماح بمنظمات تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف . . الخ ، وأحكاما بشأن التعاون في المجالات الأمنية في المفاوضات المتعددة الأطراف .

وعن تطبيق العلاقات ، اتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق وإقامة علاقات طبيعية بينهما تشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية .

وبشأن المياه ، اتفق الطرفان على الاعتراف بالتخصيصات العادلة لكل منهما في نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية بوادي عربة طبقاً للملحق رقم (٢) ، والتعاون لتنمية الموارد المائية .

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، اتفق الطرفان على التعاون وإزالة حواجز التمييز وإنهاء المقاطعات الاقتصادية وعقد اتفاقات بشأن التعاون الاقتصادي والتجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة والتعاون ثنائياً وفي المجالات متعددة الأطراف وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى .

وتضمنت المعاهدة أحكاماً بشأن اللاجئين والنازحين ، من بينها أنه لا يمكن تسوية هذه المشاكل البشرية التي سببها النزاع في الشرق الأوسط بشكل كامل على الصعيد الثنائي وأن الطرفين سوف يسعيان إلى تسويتها في المحافل المناسبة وبمقتضى أحكام القانون الدولي ، أما النازحون ففي إطار اللجنة الرباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين ، وأما اللاجئين ففي إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف ومن خلال إجراء حوار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه ، ويأتي مقترناً بمفاوضات الوضع الدائم أو متزامناً معها (الخاصة بالأراضي الفلسطينية) وكذا من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم .

كما تضمنت أحكاماً بشأن الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية ، من بينها السماح للطرف الآخر بحرية الدخول إليها واحترام إسرائيل للدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس وإعطاء هذا الدور أولوية كبرى عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي .

وتضمنت بقية مواد المعاهدة أحكاماً بشأن التبادل الثقافي والعلمي ، وعلاقات حسن الجوار ، ومحاربة الجريمة والمخدرات ، والنقل والطرق ، والطيران المدني ، والبريد والاتصالات ، والسياحة ، والبيئة ، والطاقة ، وتنمية أخدود وادي الأردن ، والصحة ، والزراعة ، وبشأن العقبة وإيلات ، وإقامة لجنة تعويضات مالية ، والحقوق

والواجبات ، وحل المنازعات ، والتصديق على المعاهدة وتسجيلها (انظر — صحيفة الحياة عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤) .

وقد أثار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية بالأحرف الأولى وأحكامها ردود فعل سورية وفلسطينية . أما سوريا ، فقد صرح رئيسها حافظ الأسد - خلال زيارته للقاهرة - بأنها لن تؤيد أو تعارض المعاهدة ، ولن تضع العراقيل في طريقها ، وتعليقا على ما تضمنته من تأجير مساحة من الأراضي الأردنية لإسرائيل وفقا للمعاهدة وما ذكره شيمون بيريس من أنه يأمل في أن تكون هذه المعاهدة نمطا يحتذى مع سوريا أكد الرئيس الأسد بأن سوريا لن تؤجر أى جزء من أراضيها .

أما السلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد طالبت الأردن بتعديل ما جاء في المعاهدة بشأن القدس . وأما مصر ، فقد صرح وزير خارجيتها بأن المعاهدة خطوة على طريق السلام الشامل ، ورحب بتوقيعها .

هذا عن المسار الأردني ، أما عن المسار السوري فمنذ توقف المفاوضات في واشنطن عقب إبرام إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية ، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها السعى بين سوريا وإسرائيل لتقريب مواقفهما من خلال رحلات مكوكية متعددة قام بها وزير الخارجية الأمريكية .

وتتمسك سوريا بمواقفها من أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة كاملا مقابل السلام الكامل ، ويرفض المفاوضات السرية ، ورفض لقاء المسئولين على مستوى عال ، وتشترط تعهد إسرائيل مسبقا بالانسحاب الكامل .

ولا يتصور أن تقبل سوريا بتسوية أقل مما حققته معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من الانسحاب الإسرائيلي الكامل وإزالة المستوطنات .

وتجرى المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عن طريق الولايات المتحدة ببطء ، وتحمل إسرائيل مسئولية عدم تقدمها على سوريا ، وكان راين قد صرح بأنها رفضت اقتراح الانسحاب الإسرائيلي طبقا لجدول زمني كما أنها ترفض المفاوضات السرية التي يراها ضرورية لإحراز التقدم ، كما ترفض لقاء بين المسئولين على مستوى عال ، كما ظل المسئولون الإسرائيليون ينفون إحراز أى تقدم من خلال المساعي الأمريكية ، بل إن إسحق راين كان قد صرح بأن في إمكان إسرائيل البقاء في الجولان ٢٧ سنة أخرى .

غير أن المسئولين الإسرائيليين أبدوا ارتياحهم لعدد من الخطوات التي اتخذتها سوريا في الآونة الأخيرة ، وخاصة لخطاب الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب الذي أعلن فيه أن سوريا ملتزمة بارتباطات السلام وإجراء فاروق الشرع حديثا في التليفزيون الإسرائيلي ، بالإضافة إلى موافقة سوريا على مغادرة من يشاء من اليهود السوريين للبلاد . ووجدت إسرائيل في هذه الخطوات دليلا على رغبة سوريا في السلام .

ويرى إسحق رابين أن مدى الانسحاب من الجولان يرتبط بمدى السلام وأن أى اتفاق يجب أن يأخذ في الاعتبار نقاطا أربع هي : مدى الانسحاب - ومدته ومراحله - وإجراءات التطبيع بين البلدين - والترتيبات الأمنية على حدودهما .

ويواجه رابين معارضة قوية للانسحاب الكامل من الجولان حتى من أعضاء حزبه ، وقد طالب أحد نواب حزب العمل بضرورة توفر أغلبية ٧٠ ٪ من أعضاء الكنيست و ٦٥ ٪ في حالة الاستفتاء على أى اتفاق مع سوريا .

واهتمته المعارضة بأنه توصل فعلا إلى اتفاق بشأن الانسحاب الكامل مع سوريا ، ولكن رابين أكد أنه لم يعرض سوى انسحاب هامشى دون تفكيك أية مستوطنة كمرحلة أولى . وفي نفس الوقت ، دعا بعض الوزراء الإسرائيليين إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان وتصفية المستوطنات فيها .

وترددت أنباء عن تحديد فترة ثلاث سنوات للانسحاب الإسرائيلي ، وقد رفض وزير الخارجية السورية ذلك ذاكرا أن الانسحاب من الممكن أن يتم خلال فترة قصيرة .

وعلى أية حال ، فلا تزال نتائج الاتصالات التي يجريها وزير الخارجية الأمريكية بين الجانبين محاطة بالتكتم ويراعى كريستوفر الحرص في تصريحاته مشيرا إلى جدية الطرفين ورغبتهما في السلام ، وإلى أن الأمر لا يزال يتطلب الكثير من العمل .

ومن الواضح أن الترتيبات الأمنية ومصير المستوطنات يعتبران من أهم المسائل المعقدة التي تتطلب كثيرا من الجهد للتوصل إلى حلول مقبولة لهما ، ويبدو أن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بدور في ترتيبات الأمن بين الطرفين .

وأخيرا ، فإن المسار اللبناني مرتبط بالمسار السوري وسوف يؤدي التوصل إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل إلى دفع المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية ، وقد صرح المسئولون الإسرائيليون أكثر من مرة بأنه ليست لإسرائيل مطامع في أراضى لبنان أو مياهاه . كما

صرح إسحق رابين بأنه لا يمانع في وجود عسكري سورى في لبنان في إطار اتفاق السلام مشككا في قدرة أية حكومة لبنانية على محاربة الإرهاب دون دعم من سوريا (وقد أعلن وزير خارجية فرنسا رفضه لذلك) .

ومن المعروف أن إسرائيل تعتقد أن سوريا تستطيع - لو أرادت - وقف عمليات حزب الله وغيره من عناصر المقاومة في لبنان .

وتمثل المقاومة المسلحة - بعملياتها العسكرية من الأراضي اللبنانية والعمليات الانتقامية الإسرائيلية - تحديا خطيرا لعملية السلام ، بما قد تؤدي إليه من تصعيد قد يفجر الموقف بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا .

هذا على الصعيد الثنائي بين الأطراف العربية وإسرائيل .

أما عن المفاوضات المتعددة الأطراف ، فمنذ بدء اجتماعاتها في موسكو في ٢٨ يناير ١٩٩٢ فإن مجموعات العمل التي تقرر في ذلك الاجتماع إنشاءها في مجالات البيئة - والأمن - ورقابة السلاح - واللاجئين - والتنمية الاقتصادية - والموارد المائية (إلى جانب اللجنة التوجيهية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والجماعة الأوربية والسعودية وتونس ومصر وأطراف النزاع) قد عقدت عدة اجتماعات في عواصم مختلفة من بينها عواصم دول عربية ، ولا تزال مجموعات العمل تواصل اجتماعاتها للتفاوض بشأن النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط .

ولا تزال الخلافات بين الأطراف العربية وإسرائيل قائمة بالنسبة لعدد من المسائل الهامة التي تبحثها مجموعات العمل . ففيما يتعلق بالأمن ورقابة السلاح تطالب الأطراف العربية بانضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في حين ترفض إسرائيل التخلي عن ترسانتها النووية . كما أنها لا تريد التخلي عن حصص المياه التي تحصل عليها من الموارد المائية في المنطقة على حساب الأطراف العربية ، وتطرح لحل مشكلة نقص المياه إقامة مشروعات لتحلية المياه وزيادة الاستفادة من مياه الأنهار . أما مجموعة عمل اللاجئين ، فقد سبق أن تعرضنا للخلاف الرئيسي بين الجانبين فيها .

ولاشك في أن أكثر المجالات إثارة للجدل والآمال والمخاوف على السواء هو مجال التنمية الاقتصادية للمنطقة . وقد سبقت لنا الإشارة إلى أفكار شيمون بيريس التي عرضها في كتابه « الشرق الأوسط الجديد » . وقد تولى وزير الخارجية الإسرائيلية شرح

أفكاره في العديد من المحاضرات والندوات والمقالات موضحاً أن الرفاهية الاقتصادية في الشرق الأوسط هي الحل لمشاكله والمدخل الفعال للقضاء على الحركات المتطرفة فيه .

ومن بين ما يقترحه بيريس : إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط - وإقامة مشروعات ثنائية أو متعددة القوميات - وتنفيذ مشروعات كبرى لإنشاء الطرق وشق القنوات وإقامة الموانئ والمطارات وتحلية المياه ومد أنابيب البترول والغاز - وإقامة مؤسسات إقليمية على نمط البنيوكس أو الجماعة الأوربية .

وقد تضمن الملحق الرابع لإعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطينية عدداً من مجالات التعاون على الصعيد الإقليمي ، كما شملت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أحكاماً بشأن هذا التعاون الإقليمي .

وقد عقد في الدار البيضاء في آخر شهر أكتوبر ١٩٩٤ مؤتمر شاركت فيه أكثر من ٥٠ دولة بممثلين ورجال أعمال وهيئات متعددة ، لدراسة المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط . وضم الوفد الإسرائيلي حوالى نصف عدد الوزراء ، الأمر الذي يعكس الأهمية التي أولتها إسرائيل لهذا المؤتمر .

وقد سبقت الإشارة إلى ما يثيره ما أصبح يعرف بالسوق الشرق أوسطية من جدل لدى المفكرين ورجال السياسة العرب ، حيث إن عدداً كبيراً منهم يرى فيها مدخلاً إسرائيلياً جديداً للسيطرة على العالم العربي اقتصادياً وسياسياً وإذابة القومية العربية في إطار أوسع بما يؤدي إلى القضاء على هذه الدعوة .

ومما يؤسف له أن عملية السلام تجرى في وقت وصلت فيه الأوضاع العربية إلى حالة غير مسبوقة من التردى والخلافات والانقسامات ، بل والعداء بين عدد من الدول العربية الذي يبدو في بعض الأحيان أنه حل محل عدائها السابق لإسرائيل .

وعلى العكس ، فإن إسرائيل قد حققت مكاسب سياسية هائلة من عملية السلام الحالية .

فقد نجحت إسرائيل في إملاء شروطها للاشتراك في مؤتمر مدريد بتمسكها بالمفاوضات المباشرة مع كل من الأطراف العربية على حدة ، وبأن يكون المؤتمر مجرد مظلة بغير سلطات ، فليس له حق تقديم المقترحات أو الاعتراض على ما تتوصل إليه

الأطراف من اتفاقات ، فضلا عن تبني الحل المرحلي للمشكلة الفلسطينية ومرور تسويتها بمرحلة انتقالية طويلة مدتها خمس سنوات مع إغفال ما يكون عليه الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة . كما أنها اشترطت لمشاركة الدول الأخرى في المؤتمر والمفاوضات التالية أن تقيم علاقات دبلوماسية معها ، فأقام الاتحاد السوفيتي هذه العلاقات في ١٨ أكتوبر ١٩٩١ (والصين في ٢٤ يناير ١٩٩٢ والهند في ٢٩ يناير ١٩٩٤ والفاتيكان ومعظم دول العالم) .

ولم تكتف إسرائيل بهذه المكاسب ، بل إنها ما إن وقعت إعلان المبادئ مع منظمة التحرير حتى أصبحت تتصرف في علاقاتها مع الأطراف العربية وغيرها وكأنها السلام قد ساد المنطقة بفضلها وأن من حقها تقاضى الثمن ، وأيدتها الولايات المتحدة كما تجاوبت معها دول عديدة من بينها دول عربية لاتزال - من الناحية الرسمية - لاتعترف بالدولة العبرية .

وكان في مقدمة ما سعت إليه إسرائيل والولايات المتحدة هو إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وانتهى الأمر إلى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لهما بإلغاء المقاطعة غير المباشرة .

وسارعت بعض الدول العربية إلى توجيه الدعوة لعقد اجتماعات مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف واستقبال الوفود الإسرائيلية في أراضيها .

ثم فتحت كل من المغرب وإسرائيل مكتب اتصال لدى الأخرى ، وتبعتهما تونس ، وتتواتر الأنباء عن عزم موريتانيا وجيبوتي على اتخاذ قرارات مماثلة .

كما بدأت قطر الاتصالات والاجتماعات الرسمية مع المسؤولين الإسرائيليين لعقد صفقة غاز طبيعي بين البلدين .

وقد دفعت هذه « الهرولة العربية » لتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون تنسيق أو استراتيجية عربية موحدة وقبل أن تتم تسوية النزاع العربي الإسرائيلي الكثيرين من المفكرين العرب إلى التساؤل عن مصير المنطقة ومستقبل السلام الشامل الذي حددته عملية السلام هدفها .

بل إن هذه الهرولة دفعت الأستاذ إبراهيم سعدة - في مقال له بصحيفة أخبار اليوم - إلى إثارة هذا التحدى الذى تواجهه مصر نتيجة للسلام الساخن مع إسرائيل الذى يسعى إليه العرب فى الوقت الذى لاتزال مصر ترتبط مع الدولة العبرية بنوع من السلام البارد . ووجه إبراهيم سعدة الدعوة إلى المفكرين المصريين لإقامة حوار فى هذا الشأن .

وقد شارك في الحوار ما يقرب من مائة مفكر مصري . وتباينت الآراء حول ما تقوم به مصر لمواجهة هذا التحدى .

وقد ذهب البعض إلى أن إسرائيل لا تزال هى العدو للأمة العربية ولم تتغير سياستها التوسعية ، بل إنها تسعى للسيطرة على العالم العربى ، فى حين يرى البعض الآخر أنه قد حان الوقت للتخلص من مشاعر العدااء وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل والتعاون لإقامة شرق أوسط جديد .

واتفق الكثيرون على أن على مصر أن تواجه التحدى وتقوم بدورها الريادى فى المحيط العربى والشرق أوسطى .

ولاشك فى أن عملية السلام التى بدأت منذ ثلاث سنوات لا يمكن أن تقضى على مشاعر العدااء لدى العرب أو الإسرائيليين ، وإن كانت قد أشاعت أجواء مواتية للتقدم على طريق السلام .

وإنما يتعين أن يلزم العرب الحرص فى السير على طريق السلام الشامل بخطوات محسوبة مراعين المصلحة العربية العليا إلى جانب مصالحهم الذاتية .

· وثمة ملاحظات عامة أود أن أورها فيما يلى :

أولا : إن الهدف من عملية السلام هو إرساء قواعد سلام شامل وعادل ، ولن تحقق التسويات المفردة التى لا رابط بينها هذا الهدف .

ثانيا : لن يتحقق السلام دون تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية . ولا تزال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى تتعثر نتيجة للمشاكل التى تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو ما أشرنا إليه ، وخاصة ما تودى إليه المقاومة المسلحة من المنظمات الفلسطينية وما تلجأ إليه حكومة راين من إجراءات من قبيل إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة من حين لآخر بما يشكل عبئا على الاقتصاد الفلسطينى ، كما أنها تحرص على فرض سيادتها بكل الوسائل على الأراضى الفلسطينية المحتلة وتتباطأ بشكل واضح فى تنفيذ إعلان المبادئ واتفاقية القاهرة . ويجب علينا ألا ننسى أن إسرائيل لم تعترف حتى اليوم بأن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية محتلة ، ولذا فإن فترة الخمس سنوات الانتقالية سوف تكون على الأرجح — فترة صعبة تسودها المشاكل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ولن تتوقف الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلى والمستوطنين من

جهة وبين عناصر المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى . فلا تزال قطاعات هامة من الجانبين تعارض الاتفاقات المعقودة .

وربما كان الحل الأمثل هو بدء مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين في أقرب وقت حتى يتحدد مصير الأراضي الفلسطينية والمستوطنين وينحسر الاحتلال الإسرائيلي .

أما إذا تمسك الإسرائيليون بالمرحلة الانتقالية الطويلة ، فإن على بقية الأطراف العربية الوقوف بقوة إلى جانب سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية حتى تتم مفاوضات الوضع النهائي ، وترتبط تنفيذ ما تعقده من تسويات مع إسرائيل وتنفيذ مشاريع التعاون الإقليمي بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية .

ثالثا : لن يستقر السلام في الشرق الأوسط دون التوصل لتسوية مع كل من سوريا ولبنان ، ويتعين على إسرائيل أن تدرك أنها لا تستطيع الاعتماد على تسوية انتقالية مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن وتقيم فيما بين هذه الكيانات الثلاثة مثلث التعاون الشرق أوسطى ، بما يؤدي إلى عزلة سوريا وإخضاعها للشروط الإسرائيلية . فلاشك أن إسرائيل تعرف مدى متانة مركز سوريا وإمكاناتها السياسية والعسكرية التي تجعل إقامة سلام عادل معها شرطا أساسيا للسلام الشامل .

رابعا : ليس من السهل التكهّن بمدى التغيير السياسى داخل إسرائيل منذ بدء عملية السلام . ومدى قدرة حكومة رايبين على الحصول على التأييد اللازم للاتفاقات التي تتوصل إليها مع سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لإقرار السلام الدائم في المنطقة .

فالأغلبية التي تتمتع بها حكومة رايبين في الكنيست أغلبية ضئيلة ويضع بعض نواب حزب العمل نفسه العراقيل في طريقه .

فهل يؤدي التوصل إلى اتفاقات السلام الدائم إلى كسب رايبين تأييد الرأي العام الإسرائيلي في الاستفتاء الذي ينوى عمله أو الانتخابات التي قد يخوضها ، أم تتغلب المعارضة اليمينية بما يهدد عملية السلام بالتوقف ؟

إن المستقبل وحده كفيل بتقديم الرد على هذا التساؤل .

خامسا : لاشك في أن المأساة الكبرى هي أن يتزامن تردى الأوضاع العربية مع عملية السلام الحالية . ولم يكف ما سببه غزو العراق للكويت من تصدع الصف

العربي، بل أدى حشد صدام لقواته على حدود الكويت مرة أخرى خلال شهر أكتوبر ١٩٩٤ إلى المزيد من التصدع .

ولكن ، ألم يحن الوقت لكى يدرك العرب أن الشرق الأوسط يمر حالياً بمرحلة مصيرية يتحدد فيها مستقبل البلاد العربية لسنوات طويلة ؟

فلم يكن للهولة العربية نحو إسرائيل ما يبررها ، وكان من الممكن اتفاق العرب على خطوات محسوبة لبناء الثقة ، ولكن ليس من المفهوم أن يتخلى البعض عن أوراق هامة تصلح للمساومة بها للحصول على مكاسب محددة في المفاوضات على نحو ما يجري عليه العمل في كل المفاوضات وما تحرص عليه إسرائيل من عدم تقديم أى تنازل دون مقابل .

والسؤال الهام هو ماذا يمكن عمله في ظل الأوضاع العربية الراهنة ؟

أتصور أنه من الممكن -رغم الصعوبات - العودة إلى آلية التنسيق بين الأطراف العربية التى كانت قائمة خلال مفاوضات واشنطن وعقد اجتماعات دورية بين وزراء خارجيتها .

وأتصور أن يتم التشاور والتنسيق بين الوفود العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف .

وأتصور أنه من الممكن الدعوة لمؤتمر اقتصادى عربى تتفرع منه لجان فنية لدراسة المشاريع المطروحة للتنمية الاقتصادية الإقليمية ، وأن يتبنى المؤتمر مشاريع تحقق المصالح العربية .

واعتقد أن الجامعة العربية تستطيع توجيه الدعوة لهذا المؤتمر ومؤتمرات أخرى بشأن المياه والأمن والتسلح .

كما أعتقد أن مراكز الأبحاث والدراسات العربية تستطيع الدعوة لندوات عربية للحوار وإعداد الدراسات اللازمة والتقدم بها إلى الحكومات العربية .

سادسا : لاشك في أن الدور القيادى لمصر ضرورى لإعادة الانضباط إلى الأوضاع العربية ورسم استراتيجية عربية موحدة تلتزم بها الأطراف العربية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق المصالح العربية سواء على المستوى الثنائى أو الإقليمى . كما أن على مصر أن تعمل في نفس الوقت على تحقيق مصالحها الذاتية في إطار التعاون الإقليمى .

سابعاً : ليس ثمة ما يضطر أياً من الأطراف العربية في المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف أن يقبل ما لا يحقق مصالحه . حقيقة إن التفاوض يعنى الأخذ والعطاء ، ولكنه لا يعنى البتة التنازل عن المصالح الحيوية كالأرض والسيادة ، كما أن التعاون الإقليمي ليس معناه قبول ما لا يحقق المنافع المتبادلة للأطراف . ومن هنا ، فإنه يجب علينا ألا نضخم في المخاطر التي قد تنجم عن التعاون الاقتصادي الإقليمي والتخوف من السيطرة الإسرائيلية . فالسوق الشرق أوسطية لا تتوفر حالياً مقوماتها ، وهى على المدى البعيد لا سبيل إلى فرضها ، ولا يتصور أن يشارك أى من الأطراف العربية فيها أو في غيرها من مشاريع التنمية الاقتصادية (وغيرها من مجالات التعاون الإقليمي) على حساب مصالحها ودون تحقيق منافعها . ومما قد يكون مدعاة للدهشة أن يخضع العرب - بإمكاناتهم الهائلة - لسيطرة إسرائيل المحدودة الإمكانيات ، في حين أن مجالات التقدم الاقتصادي والتفنى مفتوحة لهم في العالم كله .

ومرة أخرى ، فإن التنسيق العربى ضرورة ملحة في هذه المرحلة المصرية . أما الهرولة والتسابق دون استراتيجية موحدة فإن من شأنها تحويل عملية السلام الحالية إلى عدد من التسويات الجزئية والمرحلية لا رابط بينها ويفرغان هذه العملية من مضمونها الأساسى لإقامة سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ثامناً : اتسمت مواقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كليتون بالمبالاة الكاملة لإسرائيل ، وعدلت عن كثير من المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة في عهود الإدارات السابقة .

وقد بلغ حرصها على مساندة السياسة الإسرائيلية حد العمل على التحلل من قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى ومنها القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين والقرار رقم ٤٢٥ الخاص بالانسحاب الإسرائيلى من لبنان والقرارات الخاصة بالقدس والجولان .

وتبرر الولايات المتحدة هذه المواقف بأن على الأطراف الاتفاق بشأن هذه المسائل من خلال المفاوضات .

ومن الواضح أن على الأطراف العربية التمسك بشدة بالقرارات المشار إليها وغيرها تأكيداً للشرعية الدولية .

الفصل الختامي

استعرضنا في صفحات هذا الكتاب تطورات النزاع العربي الإسرائيلي منذ أن بدأ صراعاً بين عرب فلسطين وبين اليهود القادمين من أنحاء العالم بقصد استيطان الأرض وإقامة وطن قومي في فلسطين يتحول في النهاية إلى دولة يهودية . ورأينا كيف قاوم الفلسطينيون هذا الهدف الصهيوني بكل الوسائل المتاحة لهم ، بالاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات والمعارضة المسلحة ، دون جدوى . فلما أعيتهم وسائلهم في التغلب على سلطة الانتداب البريطاني ووضع حد للمخطط الصهيوني استعانوا بالدول العربية التي فشلت هي الأخرى في الحيلولة دون إقامة الدولة اليهودية ، وأصبحت إسرائيل حقيقة معترفاً بها على الساحة الدولية وتحظى بمساندة الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

وربما كانت ثمة فرصة للتوصل إلى تسوية ما تؤدي إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٤٩ لولا سياسة بن جوريون المتمثلة في رفض التنازل عن المكاسب الإقليمية التي حققتها إسرائيل على أرض المعارك في حرب ١٩٤٨ وإصراره على رفض عودة آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وأراضيهم .

ولم يكن من المتصور أن تقبل الدول العربية شروط بن جوريون فرفضت الاعتراف بالدولة العبرية وفرضت المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل كما رفضت الدخول في مفاوضات مباشرة معها .

وتعلقت آمال العرب بالثورة المصرية وقائدها جمال عبد الناصر . وانتهج الرئيس المصرى سياسة قومية تستهدف تكتيل العالم العربى وحشد إمكاناته قبل التصدى لمطامع إسرائيل التى لم تكتف بالاستيلاء على مساحات شاسعة من أرض فلسطين ، بل اتجهت إلى التوسع والعدوان . وأبدت الثورة المصرية استعدادها لقبول تسوية معقولة يسترد بها العرب جزءاً من أراضيهم ويعود بمقتضاها من يرغب من اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم .

وقد فشلت مساعى الأمم المتحدة ، كما فشلت مساعى الدول الأخرى - وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا - فى إقرار السلام وشهدت المنطقة حرب ١٩٥٦ ثم حرب ١٩٦٧ ، وتعزز مركز إسرائيل وأصبحت قوة عسكرية لا يستهان بها بفضل مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية . وإزداد صلف الدولة العبرية وصاعدت من مطالبتها وشروطها للتسوية .

ومنذ احتلال إسرائيل لكافة الأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، بدأت مشكلة الاستيطان اليهودى للضفة الغربية وقطاع غزة تأخذ أبعاداً خطيرة . ففى عهد حكومات حزب العمل الإسرائيلى بدأ الاستيطان لأهداف أمنية مستهدية بخطة إيجال آلون ، إلا أنها مالبت - تحت ضغط ديان واليمين الإسرائيلى - تغلب العقيدة الصهيونية التى تدعى حقوقاً يهودية تاريخية فى كافة الأراضى الفلسطينية ، وعندما تولى الليكود الحكم كثف من استيطان الأراضى وزرعها فى كل أنحاء فلسطين بهدف الحيلولة دون إقامة أى كيان فلسطينى عربى فى أية تسوية محتملة ولم يقبل بأكثر من الحكم الذاتى الإدارى الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة - دون القدس - على أن يمارس الفلسطينيون إدارة شئونهم تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل .

وفشلت مباحثات الحكم الذاتى التى عقدتها مصر مع إسرائيل والتى استمرت حوالى ثلاثة أعوام بسبب ذلك المفهوم الليكودى الجامد ومواصلة عمليات الاستيطان المكثف فى الأراضى الفلسطينية .

ومنذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، أصبح الحكم الذاتى الفلسطينى خلال فترة انتقالية وتأجيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية هما أساس كل مساعى السلام التى بذلت والتى تولتها الولايات المتحدة بصفة أساسية سواء فى مبادرة ريجان أو مبادرة

شولتز أو مشروعات جورج بوش ووزيره جيمس بيكر . ولم تفلح الأمم المتحدة في فرض احترام الشرعية الدولية .

وظل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو الأساس للتسويات المقترحة ، وبناء على هذا القرار ، عقدت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل . أما منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنها وجدت القرار لا يصلح أساسا لتسوية القضية الفلسطينية حيث لا يتعرض إليها إلا بالإشارة إلى مشكلة اللاجئين في حين أنه قد تحقق للشعب الفلسطيني الاعتراف دوليا به وبحقوقه المشروعة وخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

ولم تغير منظمة التحرير موقفها إلا في أواخر عام ١٩٨٨ بعد أن هيأت الانتفاضة الفلسطينية لها السند القوي للدعم الدولي :

فقبلت المنظمة القرار ٢٤٢ أساسا للتسوية بشرط الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني .

ودخلت منظمة التحرير مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ في ظروف دولية وعربية وداخلية قاسية ، وقبلت الشروط المجحفة المفروضة عليها للمشاركة حتى لا يفوتها قطار السلام .

ولم يكن يؤمل أى خير من مفاوضات واشنطنجتون في عهد اسحق شامير الذى كان يرفع شعار « السلام مقابل السلام » بما يعنيه من تخلى العرب عن أراضيهم . فلما تولت حكومة اسحق رابين الحكم بدت بوارق الأمل مما أعلنه في حملته الانتخابية ثم في تخفيفه شروط التعامل مع منظمة التحرير ، ونجحت مفاوضات أوسلو السرية في التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بين الجانبين الذى رحب به العالم باعتباره اختراقا لجدار العداة الطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتسجيلا للاعتراف المتبادل بين الشعبين .

وكان تصور المنظمة أن الاتفاق يمهد لها الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية . ومع إدراكها لمثالب إعلان المبادئ ، فقد وجدت أنه يتضمن العديد من المكاسب وعلى الأقل فإنه يحقق الانسحاب التدريجي لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية . ولم تجد منظمة التحرير بأسا في أن يكون الثمن هو تأجيل القضايا الأساسية مثل القدس والمستوطنات ، فالتأجيل لا يعنى التنازل وإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطين — حتى ولو كانت الرقعة محدودة بقطاع غزة ومنطة أريحا — كفيلة ببناء الدولة المأمولة . وأيا كانت

الاعتراضات على موقف المنظمة ، فإن الإنصاف يقتضى الاعتراف بأن الحل المرحلى للقضية الفلسطينية كان يفرض نفسه على الساحة الدولية منذ اتفاقات كامب ديفيد ، وقد قبلت الأطراف العربية فى مؤتمر مدريد هذه الشروط .

ومع ذلك ، فإن السرية المحكمة التى فرضت على مفاوضات أوصلو وتجهيل سير هذه المفاوضات على القيادات الفلسطينية ، والشعب الفلسطينى ، قد أثار الشكوك حول إعلان المبادئ وأسهم فى تصاعد المقاومة لعملية السلام فى الأرضى المحتلة وخارجها . أما بقية الأطراف العربية ، فمنها ما وجد فى مسلك المنظمة مبرراً للسير وحده فى طريق التسوية ، ومنها ما أدان خروج المنظمة على التنسيق العربى اللازم للتوصل إلى السلام الشامل ، ومن الدول العربية ما صوّرت لنفسها أن إعلان المبادئ قد أنهى المشكلة الفلسطينية فأصبح السلام قاب قوسين أو أدنى ومن ثم سارعت إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل .

أما الأردن ، فقد وجد الفرصة سانحة لعقد تسوية مع الدولة العربية تعترف الأخيرة بها بكيانها كدولة لها ذاتيتها واستقلالها ومن ثم تزيل أية شكوك أحاطها بها اليمين الإسرائيلى عندما كان يردد أن الأردن هى الدولة الفلسطينية التى يبارس فيها الفلسطينيون حقهم فى تقرير المصير . وقد حققت الأردن - بمعاهدة السلام التى عقدها مع إسرائيل - استرداد سيادتها على أراضيها والاعتراف بحصتها العادلة من المياه ، ولكن إقرارها مبدأ تأجير جزء صغير من أراضيها لإسرائيل أثار الانتقادات العربية كما أن ما تضمنته المعاهدة من تأييد الدولة العربية لمبدأ رعاية الأردن للأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس أثار نائرة منظمة التحرير الفلسطينية .

وأما سوريا ، فقد وجدت نفسها فى وضع تفاوضى صعب بعد أن سبقتها المنظمة والأردن فى الإتفاق مع إسرائيل . وكان عليها أن تقف بصلاية فى وجه إسرائيل رافضة شروطها لعقد تسوية نهائية معها . فلا تزال الدولة اليهودية رافضة الانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان بحجة دواعى الأمن الإسرائيلى وضمان الحصول على حصة مجزية من مصادر المياه فى البلدين .

وأما العالم العربى ، فقد بدى منقسماً على نفسه تسوده الشكوك والمخاوف المتبادلة القائمة منذ الغزو العراقى للكويت . ودخل القاموس السياسى العربى مصطلح

«الهرولة» للتعبير عن تسابق الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون أى مبرر من تقدم حقيقى على طريق السلام الشامل .

ومن هنا تكتسب القمة العربية التى عقدت فى الإسكندرية بيومى ٢٨ و ٢٩ ديسمبر بين الرئيسين مبارك والأسد والملك فهد أهميتها بما استهدفته من وضع حد للتشرذم العربى والدعوة للعمل العربى المشترك والتعاون الاقتصادى ودعم الموقفين السورى واللبنانى والمطالبة بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط . ومن المتوقع أن يتبع هذه الخطوة خطوات أخرى على طريق المصالحة ولم الشمل العربى وتنشيط الجامعة العربية .

وقد سبق أن أوضحنا كيف أن إسرائيل استثمرت توقيع إعلان المبادئ فى الحصول على أكبر قدر من المكاسب ، ونجحت فى تطبيع علاقاتها بعدد من الدول العربية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية غير المباشرة التى فرضها العرب عليها منذ نشأتها ووطدت علاقاتها مع معظم دول العالم ومنها الاتحاد السوفيتى أو الجمهوريات التى خلفته والصين والهند والفاتيكان .

ومع ذلك ، فلا يزال طريق السلام طويلا ، فالفجوة بين الأهداف العربية والإسرائيلية وبين مفاهيم وتصورات كل من الجانبين للسلام الشامل والعادل لا تزال واسعة .

فالمفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا تراوح مكانها . والحكومة الإسرائيلية لا تزال عاجزة عن الإقرار بمبدأ الانسحاب الكامل من الجولان ، ولم يحدث تقدم يذكر فى المواقف بالنسبة للانسحاب والترتيبات الأمنية والسلام والجدول الزمنى للتنفيذ .

كما أن المسار اللبنانى مجمد فى انتظار ما ينتهى إليه التفاوض على المسار السورى .

بل إن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، بما نصت عليه من ترتيبات للتعاون الوثيق بين البلدين ، يبدو تنفيذها معلقا على التوصل إلى تسويات فى بقية المسارات .

والأوضاع فى الأراضى الفلسطينية خطيرة تهدد عملية السلام بالإنهيار . فأعمال العنف تتصاعد ويزداد عدد ضحاياها من جانب وآخر ، وتشتد المقاومة الفلسطينية المسلحة ضراوة فتزد عليها القوات الإسرائيلية بالزبد من إجراءات القهر وخاصة

بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بما يؤدي بدوره إلى حرمان آلاف الفلسطينيين من العمل في إسرائيل ويضاعف من معاناة الشعب الفلسطيني الذي بات يشعر بأن إقامة السلطة الوطنية في غزة لم تأت بأى تحسين لأحواله المعيشية .

ويتعلل رايبين بسوء الأوضاع الأمنية واستمرار « الإرهاب » لتحميل السلطة الفلسطينية المسؤولية والمحاكمة في تنفيذ المراحل الباقية من إعلان المبادئ وخاصة نشر القوات الإسرائيلية خارج المدن والقرى الفلسطينية وإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني (الذى كان مقررا إجراؤها في يوليو ١٩٩٤) ، بل إن رايبين لم يعد يجد غضاضة في التنصل من الإلتزامات التى تعهد بها في إعلان المبادئ .

وقد برزت من جديد مشكلتا الاستيطان والقدس .

أما عن الاستيطان ، فقد بدأت أعمال البناء وتوسيع المستوطنات القائمة . وكشف النقاب عن خطط استيطانية اقترتها حكومة رايبين وتتضمن بناء آلاف الوحدات السكنية وخاصة حول القدس وعلى طول ما يعرف بالخط الأخضر ، وقد بدأ تنفيذ هذه الخطط فعلا وأدى ذلك إلى مصادمات عنيفة بين أصحاب الأراضي الفلسطينيين وبين المستوطنين والقوات الإسرائيلية .

أما عن القدس ، فخلافا لما ينص عليه إعلان المبادئ من تأجيل التفاوض بشأنها حتى مفاوضات الوضع النهائي وامتناع أى من الطرفين عن إتيان ما من شأنه التأثير على هذه المفاوضات ، فإن حكومة رايبين تتصرف وكأنها وضع المدينة قد حدد فعلا ، فتعمل منذ الآن على توسيع حدودها بما يتلححوالى ١٨ ٪ من مساحة الضفة الغربية وإقامة «القدس الكبرى» التى تعلن أنها عاصمة إسرائيل الأبدية . وقد أصدرت قانونا يحظر أى نشاط للسلطة الوطنية الفلسطينية فيها .

والواقع أن رايبين قد بدأ في تنفيذ سياسة رسم الحدود للقدس والمستوطنات وفصلهما عن بقية الأراضي الفلسطينية بشبكة من الطرق ، وقد أصبح مقتنعا بأن هذا الفصل هو الوسيلة المثلى للحد من أعمال العنف وبدأ في إحلال عمال من آسيا وغيرها محل الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل .

وإذا كانت سياسة حكومة رايبين تجاه الأراضي الفلسطينية واضحة الدلالة على أن إسرائيل لم تتخل عن مطامعها وادعاءاتها بالنسبة لهذه الأراضي ، فإن مواقفها تجاه سوريا

ولبنان تتحكم فيها هواجس راين الأمنية . كما تظل هذه الهواجس العقبة الكبرى على طريق إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط ، حيث تتمسك الحكومة الإسرائيلية بترسانتها النووية رافضة الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي أدى إلى بعض التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية . وتتمسك إسرائيل بهذا الموقف بحجة أنها لاتزال مهددة من جاراتها وخاصة إيران والعراق . وبالرغم من ذلك ، فإن إسرائيل تسعى جاهدة لدفع التعاون الاقتصادي الإقليمي وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون حدوث أى تقدم في المواقف الإسرائيلية على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية .

والخلاصة - أن عملية السلام تتعثر وتعترضها كثير من العقبات ، منها ما يرجع إلى سياسة راين الذى يبدو عاجزا عن اتخاذ المواقف الضرورية لإرساء السلام سواء بسبب هواجسه الأمنية أو بسبب تخوفه على مستقبله السياسى ووقوعه تحت ضغوط الليكود وتكتلات المستوطنين ، ومنها ما يرجع إلى العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية وما تؤدي إليه من إجراءات انتقامية إسرائيلية ، وما يترتب على كل ذلك من تعريض المسيرة السلمية للاهيار .

وبعد - فإنه من الصعب التكهن بمستقبل عملية السلام . فهل تكثف الجهود - وخاصة من قبل الولايات المتحدة - لدفع المفاوضات والاتفاق مع سوريا ولبنان ؟ وهل يقدر الفلسطينيون والإسرائيليون أن من الأفضل الدخول مباشرة في مفاوضات الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وتجاوز المرحلة الانتقالية أو يقنع راين بضرورة التعجيل بتنفيذ اعلان المبادئ ؟ أم هل يلجأ راين إلى تجميد عملية السلام إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية .

وعلى أية حال ، فإنه مع اقتراب موعدى الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية ، فإن عام ١٩٩٥ يبدو حاسما في تحديد مستقبل العملية السلمية .

مصر الجديدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

ملاحق الكتاب

الملحق الأول

نص قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ *

أولا : نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط ، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل دائم تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تحيا فى أمن ، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت فى الصراع الأخير .

(ب) إنهاء كل دعاوى أو حالات الحرب واحترام الاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى وحققها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة .

٢ - يؤكد أيضا ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية فى المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان حصانة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح .

* من كتاب الهيئة المصرية العامة « نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل »

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء اتصالات مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام ومبادئ هذا القرار .

٤ - مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص .

ثانيا : نص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢١ / ٢٢ / أكتوبر ١٩٧٣ .

١ - إن مجلس الأمن يدعو جميع أطراف القتال الحالي بوقف كل إطلاق للنيران وإنهاء كل نشاط عسكري فورا - في مدى ١٢ ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار - في المواقع التي يحتلونها الآن .

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية بالبداية فورا بعد وقف إطلاق النيران في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله .

٣ - يقرر المجلس أن تبدأ فورا وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق النار المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

الملحق الثانى

اتفاق كامب ديفيد *

أ- إطار السلام فى الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الإطار التالى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهم يدعون أطراف النزاع العربى - الإسرائيلى الأخرى إلى الانضمام إليه .

مقدمة :

إن البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتى :

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه . .

سيرف القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فلإن الشرق الأوسط ، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام . إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجن للإسمايلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى

*- المرجع السابق

البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسى الحرب .

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم وإجراء مفاوضات فى المستقبل بين إسرائيل وأى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام معها أمرها ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادئ فى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحققها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف . وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن .

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام بالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية . . وبالإضافة إلى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف - على أساس التبادل - الموافقة على إجراء ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التى يتفقون على أنها ذات فائدة .

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتها . وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون أن السلام لكى يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير .

لذا . . فلأنهم يتفقون على أن هذا الإطار مناسب فى رأيهم ليشكل أساسا للسلام . . لا يبن مصر وإسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يريدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس .

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف فى الاعتبار ، قد اتفقت على المضى قدما على النحو التالى :

(أ) الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغى أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن ومثلو الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى أن تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الأخذ فى الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة

للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان منها بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ، ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأرض واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . . وقد يضم مصر والأردن وفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقاً لما يتفق عليه . وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستأرس في الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية، وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . . بالإضافة إلى ذلك ستشارك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي «مجلس إداري» في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية . . وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنها مترابطتان إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والذي سيشارك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن ، واطعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن أشياء أخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم في خلال :

١ - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة - كما ذكر أعلاه - في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية .

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعيّنين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ، ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

(ب) مصر وإسرائيل :

١ - تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات ، وإن أى نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينهم على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار . بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة لفرض تحقيق سلام شامل في المنطقة وإن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على الشكليات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

(جـ) المبادئ المرتبطة :

- ١ - تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان .
- ٢ - على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى .
- و عند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :
 - (أ) اعتراف كامل .
 - (ب) إلغاء المقاطعات الاقتصادية .
 - (جـ) الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء .
- ٣ - يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .
- ٤ - يجب إقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية .
- ٥ - يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف .
- ٦ - سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار .

عن حكومة إسرائيل

عن حكومة جمهورية مصر العربية

الملحق الثالث

إعلان مبادئ

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية *

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني - الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ، ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء فترة من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة ، والسعى للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها .

وعليه ، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية :

المادة (١) هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو ، من بين أمور أخرى ، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

المادة (٢) إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا .

المادة (٣) الانتخابات

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً

* - ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية

لمبادئ ديمقراطية ، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها ، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام .

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ، بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

٣ - هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

المادة (٤) الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم . يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة ، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية .

المادة (٥) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل ويمثل الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ، ولكن بها لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية .

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية ، بها فيها ، القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ - يتفق الطرفان على ألا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم .

المادة (٦) النقل التمهيدى للصلاحيات والمسؤوليات

١ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة ، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس .

٢ - مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، ويقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب

المباشرة والسياحة . سيشرع الجانب الفلسطينى ببناء قوة الشرطة الفلسطينية ، كما هو متفق ،
وإلى أن يتم تنصيب المجلس ، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات
إضافية حسبما يتفق عليه .

المادة (٧) الاتفاق الانتقالي

١ - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلى والفلسطينى على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق
الانتقالى) .

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي ، من بين أشياء أخرى ، هيكلية المجلس ، وعدد أعضائه ، ونقل
الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس ،
وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩
المذكورة أدناه ، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس - لتمكينه من
الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التى تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً للمادة ٤ المذكورة
أعلاه .

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى ، سيقوم المجلس فور تنصيبه ، إضافة
إلى أمور أخرى ، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، بنك فلسطينى
للتنمية ، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات ، سلطة فلسطينية للبيئة ، سلطة فلسطينية
للأراضى ، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق
الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها .

٥ - بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية .

المادة (٨) النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . سينشئ
المجلس قوة شرطة قوية ، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات
الخارجية ، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام .

المادة (٩) القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع ، وفقاً للاتفاق الانتقالي ، فى مجال جميع السلطات المنقولة
إليه .

٢ - سيرجع الطرفان بشكل مشترك للقوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات
المتبقية .

المادة (١٠) لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك ، والمنازعات .

المادة (١١) التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية ، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب « مرن » ، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

المادة (١٢) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم . وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي ستتيح للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ ، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام ، وستعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة (١٣) إعادة* تموضع القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ . وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤ .

٢ - عند إعادة موضوعة قواتها العسكرية ، ستسترد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه .

المادة (١٤) الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق ٢ .

* المقصود إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

المادة (١٥) تسوية المنازعات

١- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا ، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للمادة ١٠ أعلاه .

٢- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف .

٣- للأطراف أن تتفق على فض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية ، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق ، على التحكيم . من أجل هذا الغرض ، وبناء على اتفاق الطرفين ، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم .

المادة (١٦) التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعدد أداة ملائمة للنهوض « بخطة مارشال » وبرامج إقليمية وبرامج أخرى ، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق ٤ .

المادة (١٧) بنود متفرقة

١- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه .

٢- جميع البروتوكولات الملحق بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

أبرم في واشنطن ، يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني

عن حكومة إسرائيل

محمد عباس

شيمون بيريز

الشاهدان

الفيدرالية الروسية

الولايات المتحدة الأمريكية

أندريه كوزريف

وارين كريستوفر

(الملحق الأول)

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ - فلسطينو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية ، وفقاً لاتفاق بين الطرفين .

٢ - وبالإضافة ، يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات ، القضايا التالية ، من بين أمور أخرى :
أ) النظام الانتخابي .

ب) صيغة الاتفاق والموافقة الدولية المتفق عليها وتركيبها الفردية

جـ) الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية ، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام ، وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزيوني .

٣ - لن يتم الإجماع بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية

(الملحق الثاني)

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية

من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ - سيعقد الطرفان اتفاقاً ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وسيضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلي .

٢ - ستنفذ إسرائيل انسحاباً مجدولاً وسريعاً لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، يبدأ فوراً مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكمالها خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق .

٣ - سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه ، من جملة أمور أخرى :

أ) ترتيبات لنقل هادىء وسلمى للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين .

ب) بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا الأمن الخارجى ، والمستوطنات والإسرائيليين ، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك . .

ج) ترتيبات لتولى الأمن الداخلى والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التى تشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج حاملى جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر ، إن الذين سيشاركون فى قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة .

د) حضور دولى أو أجنبى مؤقت ، وفقاً لما يتفق عليه .

هـ) إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل .

و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى ، يشمل إقامة صندوق طوارئ ، لتشجيع الاستثمار الأجنبى ، والدعم المالى والاقتصادى .

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف .

ز) ترتيبات لمرآمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعايير :

أ - غزة - مصر

ب - أريحا - الأردن

٥ - المكاتب المسئولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها فى قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس .

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها ، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية .

(الملحق الثالث)

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز ، من بين أمور أخرى ، على التالي :

١ - التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك مشروع تطوير المياه ، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين ، والذي سيحدده كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف ، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة ، وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية .

٢ - التعاون في مجال الكهرباء ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية ، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية .

٣ - التعاون في مجال الطاقة ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة ، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية ، خاصة في قطاع غزة والنقب ، ويشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى ، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة ، وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز .

٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل ، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني .

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات ، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية

وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى ، بالإضافة ، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة وسكك الحديد وخطوط الاتصالات ، إلخ . .

٦ - التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة ، بما يشجع التجارة الداخلية والأقليمية وما بين - الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق ، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة .

٧ - التعاون في مجال الصناعة ، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي ، الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك ، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية ، ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج ، والمنتجات الغذائية ، والأدوية ، والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم .

٨ - برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية .

٩ - خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها ، تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة .

١٠ - خطة لحماية البيئة تأخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة و / أو منسقة في هذا المجال .

١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام .

١٢ - أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

(الملحق الرابع)

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني

حول برامج التنمية الإقليمية

١ - سوف يتعاون الجانبان في سياق يسمى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليها الدول السبع الكبار وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعى لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين :

أ) برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب) برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية .

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتشكل من العناصر التالية :

١ - برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعى ، بما فى ذلك برنامج للإسكان والبناء .

٢ - خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة .

٣ - برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه ، الكهرباء ، النقل ، الاتصالات إلخ)

٤ - خطة للموارد البشرية .

٥ - برامج أخرى .

ب - ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية من العناصر التالية :

- ١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط ثانية .
- ٢ - تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .
- ٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت .
- ٤ - تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه .
- ٥ - خطة إقليمية للتنمية الزراعية ، وتتضمن مسمى إقليمياً للوقاية من التصحر .
- ٦ - ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها .
- ٧ - التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً .
- ٨ - خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .
- ٩ - التعاون الإقليمي في مجالات أخرى .
- ٣ - سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف ، وسينسقان بهدف إنجازها ، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات (مجموعات العمل) وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيديّة لها ، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة .

(المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ) حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية)

أ) تفاهات واتفاقات عامة :

أية صلاحيات ومسئوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمادة ٦ ، كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه .

ب) تفاهات واتفاقات محددة :

المادة ٤ من المفهوم أن :

١ - ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم : القدس ، المستوطنات ، المواقع العسكرية والإسرائيليين .

٢ - ستسرى ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسئوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها .

المادة ٦ البند ٢

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي :

١ - يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسئوليات التي تنتقل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادئ في المجالات التالية : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة ، السياحة ، وأية سلطات أخرى متفق عليها .

٢ - من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر .

٣ - ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين ، وستأخذ هذه الترتيبات بالاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة .

٤ - فور تنفيذ إعلان المبادئ ، سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السبلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهات المذكورة أعلاه .

المادة ٧ البند ٢

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالى ترتيبات للتنسيق والتعاون .

المادة ٧ البند ٥

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسئوليات غير المنقولة إلى المجلس .

المادة ٨

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالى سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص ، كما أنه من المتفق أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسئوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة ، كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالى .

المادة ١٠

من المتفق أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ ، سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة .

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة ، وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف فنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة ، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان ، أو أماكن ، عقد اجتماعاتها .

الملحق الثانى

من المفهوم أنه ، لاحقاً لانسحاب الإسرائيل ، ستستمر إسرائيل في مسئولياتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين . ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

أبرم في واشنطن العاصمة ، بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني

عن حكومة إسرائيل

عمود عباس

شيمون بيريز

الشاهدان

الفيدرالية الروسية

الولايات المتحدة الأمريكية

أندرية كوزريف

وآرين كريستوفر

الملحق الرابع

اتفاقية القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا *

حكومة دولة إسرائيل

ومنظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) ، الممثلة للشعب الفلسطيني

ديباجة

في إطار عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١ .
مؤكدتان عزمهما على الحياة في ظل تعايش سلمي ، واحترام وأمن متبادلين ، واعتراف متبادل
بحقوقهما السياسية المشروعة
ومؤكدتان رغبتهما في إحراز تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عبر العملية السياسية المتفق عليها
ومؤكدتان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعبر عنها في الخطابات المؤرخة ٩ سبتمبر /
أيلول ١٩٩٣ التي وقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
ومؤكدتان فهمهما أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ، بما فيها الترتيبات التي ستطبق على قطاع غزة
ومنطقة أريحا المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، هي جزء متمم لعملية السلام بأسرها ، وأن
المفاوضات حول الوضع النهائي سوف تؤدي إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .
وراغبتان في تنفيذ إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الموقع في واشنطن د.س .
في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، والمحضر الموافق عليه المتعلق بها (من الآن فصاعدا إعلان المبادئ) وبخاصة
البروتوكول الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .
توافقان على الترتيبات التالية بخصوص قطاع غزة ومنطقة أريحا .

* اكتفينا بصلب الاتفاقية دون الملاحق والمرفقات والخرائط ، ويمكن الرجوع إلى النص الكامل الذى
نشرته منظمة التحرير الفلسطينية متضمنا الترجمة العربية للاتفاقية .

مادة (١) تعريفات

للغرض الخاص بهذه الاتفاقية

- أ () إن قطاع غزة ومنطقة أريحا موضعتان على الخارطتين رقمى ١ و ٢ المرفقتين بهذه الاتفاقية .
- ب () المستوطنات تعنى منطقتى غوش قطيف وإيريتز والمستوطنات الأخرى فى قطاع غزة، كما هى مبينة على الخارطة المرفقة رقم ١
- جـ () منطقة المنشآت العسكرية تعنى منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية فى قطاع غزة كما هى مبينة على الخارطتين رقمى ١ و ٢ :
- د () عبارة « الإسرائيليين » تشمل أيضا الوكالات القانونية والشركات الإسرائيلية المسجلة فى إسرائيل .

مادة (٢) الانسحاب المجدول للقوات العسكرية الإسرائيلية

- ١ - تنفذ إسرائيل انسحابا متسارعا ومجدولا للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومن منطقة أريحا على أن يبدأ فور التوقيع على هذه الاتفاقية وتتم إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ .
- ٢ - خضوعاً للترتيبات المتضمنة فى بروتوكول انسحاب القوات العسكرية والترتيبات الأمنية المرفق كملحق رقم ١ يشمل الانسحاب الإسرائيلى الجلاء عن كل القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخرى لتسلم إلى الشرطة الفلسطينية التى ستشكل وفقاً للمادة ٩ أدناه (من الآن فصاعداً الشرطة الفلسطينية) .
- ٣ - لكى تقوم إسرائيل بمسئولياتها عن الأمن الخارجى وعن الأمن الداخلى والنظام العام للإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية ، ستعيد إسرائيل أثناء الانسحاب نشر قواتها العسكرية الباقية على مناطق الاستيطان الإسرائيلى والمستوطنات الإسرائيلية ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية المبينة على الخريطة رقم ١ ، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية . وحسب مواد هذه الاتفاقية فإن إعادة الانتشار ستشكل تنفيذا كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط .
- ٤ - لأغراض هذه الاتفاقية قد تضم القوات العسكرية الإسرائيلية شرطة إسرائيلية وغيرها من قوات الأمن الإسرائيلى .
- ٥ - الإسرائيليون بمن فيهم القوات العسكرية يمكنهم الاستمرار فى الاستخدام الحر للطرق فى قطاع غزة ومنطقة أريحا . ويمكن للفلسطينيين الاستخدام الحر للطرق العامة التى تمر فى المستوطنات كما هو مبين فى الملحق ١ .

٦ - يتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية وتتولى المسؤولية عن الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين وفقاً لهذه الاتفاقية وملحق رقم ١ .

مادة (٣) نقل السلطة

١ - تنتقل إسرائيل السلطة كما هو مبين في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية ، المشكلة هنا وفقاً للمادة ٥ من هذه الاتفاقية . باستثناء السلطة التي ستواصل إسرائيل ممارستها كما هو محدد في هذه الاتفاقية .

٢ - فيما يتعلق بنقل السلطة وتوليها في المجالات المدنية ، تنقل الصلاحيات والمسؤوليات ويتم توليها كما هو موضح في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية المرفق كملحق رقم ٢ .

٣ - ترتيبات النقل السلس والسلمي للصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها مبينة في الملحق رقم ٢ .

٤ - لدى إكمال الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات وفقاً للتفاصيل الواردة في الفقرتين ١ و ٢ عاليه والملحق رقم ٢ ، تحمل الإدارة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا وتسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية . ولايمنع الانسحاب الحكومة العسكرية من مواصلة ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها المحددة في هذه الاتفاقية .

٥ - تقام لجنة تنسيق وتعاون مشتركة للشؤون المدنية (CAC) ، ولجنتان مناطقيتان فرعيتان مشتركتان للشؤون المدنية لكل من قطاع غزة ومنطقة أريحا على التوالي ، بغية تأمين التنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، كما هو مفصل في الملحق رقم ٢ .

٦ - يجري توزيع مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين افتتاح أعمال المجلس الذي سيتم انتخابه وفقاً لإعلان المبادئ .

مادة (٤) هيكل وتكوين السلطة الفلسطينية

١ - تشكل السلطة الفلسطينية من هيئة واحدة من أربعة وعشرين عضواً تقوم بـ ، وتكون مسئولة عن ، كل الصلاحيات التشريعية والمسؤوليات التنفيذية المنقولة لها بمقتضى هذه الاتفاقية ، ووفقاً لهذه المادة ، وتكون مسئولة عن ممارسة الوظائف القضائية حسب المادة الرابعة ، الفقرة الفرعية أ- ب من هذه الاتفاقية .

٢ - تدير السلطة الفلسطينية الدوائر المنقولة لها ، ويمكن أن تقيم في نطاق ولايتها دوائر أخرى ووحدات إدارية فرعية حسب الضرورة للقيام بمسؤولياتها . وتقرر إجراءاتها الداخلية .

٣ - تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية حكومة إسرائيل بأساء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأى تغيير للأعضاء . وتصبح التغييرات في عضوية السلطة الفلسطينية نافذة بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل .

٤ - كل عضو في السلطة الفلسطينية ينضم إلى وظيفته بعد التعهد بالعمل طبقاً لهذه الاتفاقية .

مادة (٥) الولاية

١ - تشمل سلطة السلطة الفلسطينية كل الأمور التي تقع داخل ولاياتها الإقليمية والوظيفية والشخصية ، كما يلي :

أ (الولاية الإقليمية تغطي أراضى قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هي محددة في المادة ١ ، باستثناء مناطق المستوطنات والمنشآت العسكرية .

تشمل الولاية الإقليمية الأرض وما في باطنها والمياه الإقليمية ، طبقاً لشروط هذه الاتفاقية .

ب (الولاية الوظيفية تشمل كل الصلاحيات والمسؤوليات كما هي محددة في هذه الاتفاقية ، ولا تشمل هذه الولاية العلاقات الخارجية ، والأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين ، والأمن الخارجى .

ج (الولاية الشخصية تمتد لكل الأشخاص في نطاق الولاية القضائية الإقليمية المشار إليها أعلاه ، باستثناء الإسرائيليين ، ما لم يذكر غير ذلك في هذه الاتفاقية .

٢ - السلطة الفلسطينية لها في نطاق سلطاتها صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، كما هو مذكور في هذه الاتفاقية .

٣ - أ (إسرائيل لها السلطة على المستوطنات ، ومنطقة المنشآت العسكرية ، والإسرائيليين ، والأمن الخارجى ، والأمن الداخلى والنظام العام للمستوطنات ، وتلك الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها المحددة في هذه الاتفاقية .

ب (تمارس إسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية التى ، ولهذه الغاية ، ستستمر في أن يكون لها الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وفقاً للقانون الدولى . وهذا الشرط لا ينفى تطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسرائيلى على الإسرائيليين كأشخاص .

٤ - ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسى والمجال الجوى ستكون حسب شروط هذه الاتفاقية .

٥ - تخضع شروط هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة المفصلة في البروتوكول المتعلق بالأمور القانونية والمرفق كملحق رقم ٣ . ويمكن أن تتفاوض إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المزيد من الترتيبات القانونية .

٦ - تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول أمور تتعلق بالتعاون القانونى في الأمور الجنائية والمدنية من خلال اللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (CAC) .

مادة (٦) صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية

١ - تطبيقاً لشروط هذه الاتفاقية فإن للسلطة الفلسطينية في إطار ولايتها :

أ) لها صلاحيات تشريعية كما هي مبيّنة في المادة ٧ من هذا الاتفاق ، وكذلك صلاحيات تنفيذية .

ب) تدبير الشئون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة .

ج) يكون لها ضمن صلاحياتها صلاحية تشكيل السياسات والإشراف على تنفيذها وتوظيف العاملين وإقامة الدوائر والسلطات والمؤسسات ورفع الدعاوى وأن ترفع عليها الدعاوى ، وتعقد العقود :

د) سيكون لها من ضمن صلاحياتها صلاحية الاحتفاظ بالسجلات والتسجيلات الخاصة بالسكان وإدارتها ، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق .

٢ - أ) طبقاً لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية .

ب) بالرغم من شروط هذه الفقرة ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تجرى مفاوضات وتوقع اتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الفلسطينية ، في الحالات التالية فقط :

١ - اتفاقات اقتصادية كما هو مذكور بشكل خاص في الملحق رقم ٤ من هذه الاتفاقية .

٢ - اتفاقات مع البلدان المانحة بغرض تنفيذ تربيّات لتقديم المعونة للسلطة الفلسطينية .

٣ - اتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق ٤ من إعلان المبادئ أو في الاتفاقات التي تدخل في إطار المفاوضات المتعددة .

٤ - اتفاقات ثقافية وعلمية وتعليمية .

ج) التعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، وكذلك إقامة مكاتب تمثيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا غير تلك المذكورة في الفقرة الفرعية ٢ - أ عالياً ، لغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية ٢ - ب عالياً لاتعد علاقات خارجية .

مادة (٧) الصلاحيات التشريعية للسلطة الفلسطينية

- ١ - يكون للسلطة الفلسطينية - داخل نطاق ولايتها - صلاحية إصدار التشريعات متضمنة القوانين الأساسية والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات .
- ٢ - يتمشى التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية مع مواد هذه الاتفاقية .
- ٣ - تقدم التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية إلى لجنة تشريعية فرعية تشكلها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (CAC) (من الآن فصاعداً اللجنة التشريعية الفرعية) وذلك قبل ٣٠ يوماً من التاريخ المقرر لسيان التشريعات . وفي أثناء هذه الفترة يمكن لإسرائيل أن تطلب أن تقرر اللجنة التشريعية الفرعية ما إذا كان ذلك التشريع المقترح يتجاوز ولاية السلطة الفلسطينية أو لا يتماشى مع مواد هذه الاتفاقية .
- ٤ - عند تسلم الطلب الإسرائيلي تقرر اللجنة التشريعية الفرعية كأمر أولى ، في وضع التشريع موضع التنفيذ إلى حين صدور قرارها حول حيثيات الأمر .
- ٥ - إذا لم تستطع اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلى قرار بشأن دخول التشريع حيز التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً ، تحول هذه القضية إلى هيئة مراجعة . تشكل هيئة للمراجعة هذه من قاضيين ، أو قاضيين متقاعدتين من كبار القانونيين (من الآن فصاعداً القضاة) ، واحد من كل جانب ، يعينان من قائمة تضم ثلاثة قضاة مقترحين من كل جانب .
- ومن أجل التعجيل بالإجراءات أمام هيئة المراجعة ، يقدم القاضيان الأعلى مرتبة ، واحداً من كل جانب ، قواعد مكتوبة غير رسمية للإجراءات .
- ٦ - التشريع المحول إلى هيئة المراجعة يدخل حيز التنفيذ فقط إذا قررت الهيئة أنه لا يتعلق بقضية أمنية تقع في إطار مسئولية إسرائيل ، وأنه لا يهدد بشكل جدي مصالح إسرائيلية مهمة أخرى تحميها هذه الاتفاقية ، وأن دخول التشريع حيز التنفيذ لن يسبب ضرراً أو خراباً لا يمكن إصلاحه .
- ٧ - تحاول اللجنة التشريعية الفرعية الوصول إلى قرار حول حيثيات الأمر خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الطلب الإسرائيلي . فإذا لم تكن هذه اللجنة الفرعية قادرة على الوصول إلى مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوماً هذه يحول الأمر إلى لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة ١٥ أدناه (من الآن فصاعداً لجنة الارتباط) وتعالج لجنة الارتباط هذا الأمر مباشرة وتحاول تسويته خلال ثلاثين يوماً .
- ٨ - إذا لم يدخل التشريع حيز التنفيذ وفقاً للفقرتين ٥ أو ٧ عاليه يبقى الوضع على ما هو عليه انتظار لقرار لجنة الارتباط عن حيثيات الأمر ما لم تقرر غير ذلك .
- ٩ - يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق ، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية .

مادة (٨) ترتيبات للنظام العام والأمن

١ - من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، تشكل السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية كما هو مبين في المادة ٩ أدناه . وستستمر إسرائيل في القيام بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وتشمل المسؤولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني . والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو ، وكذلك المسؤولية عن الأمن الشامل للإسرائيليين والمستوطنات ، لغرض تأمين أمنهم الداخلي والنظام العام لهم ، وسيكون لها كل الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه المسؤولية .

٢ - الترتيبات الأمنية المتفق عليها وآليات التنسيق محددة في الملحق رقم ١

٣ - يتم إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بشأن أغراض الأمن المتبادل (من الآن فصاعداً اللجنة الأمنية المشتركة JSC) ، وكذلك ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق والتعاون لمنطقة غزة ومنطقة خان يونس ومنطقة أريحا على التوالي (من الآن فصاعداً مكاتب تنسيق المنطقة DCOs) ، كما هو محدد في الملحق رقم ١

٤ - يمكن إعادة النظر في ترتيبات الأمن المقدمة في هذا الاتفاق بناء على طلب أى من الطرفين ، وقد تعدل عن طريق اتفاق متبادل من الطرفين ، ترتيبات محددة لإعادة النظر متضمنة في الملحق ١ .

مادة (٩) المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية

١ - تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية ، المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية (من الآن فصاعداً الشرطة الفلسطينية) . والواجبات والوظائف والهيكلة والانتشار والتشكيل للشرطة الفلسطينية مع المواد المتعلقة بمعداتا وعملياتها ، كلها مبينة في الملحق رقم ١ مادة ٣ . وقواعد التصرف المنظمة لأنشطة الشرطة الفلسطينية محددة في الملحق رقم ١ مادة ٨ .

٢ - فيما عدا الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة ، والقوات العسكرية الإسرائيلية ، لا تنشأ أو تعمل أية قوة مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا .

٣ - فيما عدا الأسلحة والذخائر والمعدات الخاصة بالشرطة الفلسطينية الموصوفة في الملحق رقم ١ مادة ٣ وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية ، لن يسمح لأى منظمة أو فرد في قطاع غزة ومنطقة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصول على أو تملك أو استيراد أو إدخال أى أسلحة نارية أو ذخائر أو أسلحة أو مفرقات أو بارود أو أى معدات من هذا النوع إلى قطاع غزة أو منطقة أريحا ، ما لم يرد ذلك في الملحق رقم ١ .

مادة (١٠) المنافذ

الترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المنافذ بين غزة ومصر وبين أريحا والأردن ، وكذلك أى نقاط عبور متفق عليها ، محددة في الملحق رقم ١ مادة ١٠ .

مادة (١١) ممر آمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

الترتيبات بشأن ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا محددة في الملحق رقم ١ مادة ٩ .

مادة (١٢) العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ - ستسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح ، كما ستمتنعان طبقاً لذلك عن عمليات التحريض بها في ذلك الدعاية العدائية ضد كل منهما للآخر ، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير سيتخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع عمليات التحريض من جانب أية منظمات أو جماعات أو أفراد وذلك في إطار ولايتيهما .

٢ - بدون المساس بالمواد الأخرى من هذه الاتفاقية تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مكافحة الأنشطة الاجرامية التي قد تؤثر على كلا الجانبين ، وتشمل الجرائم المتعلقة بالتجارة غير القانونية في المخدرات والمواد الطبية الخاصة بالأمراض النفسية ، والتهديب والجرائم ضد الممتلكات بها في ذلك الجرائم ضد السيارات .

مادة (١٣) العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مبنية في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٤ والملحقات المرفقة به ، وترفق نسخ مصدقة منها كملحق رقم ٤ وتكون بحكومة بالبنود ذات العلاقة في هذا الاتفاق وملحقاته .

مادة (١٤) حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية سلطاتهما ومسئولياتهما طبقاً لهذه الاتفاقية ، مع الأخذ في الاعتبار الأعراف والمبادئ المقبولة دولياً لحقوق الإنسان وحكم القانون .

مادة (١٥) لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة

١ - تضمن لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشكلة وفقاً للمادة ١٠ من بيان إعلان المبادئ التنفيذ السلس لهذه الاتفاقية . وتتعامل مع القضايا التي تتطلب تنسيقاً ، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك والنزاعات .

٢ - تتكون لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كل طرف . ويمكن أن تضيف فنيين وخبراء آخرين عند الضرورة .

٣ - تتبنى لجنة الارتباط أحكامها الإجرائية متضمنة أوقات ومكان أو أماكن اجتماعاتها .

٤ - تتوصل لجنة الارتباط لقراراتها بالاتفاقية .

مادة (١٦) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

١ - وفقا للمادة ١٢ من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتى الأردن ومصر للمشاركة في إقامة مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى ، لدعم التعاون بينهم . وتتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستديمة .

٢ - تقرر اللجنة المستديمة بالاتفاق لإجراءات السماح بدخول الأشخاص المبعدين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ومعها الإجراءات اللازمة لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام .

٣ - تتعامل اللجنة المستديمة مع الموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

مادة (١٧) تسوية الخلافات والنزاعات

يحال أى خلاف بشأن تطبيق هذه الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة المقامة بمقتضى هذه الاتفاقية . وتنطبق بنود المادة ١٥ من إعلان المبادئ على أى خلاف عاثل لم تتم تسويته من خلال آلية تنسيق وارتباط مناسب ، وهى بالتحديد :

١ - النزاعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أى اتفاقات تالية متعلقة بالمرحلة الانتقالية ستسوى عن طريق المفاوضات من خلال لجنة الارتباط .

٢ - النزاعات التى لا يمكن تسويتها عبر المفاوضات يمكن تسويتها بواسطة آلية مصالحة* يتفق عليها الطرفان .

٣ - قد يوافق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم فى المنازعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية التى لا يمكن تسويتها عبر المصالحة** . ومن أجل هذا ، وبناء على موافقة الطرفين ، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم .

مادة (١٨) منع الأعمال العدائية

يتخذ كلا الجانبين الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدائية الموجهة ضد بعضها وضد الأفراد الذين هم تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم ، وسيستخدم الإجراءات القانونية ضد الجناة . وبالإضافة إلى ذلك سيتخذ الجانب الفلسطينى كل الإجراءات الضرورية لمنع تلك الأعمال العدائية الموجهة ضد المستوطنات والبنية التحتية التى تخدمها ومنطقة المنشآت العسكرية ، وسيستخدم الجانب الإسرائيلى كل الإجراءات الضرورية لمنع مثل تلك الأعمال العدائية الصادرة من المستوطنات والموجهة ضد الفلسطينيين .

* - المقصود آلية توفيق

** - المقصود عبر التوفيق

مادة (١٩) الأشخاص المفقودون

ستتعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في تقديم كل المساعدة الضرورية للقيام بعمليات البحث من جانب إسرائيل داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا عن الإسرائيليين المفقودين ، وكذلك لتقديم المعلومات حول الإسرائيليين المفقودين . وستتعاون إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في البحث عن الفلسطينيين المفقودين وتقديم المعلومات الضرورية حولهم .

مادة (٢٠) إجراءات بناء الثقة

من أجل خلق جو عام إيجابي ومساند يصاحب تنفيذ هذه الاتفاقية ، ولإقامة أساس صلب للثقة المتبادلة والنيات الحسنة ، يوافق الطرفان على القيام بإجراءات بناء الثقة كما هو مفصل فيما يلي :

١ - عند التوقيع على هذه الاتفاقية ستطلق إسرائيل سراح ، أو تسلم ، للسلطة الفلسطينية في خلال فترة خمسة أسابيع ، نحو خمسة آلاف فلسطيني محتجزين أو مسجونين مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيكون هؤلاء المطلق سراحهم أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان في الضفة الغربية أو قطاع غزة . المسجونون المسلمون للسلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا لبقية فترة عقوبتهم .

٢ - بعد التوقيع على هذه الاتفاقية ، يواصل الطرفان التفاوض لإطلاق سراح مسجونين ومحجوزين إضافيين ، بناء على مبادئ متفق عليها .

٣ - سيكون تنفيذ الإجراءات عاليه مرهونا بتحقيق الإجراءات المقررة في القانون الإسرائيلي لإطلاق سراح أو نقل المحجوزين والمسجونين .

٤ - مع تولي السلطة الفلسطينية يلتزم الجانب الفلسطيني بحل مشاكل أولئك الفلسطينيين الذين كانوا على صلة بالسلطة الإسرائيلية . وحتى التوصل إلى حل متفق عليه ، يتعهد الجانب الفلسطيني بعدم ملاحقة أولئك الفلسطينيين أو الإضرار بهم بأي طريقة .

٥ - الفلسطينيون من الخارج الذين يعد دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا موافقا عليه حسب هذا الاتفاق والذين تنطبق عليهم شروط هذه المادة لن يلاحقوا على المخالفات المرتكبة قبل ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ .

مادة (٢١) الوجود الدولي المؤقت

١ - يتفق الطرفان على وجود دولي أو أجنبي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا ، طبقا لشروط هذه المادة .

٢ - الوجود الدولي المؤقت يتكون من ٤٠٠ شخص مؤهلين ، يضمون مرافقين ومدرسين وخبراء آخرين من خمس أوست بلدان من البلدان المانحة .

٣- يطلب الطرفان من البلدان المانحة إقامة صندوق خاص لتقديم التمويل اللازم للوجود الدولي المؤقت .

٤- يعمل الوجود الدولي المؤقت لفترة ستة أشهر . ويمكن أن يمدد الوجود الدولي المؤقت هذه الفترة أو يغير مجال عملياته بموافقة مع الطرفين .

٥- يركز الوجود الدولي المؤقت ويعمل في المدن والقرى التالية : غزة ، خان يونس ، رفح ، دير البلح ، جباليا ، عسان ، بيت حانون ، أريحا .

٦- إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستوافقان على بروتوكول خاص لتنفيذ هذه المادة بهدف الانتهاء من المفاوضات مع الدول المانحة التي تساهم بالأفراد خلال شهرين .

مادة (٢٢) الحقوق والمسئوليات والالتزامات

١- أ) يشتمل نقل كل الصلاحيات والمسئوليات للسلطة الفلسطينية كما هو مفصل في الملحق ٢ على جميع الحقوق المتصلة والالتزامات والمسئوليات فيما يتعلق بالأعمال أو الإلغاءات التي حدثت قبل النقل . وستوقف إسرائيل عن تحمل أى مسئوليات مالية متعلقة بهذه الأعمال أو الإلغاءات وتحمل السلطة الفلسطينية كل المسئوليات المالية عنها وعن تشغيلها من جانبها .

ب) أى مطالبات مالية ترد في هذا الشأن ضد إسرائيل ستأتى إلى السلطة الفلسطينية .

ج) تقدم إسرائيل للسلطة الفلسطينية المعلومات التي لديها بشأن المطالبات المتوقعة والقادمة والتي ترفع أمام أى محكمة أو هيئة قضائية ضد إسرائيل في هذا الشأن .

د) عندما تحال الإجراءات القانونية في هذا الشأن حول مطالبة كهذه ستبلغ إسرائيل السلطة الفلسطينية ، وستمكنها من المشاركة في الدفاع ضد هذه المطالبة وطرح أى حجج من جانبها .

هـ) في حالة الحكم على إسرائيل بتعويض من أى محكمة أو هيئة قضائية متعلق بمطالبة كهذه تعود السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل لدفع المبلغ الكامل للحكم .

و) دون الإجحاف بما جاء عالياً وحيث تجد محكمة أو هيئة قضائية تنظر في مطالبة كهذه، أن المسئولية تقع على موظف أو وكيل يعمل خارج مجال الصلاحيات المحددة له أو لها بشكل غير قانونى أو بإساءة مقصودة ، فإن السلطات الفلسطينية لن تتحمل المسئولية المالية .

٢- نقل السلطة في ذاته لن يؤثر على الحقوق والمسئوليات والالتزامات لأى شخص أو كيان قانونى قائم في تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

مادة (٢٣) فقرات نهائية

١- تسرى هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها .

- ٢ - تظل الترتيبات التي ينص عليها هذا الاتفاق سارية حتى يحل محلها كلياً أو جزئياً الاتفاق الانتقالي المشار إليه في إعلان المبادئ أو أى اتفاق آخرين .
- ٣ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية المشار إليها في إعلان المبادئ من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .
- ٤ - يتفق الطرفان على أنه طوال سريان هذه الاتفاقية يستمر السياج الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة في مكانه ، ويعتبر الخط الذي يحدده السياج ، كما هو مبين على الخريطة رقم ١ رسمياً لغرض هذه الاتفاقية فقط .
- ٥ - لاشيء في هذه الاتفاقية يستبق أو يمحى نتائج المفاوضات حول الاتفاق الانتقالي أو حول الوضع النهائي الذي يمكن التوصل إليه طبقاً لإعلان المبادئ ولا يعد أى من الطرفين بحكم دخوله هذه الاتفاقية متخلياً أو متنازلاً عن حقوقه القائمة أو مطالبه أو مواقفه .
- ٦ - ينظر الطرفان للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة يتم المحافظة على تكاملها خلال الفترة الانتقالية .
- ٧ - يستمر قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء مكمل للضفة الغربية وقطاع غزة ، ولا يتغير وضعهما الاعتباري في فترة سريان هذه الاتفاقية . ولا يعتبر أى شيء في هذه الاتفاقية مغيراً لهذا الوضع .
- ٨ - مقدمة هذه الاتفاقية وكافة الملاحق والفهارس والخرائط المرفقة بها تمثل جزءاً مكملًا للاتفاقية .
- تمت في القاهرة في الرابع من مايو / أيار ١٩٩٤

عن

منظمة التحرير الفلسطينية

عن

حكومة دولة إسرائيل

بشهادة

الفيدرالية الروسية

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

المراجع

مراجع باللغة العربية

- إدوار سعيد
- غزة- أريحا : سلام أمريكى (دار المستقبل العربى)
- أرونسون ، جيفرى
- سياسة الأمر الواقع فى الضفة الغربية
- (مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة التحرير)
- د . أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو
- الفكر السياسى الإسرائيلى (دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت)
- أنتوتى ناتنج
- ناصر (مكتبة مديولى)
- الرئيس أنور السادات
- البحث عن الذات (المكتب المصرى الحديث)
- أولييه ، جان إيفا
- لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥١
- (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)
- حافظ اسماعيل
- أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر)

- شمعون بيريس

الشرق الأوسط الجديد (دار الجليل - عمان)

- عاطف السيد

- القرارات المصرية والأسرار الخفية في الصراع العربي الإسرائيلي

(النهضة المصرية)

- من سيناء إلى كامب ديفيد (النهضة المصرية)

- عبد العليم محمد

الحكم الذاتي والأراضي الفلسطينية المحتلة

(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)

- د . علي محافظة

الفكر السياسي في فلسطين : ١٩١٨ - ١٩٤٨ (مركز الكتب الأردني)

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية

. فلسطين : تاريخها وقضيتها

- د . فادية سراج الدين

المواجهة ، مضر وإسرائيل ١٩٥٢ - ١٩٥٦

(الهيئة المصرية العامة للكتاب)

- ماريك هالتر وإريك لوران

مجانين السلام (دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت)

- محمد ابراهيم كامل

السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد

(الشركة السعودية للأبحاث والتسويق)

- محمد حسنين هيكل

أكتوبر ١٩٧٣ : السلاح والسياسة

(مركز الأهرام للترجمة والنشر)

السلام المحاصر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)

- الفريق محمد فوزى

حرب الثلاث سنوات (دار المستقبل العربى)

- محمود رياض

- أمريكا والعرب (دار المستقبل العربى)

- الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل (دار المستقبل العربى)

- د . محمود عبد الفضيل

- اتفاق غزة - أريحا : التحديات - المخاطر - التداعيات (دار الطليعة ، بيروت)

- وزارة الدفاع الوطنى اللبنانية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .

القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى

- وليام كوانت

- أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة (دار المعارف)

- كامب ديفيد : السياسة وصنع السلام (المطبوعات الشرقية)

- عملية السلام : الدبلوماسية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧

(مركز الأهرام للترجمة والنشر)

مراجع باللغة الإنجليزية :

- Carter , Jimmy

Keeping Fatih (Bantam Books) .

- Dayan , Moshe

Breakthrough (Weidenfeld and Nicolson - London) .

- Dinstein , Yoram

Models of Autonomy (Transaction Books)

- Elazar , Daniel

Two Peoples .. One Land (The Jerusalem Center for Public Affairs)

- Eresh , Alain

The PLO : The Struggle Within (Zed Books) .

- Fahmy , Ismail

Negotiation for Peace in the Middle East (Croom Helm) .

- Gerson , Allan

Israel , The West Bank and International Law (Frankcass) .

- Hadawi , Sami

Bitter Harvest (The New World Press) .

- Hannum , Hurst

Autonomy , Sovereignty and Self - Determination (University of Pennsylvania Press) .

- Khouri , Fred

The Arab Israeli Dilemma , Third Edition (Syracuse)

- Kimche , Jon

There Could Have Been Peace (The Dial Press)

- Kissinger , Henry

Years of Upheaval (Little , Brown and Company) .

- Laqueur , Walter and Rubin , Barry

The Israeli Arab Reader (Penguin) .

- Laqueur , Walter

- A History of Zionism (Schocken Books) .

- Lesch , Ann Mosely

Transition of Palestinian Self - Government (Indiana University Press)

- Lukacs , Yehuda

The Israeli - Palestinian Conflict : a documentary record
(Cambridge University Press) .

- Mansour , Camille

The Palestinian - Israeli Peace Negotiations (Institute for Palestine Studies , Washington) .

- McDowald , David

Palestine and Israel (Tauris)

- Meir , Golda

My Life (A Dell Book)

- Palumbo , Micheal

Imperial Israel (Bloomsbury)

- Pappé , Ilan

The making of the Arab - Israeli Conflict (Tauris) .

- Quant , William

- Peace Process (The Brookings Institution) .

- Camp David , Peace Making and Politics (The Brookings Institution) .

- Zeev Schifs and Yaari Ehud

Intifada (A Touch Stone Book)

- Sicherman , Harvey

Palestinian Self - Government (The Washington Institute) .

- Smith , Charles

Palestine and the Arab - Israeli Conflict , Second Edition
(St. Martin's Press) .

- Touval , Saddia

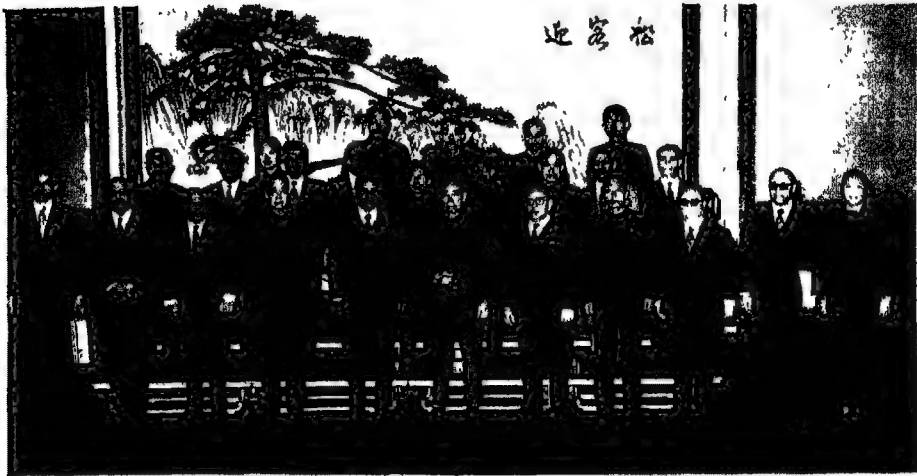
The Peace Brookers (Princeton University Press)

- Von Glahn , Gerhard

The Occupation of Enemy Territory
(The University of Minesota Press)



الاجتماع الحاسم بين حافظ اسماعيل وليونيد بريجنيف قبيل حرب أكتوبر



مباحثات محمود رياض مع شوين لاي (بكين - مارس ١٩٧٢)



مفاوضات التطبيع المصرية الإسرائيلية في تل أبيب



حديث عابر بين المؤلف وبابا الفاتيكان حول قضايا الشرق الأوسط



الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون
في واشنطن يوم توقيع إعلان المبادئ



من اجتماعات الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن
الدكتور نبيل شعث والدكتورة حنان عشاوي



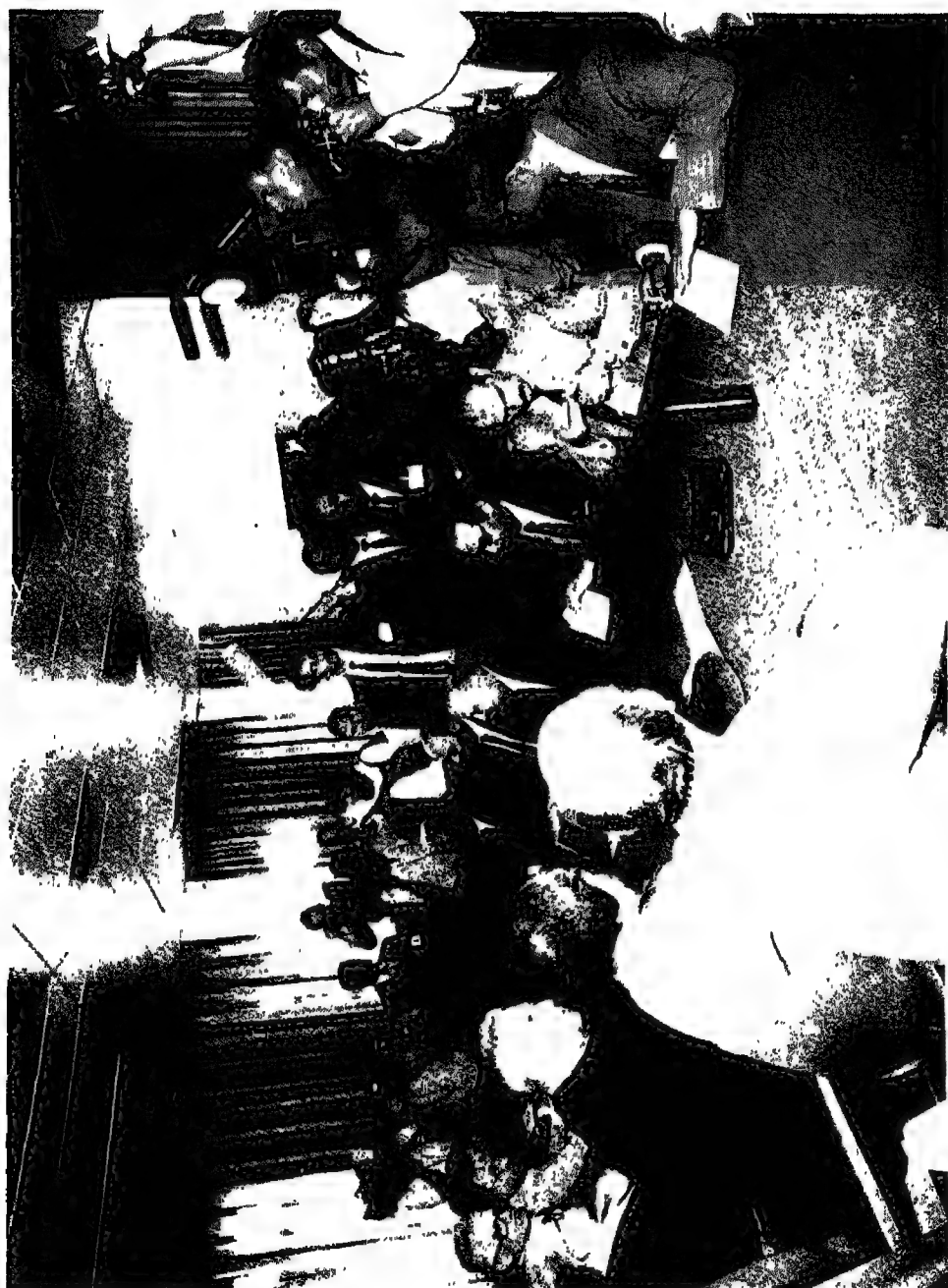
المؤلف مع الدكتور نبيل شعث كبير المفاوضين الفلسطينيين
في مفاوضات غزة - أريحا



توقيع اتفاقية القوة المتعددة الجنسيات لندن (السفارة الأمريكية) يوليو ١٩٨١



المفاوضات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني (يناير ١٩٨٢)



مفاوضات الحكم الذاتي مع الوفد الإسرائيلي برئاسة ميناخم بيجن

الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس وفد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن مع الدكتور نيل سميت





مفاوضات غزة - أريحا في طابا (فبراير ١٩٩٤)

رقم الإيداع ١٧١٧ / ٩٥
I.S.B.N 977- 09- 0287 - X

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جرارد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣